التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (م) موضوع رقم (٥٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران بإشراف أ . د / علي جمعة محمد

٢٦ - اذا كان الثمن مجهولا عند العقد، بطل البيع جـ١ ص ٣٩٩

- ٢٧ مالا يجوز بيعه ، ورأى الفقهاء في ذلك جـ١ ص ٤٠١
- ٢٨ يجوز بيع مالم يرد المشترى، وشراؤه جائز ، وللمشترى الخيار اذا رآه جـ١ ص ٤٠١
 - ٢٩ شراء الكفار للعبد المسلم جائز، وقال الشافعي لا يجوز جـ١ ص ٤٠١
- ٣٠ اذا اشترى أحد عبدا بشرط العتق فالبيع باطل، وقال الشافعي البيع جائز بشرط العتق جـ١
- ٣١ قالت الحنفية: بيع العبد المغصوب والرهن والآبق، موقوف، فإن حضر وسلم تم البيع، ولا خيار للمشتري ص ١,٤٠٠ خيار
 - ٣٢ رأى الفقهاء في الكافريبيع العبد المسلم جـ١ ص ٤٠٢
 - ٣٣ خيار الم؟ لا يثبت عند المؤلف في شيد من العقود جـ١ ص ٤٠٣
 - ٣٤ اتفق على أنه يثبت في البيع خيار الشرط ثلاثة إيام جـ١ ص ٤٠٣
 - ٣٥ اختلاف الفقهاء في خيار الشرط فوق ثلاثة أيام جـ١ ص ٤٠٣
- ٣٦ لا يجوز الخيار في بيع الرقيق والحيوان الا بالشرط وقال بعض الفقهاء عهدة الرقيق ثلاثا من غير شرط جـ١ ص ٤٠٣
- ٣٧-رأى الفقهاء فيمن اشترى سلعة على أنه ؟؟؟ ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع ببنهما جـ١
 - ٣٨ رأى الفقهاء في شرط الخيار في المطعومات والمأكولات جـ ١ ص٤٠٣
- ٣٩ يجوز اشتراط الخيار للغير في قول الحنفية، وللشافعي قولان: أنه لا يصح، والثاني يصح لمن شرط له ويكون كالوكيل جـ١ ص ٤٠٤-٤٠٤
- ٠٤ خيار الثلاث يورث عند الشافعي لانه من حقوق العقد، وليس لمن وجب علهي ابطاله ص
 - ١٤ مسائل في خيار الرؤية في البيع، ورأى الفقهاء فيها جـ١ ص ٤٠٤
 - ٤٠٤ قال زفر والشافعي: بيع عبد من عبدين باطل جـ١ ص ٤٠٤
 - ٤٣ اتفق الفقهاء على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عبيد بعبد واحد جـ١ ص ٤٠٤.
- ٤٤ قالت الحنفية: اذا غبن في البيع لم يثبت الخيار، وقال مالك اذا كان الثلث فما زاد يثبت له الخيار جـ١ ص ٤٠٤

فهرس محتویات ملف (۳۸) البيع احكامه وانواعه (٦)

السماك كرصه الفرصاة وطريق النجاة ١٣ - لا خلاف بن العلماء أن الفول فول المكر للبيع مع بسنة جاس٢٥١

- ١٤ اذا خان البائع في بيع المرابحة وعلم بذلك المشتري فهو بالخيار، ان شاء فسخ البيع وان شاء أخذه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد جـ١ ص ٣٩٥,٣٩٤.
- ١٥ في قول أبي يوسف وابن أبي ليلي والشافعي أن الخائن بالمرابحة يحط الخيانة وحصتها من الربع جـ١ ص ٣٩٥.
 - ١٦ التولية في البع: أن يكون البيع بمثل الثمن الذي اشتراه البائع من غير زيادة جـ١ ص ٣٩٥
 - ١٧ تكون المرابحة بزيادة على الثمن الذي اشتراه به البائع جـ١ ص ٣٩٥
 - ١٨ بيع الحطبطة: أن يحط من الثمن الأول الذي اشتراه به قبل البيع جـ١ ص ٣٩٥
- ١٩ اذا تصرف المشترى في المبيع سقط حقه ولا شيد له عند أبي حنيفة ومحمد، وعهد أبي يوسف برجع بالخيانة وبحصتها من الربح جـ١ ص ٣٩٥
- ٢٠ اذا حط البائع المشترى من الثمن شيئا باعه مرابحة بما بقي من الثمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقال الشافعي: يبيعه بالثمن الذي اشتراه من غير حطبطة جـ١ ص ٣٩٥
- ٢١ اذا اشترى أحد عبدا بالف درهم الى شهر ثم باعه من البائع باقل من ذلك لم يجز، والقياس أن يجوز في قول الشافعي. وتعرف هذه الحالة بمسألة زيد ابن أرقم (باع زيد جارية لامراة بثمانمائة درهم نسبئة، واشتراها بستمائة وقد كرهت عائشة - ذلك) جـ١ ص٣٩٥.
- ٢٢ قال بعض الفقهاء أن المرابحة تجمع فيها جميع العقود وتجعل كالعقد الواحدة كاجرة القصار والمطرز وغير ذلك جـ١ ص ٣٩٦
 - ٣٣ مسائل في بيع المرابحة ورأى الفهاء فيها جـ١ ص ٣٩٧-٣٩٥
 - ٢٤ الأوجه التي يكون فيها البيع فاسدا، ومسائل فيها جـ١ ص ٣٩٩,٣٩٨
- ٢٥ اذا باع الرجل صبرة طعام كل قفيز بدرهم صح البيع في قفيز واحد، ويبطل فيما زاد. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي: يصح في الجميع جـ١ ص ٩ ٧٩٩

- ٥٥ رأى الفقهاء بالقبض في البيع الفاسد جـ١ ص ٤٠٥.
- ٤٠٦ أنواع البيع من حيث الصحة والبطلان والوقف، ورأى الفقهاء فيها جُـ أ ص ٤٠٦
 - ٤٧ مسائل في بيع ذوى الارحام والامة الحامل جدا ص ٤٠٦-٤١.
- ٤٨ لا يجوز ببع ماء في البئر ولا في النهر. ومن أصحاب الشافعي من أجازه لانه غير مملوك للبائع -١٠ ص ٥٩,٥٥٥،
 - ٤٩ اذا بيع النخل وعليه تمر فهو للبائع سواء زبرت أم لم توبر جـ١ ص ٤١١
- ٥ قال الشافعي اذا أبرت فهى للبائع وان لم توبر فهى للمشترى. وعند ابن أبى لبلى هى
 للمشترى في الحالين جدا ص ٢١٦.
- ١٥ اذا أبر النخل ففي قول الحنفية لا يدخل في البيع بغير شرط، لانه يمكن افرادها بالبيع فهي
 بحكم عين أخرى جـ١ ص ٤١٢
 - ٥٢ مسائل في بيع النخل ورأى الفقهاء فيها جـ١ ص١٤١٣,٤١.
- ٣٥ لا يجوز شراء الرطب على رؤوس النخل بخرصه تمرا، وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق جدا ص ٤١٢.
- ٤٥ يجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند أبي حنيفة، ولا يجوز عند الشافعي جـ١ ص ٤١٣.
 - ٥٥ اجمع الفقهاء على جواز بيع العتيق من التمر بالحديث جـ١ ص ٤١٣.
 - ٥٦ اختلف أبو يوسف ومحمد في بيع العنب بالزبيب جـ١ ص ٤١٣
 - ٥٧ يجوز بيع الحنطة بالدقيق اذا كان مع الحنطة تمن حـ ١ ص ٤١٣.
 - ٥٨ اختلاف الفقهاء في جواز بيع الحنطة بالسوسق، وبيع الدقيق بالدقيق جـ١ ص ٤١٣
 - ٥٩ رأى الفقهاء في بيع الشاة باللحم جـ١ ص ٤١٣.
 - ٦٠ نهى النبي (عَلَي) عن بيع ماليس عند الانسان جا ص ١٥٥
 - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم
 - ١ رأى الفقهاء في بيع رباع مكة واجارتها جـ٣ص٤ ٢١
 - ٢ المزابنة: هي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض جـ١ ص٣٢٧
 - ٣ المحاقلة: هي اشتراء الحب في سنبلة في الحقل بالحب على وجه الارض جـ١ ص ٣٢٧

- ٤ فى قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةُ حَاضِرةٌ تُديرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. أى اذا كان البيع
 بالحاضريدا ببد فلا بزس بعدم الكتابة لا نتفاء المخذور فى تركها جدا ص ٣٣٦.
- ٥ قال رسول الله (عَلَيْهُ) : البيع عن تراض، والخيار بعد الصفقة، ولا يحل لمسلم أن يغش مسلما جدا ص ٤٧٩ .
- ٢ ثبت فى الصحيحين أن رسول الله (ﷺ) قال : البيعان : جـ ١ ص ٤٧٩ ، جـ٢ص٣ بالخيار مالم يتفرقا.
- ٧ في رأى الامام أحمد والشافعي وأصحابهما وجمهور السلف والخلف أن مشروعية خيار
 الشرط بعد العقد الى ثلاثة أيام جدا ص ٤٨٠.
- ٨ فى قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أُوقُوا بِالْعَقُودِ ﴾ [المائدة: ١]. اى أن يوفوا بما اخذ الله عليهم
 من الفرائض من الحلال والحرام ومن العقود عقد الشركة وعقد البيع جـ٢ص٣.
 - ٩ قال رسول الله (عَلَيْكُ) : ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام جـ١ ص ٨
- ١٠ فى قوله تعالى: ﴿ وَفَرُوا الَّبِيعَ ﴾ [الجمعة: ١]. أى اسعوا الى ذكر الله واتركوا البيع اذا نودى
 للصلاة ، ولهذا اتفق العلماء على تحريم البيع بعد النداء الثانى جـ٤ص٣٦٧.

الكرابسي، الفروق

**

- ١ نهى النبي (عَلِيُّهُ) عِن بيع وشرط جـ ١ ص ١٢٣ ، جـ ٢ ص ٥٨.
 - ٢ اذا هلك المبيع بطل العقد جـ ١ ص ١٢٤
- المشترى من الغانمين اذا باع من آخر ثم جاء مالكه الأول فليس له إن پنقض البيع الثاني جـ ١
 ٢ ١٨٠٠ .
 - ٤ حكم الاختلاف بين رب السلم والمسلم اليه في رأس المال جـ٢ص٥١.
 - ٥ لو قال اشتريت هذا منك بالعشرة التي لي عليك فان هذا العقد جائز ص ٥١.
 - ٦ الفرق في القبض بين البيع والسلم جـ١ ص ٥٢.
- ٧ اذا وكل رجل رجلا أن يأخذ له درهما في كر طعام سلما لم يجز. ولو أنه وكله لياخذ له
 دراهم وبيع كر طعام للموكل في بيته جاز جـ١ ص٤٠.
- ٨ اذا قال بعت منك هذه الصبرة كل قفيز بكذا درهما، ولم يسم كيل الى بيع جاز البيع فى
 قفيز واحد فى قول أبى حنيفة ج٢ص٥٥.

- ٢٧ الرد بقضاء يقع فسخا للعقد ج٢ ص ٨٣.
- ٢٨ من شرط الرجوع بجميع الثمن رد المبيع عليه ج٢ ص ٨٥.
- ٢٩ ـ لو قال بعتك هذا العدل على أن فيه خ؟؟؟ فوجده تسعة وأربعين فالبيع فاسد جـ٢ ص ٨٥.
 - ٣٠ عدم ذكر جنس المبيع بالتسمية يجعل البيع فاسدا ج٢ ص ٨٩,٨٨ .
 - ٣١ بيع الأكراه فاسد ج٢ ص ٢٦٢-٢٦٨.
- ٣٢ نهى النبي (عَلِيَّة) عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان: صاع البائع وصاع المشترى جـ٢ صـ ٩٣ .
- ٣٣ اذا اشترى أحدهم قليلا مكايلة، وقبضه لم يجز له أن يبيعه ما لم يكله جـ٢ ص ٩٤,٩٣.
 - ٣٤ ينعقد البيع بلفظ البيع والتمليك، وكل لفظ يفيد معنى البيع جـ٢ ص ٩٨.
 - ٣٥ ـ المساومة لا تحتاج الى مضمون العقد جـ٢ ص٩٩.
 - ٣٦ ــ بيع المرابحة: بيع بمضمون العقد الأول وزيادة جـ٢ ص ١٠٠
 - ٣٧ ابتداء عن السلم بما في الذمة لا يجوز حـ٢ ص ١٠٢
- ٣٨ ـ لو اشترى أحدهم عبدا بالف درهم حالة على أن يوفيه اياه بالبصرة كان هذا شرطا فاسدا
 ٣٦ ص ١٠٣.
- ٣٩ ــ اذا باع أحدهم من رجل عبدا بألف درهم الى شهر على أن يوفيه اياه بالبصرة كان جائزا جـ٢ . صـ ١٠٢.
- ٤ اذا اشترى أحدهم ابريق فضة على أن فيه ألف درهم بعشرة دنانير فوجد فيه ألقى درهم كان
 كله له جـ٢ ص ١٠٨.
- ٤١ لو اشترى احدهم نقرة فضة بعشرة دنانير على أن فيها مائة درهم، فوجد فيها مائتى درهم،
 كان لمشترى نصفها جـ٢ ص ١٠٨.
- ٢٤ التقابض في المجلس ليس بشرط للبيع وافتراقهما من المجلس لو طراً على عقد البيع قبل القبض
 لا يبطله جـ٢ ص ١١٠ .
- ٣٠ لو باع أحدهم دراهم بدنانير لا يثبت لواحد منهما خيا الروية. ولو باع حنطة بثعير يثبت لواحد منهما خيار الرؤية جـ٢ ص١١٣ .

- و قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا درهما، ولم يسم عدد الجميع، ولم
 يعلم، فالبيع فاسد جـ٢ ص ٥٠.
- ١٠ قال رسول الله (عَلَا): من باغ نخلا مؤبرا فشمرته للبائع الا أن يشترط المبتاع جـ٢ ص ٣١٤.
- ١١ لو باع احدهم عبدا بشرط أن يعتقه فالبيع فاسد، ولو أوصى بأن يباع عبده نسمة (النسمة في العتق المملوك ذكرا كان أو أنفى) فالبيع جائز جاً ص٥٦٥.
 - ١٢ اذا باع جارية حاملا واستثنى ما في بطنها فالبيع فاسد، والشرط فاسد جـ٢ ص ٥٨,٥٧.
- ۱۳ لو اشترى شاة على انها حامل فالبيع فاسد، ولو اشترى جارية على أنها حامل فالبيع جائز جـ٢ ص٢٠ .
 - ١٤ البيع والشراء بشرط براءته من العيب جاءئز جـ٢ ص ٦١ .
- ١٥ اذا اشتري شيئا لم يره، وقال أجزت البيع، لم تصح اجازته، وله أن يرده اذا رآه جـ٢ ص ٦٢.
- ١٦ الاجازة تدل على الرضا بالمعقود عليه، والرضا بالمعقود عليه يمتنع بدون روية جـ٢ ص ٦٢.
- ١٧ فسخ العقد يدل على عدم الرضا، وعدم الرضا عند العقد يمنع لزوم حكمه جـ٢ص ٦٢.
 - ١٨ مسائل في خيار البيع، ورأى الفقهاء فيها جـ٢ ص ٦٢-٧٢.
- ١٩ اذا أنفذ المشترى الثمن وقبض المبيع، ثم أن البائع وجد الثمن زيوفا أو بهرجة لم يكن له أن يسترد المبيع ويحبه حـ٢ ص ٧٤.
- ٢٠ = اذا اشترى شيئا فقيضه بغير اذن البائع قبل نقد الثمن فتلف في يده لم يكن له على المشترى
 الاضمان الثمن جـ٢ ص.٧٥.
- ٢١ لو باع أرضا مزروعة وشجرة مثمرة لم يدخل الزرع والثمرة في البيع الا بشرط جـ٢ص ٢٨٧.
- ٢٢ لو أن المشترى وكل وكيلا بقبض البيع فقبضه الوكيل قبل نقد الشمن فللبائع أن يضمن الوكيل قيمة المبيع فيحبسه على استيفاء الشمن جـ٢ ص ٧٥.
 - ٢٣ تلف المبيع بعد القبض لا يوجب انفساخ العقد جـ٢ ص ٧٠.
 - ٢٤ البيع يوجب ضمان التسليم، ويقتضي قبضا مضمونا جـ٢ ص ٩٧,٩٥,٨٠,٧٩.
- ٥٢- لو اشترى أحدهم عبدا بالف درهم ولم يقبضه حتى وهبه للبائع، وقبله البائع، كانت الهبة
 نقضا للبيم حـ٢ ص ٨٠.
 - ٢٦ البيع عبارة عن ابتداء التمليك ج٢ ص ٨٢.

رُومْسِمُ الْعُصَادَ وَمِرْمِ فِي الْكِبَادِ للعلامة أبي القاسِمِ عَلَى بنْ محدّين احمدالره بي بسمناني المتوف سنة ١٩١٨م

> حققها وقدم لها وترجم لمصنفها المختساي

> الاستاذ ورئيس قدم الفاتوت الحساص في كلية الحقوق يجامة بغسداد (سابقاً) ورئيس جمعية الفاتون القارن العراقية ورئيس الجمعية العراقية لفواتين القامين

> > هؤسسة/لرسالة بدوت

دار الفرقال

صــــل

اتفاقهما على البيع واختلافهما في فساده

الأصل في العقود الصحة

١٨١٧ - واما اذا انفقا على السع ، واختلفا في فساده فالاصل عدم الفساد ،

۱۸۱۸ – والوجه الآخر: النول بن يدعى النساد •

۱۸۱۸ – الا ان يكون العقد يشهد بالفساعة و فيما يقتضى الفساد فعمل بذلك فيه ، ويجمل القول قول من يدعه كالمشترى لام ولد أو لمكاتب أو مدير أو مالا يجوز شراؤه ولا بعه عند الحاكم الذي ارتفع اليه فلا يسمع الدعوى •

اختلافها في القبض

الأصل عدم القبض

١٨٢٠ ــ واذا اختلفا في قبض البيع أو قبض النمن فالقول قول الذي ينفى
 ذلك ، والبينة بينة المثبت للقبض منهما أذا أقاما بينة •

ريم و ربيد بي المسلم المسلم الله المسلم عدم القبض ، والقبض أمر حادث المسلم المسلم المسلم و القبض أمر حادث فعن ادعاء فيو المدعى ، فانا شهدت بينة بانه لم يقبض ، والاخسسرى بالقبض فينة القبض مثبة للحكم والاخرى نافية ، فتكون بينة القبض أولى •

فص___

ري الرجل سمنا او غيره في زق فاتزنه ، ثم جاء بالزق المرد ، فقال البائع : ليرده ، فقال البائع :

_ ليس هذا زقي ، فالقول قول المشترى مع يمينه ، لأنه مشتر للمسمن _ ليس هذا زقي ، فالقول قول المشترى مع يمينه ، لأنه مشتر للمسمن وابو يوسف يحلفه ، وبه قال الشافعي ، وقد مضى شرح ذلك فيما تقدم . ١٨١٢ ــ وانما جملنا القول قوله مع يمينه لان الاصل عدم التبايع ، فمسن ادعى البيع فهو المدعى •

فأبو حنفة لا يحلفه •

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 من النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
 من الخلف المتبايعان فالقول ما قال البائع ،(١) ولأن الاصل بقاء ذلمك

وزواله مشكوك فيه ، وهذا شأن جميع العقود التي يدعيها بعض الناس على بعض ، فاجعل الاصل عدم ما يدعيه الانسان على غيره من سائر الدعاوى ، لأز الأسسا براءة الذمة وفراغ الساحة وطريق شغلها انما هو الشرع .

۱۸۱۶ – وكذلك ان كان المدعى للبيع صاحب السلعة والمشترى هو المسكر للمبيع فالحكم فى ذلك سواء ، ولا فوق فى هذا بين دعوى الرجل لنفسه او لفيره أو لولده او لشريكه أو لمولاه او لعبده ، فالحكم فى ذلك سواء .

١٨١٥ – ولا خلاف بين العلماء إن القول قول المنكر للبيع مع يمينه ، وإنه
 لابد من اليمين لتسقط الدعوى أي البيع وفيما يصح بدله عند إي حنيفة .

۱۸۱۹ – وما لا يصح أغد دكرنا فيما تقدم ما يستحلف فيه ومالا يستحلف فيه فلا وجه لاعادته .

(١) ورد هذا الحديث في كتاب الآثار لابي يوسف ورقمه ٨٣٠ رميفته

« إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع أو يترادان البيع ، والمراد بالاختلاف
عهنا الاختلاف في الثمن كما هو ظاهر من سنبب الحديث وانه روى في صند نزاع
على ثمن مبيع ، وقد جاء في موطأ مالك اخراج محمد بن الحسن الشبياني ان
صفة الحديث المذكور هي « إيما بيكان تبايعا ، فالقول قول البائع أو يترادان»

وبهذا ناخذ ، اذا اختلفا في النين تحالفا وترادا البيع ، وهو قول إسي حليفة ، والعامة من فقهالنا ، واذا كان لمبيع قائماً بعينه ، فإن كان المسسترى قد استهلكه فالقول ماقال المسترى في النين ، في قول أبى حنيفة ، وإما فسى قولنا فيتحالفان ويترادان القيمة ، .

٢٠٤٢ – ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يد. ثم فضع البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن ل حق في الاسترداد ، ويكون على البائع قيمة ما أتلف ، كمما يكون على الاجنبي سواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يجب نصف قيمة العبد مغطوع القيمة في الحال والوقت •

معي الموارك و المواقع و المواقع و المواقع المواقع المواقع المواقع و المواقع المواقع و المواقع المواقع و ا فالعبد لازم للمشترى بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف ائتمن الذي اعطاء وقد مضى الوجه في ذلك .

٢٠٤٤ ــ وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع ولم يكن نقده الثمن فعباء البائع وقطع يده في يد المشتري ولم يأخذ، حتى مات العبد من قطع اليد أو من غير ذَلِكَ ، فَانَ كَانَ مَانَ مَن قَطْعِ الْبِدَ فَقَدْ بَطْلَ الْبِيعِ وَلا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى فيه لأنالبائع قد استرجعه بالجناية عليه فكأنه مات في يد. ·

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نضف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه .

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(٢)

٢٠٤٥ ــ واذا خانه في بيع المرابحة ، وعلم بذلك المشترى فهو بالخيار : (١) في لسان العرب: اعطاء مالا مرابحة أي على الربح بينهما ، وبعت الشيء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) •

(٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بثمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن •

- MRE -

ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذه بما قال عند إبي حنيفة ومحمد ٠ ٢٠٤٦ – وقال أبو يوسف وابن ابى ليلى والشَّافعي يحط المخيانة وحصتها من الربح لان العقد لايخرج (١) عن موضوعه بالخيانة .

٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لأن النولية ان تكون بمثل الله الذي اشتراء من غير ريادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة ان يحط

من الثمن الأول • ٢٠٤٨ ـ واذا تصرف الشترى في انبيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي حينة ومحمد ، وعد ابي يوسف يرجع بالنخيانة وبحصتها من الربح •

٢٠٤٩ ـ واذا حط البائع المشترى من النُّمَن سُمًّا باعه مرابحة بما يقى من النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالثمن الذي

ائشراه من غبر حطيطة ٠

٧٠٥٠ ـ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر ثم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عند أصحابنا استحسانا ، والقياس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف

بمسألة زيد بن ارقم(٢)٠ (١) في نسخة قليج : (لايخرج) .

(١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصساري الخزرجي روى عنه بن عباس وانس بن مالك وابو أسحق السبيعي وابن ليسلي ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغر يــــوم أحد ، وكان يتيما في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه الى مؤتة ٠٠٠ ســــكن الكوفة وابتنى بها دارا في كندة وتوفي بالكوفة سنة ثمان وستين , وقيل مات بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وعو معدود من خاصــــة اصحابه ، وروى حديثا كثيرا عن النهي آخرجه الثلاثة ١٠هـ . ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابي يوسف (لأقسم ٨٤٣ ص ١٨٦) إن أمرأة سالت عائشة (ر) نقالت ، إن زيد بن اوقم باعتسى جارية بثمانمائة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمانة ، فقالت عائشة و ابلغي زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب •

- 190 _

٢٠٤٢ – ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يد. تم قطع البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن لــــ . حق في الاسترداد ، ويكون على البائع قيمة ما أتلف ، كمما يكون على الأجني سواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يجب نصف قيمة العبد مقطوع يد لا نصف قيمة العبد كاملا كمن قطع يد عبد مقطوع اليد وجب عليه نمست القيمة في الحال والوقت •

عى المحان والوك ؟ ٢٠٤٣ – وان كان البائع قطع يده اولا والمسألة بحالها ثم قطع المسترى وجله فالعبد لازم للمشترى بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن الذي اعطاء ، وقد مضى الوجه في ذلك •

٢٠٤٤ ــ وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع والم يكن نقده الثمن فجاء البائم وقطع يده في يد المشتري ولم يأخذه حتى مان العبد من قطع اليد أو من غير ذلكَ ، فان كان مات من قطع اليد فقد بطل البيع ولا شيء على المشترى فيه لأن البائع قد استرجعه بالجناية عليه فكأنه مان في يده ٠

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ؟ ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه •

من الخيار في المرابحة (١)والتولية (٢)

٢٠٤٥ - واذا خانه في بيع المراجعة ، وعلم بذلك المشترى فهو بالخار : (١) في لسان العرب: اعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما ، وبعت

الشيء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) •

(٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بنمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن •

ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذه بما قال عند ابي حنيفة ونحمد • ٢٠٤٦ _ وقال أبو يوسف وابن ابى ليلي والشافعي يعط البخانة وحصتها من

الربع لان العقد لا يخرج (١) عن موضوعه بالخيانة . ٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لان التولية ان تكون بمثل

النُّمن الذي اشتراء من غير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة ان يحط ٢٠٤٨ ـ واذا تصرف المشترى في المبيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي من الثمن الأول •

حيفة ومحمد ، وعند ابي يوسف يرجع بالبخانة وبحصتها من الربح •

٢٠٤٩ _ واذا حط البائع المشترى من النمن شيئًا باعه مرابحة بما يقى من الثمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالثمن الذي

ائتراه من غير حطيطة ٠

٢٠٥٠ _ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر تم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عند أصحابنا استحسانا ، والقياس ان يجوز ، وهو قول الشافس وسرف بىسألة زيد بن ارقم (۲).

(١) في نسخة قليج : (لايخرخ) ٠ (١) في أسد الغاية (٢١٩-٢١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصاري

الخررجي روى عنه بن عباس وانس بن مالك وابر استحق السبيعي وابن ليسلى ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغر, يــــوم أحد ، وكان يتيما في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه ألى مؤتة ٠٠٠ ســــــكن الكوفة وابتنى بها دارا في كندة وتونى بالكوفة سنة نبان وستين , وقيل مات

بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو معدود من خاصب أصحابه ، وروى حديثا كثيرا عن النبي آخرجه الثلاثة ١٠هـ ٠ ومسالة زید بن ارقم همی کما رویت فی کتاب الآثار لابی یوسف (رقسم ٨٤٢ ص ١٨٦) ان امراء سالت عائشة (ز) فقالت و ان زيد بن ارتم باعنسسي جارية بشمانمانة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمانة ، فقالت عائشة و ابلغي

زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب

٢٠٤٢ – ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يد. ثم قضع البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن لـ حَقُّ فَى الاسترداد ، ويكونَ على البائع قيمة ما أتلف ، كما يكونَ على الآجني سواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يجب نصف قيمة العبد مقطوع يد لا نصف قيمة العبد كاملا كمن قطع يد عبد مقطوع اليد وجب عليه نصف

٢٠٤٣ ـ وان كان البائع قطع بده اولا والمسألة بحالها ثم قطع المشترى رجله فالعبد لازم للمشترى بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف ائتمن الذي اعطاء وقد مضى الوجه في ذلك .

القيمة في الحال والوقت •

٢٠٤٤ – وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع والم يكن نقده الثمن فجاء البائع وقطع يده في يد الشتري ولم يأخذه حتى مات العبد من قطع اليد أو من غير ذلك ، فإن كان مات من قطع اليد فقد بطل البيع ولا شيء على المشترى فيه لأن البائع قد استرجعه بالجناية علىه فكأنه مات في يدء •

وان مات من غير ذلك فعلى المُشترى نصف الثمن لأن البائم قد استرد نصف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه .

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(٢)

٠٤٠٥ ـ واذا خانه في بيع الرابحة ، وعلم بذلك الشتري فهو بالخيار : (١) في لسان العرب: اعطاء مالا مرابحة أي على الربح بينهما ، وبعت الشيء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراعم درعم ، وكذلك

اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) • (٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بشمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك التمن •

ان شاء فسخ البيع وان ماه اخذه بما قال عند ابي حنيفة ومحمد . ٢٠٤٩ _ وقال أبو يوسف وابن ابى ليلى والشافعي يحط العجانة وحصتها من إِلْهُ لِللهِ لا يخرج (١) عن موضوعه بالخيانة .

٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لان النولية ان تكون بمثل إلَّتُمن الذي اشتراء من غير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة ان يحط

٢٠٤٨ ـ واذا تصرف الشترى في المبيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي من التمن الأول • حنفة ومحمد ، وعند ابي يوسف يرجع بالبخانة وبعصتها من الربح •

٢٠٤٩ ــ واذا حط البائع المشترى من النمن شيئًا باعه مرابحة بما بقى من

النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالنمن الذى الشراه من غير حطيطة •

٧٠٥٠ _ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر تم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عد أصحابنا استحسانا ، والقياس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف

بمسألة زيد بن ارقم (۲). (١) في نسخة قليج : (لايخرج) • (١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصاري

الخزرجي روى عنه بن عباس وأنس بن مالك وابو اسحق السبيعي وابن ليسلى ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغر يسوم أخد ، وكان يُعيما في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه ألى مؤتة ٠٠٠ تسكن الكوفة وابتنى بها دارا في كندة وتوفي بالكوفة سنة ثمان وستين , وقيل مات بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو معدود من خاصــــة اصحابه ، وروى حديثا كثيرا عن النبي آخرجه الثلاثة ١٠هـ . ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابي يوسف (وقسم ٨٤٣ ص ١٨٦) إن إمراء سالت عائشة (ن) فقالت و إن زيد بن أوقم باعتسمي جارية بثمانمانة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمانة ، فقالت عائشة ، ابلغي

زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب

مـــل

۲۰۶۲ – ولو كان المشترى نقد النمن ولم يقبض العبد نم قطع يد. نم نعنع البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن له حق فى الاسترداد ، ويكون على البائع قيمة ما أتلف ، كما يكون على الاجتماسواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذى يجب نصف قيمة العبد متطوع يد لا نصف قيمة العبد متطوع يد لا نصف قيمة العبد متطوع الد وجب عليه نعسف النيمة فى الحال والوقت .

٧٠٤٣ – وأن كان البائع قطع بدء أولا والمسألة بتحالها ثم قطع المسترى رجله فالعبد لازم للمشترى بنصف الثمن الذي أعظاء ، وقد مفى الوجه في ذلك .

نمــــل

۲۰٤٤ – وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع ولم يكن نقده النمن فجاء البائع وقطع يد في يد المشترى ولم يأخذه حتى مات العبد من قطع اليد أو من غير ذلك ، فإن كان مات من قطع اليد نقد بطل البيع ولا شيء على المشترى فيه لأن البائع قد استرجعه بالجنابة عليه فكأنه مات في يده .

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضبانه .

اب

من الحيار في المرابحة(١)والتولية(٢)

٠٤٠٠ _ واذا خانه في بيع المرابحة ، وعلم بذلك الشترى فهو بالخيار :

 (١) فى لسان العرب: اعطاه مالا مرابحة أى على الربح بينهما ، وبعت الشىء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درعم ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) .

 (٢) فى لسان العرب: تولى الشيء لزمه • • والتولية فى البيع أن تشترى سلعة بثمن معلوم نم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن •

- 498 -

ان شاه فسخ السع وان شاء اخذه بما قال عند ابي حنيفة ومحمد . ١٠٤٧ ـ وقال أبو يوسف وابن ابي ليلي والشافعي يحط الخيانة وحصتها من الربح لان المقد لايخرج (١) عن موضوعه بالخيانة .

الربح من المولية التوليد المولية التولية التولية التولية ان تكون بمثل التولية التولية ان تكون بمثل التوليد ال

آمن النمن الاول • من النمن الاول • ٢٠٤٨ ـ واذا تصرف المسترى في المسيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي

٢٠٤٨ - واذا تصرف السنري عي التي المحمد ، واذا تصرف السبع ، حيفة ومحمد ، وعند ابي يوسف يرجع بالخانة وبحصتها من الربح ، فصل

ائتراه من غير حطيطة •

لا ٢٠٤٩ ـ واذا حط البائع المشترى من النمن شيئًا باعه مرابحة بما بقى من النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالثمن الذي الشمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ،

نصــان

(۱) فی نسخهٔ قلیج : (لایخرج) . (۱) فی اسد الثابه (۲-۱۹) زید بن ارقم بن زید بن قیس الانصداری (۱) فی اسد الثابه (۲-۱۹) زید بن ارقم بن زید بن قیس وابن لیسلی الخزرجی روی عنه بن عباس وانس بن مالك وابو اسحق السبیعی وابن لیسلی الخزرجی روی عنه بن عباس وانس بن مالك وابو اسحق السبیعی وابن لیسلی

ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغر يسوم احد ، وكان يتميا في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه الى مؤتة ٠٠٠ تسكن الكونة وابتنى بها دارا في كندة وتوفي بالكوفة سنة ثمان وستين ، وقيل مات بعد مقتل الحسين (د) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو معدود من خاصـة ، اصحابه ، وروى حديثا كبيرا عن النبي اخرجه الثلاثة ١٠هـ .

أصحابه ، وروى حديثا تثيرا عن النبى احرجه الله . ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابني يوسف (وقسم ٨٤٣ ص ١٨٦) ان امراة سالت عائشة (ر) فقالت و ان زيد بن ارقم باعنسي جارية بثمانيائة درهم نسيئة ، واستراها بسستمانا ، فقالت عائشة و ابلغي جارية بثمانيائة درهم نسيئة ، واستراها بسستمانا ،

- 40.

٢٠٤٢ – ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يد. ثم قطع البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خبار له لأن البائع لم يكن لـ حق في الاسترداد ، ويكون على البائع قبصة ما أتلف ، كسا يكونُ على الاجنبيّ سواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يجب نصف قيمة العبد مقطوع القسمة في الحال والوقت •

٢٠٤٣ ــ وان كان البائع قطع يده اولا والمسألة بحالها ثم قطع المسترى رجله فالعبد لازم للمشترى بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف ائتمن الذي اعطاء وقد مضى الوجه في ذلك .

٢٠٤٤ ــ وان قبض المشترى العبد بنير اذن البائع ولم يكن نقده الثمن فعباء البَّانع وقطع يده في يد المشترى ولم يأخذه حتى مات العبد من قطع اليد أو من غير ذلك ، فإن كان مات من قطع البد فقد بطل البيع ولا شيء على المُستَرى فيه لأنالبائع قد استرجعه بالجناية عليه فكأنه مان في يده ،

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف النمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه .

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(٢)

٧٠٤٥ ح واذا خانه في ببع المرابحة ، وعلم بذلك الشترى فهو بالخيار :

(١) في لسنان العرب: اعطاء مالا مرابحة أي على الربح بينهما . وبعت الشيء مرابحة ، ويقال بعنه السلعة مرابحة على كل عشرة دراهـ. درعـد ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) •

(٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بنمن معلوم تم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن . - 44E -

- 490 _

ان شاء فسخ البيع وان شاة آخذُه بما قال عند ابي حنيفة ومحمد • ٢٠٤٧ _ وقال أبو يوسف وابن ابي ليلي والشافعي يعط الخانة وحصتها من الربح لان العقد لا يخرج (١) عن موضوعه بالخيانة .

٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لأن التولية ان تكون بمثل الثمن الذي اشتراء من غير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة ان يحط

٢٠٤٨ ــ واذا تصرف المسترى في المبيع سقط حقه ولا شي. له عند ابي خيفة ومحمد ، وعد ابي يوسف يرجع بالبخانة وبحصتها من الربح •

٢٠٤٩ _ واذا حط البائع المشترى من الثمن شيئًا باعه مرابحة بما بقى من النمن عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالثمن الذي اشتراه من غير حطيطة •

٢٠٥٠ ــ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر ثم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عند أصحابنا استحسانا ، والقياس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف

بمسألة زيد بن ارقم (۲) (١) في نسخة قليج : (لايخرج) • (١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصساري

الخزرجي روى عنه بن عباس وأنس بن مالك وابو اسحق السبيعي وابن ليـــــلىـــ ويزيد بن جيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغر، يسوم أحد ، وكان يتيما في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه الى مؤتة ٠٠٠ ســـــكن الكوفة وابتنى بها دارا في كندة وتوفى بالكوفة سنة ثبان وستين , وقيل مات بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو معدود من خاصــــة أصحابه ، وروى حديثا كثيرا عن النبي آخرجه الثلاثة ١٠هـ ٠ ومسالة زید بن ارقم همي كما رویت في كتاب الآثار لابي یوسف (رقسم

٨٤٢ ص ١٨٦) ان امرأة سالت عائشة (ر) فقالت و ان زيد بن ارقم باعنسي جارية بتمانمائة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمانة ، فقالت عائشة و ابلغي زيد بن ارقم أن الله تعالى قد أبطل جهاده أن لم يتب

٢٠٤٢ ــ ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يد. ثم نضم البائم رجله من خلاف فسرى فالمبد للمشترى ولا خيار له لأن البائم لم يكن ل حق في الاسترداد ، ويكون على البائع قيمة ما أتلف ، كمما يكونَ على الإجنبي سواً. ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يجب نصف قيمة العبد مقلوع يد لا نصف قيمة العبد كاملا كمن قطع يد عبد مقطوع اليد وجب عليه نصن

القسمة في الحال والوقت • عى المحمان والوقت . ٢٠٤٣ ــ وان كان البائع قطع يده أولا والمسألة ببحالها ثم قطع المشترى رجله فالعبد لإزم للمشترى بنصف النمن ويرجع على البائع بنصف التمن الذي اعطاء، وقد مضى الوجه في ذلك •

٢٠٤٤ ــ وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع ولم يكن نقده الثمن فجاء البائع وقطع يده في يد المشترى ولم يأخذه حتى مات العبد من قطع اليد أو من غير ذلك ، فإن كان مات من قطع اليد فند بطل البيع ولا شيء على المشترى فيه لأنالبائع

قد استرجعه بالجناية عليه فكأنه مان في يده • وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه .

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(٢)

٢٠٤٥ ـ إذا خانه في ببع المرابحة ، وعلم بذلك المشترى فهو بالخيار : (١) في لسان العرب: اعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما ، وبعت الشيء مرابحة ، ويقال بعنه السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) •

(٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع ان تشتري سلعة بثمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن •

- 498 -

. إن شاء فسخ البيع وان شاء اخذه بما قال عند ابي حنيفة ومحمد • ٢٠٤٦ _ وقال أبو يوسف وابن ابى ليلي والشافعي يعط البخانة وحصتها من

الربع لان العقد لا يخرج (١) عن موضوعه بالحيانة . ٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يعط في النولية لأن النولية ان تكون بمثل المن الذي اشتراء من نمير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة ان يحط

٢٠٤٨ ـ واذا تصرف الشترى في المبيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي من الثمن الأول •

حنفة ومحمد ، وعند ابي يون يرجع بالبخانة وبحصتها من الربح • ٢٠٤٩ _ واذا حط البائع المشترى من الثمن شيئًا باعه مرابحة بعا بقى من

النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالثمن الذي انشراه من غير حطيطة ٠

٢٠٥٠ ـ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر ثم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عند أصحابنا استحسانا ، والقياس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف بمسألة زيد بن ارقم (۲)•

(١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصسادي الخزرجي روى عنه بن عباس وانس بن مالك وابو إسحق السبيعي وابن ليسلل ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصفن يسوم

أحد ، وكان يتبعا في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه الى مؤتة ... ســـكن الكوفة وابتنى بها دَارا في كندة وتوني بالكوفة سنة نمان وستين , وقبيل مَات بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع على صفين ، وعو معدود من خاصـــة أصحابه ، وروى حديثا كثيرا عن النبي آخرجه الثلاثة ١٠هـ ٠ ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابي يوسف (وقسم ٨٤٣ ص ١٨٦) ان امرأة سألَّت عائشة (ر) فقالت د ان زيد بن ارتم باعنسمي جارية بثمانمائة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمانة ، فقالت عائشة ، ابلغي

زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب

٢٠٤٢ ــ ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يد. ثم فغم البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن ل حق في الاسترداد ، ويكون على البائع قيمة ما أتلف ، كما يكونَ على الاجنبي سواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يجب نصف قيمة العبد مقلوع يد لا نصف قيمة العبد كاملا كمن قطع يد عبد مقطوع اليد وجب عليه نصف القسمة في الحال والوقت •

مى الحدن والوقت -٢٠٤٣ – وان كان البائع قطع يده اولا والمسألة بيحالها ثم قطع المشترى رجله فالعبد لازم المشترى بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف انتمن الذي اعطاء، وقد مضى الوجه في ذلك •

٢٠٤٤ ــ وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع ولم يكن نقده الثمن فجاء البائع وقطع يده في يد المشترى ولم يأخذه حتى مان العبد من قطع البد أو من غير ذلك ، فإن كان مان من قطع اليد فقد بطل البيع ولا شيء على المشتري فيه لأنالبائع قد استرجعه بالجناية علمه فكأنه مان في يده •

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ٢ ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للنافي فلزمه ضمانه •

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(٢) ٢٠٤٥ _ واذا خانه في ببع المرابحة ، وعلم بذلك المشترى فهو بالخيار :

(١) في لسان العرب: اعطاء مالا مرابعة أي على الربع بينهما . وبعت الشيء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك

اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) • (٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بشمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن ٠

أَ إِن شَاءَ فَسَخَ البِيعِ وَانْ شَاءَ اخْذِهَ بِمَا قَالَ عَنْدَ ابِي حَنْيَقَةٌ ومحمد •

٢٠٤٦ _ وقال أبو يوسف وابن ابى ليلي والشافعي يعط البخانة وحصتها من ريت الربح لان العقد لايخرج (¹) عن موضوعه بالحيانة .

٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لان النولية ان تكون بمثل الدن الذي اشتراء من غير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة أن يحط

٢٠٤٨ ــ واذا تصرف الشترى في البيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي من الثمن الأول •

حنفة ومحمد ، وعند ابي يوسف يرجع بالخيانة وبحصتها من الربح •

٢٠٤٩ _ واذا حط البائع المشترى من الثمن شيئًا باعه مرابحة بما يقى من النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالنمن الذي اشتراه من غير حطيطة ٠

٧٠٥٠ ـ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر تم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عد أصحابنا استحسانا ، والقباس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف بمسألة زيد بن ارقم (٢)•

(١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) ذيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصاري (١) في نسخة قليج: (لايخرج) • ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصفر يسوم

الكوفة وابتنى بها دارا في كندة وتوفي بالكوفة سنة ثمان وستين ، وقيل مات بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو معدود من خاصـــة اصحابه ، وروى حديثا كتيرا عن النبي آخرجه الثلاثة ١٠هـ ٠ ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابي يوسف (رقسم ٨٤٢ ص ١٨٦) أن أمرأة سالت عائشة (ر) فقالت و أن زيد بن أوقم باعنسمي جارية بتمانمائة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمائة ، فقالت عائشة و ابلغي

زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب - 490 -

٢٠٤٢ ـ ولو كان المشترى نقد النمن ولم يقبض العبد ثم قطع يده ثم فغع البائم رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن ل سواء ، لانه لم يبق له قيمة حق ولا حبس والذي يبجب نصف قيمة العبد مقطوع يد لا نصف قيمة العبد كاملا كمن قطع يد عبد مقطوع اليد وجب عليه نصف

في الحال والوقت . ٢٠٤٣ – وان كان البائع قطع يده أولا والمسألة بحالها ثم قطع المشترى رجله فالعبد لازم للمشترى بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف انتمن الذي اعطاء م وقد مضى الوجه في ذلك •

٢٠٤٤ ــ وإن قبض المشترى العبد بغير اذن البائع ولم يكن نقده الثمن فجاء البائع وقطع يده في يد المشتري ولم يأخذه حتى مان العبد من قطع البد أو من غير ذلك ، فإن كان مات من قطع اليد فقد بطل البيع ولا ني، على المُشترى فيه لأن البائع قاء استرجعه بالجناية عليه فكأنه مات في يده •

القيمة في الحال والوقت •

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه .

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(٢)

٢٠٤٥ – وانزا خانه في بيع المرابحة ، وعلم بذلك المشترى فهو بالخيار : (١) في لسان العرب: اعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما ، وبعت

الشيء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة وبح) • (٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بشمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن •

٢٠٤٦ _ وقال أبو يوسف وابن ابى ليلي والشافعي يعط الخيانة وحصتها من

إلى المقد لا يخرج (١) عن موضّوعه بالحيانة . ٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لأن النولية ان تكون بمثل

اللمن الذي اشتراء من غير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة ان يحط من الثمن الأول •

٢٠٤٨ ـ واذا تصرف الشترى في المبيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي حنيفة ومحمد ، وعند ابي يوسف يرجع بالبخيانة وبحصتها من الربح •

ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذه بما قال عند أبي حنيفة ومحمد ٠

٢٠٤٩ _ واذا حط البائع المشترى من الثمن شيئًا باعه مرابحة بعا بقى من النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال الشافعي وزفر يبيعه بالنمن الذي

اشتراه من غير حطيطة •

 ۲۰۵۰ ـ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر تم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عد أصحابنا استحسانا ، والقباس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف بمسألة زيد بن ارقم

(١) في نسخة قليج : (لايخرج) • (١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) ذيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصاري الخزرجي روى عنه بن عباس وأنس بن مالك وابو استعق السبيعي وابن ليـــــل م ويزيد بن حيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغر يسوم احد ، وكان يتيما في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه الى مؤتة ... ســــكن الكوفة وابتنى بها دَارًا في كندة وتوْفي بالكوفة سنة ثبان وستين , وقيل ماتُ

بعد مقتل الحسين (ر) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو معدود من خاصـــة أصحابه ، وروى حديثا كتبرا عن النبي آخرجه الثلاثة ١٠هـ • ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابي يوسف (رقسم ٨٤٢ ص ١٨٦) إن امرأة سالت عائسة (١) فقالت « إن زيد بن ارتم باعنسي جارية بشانمائة درهم نسيئة ، واشتراها بسستمائة ، فقالت عائشة و ابلغي

- 190 _

زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب

٢٠٥١ ــ واذا استرى توبا بعشرة فباعه بخسسة عشر ثم اشتراء بعشسرة وأراد بعه مرابحة باعه بخسة • وان باعه بعشرين تم اشتراء بعشرة لم يعم مرابحة حتى يبين ، وهذا قول ابي حنيفة .

٢٠٥٢ ــ وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي يبيعه مرابحة على الشمن الباقي تلملا كان أو كثيرا . ٢٠٥٣ ــ وكان الكرخي رحمه الله يقول : لا اعرف لهذه المسألة وجها ،

وكان غيره يقول هذا من الورع قاله ابو حنيفة • 🛰 ٢٠٥٤ – ومنهم من قال ان المرابحة تجمع فيها جميع العقود وتجعل كالمقد الواحد كأجرة القصار والمطرز وغير ذلك .

۲۰۵۵ ــ واذا اشتری مىن لا تجوز له شهادته من ذوی الارحام لم يجز له ان يسعه حتى يبين ذلك عند ابي حسفة .

٢٠٥٦ ــ وقال ابو يوسف ومحمد يجوز من غير بيان ٠ ٢٠٥٧ ــ ولو اشترى من عبده او مكاتبة لم يبعه حتى ببين في قولهم جميعاً •

٢٠٥٨ ــ واذا اسلم توبين على صفة واحدة وقبضهما لم يجز له ان بييسع أحدهما مرابحة عند ابي حنيفة ويجوز عندهما، وهو قول الشافعي •

٢٠٥٩ ــ وآذا ولدت الجارية او اتمر الشجر او تناتج الحيوان فلا بأس بيع الأصل والزيادة معه مرابح⁴ إن هذه الزيادات جزء من الاصل ، وهي داخ**لة في** البيع قصار كأنه اشتراها مع الاصل •

٢٠٦٠ ــ فان كان قد استهلك الزيادة لم يبع الاصل مرابحة حتى يبين مــا - 797 -

أما الاصل من ذلك r وكذلك الالبان والاصواف والسمون وكل ما يوجد من أنعوان حتى يبين ذلك للمشترى •

الاصل عليه من النمن ٠

۲۰۲۱ ـ وان هلکت هذه الزيادات من غير فعل مضمون او منتفع به فله أن بيعه مرابحة ولا يبين وان كانت قد نقصت اصولها لان المرابحة بيع بما حصل

ويقول : قام على بكذا ولا يقول اشتريت بكذا •

اشترى طعاماً فأكل نصفه

٣٠٦٣_ وإذا استرى طعاما فأكل نصفه فله إن بيع النصف الثاني مرابحة من غير بيان ، وكذلك كل ما يكنل أو يوزن من ذوات الامثال • ٢٠٦٤ ــ واذا اشترى تيابا كل ثوب بعشرة فله ان يبيع كل نوب مرابحة

بعشرة عند ابي حنيفة وابي يوسف • . ٢٠٩٥ واذا اشترى بالحنطة والشعير فله ان يبيع بذلك مرابحة وهمسو "

٢٠٦٦ – وببيع ما اشتراء من شريكه وصديقه مرابحة ولا يبين لأنه لا تقبل ۲۰۲۷ ــ واذا اشترى معيا ورضى بالعيب باع وام ببين ذلك كما او دخسله شهادته له فهو کالاجنبي • عيب ، وفي هذا الباب مِسائل كثيرة •

٢٠٤٢ ــ ولو كان المشترى نقد الثمن ولم يقبض العبد ثم قطع يده ثم فخم البائع رجله من خلاف فسرى فالعبد للمشترى ولا خيار له لأن البائع لم يكن لـ . حق في الاسترداد ، ويكون على البائع قيمة ما أتلف ، كمما يكون على الآجني سواء ، لانه لم يبق له قيمة حتى ولا حبس والذي يبجب نصف قيمة العبد منطوع يد لا نصف قيمة العبد كاملا كمن قطع يد عبد مقطوع اليد وجب عليه نعسف القيمة في الحال والوقت • _

٢٠٤٣ ــ وان كان البائع قطع يده اولا والمسألة بحالها ثم قطع المشترى وجله فالعبد لازم للمشترى بنصف النمن ويرجع على البائع بنصف ائتمن الذي اعطاه، وقد مضى الوجه في ذلك •

٢٠٤٤ ــ وان قبض المشترى العبد بغير اذن البائع ولم يكن نقدة الثمن فجاء البائم وقطع يده في يد المشتري ولم يأخذه حتى مان العبد من قطع اليد أو من غير ذلك ، فإن كان مات من قطع البد فقد بطل البيع ولا شيء على المُشتَرى فيه لأنالبامع قد استرجعه بالجناية علمه فكأنه مان في يد. •

وان مات من غير ذلك فعلى المشترى نصف الثمن لأن البائع قد استرد نصف العبد بالجناية ، ولم تسر الجناية فيكون بها مستردا للباقي فلزمه ضمانه .

من الخيار في المرابحة(١)والتولية(١)

٧٠٤٥ ــ واذا خانه في بيع المرابحة ، وعلم بذلك المشترى فهو بالخيار : (١) في لسان العرب: اعظاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما ، وبعت الشيء مرابحة ، ويقال بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك

اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح (مادة ربح) • (٢) في لسان العرب: تولى الشيء لزمه ٠٠ والتولية في البيع أن تشتري سلعة بشمن معلوم ثم توليهما رجلا آخر بذلك الثمن •

- 498 -

﴿ إِنْ شَاءُ فَسَحَ البِّعِ وَانْ شَاءُ الْحَذَّهُ بِمَا قَالَ عَنْدُ الِّي حَنْفَةُ وَمُحْمَدُ • ٢٠٤٩ _ وقال أبو يوسف وابن ابى ليلى والشافعي يعط البخانة وحصتها من

اشتراه من غير حطيطة •

إلربع لان العقد لا يخرج (١) عن موضوعه بالخيانة . ٢٠٤٧_ واتفق الجميع على انه يحط في النولية لأن النولية ان تكون بمثل آتُمن الذي اشتراه من غير زيادة ، والمرابحة ان تكون بزيادة والحطيطة أن يحط

٢٠٤٨ ــ واذا تصرف الشترى في المبيع سقط حقه ولا شيء له عند ابي من الثمن الأول •

خَيْفَةً ومحمد ، وعند ابن يوسف يرجع بالنخيانة وبحصتها من الربح •

٢٠٤٩ ــ واذا حط البائع المشترى من الثمن شيئًا باعه مرابحة بما بقى من النمن عند ابى حنيفة وابي يوسف ومحمد ، وقال التافعي وزفر يبيعه بالنمن الذي

٢٠٥٠ _ واذا اشترى عبدا بألف الى شهر ثم باعه من البائع بأقل من ذلك لم يجز عند أصحابنا استحساناً ، والقياس ان يجوز ، وهو قول الشافعي وتعرف بمسألة زيد بن ارقم (٢)•

(١) في نسخة قليج : (لايخرج) . (١) في أسد الغابة (٢١٩-٢١) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الانصساري الخزرجي روى عنه بن عباس وأنس بن مالك وابو أسبحق السبيعي وابن ليسملي ويزيد بن جيان ، شهد مع رسول الله (ص) سبع عشرة غزوة واستصغن يسوم أحد ، وكان يتيما في حجر عبدالله بن رواحة ، وسار معه الى مؤتة . . . ســــكن الكوفة وابتنى بها دارا في كندة وتوفى بالكوفة سنة نبان وستين , وقيل مات بعد مقتل الحسين (ز) بقليل ، وشهد مع علي صفين ، وهو ممدود من خاصـــة اصحابه ، وروی حدیثا کثیرا عن النبی آخرجه الثلاثة ۱۰ه. • ومسالة زيد بن ارقم هي كما رويت في كتاب الآثار لابي يوسف (وقسم ٨٤٢ ص ١٨٦) أن أمرأة سالت عائشة (ن) فقالت و أن زيد بن أوقم بأعنسي جارية بشمانمائة درهم نسيئة ، واشتراما بسستمانة ، فقالت عائشة ، ابلغي زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطل جهاده ان لم يتب .

۲۰۰۱ ــ واذا اشترى نوبا بعشرة فباعه بخسبة عشر تم اشتراء بعشسير: وأراد بيعه مرابحة باعه بخمسة • وان باعه بعشرين ثم اشتراء بعشرة لم يعمـــه

مرابحة حتى يبين ، وهذا قول ابي حنيفة . ٢٠٥٢ – وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي يبيعه مرابحة على النمن الباقي

قلملا كان أو كثيرا . ٢٠٥٣ ــ وكان الكرخي رحمه الله يقول : لا اعرف لهذه المسألة وجها ،

وكان غيره يقول هذا من الورع قاله ابو حنيفة 🗬 ٢٠٥٤ – ومنهم من قال ان المرابحة تجمع فيها جميع العقود وتجعل كالعقد الواحد كأجرة القصار والمطرز وغير ذلك .

۲۰۵۵ ـ واذا اشترى ممن لا تجوز له شهادته من ذوى الارحام لم يجز له ان يسعه حتى يبين ذلك عند ابي حنفة •

٢٠٥٦ ــ وقال ابو يوسف ومحمد يجوز من غير بيان • ٢٠٥٧ ــ ولو اشترى من عبده او مكاتبةً ام يبعه حتى يبين في قولهم جميعاً •

٢٠٥٨ ــ واذا اسلم نوبين على صفة واحدة وقبضهما نم يجز له ان يبيسم أحدهما مرابحة عند ابي حنيفة ويجوز عندهما، وهو قول الشانعي •

٢٠٥٩ ــ واذا ولدت الجارية او اثمر الشجر او تناتج الحيوان فلا بأس بيع الأصل والزيادة معه مرابُّكُم لان هذه الزيادات جزء من الاصل ، وهي داخلة في البيع فصار كأنه اشتراها مع الاصل .

٢٠٦٠ ــ قان كان قد استهلك الزيادة لم يبع الاصل مرابحة حتى يبين مــا - 747 -

أمل الاصل من ذلك ، وكذلك الالبان والاصواف والسمون وكل ما يوجد من إنعوان حتى يين ذلك للمشترى •

الامل عليه من النمن •

۲۰۹۱ ــ وان هلکت هذه الزيادات من غير فعل مضمون او متفع به فله أن يبعه مرابحة ولا يبين وان كانت قد نقصت اصوالها لان المرابحة بيع بما حصل

فصار

٢٠٦٢_ وإذا اشترى مثاعا فله إن يحمس ل عزبه أجرة القصار والكرى ، ويقول : قام على بكذا ولا يقول اشتريت بكذا •

اشترى طعاماً فأكل نصفه

٣٠٠٣_ وإذا اشترى طعاما فأكل نصفه فله ان بيع النصف الثاني مرابحة من غير بيان ، وكذلك كل ما يكال أو يوزن من ذوات الامثال •

۲۰۹۶ _ واذا اشتری تیابا کل ثوب بعشرة فله ان بیبع کل ثوب مرابحــة بعشرة عند ابى حنيفة وابى يوسف • ٣٠٦٥ واذا اشترى بالحنطة والشعير فله ان يبيع بذلك مرابحة وهمسو نر

٢٠٦٦ – ويبيع ما اشتراء من شريكه وصديقه مرابحة ولا يبين لأنه لا تقبل ۲۰۹۷ ـ واذا اشترى معيا ورضى بالعب باع وام ببين ذلك كما او دخسله شهادته له فهو کالاجنبی • عيب ، وفي هذا الباب مسائل كثيرة •

- MAY -

فصـــل باع صبرة كل قفيز بلرهم

٧٠٧٥_ واذا باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم صح البيع في قفيز واحدا •

ويطل فيما زاد ٠ ويطل فيما زاد ٠ ٢٠٧٦ _ وقال أبو يوسف ومحمد يصح في الجميع وبه قال الشافعي ٠ ٢٠٧٧ _ لان النمن مجهول عند المقد فاوجب بطلان البيح فيما زاد على

القفيز •

بيع ذراع من دار

۲۰۷۸ – واذا باع ذراعا من رار لم يجز حتى يبين الموضع •
 ۲۰۷۹ – وقالا والشافعي يجوز ويقسم على جملة الذرعات •
 ۲۰۸۰ – لأن المبيع مجهول وموضعه غير معلوم •

نصــل

٢٠٨١ _ واذا استرى شاتين فاذا واحدة منهما ذبيحة مجوسى أو قد ترك السلم التسمية عليها عمداً أو ميتة فالبيع فاسد •

السلم النسمة عليها عمدا أو صب فابيع عليه المستمل لأن البيع الشمل ٢٠٨٧ _ وكذلك لو أشترى دنين خلا فاذا احدهما خمر لأن البيع الشمل على الصحيح والفاسد والفساد في نفس الممقود عليه فيطل •

نصــــل

۲۰۸۳ – واذا اشترى دارا كل ذراع بدرهم ولم يين موضع الذراع فانيع
 باطل في الجميع ، وفرق بين هذا وبين قفيز من صبرة ، انه يصح على قفيز واحد
 باطل في الجميع ، وفرق بين هذا وبين قنيزمن صبرة ، انه يصح على قفيز واحد
 باطل في ۲۰۸۳ – وهذا قول ابى حنيفة ، وعدهما يصح وهو قول الشافعي .

باب من البيوع الفاصدة ٢٠٦٨ - وهذا باب يجمع فيه ما يقول اصحابنا أن يعه فاسد ، وما يقول

المخالف لهم أنه فاسد وغير فاسد .

10 - المخالف لهم أنه فاسد وغير فاسد .

10 - المعنى ذلك اذا اشترى عدلاً زطيا على انه خسون نوبا بالسف فوجده أحد وخسين نوبا او تسعة واربعين فالبيع فاسد لانه باع ما تناوله المغد وما لم يتناول فصار الثمن والبيع مجهولين ، ولانه لو باع خسين نوبا من أحد وخسين كان البيع باطلا كذلك هذا ، وحصة الناقص من الألف مجهولة لا نعلم فلم يصده .

نصـــا،

۰۲۰۷ ـ واذا اشترى عبدين صفقة راحدة فاذا احدهما حر فالبع فاسسد فيهما عند ابني حنيفة ولا فرق بين ان يسمى لهما نمنا واحـــداً او يبن لسكل واحد ثمنا .

 ٢٠٧١ - وقالا ان سعى اكل واحد ثمين صبح فى العبد لانه جعل ما لا يجوز بيعه شرطا فيما يجوز فابطل المفد ، والهذا لا يجوز له ان بقبل انشراء فى أحسد العبدين .

٢٠٧٢ – وقال الشافعي يصح البيع في العبد في أحد قوليه ، وما الذي يلزمه من الشمن فيه قولان أحدهما تلزمه الحصة والناني جميع الشمن وجعل ذلك كالمكاح لاجنبية واخته .

باع عبده وعبد غيره م

٢٠٧٤ ــ وقال الشافعي لا يصح في أحد قولبه بناء على تفريق الصفقة •

- ٣٩٨ -

- - 199 _

باب من البيوع الفاسدة

٢٠٦٨ ــ وهذا باب يجمع فيه ما يقول اصحابنا ان بيعه فاسد ، وما يقــول المخالف لهم أنه فاسد وغير فاسد ه

۲۰۲۹ ــ فعن ذلك اذا اشترى عدلاً زطاعلى انه خمسون وبا بالسف فوجده أحد وخمسين ثوبا او تسعة واربعين فالبيع فاسد لانه باع ما تناوله العند وما لم يتناولــه فصار الثمن والمبيع مجهولين ، ولانه لو باع خمسين نوبا من أحد وخمسين كان البيع باطلا كذلك هذا ، وحصة الناقص من الأنف مجهولة لاخلم يصح .

...ـــل

٢٠٧١ – وقالاً ان سمى لكل واحد ثمن صح فى العبد لانه جمل ما لايجوز بيعه شرطاً فيما يجوز فابطل العقد، ولهذا لا يجوز له ان يقبل الشراء فى أحسد الدرية

۲۰۲۲ – وقال الشافعى يصح البيع فى العبد فى أحد قوليه ، وما الذى يلزمه من الشمن فيه قولان أحدهما تلزمه الحصة والثانى جميع الثمن وجعل ذالك كالنكاح لاجنبية واخته •

مـــان

باع عبده وعبد غيره بم

٢٠٧٤ ــ وقال الشافعي لا يصح في أحد قولبه بناء على تفريق الصنقة •

- 444 -

فصــــل باع صبرة كل قفيز بلرهم

٢٠٧٥_ واذا باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم صح البيع في قفيز واحدا

يُمَلُلُ فيما زاد • ٢٠٧٦ _ وقال أبو يوسف ومحمد يصح فى الجميع وبه قال الشافعي • ٢٠٧٧_ لان الثمن مجهول عند العقد فاوجب بطلان البيسع فيما زاد عــلى

بيع ذراع من دار

القفيز •

۲۰۷۸ – واذا باع ذراعا من دار لم يجز حتى يبين الموضع •
 ۲۰۷۹ – وقالا والشافعي يجوز ويقسم على جملة الذرعات •
 ۲۰۸۰ – لأن المبيع مجهول وموضعه غير معلوم •

نصــل

۲۰۸۱ _ واذا اشترى شاتين فاذا واحدة منهما دبيحة مجوسى أو قد ترك السلم النسمية عليها عمداً أو ميتة فالبيع فاسد •
٢٠٨٢ _ وكذلك لو أشترى دنين خلا فاذا احدهما خمر لأن البيع اشتماء على الصحيح والفاسد والفساد في نفس المعقود عليه فيبطل •

مـــل

٢٠٨٣ _ واذا اشترى دارا كل ذراع بدرهم وام يبين موضع الذراع فالبيع باطل في الجميع ، وفرق بين هذا وبين قفيزمن صبرة ، انه يصبح على قفيز واحد باطل في الجميع ، وفرق بين هذا وبين قفيزمن صبرة ، انه يصبح على قفيز واحد ٢٠٨٤ _ وهذا قول ابى حنيقة ، وعندهما يصبح وهو قول الشافعي •

بأب من البيوع الفامدة ٢٠٦٨ ــ وهذا باب يجمع فيه ما يقول اصحابنا ان بيعه فاسد ، وَمَا يَصُولُ

نو__ل باع صبرة كل قفيز بدرهم

٧٠٧٥_ واذا باع صبرة طعام كل قفيز بدرهم صح البيع في قفيز واحدا

٢٠٧٦ _ وقال أبو يوسف ومحمد يصح في الجميع وبه قال الشافعي • ٧٠٧٧_ لأن الثمن مجهول عند المقد فاوجب بطلان البيع فيما زاد عـلى

القفىز •

بيع ذراع من دار

۲۰۷۸ ــ واذا باع ذراعا من دار لم يجز حتى يبين الموضع * ٢٠٧٩ _ وفالا والشافعي يجوز ويقسم على جملة الدرعات • ٢٠٨٠ ـ لأن البيع مجهول وموضعه غير معلوم و

۲۰۸۱ ــ واذا اشترى شاتين فاذا واحدة منهما ذبيحة مجوسي أو ق. ترك السلم التسمية عليها عمداً أو ميته فالبيع فاسد . ۲۰۸۲ _ وكذلك لو أشترى دنين خلا فاذا احدهما خمر لأن البيع أشتمان

على الصحيح والفاسد والفساد في نفس المعقود عليه فيبطل • ﴿

۲۰۸۳ ـ واذا اشترى دارا كل ذراع بدرهم وام ببين موضع الذراع فالبيع باطل في الجميع ، وفرق بين هذا وبين قفيزمن صبرة ، انه يصح على قفيز واحد ٢٠٨٤ _ وهذا قول ابي حنيقة ، وعندهما يصبح وهو قول الشافعي •

المخالف لهم أنه فاسد وغير فاسد . ٢٠٦٩ ــ فمن ذلك اذا اشترى عدلاً زطا على انه خسون نوبا بالسف فوجده أحد وخمسين ثوبا او تسعة واربعين فالبيع فاسد لانه باع ما تناوله العقد وما لم يتناولــه فصار النمن والمبيع مجهولين ، ولانه لو باع خمسين نوباً من أحد وخمسين كان البيع باطلا كذلك هذا ، وحصة الناقص من الألف مجهولة للمضلم

فيهما عند ابي حنيفة ولا فرق بين ان يسمى لهما ثمنا واحسداً او بين لمكل

٢٠٧١ – وقالا ان سمى لكن واحد تمن صح فى العبد لانه جعل ما لايجوز بيعه شرطا فيما يجوز فابطل العقد، ولهذا لا يجوز له أن يقبل الشراء في أحــــد

٢٠٧٢ ــ وقال الشافعي يصح البيع في العبد في أحد قوليه ، وما الذي يلزمه من التمن فيه قولان أحدهما تلزمه الحصة والناني جميع النمن وجعل ذلسك كالنكاح لاجنبية واخته •

باع عبده وعبد غيره م

٢٠٧٤ – وقال الشافعي لا يصح في أحد قولبه بناء على تفريق الصفقة •

- 444 -

٧٠٨٥_ واذا اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فكان أحمد عشر ذراعا فالجميع للمشترى ولا خيار له ، وان وجده تسعة اذرع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ لان الذرع صفة في المذروعات لايقابله قسط من النمن ، وهو يتخلاف المكيل والموزون ، فأن الموزون والمكيل اذا زار يكون المبائع ، واذا نقص عن القدر يكون الباقي للمشترى بحصته من النمن لأمه معقود عليه وليس بصفة •

٢٠٨٦ ــ واذا اشترى سلعة بثمن ان عجله كان كذا وان كان مؤسلاً فيكذا وتفرقًا على هذا فهو فاسد لأنه صفقتان في صفقة •

اشترى عبدأ بشرط العتق

٢٠٨٧ ــ وان اشترى عبداً بشرط العتق فالبيع باطل . ٢٠٨٨ ــ وفال الشافعي البيع جائز بشرط العتق .

٢٠٨٩_ ولو شرط الكتابة أو التدبير أو البيع أو الاستيلاد فالبيسع باطل بالاتفاق فجعل أبو حنيفة البيع بشرط العتق مثل ذاك .

٢٠٩٠ - فاذا قبضه المُشترى واعنقه ازمه النمن استحساد عند ابي حبيفة ،

وقالًا يلزمه القيمة ، وقد روى ذلك عنه أيضا .

٢٠٩١ ـ لأنه ببع مضمون بالقيمة لفساده كسالر البيوع الفاسدة . وأبو حنيفة جعل ذلك كالعنق على مال اعتبر انسسي في ذلك •

بيع العبد المغصوب . . إلخ

٢٠٩٢ – وقال أصحابًا بيع العبد النصوبوالرهنّ والآبق موقوف، فإن حضر

إلى الله عنه البيع ولا خيار للمشتري ، وليس ذلك اسوأ حالًا من [بيع] ملك الغير. ٢٠٩٣ _ وكذلك ان باع سمكا محصوراً في حظيرة فان كان يحتاج السمي تُقيد فالبيع باطل ، واذا كان لا يحتاج الى ذلك فالبيع صحيح .

اشترى نصاً على أنه ياقوت

۲۰۹۶ ــ فاذا اشترى فصاً على إنه ياقوت فاذا هو غير ذلك فالبيع باطل لأنه خلاف ما اشتر اه ٠

٧٠٩٥ ــ ولا يجوز ببع مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد ولا ولدها ولا النحل ولا دود القز ولا أواضي مكة ولا بيع الوقوف في سائر الأرض و \ نبن الآدميات ﴿ وَكُلُّ هَٰذَا فَيهِ خِلافَ الشَّافِي وَغَيْرُهِ •

٢٠٩٦ ـ ويجوز ببع الاعمى وشراؤ، وله الخيار بالجس اذا كان سب يجس فاذا جس (سقط خياره)(١)٠

خيار الرؤية

٢٠٩٧ ــ وبيع مالم يرم المنسرى جائز وشراؤه جائز وللمشترى الحيار آذا رآه ، لأنه بيع مقدور على تسليمه عند وجوب التسليم فهو كالجوز واللوز ، وفي ذلك خبر مروى أيضًا وقياس على سائر العقود انه لا يعتبر فيها الرؤية •

شراء الكافر العبد المسلم

٢٠٩٨ ــ وشراء الكافر للعبد المسلم جائز وقال الشافعي لا يعجوز •

- 1.1 -

⁽١) ما بن قوسين من نسخة قليج •

٢٠٨٥_ واذا اشترى توباً على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فكان أحمد عشر ذراعا فالجميع للمشترى ولا خيار له ، وان وجده تسعة اذرع فهو بالعنيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ لان الذرع صفة في المذروعات لايقابله قسط من النمن ، وهو بخلاف المكيل والموزون ، فأن الموزون والمكيل اذا زاد يكون للبائع ، واذا نقص عن القدر يكون الباقي للمشترى بحصته من التمن لأمه معقود عليه وليس بصفة •

٢٠٨٦ ــ واذا اشترى سلعة بثمن ان عجله كان كذا وان كان مؤجلاً فكذا وتفرقا على هذا فهو فاسد لأنه صفقتان في صفقة •

اشترى عبداً بشرط العتق

٢٠٨٧ ــ وان اشترى عبداً بشرط العنق فالبيع باطل .

٢٠٨٨ – وقال الشافعي البيع جائز بشرط العتق . ٢٠٨٩_ ولو شرط الكتابة أو التدبير أو البيع أو الاستيلاد فالبيسع باطل

بالاتفاق فجعل أبو حنيفة البيع بشارط العتق مثل ذلك . ٢٠٩٠ – فاذا قبضه الشترى واعتقه لزمه النمن استحسانا عند ابى حنيفة ،

وقالًا يلزمه القيمة ، وقد روى ذلك عنه أيضًا . ٢٠٩١ – لأنه بيع مضمون بالقيمة لفساده كسائر البيوع الفاسدة .

وأبو حنيفة جعل ذلك كالعتق على مال اعتبر انسمي في ذاك .

بيع العبد المغصوب . . إلخ

٢٠٩٢ – وقال أصحابنا بيم العبد المنصوب والرهنّ والآبق موقوف ، فن حضر

وسلم تم البيع ولا خيار للمشتري ، وليس ذلك اسوأ حالاً من [بيع] ملك النير • ٢٠٩٣ _ وكذلك ان باع سمكا محصوراً في حظيرةفان كان يحتاج السمى مية فالسيع باطل ، واذا كان لا يحتاج الى ذلك فالسيع صحيح ·

اشترى فصاً على أنه ياقوت

٢٠٩٤ _ فاذا اشترى فصاً على إنه ياقوت فاذا هو غير ذلك فالبيع باطل لأنه خلافها استراه ٠

٢٠٩٥ ــ ولا يحبوز بيع مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد ولا ولدما ولا النحل ولا دود القز ولا أراضي مكة ولا بيع الوقوف في سائر الارض ولا نين الآدميات وكل هذا فيه خلاف الشَّافعي وغيره •

٢٠٩٦ ـ ويجوز بيع الاعمى وشراؤه وله الخيار بالجس اذا كان مســـا يجس فاذا جس (سقط خياده)(١)

خيار الرؤية

٢٠٩٧ ــ وبيع مالم ير. المشترى جائز وشراؤ. جائز وللمشتري الخيار آذا رآه ، لأنه بيع مقدور على تسليمه عند وجوب النسليم فهو كالجوز واللوز ، وفي ذلك خبر مرَّوى أيضاً وقياس على سائر العقود انه لا يعتبر فيها الرؤية •

شراء الكافر العبد المسلم ٢٠٩٨ ــ وشراء الكافر للمد المسلم جائز وقال الشافعي لا يعجوز «

- (١) ما بين قوسين من نسخة قليج •
- 1.3 -

٧٠٨٠_ واذا اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فكان أحمد عشر ذراعا فالجميع للمشترى ولا خيار له ، وإن وجده تسعة أذرع فهو بالخار ان شاء اخذه بجميع النمن وان شاء فسخ لان الذرع صفة في المذروعات لايقابله قسط من الثمن ، وهو بخلاف المكيل والموزون ، فأن الموزون والمكيل اذا زاد يكون للبائع ، واذا نقص عن القدر يكون الباقي للمشترى بحصته من الثمن لأمه معقود علمه وليس بصفة •

٢٠٨٦ ــ واذا اشترى سلعة بثمن ان عجله كان كذا وان كأن مؤجلاً فكذا وتفرقا على هذا فهو فاسد لأنه صفقتان في صفقة •

اشترى عبداً بشرط العتة.

۲۰۸۷ ـ وان اشترى عبداً بشرط العتق فالبيع باطل .

٢٠٨٨ – وقال الشافعي البيع جائز بشرط العنق . ٢٠٨٩_ وَلُو شَرَطُ الْكَتَابَةُ أَوْ التَّدِّبِينَ أَوْ النِّيعِ أَوْ الْاسْتِيلَادُ فَالنِّيعِ بَاطْلُ

بالاتفاق فحِعل أبو حنيفة البيع بشرط العتق مثل ذلك .

٢٠٩٠ ــ فاذا قبضه المشترى واعنقه لزمه الثمن استحسانا عند ابني حنيفة ، وقالاً يلزمه القيمة ، وقد روى ذلك عنه أيضا .

٢٠٩١ – لأنه بيع مضمون بالقيمة الفساده كسائن البيوع الفاسدة . وأبو حنيفة جعل ذلك كالعنق على مال اعتبر المسمى في ذلك •

بيع العبد المغصوب . . إلخ

٢٠٩٢ – وقال أصحابنا بيع العبد المفصوبوالرهن والآبق موقوف، فان حضر

ويَتَّلِم تم السِع ولا خيار للمشتري ، وليس ذلك اسوأ حالًا من [بيع] ملك الغير. ٣٠٩٣ _ وكذلك ان باع سمكا محصوراً في حظيرةفان كان يحتاج السمي من فالبيع باطل ، واذا كان لا يحتاج الى ذلك فالبيع صحيح . نص_ل،

اشترى فصاً على أنه ياقوت

٢٠٩٤ _ فاذا اشترى فصاً على إنه ياقوت فاذا هو غير ذلك فالبيع باطل لأنه خلافها ائتراه ٠

٢٠٩٥ ــ ولا يعجوز بيع مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد ولا ولدها ولا النحل ولا دود القز ولا أراضي مكة ولا بيع الوقوف في سائر الارض ولا بين الآدسات وكل هذا فيه خلاف الشَّافعي وغير. •

٢٠٩٦ ـ ويجوز بع الاعمى وشراؤه وله المخياد بالنجس اذا كان ممسا يجس فاذا جس (سقط خياره)(١)

٢٠٩٧ ــ وبيع مالم يو. المشترى جائز وشراؤ. جائز وللمشترى الخيارا أذا رآه ، لأنه بيع مقدور على تسليمه عند وجوب النسليم فهو كالجوز واللوز ، وفي ذلك خبر مروى أيضاً وقياس على سائر العقود انه لا يعتبر فيها الرؤية •

شراء الكافر العبد المسلم ٢٠٩٨ _ وشراء الكافر للعد المسلم جائز وقال الشافعي لا يجوز •

(١) ما بين قوسين نمن نسخة قليج •

- 1.3 -

٧٠٨٥ واذا أنشرى نوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فكان أحمد

عشر ذراعا فالجميع للمشترى ولا خبار له ، وان وجده تسعة اذرع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ لان الذرع صفة في المدروعات لايقابله قسط من الثمن ، وهو يخلاف المكيل والموزون ، فأن الموزون والمكيل اذا زار

يكون للبائع ، واذا نقص عن القدر يكون الباقي للمشترى بحصته من الثمن لأنه معقود عليه وليس بصفة .

٢٠٨٦ ــ واذا اشترى سلعة بثمن ان عجله كان كذا وان كان مؤجلاً فكذا وتفرقًا على هذا فهو فاسد لأنه صفقتان في صفقة •

اشترى عبدأ بشوط العتق

۲۰۸۷ - وان اشترى عبدأ بشرط العنق فالبيع باطل . ٢٠٨٨ – وقال الشافعي البيع جائز بشرط العتق .

٢٠٨٩- ولو شرط الكتابة أو الندبير أو البيع أو الاستبلاد فالبيسع باطل

بالاتفاقِ فجعل أبو حَسِفَة البيع بشرط العتق مثل ذلك . · ٢٠٩٠ ــ فاذا قبضه المُشترى واعتقه لزمه النمن استحسان عند ابي حنيفة ،

وقالاً يلزمه القيمة ، وقد روى ذلك عنه أيضا .

٢٠٨١ ـ لأنه بيع مضمون بالقيمة لفساده كسائر البيوع الفسدة • ﴿ ﴿ وأبو حنيفة جعل ذلك كالعنق على مال اعتبر المسمى في ذلك •

بيع العبد المغصوب . . إلخ ٢٠٩٢ – وقال أصحابنا بيع العبد المفصوبوالرعن والآبق موقوف ، فان حضر

﴾ وسلم تم البيع ولا خيار للمشتري ، وليس ذلك اسوأ حالًا من [بيع] ملك الغير • ٣٠٩٣ _ وكذلك ان باع سمكا محصوراً في حظيرةفان كان يحتاج السمي فيد فالبيع باطل ، وإذا كان لا يعتاج الى ذلك فالبيع صحيح •

اشترى نصاً على أنه ياقوت

خون ما اشتراه ٠

٢٠٩٤ _ فاذا اشترى فصاً على إنه ياقوت فاذا هو غير ذلك فالبيع باطل لأنه

۲۰۹۵ _ ولا يجوز بيع مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد ولا ولدها ولا النحل ولا دود القز ولا أراضي مكة ولا بيع الوقوف في سائر الارض ولا نبن الآدميات وكل هذا فيه خلاف الشَّافعي وغيره •

٢٠٩٦ – ويجوز بع الاعمى وشراؤه وله الخيار بالجس اذا كان مس يجس فاذا جس (مقط خياده)(١) .

٧٠٩٧ ــ وبيع مالم يره المتشرى جائز وشراؤه جائز وللمشترى الخيار اذا رآه ، لأنه بيع مقدور على تسليمه عند وجوب التسليم فهو كالجوز واللوز ، وفي ذلك خبر مروى أيضاً وقياس على سائر العقود انه لا يعتبر فيها الرؤية •

شراء الكافر العبد المسلم ٢٠٩٨ ــ وشراء الكافو للعبد المسلم جائز وقال الشافعي لا يعجوز •

(١) ما بين قوسين من نسخة قليج .

- 1.3 -

٧٠٨٥ واذا اشترى توبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم فكان أحمد عشر ذراعا فالجميع للمشترى ولا خيار له ، وان وجده تسعة اذرع فهو بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ لان الذرع صفة في المذروعات لايقابله فسط من الثمن ، وهو بخلاف المكيل والموزون ، فأن الموزون والمكيل اذا زار يكون للبائع ، واذا نقص عن القدر يكون الباقي للمشترى بحصته من التمن لأم معقود عليه وليس بصفة ٠

٢٠٨٦ ــ واذا اشترى سلعة بثمن ان عجله كان كذا وان كان مؤجلاً فكذا وتفرقًا على هذا فهو فاسد لأنه صفقتان في صفقة •

اشترى عبدأ بشرط العتق

٢٠٨٧ ــ وان اشنرى عبدأ بشرط العتق فالبيع باطل . ٢٠٨٨ – وقال الشافعي البيع جائز بشرط العنق .

٢٠٨٩- ولو شرط الكتابة أو التدبير أو البيع أو الاستيلاد فالبيسع باطل بالاتفاق فجعل أبو حنيفة البيع بشرط العتق مثل ذلك .

٢٠٩٠ ــ فاذا قبضه المشترى واعتقه لزمه النمن استحسانا عند ابي حنيفة ، وقالاً يلزمه القيمة ، وقد روى ذلك عنه أيضا .

٢٠٩١ ــ لأنه بيع مضمون بالقيمة الفساده كسائل البيوع الفاسدة .

وأبو حنيفة جعل ذلك كالعتق على مال اعتبر المسمى في ذلك •

بيع العبد المغصوب . . إلخ

٢٠٩٢ ــ وقال أصحابنا بيع العبد المنصوبوالرهن والآبق موقوف، فان حضر

و النبح ولا خيار للمشتري؟ وليس ذلك اسوأ حالا من [بيع] ملك الغير. و الميع ولا خيار للمشتري؟ وليس ٢٠٩٣ _ وكذلك ان باع سمكا محصوراً في حظيرة فان كان يحتاج السمى عد فالسع باطل ، واذا كان لا يحتاج الى ذلك فالسع صحيح ·

اشترى فصاً على أنه باقوت

٢٠٩٤ ــ فاذا اشترى فصاً على إنه ياقوت فاذا هو غير ذلك فالبيع باطل لأنه

خلاف ما اشتراه ٠

٢٠٩٥ ــ ولا يجوز بيع مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد ولا ولدها ولا النحل ولا دود القر ولا أراضي مكة ولا بيع الوقوف في سائر الارض ولا نيز الآدميات وكل هذا فيه خلاف الشافعي وغيره •

٢٠٩٦ ـ ويجوز بع الاعمى وشراؤه وله العفياد بالنجس اذا كان مما

يجس فاذا جس (مقط خياره)(١)

٧٠٩٧ ــ وبيع مالم يره المشترى جائز وشراؤه جائز وللمشترى الخياراتما رآه ، لأنه بيع مقدور على تسليمه عند وجوب التسليم فهو كالجوز واللوز ، وفي ذَلَكَ خَبِرَ مُرْوَى أَيْضًا ۖ وقياس على سائر العقود انه لا يُعتبر فيها الرؤية •

شراء الكافر العبد المسلم ٢٠٩٨ _ وشراء الكافر للعبد المسلم جائز وقال الشائعي لا يحوز •

(١) ما بين توسين من نسخة قليج ٠

٢٩٩٩ ـ وكذلك المصحف • ٢١٠٠ ــ واتفق الفريقان على ان الكافر يجوز له ان يبيع العبد المسلم ب

أو لغيره فجعل أبو حنفة الشراء مثل ذلك • ٢١٠١ ــ واتفقوا على أنه يملك بالميران والوصية على الخلاف .

٢١٠٢ ـ واجاز أبو حنيفة ان يوكل المسلم ذميا فيشترى له خمرا أو خنزر ١ ويلزمه الثمن وقالا والشافعي لا تحوز الوكالة •

٢١٠٣ ــ وكذلك قالوا في الصيد أذا وكل المحرم حلالا فاشتراه يجوز على الآمر عند أبي حنفة وقالا والشافعي لا يحوز •

٢١٠٤ ــ وفي المأذون يجوز عندهم جميعا ٠

٢١٠٥ ــ وكذلك المكاتب اذا عجز انتقل الخمر الى المولى •

٢١٠٦ ــ وفي هذا الباب مسائل كثيرة على الخلاف والوفاق. لا تحصى كثرة •

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٢١٠٧ وخيار المجلس^(١) لا يثبت عندنا في شيء من العقود ٠

(١) عو الخيار النابت للمنبايعين في الرجوع في العقد حتى يتفوقسما بأبدانهما والاصل فيه حديث والمتبايعان كل وإحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقاً ، رواه مالك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دَّفعه باجماع أهل المدينة عــلم.

ترك العمل به ، وكذلك رد الحنفية العمل بهذا الحديث وعمل به الشافعيــــة (انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ٢/٧٩) وقد صاغ الطحاوي قاعدة

لزوم البيع بدون خيار مجلس صياغة بارعة يتضح منها الخلاف بسين الحنفيسة والشافعية في صدد هذا الخيار بقوله في المختصر (ص ٧٤) : • اذا تعاقد الرجلان البيع الجائز بينهما بلا خيار اشترطه فيه واحد منهما

فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك، تفرقا بابدانهما عن موطن البيع أو لم يتفرقا، • وقد أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به التفرق بالاقوال (خيار

القبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بالإبدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطحاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءت به

السنة هو بين قول البائع.قد بعنك وبين قول صاحبه قد قبلت منك ٠

من موجب العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد • (١) في نسخة قليج : والكيلات ٠

۲۹۰۸ _ وقال الشافعي يثبت في البيع قولاً واحداً وفي كل عقد معاوضه

٢١١١ - وقال أبو يوسف ومحمد يجوز اذا كان معلوما كالأجمال ، وهمو

٢١١٤ ــ واذا اشترى سلعة على انه ان لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع

بنهما فهو كشرط الخيار يجوز عند ابي حنيفة في الثلاث ، وعندهما فيما زاد .

شرط الخيار في المطعومات والمأكولات

٢١١٦ ــ وشرط الخيار يجوز في سائر المطمومات والمأكولات (١)٠

٢١١٧ــ وقال الشافعي لايجور ولا يجوز في الصرف والسلم •

٢١٢٠ _ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا •

٢١١٩ - ولا يعتبر التقابض في المجلس في غير الصرف والسلم عندنا •

٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كاليحيوان والنياب وسائر المنمنّات عندنا.

المشتراط الحنيار للغير ٢١٢٧ _ واذا اشترط الخيار لغيره صح عندنا ، وكان الخيار للعاقد لأن

٢١٠٩ ــ واتفقوا على انه يثبت في البيع خيار الشرط ثلاثة أيام • ٢١١٠ ـ واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة لا يجوز ، وهو قول

> ٢١١٢ ــ ولا يجوز اليخيار في بيع الرقيق والحيوان الا بالشرط • ٣١١٣_ وقال بعض الفقهاء عهدة الرقيق ثلاثًا من غير شرط •

> > ٢١١٥ ــ وقال زفر والشافعي البيع باطل •

٢١١٨ _ واجازه مالك ثلاثة أيام •

يقصد به المال كالاجارة وغيرها •

قول مالك وأحمد •

" ٢٠٩٩ ـ وكذلك المصحف .

٢١٠٠ ــ واتفق الفريقان على ان الكنفر يجوز له ان يبيع العبد السلم بــه أو لغيره فجعل أبو حنيفة الشراء مثل ذلك .

٢١٠١ ــ واتفقوا على أنه يملك بالميراث والوصية على الخلاف .

٢١٠٢ ــ واجاز أبو حنيفة ان يوكل المسلم ذميا فيشترى له خمرا أو خزيرا ويلزمه الثمن وقالا والشافعي لا تجوز الوكالة •

٣١٠٣ ــ وكذلك قالوا في الصيد اذا وكل المحرم حلالا فاشتراء يجوز على الآمر عند أبي حنيفة وقالا والشافعي لا يجوز .

٢١٠٤ ـ. وفي المأذون يجوز عندهم جميعا .

٢١٠٥ ــ وكذلك المكاتب إذا عجز انتقل اليخمر إلى المولى •

٢١٠٦ ــ وفي هذا الباب مسائل كثيرة على الخلاف والوفاق لا تحصي كثرة ٠

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٢١٠٧ وخيار المجلس^(١) لا يثبت عندنا في شيء من العقود .

(١) عو الخيار الثابت للمتبايعين في الرجوع في العقد حتى يتفرقــــــا بأبدانهما والاصل فيه حديث « التبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم

يتفرقا ، رواه مالك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دفعه باجماع أعمل المدينة عــلي ترك العمل به ، وكذلك رد الحنفية العمل بهذا الحديث وعمل به الشافعيـــــة (انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ٢/٧٩) وقد صاغ الطحاوي قاعدة لزوم البيع بدون خيار مجلس صياغة بارعة يتضج منها الخلاف بسين العنقيسة

والشافعية في صدد هذا الخيار بقوله في المختصر (ص ٧٤) : ه اذا تعاقد الرجلان البيع الجائز بينهما بلا خيار اشترطه فيه واحد منهما فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك، تفرقا بأبدانهما عن موطن البيع أو لم يتفرقا. وقد أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به التفوق بالاقوال (خيار

القبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بالابدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطعاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءت به السنة عو بين قول البائع قد بعتك ربين قول صاحبه قد قبلت منك .

(١) في نسخة قليج : والكيلات ٠

٢١٠٨ _ وقال الشافعي يثبت في البيع قولا واحدا وفي كل عقد معاوضــــه يقصد به المال كالاجارة وغيرها •

٢١٠٩ ــ واتفقوا على انه يثبت في البيع خيار الشرط ثلاثة أيام • ٢١١٠ ــ واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة لا يجوز ، وهو قول

٢١١٦ _ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز اذا كان معلوما كالأجــل ، وهـــو

قول مالك وأحمد • ٢١١٢ - ولا يجوز الخياري في بيع الرقيق والحيوان الا بالشرط •

٣١١٣_ وقال بعض الفقهاء عهدة الرقيق ثلاثا من غير شرط ٠

٢١١٤ _ واذا اشترى سلعة على انه ان لم ينقده الثمن الى "بيزتة أيام فلا بيع بينهما فهو كشرط الخيار يجوز عند ابي حنيفة في النلاث ، وعندهما فيما زاد . ٢١١٥ _ وقال زفر والشافعي البيع باطل •

شرط الخيار في المطعومات والمأكولات

٢١١٦ ــ وشرط الخيار يجوز في سائر المطعومات والمأكولات (١٠)٠ ٢١١٧_ وقال الشافعي لايجوز ولا يجوز في الصرف والسلم •

٢١١٨ _ وأجازه مالك ثلاثة أيام • ٢١١٩ ـ ولا يعتبر التقابض في المجلس في غير الصرف والسلم عندنا • ر

٢١٢٠ _ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا • ٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كالحيوان والثياب وسائر المثمنات عندناه

اشتراط الخياد للغر ٢١٢٢ _ واذا اشترط الخار لغير. صح عندنا ، وكان البخيار للعاقد لأن

من موجب العقد وحنوق العقد تتعلق بالعاقد •

٢٠٩٩ _ وكذلك المصحف •

٢١٠٠ ــ وانفق الفريقان على ان الكافر يجوز له ان يبيع العبد المسلم لــه أو لغره فحمل أبو حنفة الشراء مثل ذلك .

٢١٠١ ــ واتفقوا على أنه يملك بالميراث والوصية على الخلاف •

۲۱۰۲ ــ واجاز أبو حنيفة ان يوكل المسلم ذميا فيشترى له خمرا أو خنز ر ١ وبله مه النمن وقالا والشافعي لا تحوز الوكالة •

٢١٠٣ ــ وكذلك قالوا في الصيد اذا وكل المحرم حلالا فاشتراء يجوز على الآمر عند أبي حنيفة وقالا والشافعي لا يجوز •

٢١٠٤ _ وفي المأذون يجوز عندهم جميعا •

٢١٠٥ ــ وكذلك المكاتب اذا عجز انتقل الخمر الى المولى •

٢١٠٦ ــ وفي هذا الباب مسائل كثيرة على الخلاف والوفاق لا تحصى كنرة •

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٢١٠٧ وخار المجلس^(١) لا يُنت عندنا في شيء من العقود .

(١) عو الخيار الثابت للمتبايعين في الرجوع في العقد حنى يتفرقــــا بأبدانهما والاصل فيه حديث و المتبايعان كلُّ وإحد منهماً بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا ، رواه مالك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دفعه باجماع أعل المدينة عــليّ

ترك العمل به . وكذلك رد الحنفية العمل بهذا الحديث وعمل به الشافعيسسة (انظر تنوير الحوالك شرح موطًا الامام مالك ٧٩/٢) وقد صاغ الطحاوي قاعدة لزوم البيع بدون خيار مجنس صياغة بارعة يتضع منها الخلاف بسين الحنفيسة والشافعية في صدد هذا الخيار بقوله في المختصر (ص ٧٤) : ﴿ إِذَا تَعَاقِدُ الرَّجِلانِ البِّيعِ الْجَالَزِ بِينْهُمَا بِلا خَيَارُ اسْتَرَطَّهُ فَيْهُ وَاحْدُ مُنْهُمَا

فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك، تفرقا بابدانهما عن موطنالبيع أو لم يتفرقا،٠ وقه أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به التفرق بالاقوال (خيار القبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بالابدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطحاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءتبه

السنة هو بين قول البائع قد بعتك وبين قول صاحبه قد قبلت منك •

٢١٠٨ _ وقال الشافعي يثبت في البيع قولا واحدا وفي كل عقد معاوضــــه يقصد به المال كالاجارة وغيرها •

٢١٠٩ ــ واتفقوا على أنه يثبت في البيع خيار الشرط ثلاثة أيام • ٢١١٠ ــ واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة لا يجوز ، وهو قول

۲۱۱۱ – وقال أبو يوسف ومحمد يجوز إذا كان معلوما كالأجــل ، وهـــو

قول مالك وأحمد • ٢١١٢ - ولا يجوز الخيار في يميع الرقيق والحيوان الا بالشرط ٠

٢١١٣_ وقال بعض الفقهاء عهدة الرقيق ثلاثًا من غير شرط ٠ ٢١١٤ _ واذا اشترى سلعة على انه ان لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بنهما فهو كشرط الخيار يجوز عند ابي حنفة في الثلاث ، وعندهما فيما زاد . ٢١١٥ ـ وقال زفر والشافعي البيع باطل •

شرط الخيار في المطعومات والمأكولات ٢١١٦ ــ وشرط الخيار يجوز في سائر المطعومات والمأكولات (١) •

٢١١٧_ وقال الشافعي لايجوز ولا يجوز في الصرف والسلم •

٢١١٨ - واجازه مالك ثلاثة أيام . ٢١١٩ - ولا يعتبر التقابض في البحلس في غير الصرف والسلم عندنا • ر

٢١٢٠ ــ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا • ٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كالحيوان والثياب وسائر المشمنات عندنا.

اشتراط الحيار للغير

٢١٢٧ _ واذا اشترط الخيار لنبر. صح عندنا ، وكان البخيار للعاقد لأت من موجب العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد •

⁽١) في نسخة قليج : والكيلات ٠

٢٠٩٩ ــ وكذلك المصحف ٠

٢١٠٠ ــ واتفق الفريقان على ان الكافر يجوز له ان يبيع العبد المسلم ن أو لغيره فحعل أبو حنفة الشراء مثل ذلك •

٢١٠١ ــ واتفقوا على أنه يملك بالميراث والوصة على الخلاف . ٢١٠٢ ـ واجاز أبو حنيفة ان يوكل المسلم ذميا فيشتري له خمرا أو خزر ١ ويلزمه الثمن وقالا والشافعي لا تحوز الوكالة •

٢١٠٣ ــ وكذلك قالوا في الصيد اذا وكل المحرم حلالا فاشتراه يجوز على الآمر عند أبي حنيفة وقالا والشافعي لا يجوز •

۲۱۰۶ ــ وفي المَأِذُون يَجُوزُ عَنْدُهُمْ جَسُمًا •

٢١٠٥ _ وكذلك الكاتب اذا عجز انتقل الخمر الى المولى •

٢١٠٦ ــ وفي هذا الباب مسائل كثيرة على الخلاف والوفاق لا تحصى كثرة •

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٢١٠٧_ وخيار المجلس^(١) لا يثبت عندنا في شيء من العقود •

(١) عو الخيار النابت للمتبايعين في الرجوع في العقد حتى يتفرقسما بأبدانهما والاصل فيه حديث والمتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم

يتفرقا ، رواه مالك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دفعه باجماع أهل المدينة عــلى ترك العمل به ، وكذلك رد الحنفية العمل بهذا الحديث وعمل به الشافعيــــة

(انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ٢٩/٢) وقد صاغ الطحاوي قاعدة لزوم البيع بدون خيار مجلس صياغة بارعة يتضح منها الخلاف بسين الحنفيسة والشافعية في صدد هذا الخيار بقوله في المختصر (ص ٧٤) : ﴿ اذَا تَعَاقِهِ الرَّجِلانِ البِّيعِ الجَّائِزِ بِينْهِمَا بِلا خَيَارِ اشْتَرَطُهُ فَيْهُ وَاحْدُ مُنْهُمَا فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك، تفرقا بابدانهما عن موطن البيع أو لم يتفرقاء٠ وقه أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به التفرق بالاقوال (خيار

القبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بالإبدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطحاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءت به السنة هو بين قول البائع قد بعتك وبين قول صاحبه قد قبلت منك ٠

(١) في نسخة قليج : والكيلات ٠

٢١٠٨ _ وقال الشافعي يثبت في البيع قولا واحدا وفي كل عقد معاوضــــه يقصد به المال كالاجارة وغيرها • ٢١٠٩ ــ واتفقوا على انه يشبت في البيع خيار الشرط ثلاثة أيام •

٢١١٠ – واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة لا ينجوز ، وهو قول

۲۱۱۱ ـ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز اذا كان معلوما كالأجــل ، وهـــو

قول مالك وأحمد • ٢١١٢ ـ ولا يجوز الخيار في بيع الرقيق والحيوان الا بالشرط ٠

٣١١٣_ وقال بعض النقهاء عهدة الرقيق ثلاثا من غير شرط • ٢١١٤ - وإذا اشترى سلعة على أنه أن لم ينقده الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بنهما فهو كشرط الخيار يجوز عند ابي حنيقة في الثلاث ، وعندهما فيما زاد .

٢١١٥ _ وقال زفر والشافعي البيع باطل •

شرط الخيار في المطعومات والمأبمولات

٢١١٦ ــ وشرط الخيار يجوز في سائر المطعومات والمأكولات (١) • ٢١١٧_ وقال الشافعي لايجوز ولا يجوز في الصرف والسلم • ۲۱۱۸ - واجازه مالك كلانة أيام •

٢١١٩ - ولا يعتبر التقابض في المجلس في غير الصرف والسلم عندنا • ر ٢١٢٠ _ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا •

٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كالحيوان والثياب وسائر المتمنات عندناه

اشتراط الحنيار للغير ٢١٢٢ _ وإذا اشترط الخيار لغيره صح عندنا ، وكان الخيار للعاقد لأت من موجب العقد وحقوق العقد تنعلق بالعاقد •

٢٠٩٩ _ و كذلك المصحف ٠

٢١٠٠ ــ واتفق الفريقان على ان الكافر يجوز له ان يبيع العبد المسلم ب أو لغير. فجعل أبو حنيفة الشراء مثل ذلك • ٧١٠١ _ واتفقوا على أنه يملك بالمراث والوصة على الخلاف .

۲۱۰۲ ــ واجاز أبو حنيفة ان يوكل المسلم ذميا فيشتري له خمرا أو خنز ٫ [

ويلزمه الثمن وقالا والشافعي لا تجوز الوكالة • ٢١٠٣ ــ وكذلك قالوا في الصيد اذا وكل المحرم حلالا فاشتراه يجوز على الأمر عند أبي حنيفة وقالا والشافعي لا يجوز •

٢١٠٤ _ وفي المأذون يجوز عدهم جمعا .

٢١٠٥ _ وكذلك المكاتب اذا عجز انتقل الخمر الى المولى •

٢١٠٦ ـ وفي هذا الباب مسائل كثيرة على الخلاف والوفاق لا تحصى كثرة •

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٧١٠٧_ وخيار المجلس^(١) لا يُنبِت عندنا في شيء من العقود •

(١) عو الخيار الثابت للمتبايعين في الرجوع في العقد حتى يتفرقــــا بابدانهما والاصل فيه حديث و التبايعان كل وإحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا ، رواه مالك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دفعه باجماع أهل المدينة عسلم.

ترك العمل به ، وكذلك رد الحنفية العمل بهذا الحديث وعمل به الشافعيـــــــة (انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ٢٩/٢) وقد صاغ الطحاوي قاعدة لزوم البيع بدون خيار مجلس صياغة بارعة يتضع منها الخلاف بسين الحنفيسة

رالشافعية في صدد هذا الخيار بقوله في المختصر (ص ٧٤) : ه اذا تعاقد الرجلان البيع الجائز بينهما بلا خيار اشترطه فيه واحد منهما الليس لواحد منهما فسنخه بعد ذلك، تفرقا بأبدانهما عن موطن البيع أو لم يتفرقاء.

وقد أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به التفرق بالاقوال (خيار المحبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بالابدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطحاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءت به

٢١٠٨ _ وقال الشافعي ينبت في البيع قولا واحدًا وفي كل عقد معاوض

يقصد به المال كالاجارة وغيرها • ٢١٠٩ – واتفقوا على انه ينبت في السيم خيار الشرط ثلاثة أيام • ٢١١٠ ـ واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة لا يجوز ، وهو قول

٢١١١ _ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز اذا كان معلوما كالأجــل ، وهـــو

قول مالك وأحمد • ٢١١٢ - ولا يجوز الخار في يم الرقيق والحوال الا بالشرط ٠

٢١١٣_ وقال بعض النقهاء عبدة الوقيق ثلاثا من غير شرط • ٢٩١٤ _ واذا اشترى سلعة على انه ان لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيغ بنهما فهو كشرط الخيار يجوز عند ابي حنيفة في الثلاث ، وعندهما فيما زاد .

٢١١٥ ـ وقال زفر والشافعي البيع باطل •

شرط الخيار في المطعومات والمأكولات

٢١١٦ ــ وشرط الخيار يجوز في سائر المطعومات والمأكولات (١). ٢١١٧_ وقال الشافعي لايجوز ولا يجوز في الصرف والسلم •

٢١١٨ - واجازه مالك ثلاثة أيام • ٢١١٩ - ولا يعتبر التقابض في المجلس في غير الصرف والسلم عندنا • ر

٢١٢٠ ـ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا • ٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كالحيوان والثياب وسائر المثمنات عندناه

اشتراط الحيار للغير ٢١٢٢ ـ واذا اشترط الخيار لغيره صح عندنا ، وكان الخيار للعاقد لأت Ô من موجب العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد •

(١) في نسخة قليج : والكيلات . - - ٤٠٣_

السنة هو بين قول الباثع.قد بعنك وبين قول صاحبه قد قبلت منك ٠

٢٠٩٩ _ وكذلك المصحف •

• ٢١٠٠ ــ واتفق الفريقان على ان الكافر أيجوز له أن يبيع العبد المسلم ف أو لنيره فجعل أبو حنيفة الشراء مثل ذلك •

٢١٠١ ــ واتفقوا على أنه يملك بالميراث والوصية على الخلاف . ٢١٠٧ _ واجاز أبو حنيفة ان يوكل المسلم ذميا فيشترى له خمرا أو خزير ١

ويلزمه الثمن وقالا والشافعي لا تجوز الوكالة • ٣١٠٣ _ وكذلك قالوا في الصيد اذا وكل المحرم حلالا فاشتراه يجوز علم. الآمر عند أبي حنيفة وقالا والشافعي لا يجوز • ٢١٠٤ _ وفي المأذون يجوز عندهم جميعا •

٢١٠٥ _ وكذلك المكاتب اذا عجز انتقل الخمر الى المولى •

٢٩٠٩ ــ ونبي هذا آباب مسائل كثيرة على الخلاف والوفاق لا تحصى كثرة •

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٢١٠٧ وخيار المجلس^(١) لا يثبت عندنا في شيء من العقود •

بأبدانهما والاصل فيه حديث ، التبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا ، رواه مالك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دفعه باجماع أعل المدينة عملي ترك العمل به ، وكذلك رد العنفية العمل بهذا الحديث وعمل به الشافعيــــــة

(انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ٢٩/٢) وقد صاغ الطحاوي قاعدة لزوم البيع بدون خيار مجلس صياغة بارعة يتضح منها الخلاف بسين الحنفيسة

والشافعية في صدد هذا الخيار بفوله في المختصر (ص ٧٤) : « اذا تعاقد الرجلان البيع الجائن بينهما بلا خيار اشترطه فيه واحد منهما فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك، تفرقا بابدانهما عن موطنالبيع أو لم يتفرقا. وقد أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به التفرق بالاقوال (خيار

القبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بألابدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطعاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءت به السنة هو بين قول البائع.قد بعتك وبين قول صاحبه قد قبلت منك •

- 4.4 -

من موجب العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد • (١) في نسخة قليج : والمكيلات ٠

٢١٠٨ _ وقال الشافعي يثبت في البيع قولا وإحدا وفي كل عقد معاوضيه .

٢١١٠ ـ واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنفة لا يجوز ، وهو قول

_ ۲۱۱۱ _ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز اذا كان معلوما كالأجمل ، وهمور ٢١١٦ _

٢١١٤ - واذا اشترى سلعة على انه أن لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع

بنهما فهو كشرط الخار يجوز عند ابي حنفة في الثلاث ، وعدهما فيما زاد •

شرط الخياز في الطعومات والمأكولات

٢١١٦ ــ وشرط البخيار يبجوز في سائر المطعومات والمأكولات (١١)

٢١١٧_ وقال الشافعي لايجوز ولا يجوز في الصرف والسلم •

٢١٢٠ ـ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا •

٢١١٩ - ولا يعتبر التقايض في المجلس في غير الصرف والسلم عندنا ٠٠.

٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كالحيوان والتياب وسائر المتمنات عندناه

٢١٢٢ ـ واذا اشترط الخيار لنبر. صح عندنا ، وكان الخيار للعاقد لأسه اشتراط الحيار للغير

٢١١٢ - ولا يجوز الخيار في بيع الرقيق والحيوان الا بالشرط ٠

٢١١٣_ وقال بعض النفهاء عهدة الرقيق ثلاثا من غير شرط ٠

٢١١٥ ـ وقال زفر والشافعي البيع باطل •

۲۱۱۸ ـ واجازه مالك كلاتة أيام •

٢١٠٩ – وانفقوا على انه يثبت في البيع خيار الشرط ثلاثة أيام *

يقصد به المال كالاجارة وغيرها •

قول مالك وأحمد •

٢٠٩٩ _ وكذلك المصحف .

٢١٠٠ ــ واتفق الفريقان على ان الكافر يجوز له ان يبيع العبد المسلم ن أو لغره فحمل أبو حسفة الشراء مثل ذلك •

٧١٠١ _ واتفقوا على أنه يملك بالميراث والوصة على الخلاف .

٢١٠٢ ـ واجاز أبو حنفة ان يوكل المسلم ذميا فشترى له خمرا أو خذ ١٥

ويلزمه الثمن وقالا والشافعي لا تحوز الوكالة • ٣١٠٣ ــ وكذلك قالوا في الصيد اذا وكل المحرم حلالا فاشتراه يجوز على الأمر عند أبي حنيفة وقالا والشافعي لا يجوز •

٢١٠٤ _ وفي المأذون يجوز عندهم جميعًا •

٢١٠٥ _ وكذلك المكاتب اذا عجز انتقل الخمر الى المولى •

٢١٠٦ ــ وفي هذا الباب مسائل كثير، على الخلاف والوفاق لا تحصي كثرة •

باب الخيار في البيع من طريق الحكم والشرط

٧١٠٧_ وخار المجلس^(١) لا يثبت عندنا في شيء من العقود •

(١) هو الخيار الثابت للمتبايعين في الرجوع في العقد حتى يتفرقسا بأيدانهما والاصل فيه حديث ء المتبايعان كلُّ وإحد منهماً بالخيار على صاحبه مالمُ

يتفرقا ، رواه مانك في الموطأ ولم يعمل به وقيل انه دفعه باجماع أهل المدينة عملي

ترك العمل به ، وكذلك رد الحنفية العمل يهذا الحديث وعمل به الشافعيـــــــة. (انظر تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك ٢٩/٢) وقد صاغ الطحاوي قاعدة لزوم البيع بدون خيار مجلس صياغة بارعة يتضبع منها الخلاف بسين الحنفيسة

والشافعية في صدد عدا الخيار بقوله في المُختصر (ص ٧٤) : ه اذا تعاقد الرجلان آبيع الجالز بينهما بلا خيار اشترطه فيه واحد منهما قليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك، تفرقا بابدانهما عن موطنالبيم أو لم يتفرقاه

وقد أول الحنفية الحديث المذكور على أن المقصود به النفوق بالاقوال (خيار القبول والرجوع في الايجاب قبل ان يصادقه القبول) لا التفرق بالابدان (خيار المجلس) وفي هذا يقول الطحاوي في مختصره (ص ٧٤) والخيار الذي جاءتيه السنة هو بين قول البائع قد بعتك وبين قول صاحبه قد قبلت منك •

يقصد به المال كالاجارة وغيرها •

٢١٠٩ ــ وانفقوا على انه ينبت في البيع خيار الشرط ثلاثة أيام • ٢١١٠ ـ واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة لا يجوز ، وهو قول

۲۱۱۱ _ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز اذا كان معلوما كالأجــل ، وهـــو

٢١١٢ ـ ولا يجوز الحفياد في بيع الرقيق والحيوان الا بالشرط • قول مالك وأحمد ٠

٣١١٣_ وقال بعض الفقهاء عهدة الرقيق ثلاثا من غير شرط ٠ ٢١١٤ – واذا اشترى سلعة على آنه ان لم ينقده الثمن الى تنزيمَ أيام فلا بيع بينهما فهو كشرط الخيار يجوز عند ابي حنيقة في الثلاث ، وعندهما فيما زاد . ٢١١٥ ـ وقال زفر رالشافعي البيع باطل •

شرط الخيار في المطعومات والمأكولات

٢١١٦ ـ. وشرط الخيار يجوز في سائر المطموسات والمأكولات (١). ٢١١٧_ وقال الشافعي لايجوز ولا يجوز في الصرف والسلم •

۲۱۱۸ ـ واجازه مالك ثلاثة أيام • ٢١١٩ - ولا يعتبر التقابض في المجلس في غير الصرف والسلم عندنا • ر

٢١٢٠ ـ وقال الشافعي يعتبر في المطعومات أيضًا •

٢١٢١_ لانها تعتبر بالعقد ، فهي كالحيوان والثياب وسائر المشمئات عندناه

اشتراط الخيار للغير ٢١٢٧ _ واذا اشترط الخيار لغير، صح عندنا ، وكان الخيار للعاقد لأت من موجب العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد •

الى ئى نىسخة قليج : والكيلات •

القبض في البيع الفاسد

٢١٣٣ _ واذا قبض فى البيع الفاسد بأذن البائع ملك المشترى المبيع بالقيمة

٢١٣٤ _ وقال الشافعي لا يملك •

۲۱۳۵ ــ وان تصرف المشترى فيه بعد كل تصرف لا يلحقه النسخ ومنسع

حق الرجوع فيه ٠ ٢١٣٦ _ وكذلك اذا زاد فيه زيادة لها قيمة على

٢١٣٧ _ واذا تصرف بما يلحقه الفسخ لم يمنع البائع ولا المســــرى من

۲۱۳۸ ـ وإذا فسنح في الموضع الذي يجب فيه الفسنح تبعه الزوالــد فــي الفسخ عند الجميع ، وقد تملك الميع بالقسة كما تملك بالسن كالشفيع بأخذ نارة بقيمة الشقص(١) إذا كان عوضًا من ذوات القيم •

(١) في لسان العرب في مادة شقص : الشقص والشقيص الطائفة مـــّن الشيء ، والقطعة من الارض ، تقول اعطاء شقصا من مآله (أي جزءًا) وُقيل هـــو قلبل من كثير ، وقيل هو العظ ، ولك شقص هذا وشقيصة ، كما تقول نصفة ونصيفة ، والجمع من كل ذلك اشتقاص وشقاص ، قال الشافعي في بابالشفعة: فان اشترى شَنْقَصَاهُمْن ذلك ، أراد بالشَّقْص نصيبًا معلومًا غَيَّر مَغُرُوز ...

وفي الحديث أنَّ رجلًا من هذيل اعتق شقصًا مملوك فسأجاز رسول الله (ص)

وقال: ليس لله شريك • قال شعر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد، قال شمر : والشقيص مثله ، وهو في العين الشتركة من كل شيء • قـــــــال الازهري : واذا أفرز جاز أن يسمى شتصا ٠

٢١٢٤ ــ وخيار الثلاث لا يورث لأنه خيار لتنميم العقد كخيار القيول . ٢١٢٥ ــ وقال الشافعي يورث لأنه من حقوق العقد ، ليس لمــن وجــــ ٢١٢٦ ــ واتفق الفريقان ان الأجل يبطل بالموت فجعل أبو حنفة اليخار مثله

٢١٢٣ ــ وللشافعي قولان أحدهما لا يصح والثاني يصح لمن شرط لــــ

خيار الرؤبة

ويكون كالوكل •

لأنه مدة ملحقة بالعقد .

١٢١٧– وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت .

انتقال خيار التعيين للورثة

٢١٢٨ - وخيار النعين لأحد العبدين اذا اشترى على ان (له) ان يأخذ ايهما شاء فمنات قبل الخيار التقل الى الورثة •

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

٢١٢٩ ــ وقال زفر والشافعي بنع عند من عندين باطل • ٢١٣٠ ــ واتفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عسد .

خيار الغبن ٢١٣١ ــ وقال أصحابنا اذا غبن في البيع لم يتبت الخيار .

٢١٣٢ ــ وقال مالك اذا كان الثلث فيها زاد يشت له الخنار .

- 5.5 -

نصــــل

القبض في البيع الفاسد

٣١٣٣ _ واذا قبض فى البيع الناسد بأذن البائع ملك المشترى المبيع بالقيمة

۲۱۳۶ _ وقال الشافعي لا يعلك • ﴿ كَانْ تَصْرُفُ لَا يَلْحَقُهُ النَّسَخُ وَمُسْعُ ٢١٣٥ _ وانْ تَصْرُفُ المُشْتَرَى فِيهُ بَعْدُ كَانَ تَصْرُفُ لَا يَلْحَقَّهُ النَّسْخُ وَمُسْعُ

۲۱۳۵ ـ وان تصرف المشترى فيه بعد على قرر حق الرجوع فيه •

٢١٣٦ - وكذلك اذا زاد فيه زيادة لها قيم • المائع ولا المسترى من ٢١٣٧ - واذا تصرف بما يلحقه النسخ لم يمنع البائع ولا المسترى من

(١) في لسان العرب في مادة شقص: الشقص والشقيص الطائفة مــــن الشيء، والقطعة من الارض، تقول اعطاه شقصا من ماله (أي جزءا) وقيل هـــو قليل من كثير، وقيل هو العظ، ولك شقص هذا وشقيصه، كما تقول نصفه قليل من كثير، وقيل هو العظ، ولك شقص هذا وشقيصه، كما تقول نصفه

ونصيفه ، والجمع من كل ذلك اشقاص وشقاص ، قال الشافعي في باب الشفعة:
فأن اشترى أتحصا من ذلك ، أراد بالشقص نصيبا معلوما غير مغروز . . .
فأن اشترى أتحصا من ذلك اعتق شقصا معلوك في اجاز رسول اللله (ص)
وفي المحديث لل رجلاً من هذيل اعتق شقصا معلوك في الشحيد والشقص واحد،
وقال : ليس لله شريك ، قال شعر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد،
قال شعر : والشقيص مثله ، وهو في العين المشتركة من كل شي، . قسسال
الازهري : وإذا أفرز جاز أن يسمى شقصا .

1

٢١٢٥ ــ وخيار الثلاث لا يورث لأنه خيار لتنميم العقد كخيار القبول . ٢١٢٥ ــ وقال الشافعي يورن لأنه من حقوق العقد ، ليس لمسن وجب ابطاله .

٢١٢٣ ــ وللشافعي قولان أحدهما لا يصح والناني يصح لمن شرط لــــ

و مكون كالوكيل ٠

٢١٢٦ – واتفق الفريقان ان الأجل يبطل بالموت فجعل أبو حنيفة الخيار مثله الأنه مدة ملحقة بالمقد .

خيار الرؤية

١٢١٧– وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت .

انتقال خيار التعيين للورثة

۲۱۲۸ - وخیار التعیین لاحد العبدین اذا اشتری علی آن (له) آن یأخذ ایهما شاه فعان قبل الخار انتقل الی آنورنم ما

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

۲۲۲۶ – وقال زفر وانشافعي بيع عبد من عبدين باطل • ۲۲۳۰ – وانفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عبيد •

> فصــــل خيار الغير

٢١٣٧ ــ وقال مالك اذا كن الثلث فيا زاد يثبت له النخيار .

- - 2.0 _

القبض في البيع الفاسد

٣١٣٣ _ واذا قبض فى البيع الناسد بأذن البائع ملك المصترى البيع بالقيمة

۲۱۳۶ ــ وقال الشافعي لا يملك •

٢١٣٥ ــ وان تصرف المشترى فيه بعد كل تصرف لا يلحقه النسخ ومشــع حق الرجوع فيه ٠

۲۱۳۹ ــ وكذلك اذا زاد فيه زيادة لها فيي ٢١٣٧ _ واذا تصرف بما يلحقه الفسخ لم يمنع البائع ولا المسترى من

٣١٣٨ ــ واذا فسخ في الموضع الذي يجب فيه الفسخ تنبعه الزوائــد فسي الفسخ عند الجبيع ، وقد تملك المبيع بالقيمة كما نملك بالنمن كانشفيع يأخذ تارة

بقيمة الشقص (١) إذا كان عوضًا من ذوات القيم ٠

(١) في لسان العربُ في مادة شقص : الشقص والشقيص الطائفة مـــنّ الشيء ، والقطعة من الارض ، تقوّل اعطاه شقصا من ماله (أي جزء) وقُيل هـــو قليل من كثير ، وقيل هو الحظ ، ولك شقص هذا وشقيصه ، كما تقول نصفه

ونصيفه ، والجمع من كل ذلك اشتاص وشقاص ، قال الشافعي في بابالشفعة: غان اشترى شَكْهَما من ذلك ، أراد بالشقص نصيبا معلوماً غير مفروز ٠٠٠ وفي الحديث أنَّ رجلًا من هذيل اعتق شقصًا مبلوك فــأجاز رسول الله (ص) وقال: ليس لله شريك • قال شمر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد، قال شمر : والشقيص مثله ، وهو في العين المُستركة من كل شيء • قــــــال

الازمري : وإذا أفرز جاز أن يسمى شتصا ٠ - 2.0 _

٢١٢٤ ــ وخيار الثلاث لا يورث لأنه خيار لتنميم العقد كخيار القبول . ٢١٢٥ – وقال الشافعي يورث لأنه من حقوق العقد ، ليس لمسن وجسب

٢١٢٦ ــ واتفق الفريقان ان الأجل يبطل بالموت فجعل أبو حنيفة الحيار مثله لأنه مدة ملحقة بالعقد ه

ا ٢١٢٣ ـ وللشافعي قولان أحدهما لا يصح والثاني يصح لن شرط ل

ويكون كالوكىل .

خيار الرؤبة

١٢١٧– وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت . انتقال خيار التميين للورثة

٢١٢٨ – وخيار النعيين لأحد العبدين اذا اشترى على ان (له) ان يأخذ ايهما شاء فمات قبل الخيار انتقل الى الورثة .

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

٢١٢٩ ــ وقال زفر والشافعي بيع عبد من عبدين باطل • ٢١٣٠ ـ واتفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عبيد .

خيار الغين

٢١٣١ ــ وقال أصحابنا اذا غبن في البيع لم يثبت الخيار . ٢١٣٢ ــ وقال مالك اذا كان النك فيما زاد يثبت له الخيار .

- 115 -

القبض في البيع الفاسد

۲۱۲۲ _ واذا قبض فى البيع الناسد بأذن البائع ملك المشترى المبيع بالقيمة

٢١٣٤ – وقال الشافعي لا يملك •

۲۱۳۵ _ وان تصرف المشترى فيه بعد كل تصرف لا يلحقه الفسخ ومنسع

حق الرجوع فيه • ٢١٣٦ - وكذلك اذا زاد فيه زيادة لها قيمق ٢١٣٧ _ وإذا صرف بما يلحقه الفسخ لم يمنع البائع ولا المنسترى من

٣١٣٨ ــ واذا فسخ في الموضع الذي يجب فيه الفسخ تنبعه الزوالــد فــي الفسخ عند الجبيع ، وقد تعلُّك المبيع بالقيمة كما دلمك بالنمن كالشفيع يأخذ نارة

بقيمة الشقص(١) إذا كان عوضا من ذوات القيم ٠

(١) في لسان العرب في مادة شقص : الشقص والشقيص الطائفة مـُحن الشيء ، والقطعة من الارض ، تقول اعطاه شقصا من ماله (أي جزءًا) وقيل هـــو قليل من كثير ، وقيل هو الحظ ، ولك شقص هذا وشقيصة ، كما تقول نصفة ونصيفه ، والجمع من كل ذلك اشقاص وشقاص ، قال الشافعي في بابالشفعة:

فان اشترى شناهما من ذلك ، أراد بالشقص نصيبا معلوماً غير مفروز ٠٠٠ وفي العديث أنّ رجلًا من هذيل اعتقى شقصًا مملّوك فسأجاز رسول الله (ص) وقال: ليس لله شريك . قال شمر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد، الازهري : واذا أفرز جاز أن يسمى شَقْصاً •

٢١٢٣ ـ وللشافعي قولان أحدهما لا يصح والثاني يصح لمن شرط لــــــ و يكون كالوكيل •

٢١٢٤ ــ وخار الثلاث لا يورث لأنه خيار لتتميم العقد كخار القبول . ٢١٢٥ ــ وقال الشافعي يورث لأنه من حقوق العقد ، ليس لمــن وجــب ٢١٢٦ ــ واتفق الفريقان ان الأجل يبطل بالموت فجعل أبو حنفة البخار مثله

لأنه مدة ملحقة بالعقد •

خيار الرؤبة

١٢١٧ــ وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت .

انتقال خيار التعمن للورثة

٢١٢٨ - وخيار التعيين لأحد العبدين اذا اشترى على ان (له) ان يأخذ ايهما شاء فمات قبل الخيار انتقل الى الورثة •

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

٢١٢٩ ــ وقال زفر والشافعي بيع عبد من عبدين باطل • ٢١٣٠ ــ واتفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عسد .

٢١٣١ ــ وقال أصحابنا اذا غين في البيع لم يتبت الخدار . ٢١٣٢ ــ وقال مالك اذا كان الثلث فيما زاد يتبت له الخار .

- 4.4 -

خيار الغدر

القبض في البيع الفاسد

٢١٣٣ ـ واذا قبض فى البيع الفاسد بأذن البائع ملك المشترى المبيع بالقيمة

٢١٣٤ – وقال الشافعي لا يملك •

۲۱۳۵ _ وان تصرف المشترى فيه بعد كل تَصرف لا يلحقه النسخ ومسّع حق الرجوع فيه •

۲۱۳۷ - و كذلك اذا زاد فيه زيادة لها قيمة م ٢١٣٧ _ واذا تصرف بما يلحقه الفسخ لم يمنع البائع ولا المنسترى من

٣٩٣٨ ــ واذا فسخ في الموضع الذي يجب فيه الفسخ تنبعه الزواف فسي الفسخ عند الجبيع ، وقد تعلك المبيع بالفيمة كر. تعلك بالثمن كالشفيع يأخذ ناوة بقيمة الشقص^(١) إذا كان عوضا من ذوات القيم ·

(١) في لسان العرب في مادة سُنقص: السُنقص والسُنقيص الطائفة مـُعـن الشيء ، والقطعة من الارض ، تقول اعطاه شقصا من ماله (أي جزءًا) وقيل هـــو قليل من كثير ، وقيل هو الحظ ، ولك شقص هذا وشقيصه ، كما تقول نصفه

ونصيفه ، والجمع من كل ذلك اشقاص وشقاص ، قال الشافعي في بابالشفعة: فان اشترى صُقِصَاً مِن ذَلِك ، أراد بالشقص نصيبًا معلومًا غير مغروز ... وني الحديث أن رجلا من هذيل اعتق شقصاً مملوك فــاجاز رسول الله (ص) وقال: ليس لله شريك . قال شمر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد، الازهري : واذا أفرز جاز أن يسمى شَعْصاً •

ert og forskall Village i s

٢١٢٤ ــ وخيار الثلاث لا يورث لأنه خيار لتتميم العقد كخيار القيول . ٢١٢٥ ــ وقال الشافعي يورث لأنه من حقوق العقد ، ليس لمــن وجــــ

٢١٢٣ ــ وللشافعي قولان أحدمما لا يصح والثاني يصح لمن شرط لـــــ

و يكون كالوكيل ٠

٢١٢٦ ــ واتفق الفريقان ان الأجل يبطل بالموت فجعل أبو حنيفة الخار مثله لأنه مدة ملحقة بالعقد • خيار الرؤية

> ١٢١٧ـ وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت . انتقال خيار التعيين للورثة

٢١٢٨ - وخيار التعيين لأحد العبدين اذا اشترى على ان (له) ان يأخذ ايهما شاء فمان قبل الخيار انتقل الى الورثم •

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

٢١٢٩ ــ وقال زفر والشافعي بع عند من عندين باطل ٠ ٢١٣٠ ــ واتفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عسد .

٢١٣١ ــ وقال أصحابنا اذا غين في البيع لم يثبت الخيار . ٢١٣٢ ــ وقال مالك اذا كان ائتلت فيها زاد يثبت له المخيار .

- 116 -

خيار الغبن

القبض في البيع الفاسد

٣١٣٣ ـ واذا قبض فى البيع الناسد بأذن البائع ملك المشترى البيع بالقيمة

٢١٣٤ ــ وقال الشافعي لا يملك •

۲۱۳۵ ـ وان تصرف المشترى فيه بعد كل تصرف لا يلحقه الفسخ ومسم

حق الرجوع فيه ٠ ٢١٣٦ _ وكذلك اذا زاد فيه زيادة لها قيمة • 🕳

٢١٣٧ _ واذا تصرف بما يلحقه الفسخ لم يمنع البائع ولا المنسترى من

٢١٣٨ _ وإذا فسنح في الموضع الذي يجب فيه الفسنج تبعه الزوائد في الفسخ عند الجميع ، وقد تملك المبيع بالقيمة كما تدلك بالشين كالديميع يأخذ تارة بقيمة الشقص(١) إذا كان عوضا من ذوات القيم •

(١) في لسان العرب في مادة شقص: النُمقَص والشقيص الطائفة مـُــُـن الشيء ، والقطعة من الارض ، تقوّل اعطاء شقصا من ماله (أي جزءا) وقيل هــــــو قليل من كثير ، وقيل هو العظ ، ولك شقص هذا وشقيصه ، كما تقول نصفه ونصيفه ، والجمع من كل ذلك اشقاص وشقاص ، قال الشافعي في بابالشفعة:

فان اشترى شقصاً ﴿ ذلك ، أراد بالشقص نصيبا معلوماً غير مفروز ... وفي العديث أن رجلا من هُذيل اعتق شقصًا مملوك فــأجاز رسول الله (ص) وقال: ليس لله شريك • قال شمر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد، الازهري : واذا أفرز جاز أن يسمى شُنْقَصاً •

٢١٢٢ ـ وللشافعي قولان أحدهما لا يصح والنّاني يصح لن شرط لّــــ ويكون كالوكيل .

٢١٢٤ ــ وخيار الثلاث لا يورث لأنه خيار التميم العقد كخيار القبول . ٢١٢٥ ــ وقال الشافعي يورث لأنه من حقوق العقد ، ليس لسن وجب علمه الطاله .

٢١٢٦ ــ واتفق الفريقان ان الأجل ببطل بالموت فجعل أبو حنيفة الخيار مثله لأنه مدة ملحقة بالعقد .

خيار الرؤبة

١٢١٧– وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت .

انتقال خيار التعيين للورثة

٢١٢٨ - وخيار التعيين لأحد العبدين اذا اشترى على ان (له) ان يأخذ ايهما شاء فمان قبل الخيار انتقل الى الورنم .

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

٢١٢٩ ــ وقال زفر والشافعي بنع عبد من عبدين باطل • ٢١٣٠ ــ واتفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عبيد .

خيار الفين

٢١٣١ – وقال أصحابنا اذا غبن في البيع لم يتبت الخيار .

٢١٣٢ ــ وقال مالك اذا كان النك فما زاء يتبت له المخيار .

_ 5.5 -

- 2.0 _

٢١٢٣ ــ وللشافعي قولان أحدهما لا يصح والثاني يصح لمن شرط لــــ ويكون كالوكل .

٢١٢٤ – وخيار الثلاث لا يورث لأنه خيار لتتميم العقد كخيار الفيول . ٢١٢٥ ــ وقال الشافعي يورث لأنه من حقوق العقد ، ليس لمسن وجمب عله الطاله .

٢١٢٦ ــ واتفق الفريقان ان الأجل يبطل بالموت فجعل أبو حنيفة الخيار مثله لأنه مدة ملحقة بالعقد .

خيار الرؤية

١٢١٧ــ وفي خيار الرؤية روايتان في بطلانه بالموت .

انتقال خيار التعيين للورثة

٢١٢٨ - وخيار التعيين لأحد العبدين اذا اشترى على ان (له) أن يأخذ أيهما شاء فعات قبل الخيار انتقل الى الورثة .

بطلان العقد المقترن بخيار التعيين

٢١٢٩ ــ وقال زفر والشافعي بع عبد من عبدين باطل . ٢١٣٠ ــ واتفقوا على بطلان البيع فيما زاد على ثلاثة عبيد .

خيار الغبن

٢١٣١ ــ وقال أصحابنا اذا غبن في البيع لم يثبت الخيار . ٢١٣٢ ــ وقال مالك اذا كان ائتلت فيما زَّاد يُشِت له الخيار .

- 4.4 -

القبض في البيع الفاسد

٢١٣٣ ــ واذا قبض فى البيع الفاسد بأذن البائع ملك المصنرى المبيع بالقيمة

٢١٣٤ ــ وقال الشافعي لا يملك • ۲۱۳۵ ـ وان تصرف المشترى فيه بعد كل تصرف لا يلحقه الفسخ ومشــع

حق الرجوع فيه • ٢١٣٦ _ وكذلك اذا زاد فيه زيادة لها فيمة • م ٢١٣٧ _ واذا تصرف بما يلحقه الفسخ لم يمنع البائع ولا المشسترى من

٢١٣٨ _ واذا فسنح في الموضع الذي يجب فيه الفسنح تنبعه الزوائسد فسي الفسخ عند الجبيع ، وقد تملك المبيع بالقيمة كما تملك بالشن كالرغيع بأخذ تارة بقيمة الشقص(١) إذا كان عوضا من ذوات القيم ٠

(١) في لسان العرب في مادة شقص : الشقص والشقيص الطائفة مــش الشيء ، والقطعة من الارض ، تقول اعطاء شقصا من ماله (أي جزءًا) وقيل هـــو قليلَ من كُثير ، وقيل هو العظ ، ولك شقص هذا وشقيصه ، كما تقولَ نصفه ونصيفه ، والجمع من كل ذلك اشقاص وشقاص . قال الشافعي في بابالشفعة:

فان اشترى شقصاً يَمْ ذَلِك ، أراد بالشقير نصيبا معلوماً غير مفروز ... وني العديث أنَّ رجلًا من هذِّيل اعتق شقصًا مبلُّوكِ فَـَاجَازَ رَسُولُ اللَّهُ ﴿ صَ ﴾ وقال: ليس لله شريك • قال شعر قال خالد النصيب والشرك والشقص واحد، الازهري : واذا أفرز جاز أن يسمى شتصاً •

فص___ا

أنواع البيوع من حيث الصحة والبطلان والفساد والوقف

۲۱۳۹ والبيع على ثلاثة اضرب: بيع صحيح وبيع فاسد وبيع موقوق.
 ۲۱٤٠ وقال الشافعي البيع الموتوف على الاجازة باطل.

٢١٤١ ــ واتفق الفريقان على اذ البيع يقف على الفسخ في سع الخيار .

۲۱٤٧ - وقلنا ، والشافعي ان خيار الشرط شرط للفسخ لا للإجازة .
 ۲۱٤٣ - وقال مالك الاجازة شمط .

٢١٤٤ ــ وفائدة المخلاف اذا مضت مدة الخيار ثم البيع عندنا وعد. يبطسل ويرجع الى البائع •

.____

باب من بيوع ذوي الأرحام

٢١٤٥ - واذا كان في ملك الرجل عبدان أحسدهما صغير والآخر كبير ،
 فليس له أن يفرق بينهما في البيع كالاب والابن والام والسند. •

٢١٤٦ - وان فرق بشهما جاز البيع عند ابي حيفة ومحد. وكان مكروها •

٢١٤٧ – وقال ابو يوسف والشافعي البيع باطل حتى يجمع .
 ٢١٤٨ – وانفقوا على انه لو باعهما جميعا ثم وجد الششرى بأحدهما عيما

كان له أنْ يرده خاصة .

۲۱٤۹ – وروی عن ابی یوسف انه لیس له أن یرد . ۲۱۵۰ – وروی عنه روایة اخری ان سائر ذوی الارحام مثل الاب والام .

• ١٦٥٠ ـــ وزوى عنه روايه احرى ان ساتر دوى الارحام مثل الاب والام • ٢١٥١ ـــ وفرق الشانعي بين الاب وسائر ذوى الارحام كالاخ والعم والعمسة الاخست •

۲۱۵۲ واتفقوا على انه يجوز ان يعتق احدهما دون الآخر ، وان يكاتب .
 ۲۱۵۳ ـ وان استولد الامة أو دبرها فله ان يفرق .

- 6.4 -

بيع الأمة الحامل

۲۱۵٦ _ واذا كانت الأمة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من رجل وهمسنى حامل وادعى المشترى الحبل وادعاء البائع والذي لم سع مما فان ولدته لاقل مسن ستة اشهر ثبت نسبه من البائع وشريكه وينتقض البيع ، ويرد المشترى نصسف

٢١٥٧ ــ وقال الحاكم : فوله ويرد المتسرى همست الملكر ين المساور المساو

۲۱۵۸ ــ وهذا في رواية ابي سليمان ، لايها ام ولد الهما فيجب جميسع العقر لهما لانه وطنها بشبهة ملكه ٠

٢١٥٩ ـ وانعا يثبت نسبه من الشريكين لأن دعواهما دعــوى علوق قبلـت في ملك الغير ولان دعواهما أكثر من دعوى الاب ولــد جارية ابنــه لأن لــلأب شــهة ملك •

فصـــــــل

۲۱۲۰ ـ وان جامت به لأكثر من سنة أشهر ثبت نسبه من المشترى ومن الذي لم يبع ، وعلى البائع نصف العقر للذي لم يبع لان الملك لهما وقد انقطع

⁽۱) في نسخة قليج : كنن · - ٤٠٧ -

أنواع البيوع من حيث الصحة والبطلان والفساد والوقف

٣١٣٩_ والبيع على ثلاثة اضرب: ببع صحيح وبيع فاسد وببع موقون . • ٢١٤٠ ــ وقال الشافعي البيع الموتوف على الاجازة باطل •

٢١٤١ ــ واتفق الفريقان على ان البيع يقف على الفسخ في بيع الخار . ٢١٤٢ ــ وقلنا ، والشافعي ان خيار الشرط شرط للفسخ لا اللاجازة .

👞 ۲۱۶۳ ـ وقال مالك الاجازة شرط . ٧١٤٤ ــ وفائدة الخلاف اذا مضت مدة الخيار ثم البيع عندنا وعند. يبطل

ويرجع الى الباتع •

باب من بيوع ذوي الأرحام

٧١٤٥ ـ واذا كان في ملك الرجل عدان أحـــدهما صغير والآخر كبير، فلمس له أن يفرق بينهما في البيع كالاب والابن والام والبنت •

٢١٤٦ ــ وان فرق بينهما جاز البيع عند ابني حنهمة ومحمد وكان مكروها •

٧١٤٧ ــ وقال ابو يوسف والشافعي البيع باطل حتى يجمع • ٢١٤٨ ــ واتفقوا على انه لو باعهما جميعًا ثم وجد المُشترى بأحدهمــا عيبــا

> كان له أن يوده خاصة ٠ ۲۱٤٩ ــ وروى عن ابي يوسف انه ليس له أن يرد ٠

 ۲۱۵۰ ــ وروى عنه رواية اخرى ان سائر ذوى الارحام مثل الاب والام ٠ ٢١٥١ ــ وفرق الشافعي بين الاب وسائر ذوي الارحام كالاخ والعم والعســة

٢١٥٢ واتفقوا على انه يجوز ان يعتق احدهما دون الآخر ، وان يكـتــ • ٢١٥٣ ــ وان استولد الامة أو دبرها فله ان يفر ق ٠

- ٤٠١ -

ي ٢١٥٤ – وروى أبنُ زياد عن ابي حنيفة انه في الندبير والاستيلاد لا يفرق لانهما على ملكه ، والملك لم يزل ، وفي العتق زال الملك فجاز له البيع بعد ذلك . ٢١٥٥ – وفي هذا السع مسائل كثيرة وخلاف ووفاق • فمن (١) كان لـــه ولكاتب له أو عبد تاجر عليه دين مملوكان فأراد أن يفرق بينهمآفرق لان ما في يِّد الكاب والمأذون خارج عن يده فهم كالاجنبي ، وغير ذلك من فروع المسائل.

بيع الأمة الحامل

٢١٥٦ ــ واذا كانت الأمة بين رجلين قباع أحدهما نصيبه من رجل وهــــى حامل وادعى المشترى الحبل وادعاء الباثع والذي لم يبع مما فان ولدته لأقل مسن سنة اشهر ثبت نسبه من البائع وشريكه وينتقض البيع ، ويرد المشترى نصســف

العقر على الذي لم يُبع باقراره بالوطء • ٢١٥٧ ــ وقال الحاكم : قوله ويرد المشترى نصف العقر ليس بسديد ،

والصواب أن يرد جميع العقر على الشريكين •

۲۱۰۸ ــ وهذا فَى رواية ابى سليمان ، لانها ام ولد لهما فيجب جمبيســـع العقر لهما لانه وطئها بشبهة ملكه •

٢١٥٩ ــ وانعا يثبت نسبه من الشريكين لأن دعواهما دعــوى علوق قبلــت في ملك الغبر ولان دعواهما أكثر من دعوى الاب والمد جارية ابن، لأن للأب

٢١٦٠ ـ وان جات به لأكثر من بنة أَشْهَر ثبت نسبه من المشترى ومن الذي لم يبع ، وعلى البائع نصف المقر للذي لم يبع لان الملك لهما وقد انقطع

(١) في نسخة قليج : كمن ٠

حكم العلوق لانه ليس فيه دلالــة على أن العـــلوق كان في ملــكها فوجـــب اعـــلو الملك، والملك دون الذي باع وانما لزم نصف العقر لان اقرار ألبائع بالوط. فــــــ حال كان الملك لهما قبل بعه فلا يلزمه باقرار غيره ٠

نزاع على حمل جارية من زوج

٢١٦١ ــ واذا أفر المولى ان حمل جاريته من زوج كان زوجها منه ثم أراد تجوز دعوى المولى في قولهم جميعاً ولا يثبت النسب •

٢١٦٢ ــ ولو انه كذبه ثم ادعاه المولى لنفسه فان في قول أبي حنيفة لاتجوز دعواه ايضا ٠

۲۱۲۳ ــ وفي قول ابي يوسف ومحمد تجوز ٠

باب الاستبراء في الجواري

٢١٦٤ ــ ولا نعلم خلافًا بين العلماء في أصال الاستبراء وقد روى عنه عليــه السلام انه قال:

لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تستبرأ بمعيضة . ٢١٦٥ ــ ولا توطأ الحامل حتى تضع ولا من تحيض حيضة ،

وأن كانت لا تحيض فشهر لانه أقيم مقام حيضة في حق الصغيرة والآيسة •

٢٨٠٢ واذا اشترى جبارية حائضا فاتبه لا يحتسب بالحيضة وعليه ان يسترثها بحيضة اخرى عندابي حنيفة ومحمد واحدى الروايتين عن ابي يوسف وروى عن ابي يوسف انه لا استبراء عليه ، وهو قول ابراهيم النخمي •

٢١٦٧ ــ وكذلسك الخلاف لو حاضت في يدى البائع أو كاتت بكرا فـأن

الروايتين لان المقصود العلم يبراءة رحمها •

٢١٦٨ ــ وان ارتفع حيضها لا من حمل يعلم أنه بها لمرض أو عارض فسان أبا حنيفة قال لا يطؤهــا^(١) حتى يعضى عليها ثلاثة أشهر في روايــة ومثــله روى عن ابني يوسف ، وفي بعضها اربعة أشهر ، وفي رواية عنه حتى يعلم ان رحمها

برىء من الحمل • الوفاة ، وروى عنه ايضا انه قال شهرين وخمسة أيام عدة الأمة في الوفاة ، وانعا

أعتبر هذه المدة لان حيضها يجوز أن يتأخر ، وانما حددو! ذلـك بما ذكرنا لان في مثل ذلك يتبين الحمل ويتحرك الولد في الرحم •

٢١٧٠ ـ واذا باع جارية فلم يقبضها المشترى حتى تقايلا البيع فالقياس ان يجب على البايع الاستبراء في رواية ابي يوسف من ابي حنينة في الاملاء ، وهو قوله الاول ، وَفَى الاستحسان لا يجب الاسستبرا، وهو قول أبي حنيفة الآخــر

٢١٧١ - ولو كان الشترى قبضها ثم آقاله فبأعها فولدن عند المشترى فعاتت الجارية وبقى الولد فادعى البائع الول- فان النسب يثبت ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنينة ولا يعسك لاجل الولد شيئا ، وفي قولهما لا يريُّهُ حصةً الأم من الثمن ، وهذا فرع لسألة اخرى ان أم الولد ليست بعال • (١) في النسخة العتمدة كتبت على هذا النحو: ٧ بطاعا -

بيع النخل وفيه ثمرة

٢١٧٩ ــ رجل اشترى ارضا ونخلا بالف درهم ، والارض تساوى الفــــا انمر فانه يسقط عن المسسترى ثلث الثمنّ وعليه ثلثا الثمن في قول أبى حنيفة ومحمد وفي قياس ابي يوسف يستسقط عنه ربع الثمن ويجب عليه ثلاثة ازباع النمن فهما يقسمان الثمن على الارض والنخل ثم يحط ذلك الهالك من الثمن ، وعند أبي يوسف ان النمر دخل فيما يخص النخل خاصة ، لان البيع واقع عـلى الأرض والنخل كالنبع فهو يشابه من اشترى أمة فولدت ولدين فان النمن يقسسم عليهم ، وخلاف آخر أنه لا خيار للمشترى ويأخذ بمقدار مابقى عليه من النمن وعندنا المشترى الخار •

-٢١٨٠_ واذا باع النخل وعلمه تمر فهو للنائع سواء ابرت أم لم تؤبر (١٠)٠ (١) في لســـان العــرب : أبَّر النخل والزرع يأبر'. ويأبره أبرا واباراً

وأتبرت فلانا سألته أن يأبر نخلك ، وكذلك في الزرع اذا سألته أن يصلحه وأبارة أصلحه •

والآبر : العامل •

والمؤتبر : رب الزرع •

والمأبور : الزرع والنخــل •

وزمن الآبار زمن تلقيح النخل واصلاحه •

وفي الحديث : ﴿ خَيْرِ الْمَالُ مَهْرَةُ مَامُورَةً وَسَكُمْ مَابُورَةً ﴾ •

السكة الطريقة الصطفة من النخل ، والمابورة الملحقة . يقال أبرت النخلة وأبرُّتها فهي مأبورة ومؤبرة . وقيل السَّكة سكة العرث ••

وفي العديث : من باع نخلا قد أبرت فتمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع. وتابير النخل: تلقيحه ، يقال نخلة مؤبرة مثل مابورة ، والاسم منه الابار على وزن

٢١٧٢ ــ ولو قبض المشترى الجارية فوجد بها عبها فردها أو كان البام مد باعه منها سهما تمردها تم أقاله في الشقص فعليها لاستبراء لانهوجد سبب الاستبراء.

٢١٧٣ ــ واذا رجعت الآبقة أو ردت المنصوبة أو فكت المرهونة أو عجزن المكاتبة فالاستبراء على المولى في ذلك ، ولو وهبها لولدك صغير أو كبير تهاشتراها لنفسه فعلمه الاستبراء لانه ملك جديد .

٢١٧٤ ــ ولو قبضها الشترى بشراء وفسخ القاضي البيع لاجل الفساد فعلمه الاستبراء في الاستحسان ، وكان القياس ان لا يجب ، وكذلك كــان القياس ان لا يجب الاستبراء على البائع اذا باع بشرط الخيار ثم فسخ ، وهــــذا مبنى عــلى لا يملك فيحب أن لا يجب الاستبراء كالمنصوبة .

٢١٧٥ ـ واذا زوج الرجل أمَّه فطلقها الزوج بَنِّل الدخول كان للمولى أن يقربها بعد أن يستبرثها بحيضة ، لان الوطيء قد كان حل لغيره فيجب عليه الاستبراء ، ولم يسقط ذلك اذا لم تحب عدة .

٢١٧٦ ــ وأن كان النكاح فاسدا وفرفي فيه لم يكن عليه الاستبراء الانـــه لا يستباح به الوطيء .

٢١٧٧ – ولو وهب جارية فرجع فيها فعليه الاستبراء ."

لا استبراء على الزانية

٢١٧٨ - ولا يجب الاستبراء على الزانة ، فإن حملت منه لم يضَّعا حسيم تضع ، والأمة والحرة في ذلك سواء .

- 51. -

- 113 -

أو ساق اليها الماء من بعض الاودية التي هي خلقة في الارض لم ينبشها الكفسار نحو دجلة والفرات فان ابا يوسف يعتبر حال الارض التي تحي والارض النسي وان كانت في ارض العشر جعلها عشرية .

٣٢٧٧ــ وقال محمد تكون عشرية وان كانت في حيز الخراج ومسقية من الاعار التي في أرض الخراج •

٣٢٧٨_ واتفقوا انه اذا ساق اليها الماء من نهر كان في يد الكفار والاعاجـــم هم حضروه وانشأوه كنهر الملك(١) ونهسر الرفيل(٢) وما جرى مجراهما من الأنهار فان الارض نكون أرض خراج لان هذه انما وصلت الينا بالغلبة وظهورنا عليها فتعلق حق الكافة بها ، وحق الكافة في الخراج دون انعشر فيجب ان يوضّع الخسراج عليها •

بيع أرض الخراج

٣٢٧٩ـ وارض الخراج يجوز بيعها عندنا وتجرى في المواريث ، رعي ارض العواق •

٣٢٨٠_ وقال التسافعي نفسه لا أدري ماصنع عمسر رضي الله عنه في أرض السواد •

٣٢٨١_ واختلف اصحابه في تفصيل مذهبه فمنهم من قال باعها والخراج

(١) فرع كبير من فروع الفرات كان ينتهي الى دجلة جنوب بفداد ويعوف (انظر بغداد للمرحوم مصطفى جواد واحـ ۖ سوسة ص ٢٤_٢٥) .

(٢) قُوع من فووع الفرات عرف في العصر العباسي باسم نهر عيسسي وعرف قبل العهد العربي باسم نهر الرفيل وكان هذا الفرع ينتهي الى بفسداد الغربية ويُصب في دجلةً والرفيل الذي ينسب اليه هذا النَّهْر عو اسم دهقان من الفرس أسلم على يد سبعد بن ابي وقاص (انظر بغناد المدرجوم مصطفيسي جواد واحمد سنوسة ص ٥ ــ ٦ .

من ، ومنهم من قال بل رقبها والخراج أجرة ، ولهم تفصيل طويل • ٣٢٨٢_ والاصل فيه هو ماذكرناه ، والصحيح عدنا إنها مملوكة يجرى فيها البيع لاتفاق العلماء في سائر الاعصار على جواز فعل ذلك ٠

حكم المياه

٣٢٨٣_ والمياء عندنا على اصل الاباحة لاتملك الا بالاخذ ، ولا فرق عندنا

بين ماينج في ملك لرجل معين او احد من الأودية العظام • ٣٢٨٤ وقال اصحاب السافعي : كل ماينسع في ارض معلوكة فصاحب

٣٢٨٥_ ومن اصحابه من قال لايملكه وانما لايجوز لغيره ان يدخل ملكه الارض احق به لانه يملكه ٠

وكان هو احق به •

٣٢٧٩_ والخلاف في كلأ نبت في الارض مثل ذلك • ٣٢٨٧ - وعلى صاحب الارض بذل الماء للشرب وللحيوان ، ولا يجب للزرع ولن احتاج اليه الدخول الى ارضه واخذه ، لقوله عليه السلام : الناس مسمركاً:

نحي تهوت : الماء والكلأ والنار • الماشية وبذل الدلو والحبل، وهذا لايضح لانه عليه السلام نهى عن بيسم

_ من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلا منمه الله تعالى فضل رحمته • فضل الماء ، وقال عليه السلام :

٣٢٨٩_ ولا يلزمه بذله للزرع لانه لا حرمة له في نفسه ، والحيوان لــــه حرمة في نفسه ، ولهذا لو كان الزرع له لم يلزمه سقيه ، والماشية لو كـــالت له لزمه سقيها ، وهذا كله إذا كان للما، فضل ، فإن كان لا يفعل عن صلحه

ويستضر ببذله كان احق به •

. ١٩٣٩ ولا يجوز ببع ماء في البدر ولا في النهر *

٣٢٩١ـــ ومن اصحاب الشافعي من اجازه لانه غير مملوك للبائع ، ومن اخذ. ملكه فلا يحوز بعه كالصد .

٣٢٩٢_ واذا كان نهرا صغيرا لايمكن سقى الارض منه الا بحبسه ، فيان كانت الارض مسوية بدأ من سقيه اول النهر فحبس الماء حتى يسقى أرضه الى ان يبلغ الى الكعب ثم يرسله الى من يليه ، وعلى هذا الى ان ينتهى آخــــر ان للاعلى ان يشرب قبل الاسفل ويجعل الماء الى الكعب ثم يرسله الى اسفل|الذي

(١) جاء في أسد الغابة (١٠١/٣) عبادة بن الصامت بن قيس الانصداري الخزرجي أبو الوليد وامه قرة العين بنت عبادة بن نضلة ٠ شهد العقبة الاولى والثانبة وكان نقسا على القوافل، آخي رسول الله ببينه

وبين أبي مرثد الغنوي وشهد بدرا وأحدا والخندق والشباعد كلها مع رسول الله (ص) واستعمله النبي على بعض الصدقات وقال له اتق الله لاتأتي يوم القيامــة ببعير تحمله له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها تؤاج ، قال فوالذَّى بعثك بالحق لا أعمل على أثنين جمع القرآن على عبد الرسول وكان يعلم اهل الصفة القرآن، ولما فتح المسلمون الشام ارسنه عمر وارسل معه معاذ بن جبسل وابا الدرداء ليعلموا الناس القرآن بالشام ويفقهوهم بالدين • وخالفه مُعاوية في شيء انكسره عبادة فأغلظ له معاوية في المتول فقال عبادة لا اساكنك بأرض واحدة أبدا ورحل

الى المدينة فكتب عمر إلى معاوية لا أمرة لك عليه ٠ روى عنه جماعة من الصحابة والتابعن ، قال الاوزاعر اول من تولي قضاء فلسطين عبادة بن الصامت ، وقد بايع عبادة رسول الله عن أن لا يخاف في الحق لومة لائم : وقام في الشام خطيباً فقال :

أيها الناس انكم قد احدثتم بيوعا لا أدرى ماعى ، الا أن الفضة بالفضية وزنا بوزن تبرها وعينها ، والذهب بالذهب وزنا بوزن تبرء وعينه ، الا ولا بأس ببيع الذهب بالفضة بدا بيد والفضة اكثرها ، ولا يصلح نسبيله الدان الحنطة بالحنطة مديا يهدي والشعر بالشعر مديا بمدى الاولا بأس ببيه الحنطسة بالشمعر والشمعر أكثرهما يدا بيدولا يصلح نسيئه ، والتمر بالتمر عديا بمدى والملج بالملح مديا بهدى رمن زاد أو ازداد فقد اربى • وتوفى عبادة سنة اربسح وثلاثين أو حمس واربعن بالرملة وقيل بالبيت المقدس • (٢) أنظر الرقم ٢٠٦ من هذا الكتاب •

_ 007 _

تازعا في شراج يستسقى بها الارض فقال الاصارى للزبير ؛ فأبي الزبير فاختصما الى رحول الله (ص) فقال للزبير استى أرضك ثم ارسل الا. الى جارك •

فقال الانصارى : _ إن كان ابن عمتك يارسول الله •

فتلون وجه النبي (ص) فقال : يازبير اسق أرضك واحبس الماء حتى يبلغ الجدر •

٣٢٦٣ـ وان كانت الارض بعضها أعلى من بعض ولا يقف الما. في الارض

العالية الى الكعب حتى يقف في الارض المستغلة الى الوسط سقي المستغلة حتسى يلغ الماء الى الكعب ثم يسدها ويسقي العالية حتى يبلغ الكعب •

٣٢٩٣٤ وليس لمن شتى نهرا او حفر بشرا ان ينجيء غيره فيأخذ ماءه بغير

اذنه لانه من مرافق ما احياء • ٣٢٩٥_ واذا اشترك جماعة في استنباط عين او حفر نهر على ان يشتركوا في الماء ، فان دخلوا على ان يتساووا في الماء تساووا في الانفاق ، وان دخلوا على التفاضل تفاضلوا في الانفاق ، ويكون الماء بينهم على فدر النفقة لانهم استفادوا ذلك بالانفاق فكان حقهم على قدر المؤونة •

السقى بالمهايأة ٣٢٩٦_ فان أرادوا سقي أرضهم بالجابأة بولما ويولما ، جاز ، وان أرادوا قسمة الماء تصبوا خشبة مستوية قبل الارض وينتج فيها كل على قدر حقوقهــــم فتخرج حصة كل واحد منهم الى أرضه •

بيع النخل وفيه ثمرة

٢١٧٩ ــ رجل اشترى أرضا وتخلا بالف درهم ، والارض تساوى الفسا والنخل مثل ذلك فائمر النخل في يدى البائع نمرا يساوى النا فاستهلك البائســـع انمر فانه يسقط عن المسترى ثلث النمن وعليه ثلثا النمن في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قياس ابي يوسف يسمسقط عنه ربع الثمن ويجب عليه ثارتة ادباع النمن فهما يقسمان الثمن على الارض والنخل ثم يحط ذلك الهالك من الثمن ، وعد أبي يوسف ان التمر دخل فيما يخص النخل خاصة ، لأن البيع واقع عـلى الأرض والنخل كالتبع فهو يشابه من اشترى أمة فولدن ولدين فان آلتمن يقسسم عليهم ، وخلاف آخر أنه لا خيار للمشترى ويأخذ بمقدار مابقى عليه من النَّمن وعندنا للمشترى الخار •

 ۲۱۸۰ واذا باع النخل وعليه تمر فهو للبائع سواء ابرت أم لم تؤبر (۱٬۰). (١) في لســان العــرب: أبَّر النخل والزرع يابر'ه ويأبير. أبرا واباراً

وأتبرت فلانا سألته أن يأبر نخلك ، وكذلك في الزرع اذا سألته أن يصلحه

والآبر : العامل • والمؤتبر : رب الزرع •

والمأبور : الزرع والنخــل •

وزمن الآبار زمن تلقيح النخل واصلاحه •

وفي الحديث : ﴿ خَيْرِ الْمَالُ مَهْرَةُ مَامُورَةً وَسَكُمُّ مَابُورَةً ﴾ • السكة الطريقة الصطفة من النخل ، والمايورة الملحقة . يقال ابرت النخلة

وابرُّتها فهي مابورة ومؤبرة · وقيل السُّكة سكة الحرث · · وفي العديث : من باع نخلا قد أبرت فتمرتها للبائع الا أن يدسترط المبتاع

وتابير النخل : تلقيحه ، يقال نخلة مؤبرة مثل مابورة ، والاسم منه الابار على وزن

٢١٧٢ ــ ولو قبض الشترى الجارية فوجد بها عيا فردها أو كان البائع فد باعه منها سهما ثمردها ثم أقاله في الشقص فعليه الاستبراء لابه وجد سبب الاستبرا. .

٢١٧٣ ــ واذا رجعت الآبقة أو ردت المغصوبة أو فكت المرهونة أو عجزن المكاتبة فالاستبراء على المولى في ذلك ، ولو وهبها لولد له ١٤٠٠ أو كبير نهاشتراها لنفسه فعليه الاستبراء لانه ملك جديد .

٢١٧٤ ـ ولو قبضها المشترى بشراء وفسخ القاضي البيع لاجل الفساد فعليه الاستبراء في الاستحسان ، وكان القياس ان لا يجب ، وكذَّلْك كــان القياس ان لا يدب الاستبراء على البائع اذا باع شرط الخيار ثم فسخ ، وهــــذا مني عــلى اصلنا أن البيع الفاسد اذا قبض المشترى المبيع ملك المشترى ، وعند الشافعــــــــي لا يملك فيجب أن لا يجب الاستراء كالمفصوبة .

٢١٧٥ ــ واذا زوج الراجل أمته فطلقها الزوج قبل الدخول كان للمولى أن يقربها بعد أن يستبرئها بحيضة ، لان الوطي، قد كان حل لغيره فيجب عليه الاستبراء، ولم يسقط ذلك اذا لم تجب عدة .

٢١٧٦ ــ وأن كان النكاح قاسدا وفرق فيه لم يكن عليه الاستبراء لانـــه لا يستاح به الوطيء .

٢١٧٧ – ولو وهب جارية فرجع فيها فعليه الاستبراء .

لا استبراء على الزانية

٢١٧٨ ــ ولا يجب الاستبراء على الزانية ، فإن حملت منه لم يطأها حتسمي

تضع ، والأمة والحرة في ذلك سواء .

- 113 -

- 510 -

٧١٨٦ـ وقال الشافعي: اذا ابرت فهي للبائع وان لم تؤبر فهي للمشتري . ٢١٨٢ وعند ابن أبي للي هي للمشتري في الحالين .

٣١٨٣ـ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بانبيع فعي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع الشمرة واطلق البيع جاز روجب على المشترى قطعها .

٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقًا اذا كان لــم يبد صلاحها الا بشرط القطع ، لأن كل أمرة جاز بيعها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح ،

ولان الشرط غرر في البيع •

٢١٨٦_ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف . ٢١٨٧_ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل البع • ٢١٨٨ـ لان ماجاز بيعه بشرط القطع لايجوز بشرط الترك كالتي لم يبد

٢١٨٨ ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عضها أو لم يتناه ان شراطالترك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحمانا لانه شرط تركبا نصار كما لو لم

٢١٨٠ـ واذا اشترى رطبا على رؤوس النخل بخرصه تمرا لـ يجــز . وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيمد زاد على ذلك.

والحبوب ، وقد أجمعنا على أنَّ ذلك لأيجـوز .

٢١٩٢ ــ ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند ابي حنيفة • وعندهما والشافعي لا يجوز •

۲۱۹۳ ـ وأجمعوا على جواز بع العتيق من انتمر بالحديث^(۱) • ٢١٩٤_ واختلف أبو يوسف ومحمد في بيع العنب بالزبيب •

٢١٩٦ ـ. واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق آذا كان مع الحنطة ثمن • ٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز بع الحنطة بالسويق نقال أبو حنيفة لا يجوز ٠

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز • ٣١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الدقيق بالدُّوق اذا كان على صفــة واحدة •

٢١٩٧ – وقال الشافعي لا يجوز ٠

بيع الشاة باللحم

٢١٩٨ – وبيع الشاة باللحم جائز عا- ابي حنيفة وابي يوسف • ٢١٩٩ ــ وقال محمد يحوز على وجه الاعتبار • ٣٣٠٠ _ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم.

٧٣٠١ ــ وبيع الشاة التي في ضرعها لبن او على ظهرها صوف بلبن من

(١) في نسخة المعبد (الحديث) • (١) في لسان العرب : خرص يخرص بانضم خرصا وتخرَّص أي كذب ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظني فما لاتستيقنه ، ومنسمه خرص النخل والكرم اذا حزرت التمر ، لأن الحزر أنما هو تقدير يظن لا احاطة والاسم الخرص بالكســر •

- 214 -

٢١٨١_ وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للنائع وان لم تؤبر فهي للمشترى . ٢١٨٢_ وعند ابن أبي للي هي للمشترى في البحالين .

٣١٨٣ـ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بالبيع فهي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

ر___ل

٢١٨٤ واذا باع النمرة واطلق البيع جاز ووجب على المشترى قطعها .
٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا اذا كان لــم يبد صلاحها الا بشرط القطع ، لأن كل ثموة جاز بعنها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح ،
ولان الشرط غرر في البيعع .

---ل

٢١٨٦ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف ٠
 ٢١٨٧ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل البيع ٠
 ٢١٨٨ ــ لان ماجاز ببعه بشرط القطع لا يجوز بشرط الترك كالتي لم يبد حسا ٠

 ٢١٨٩ - ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عضمها أو لم ينتاء ان شرطالتوك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركها فصار كما لو لم
 يبد صلاحهما .

٢١٩٠ واذا اشترى رطبا على رؤوس النخل بخرصه تمرا أم يجسز •
 وقال الشافعي يجوز فيما دون خسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاد على ذلك •

٢١٩١_ ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر النمسار والجوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لايجوز •

ـــــل

۲۱۹۲ ــ ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند ابي حنيفة • وعندهما والشافعي لا يجوز •

- ۲۱۹۳ _ وأجمعوا على جواز بع العتبق من النمر بالحديث^(۱) ۲۱۹۳ _ وأخلف ابو يوسف ومحمد في بع العنب بالزيب • ۲۱۹۶ _ وإخلف ابو يوسف ومحمد في بع العنب بالزيب •
- ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق آذا كان مع الحنطة ثمن ٢١٩٥ ــ وأخنلف في جواز بيع الحنطة بالسويق فقال أبو حنيفة لا يجوز • وقال أبو يوسف ومحمد يجوز •
- ومان ابو يوسف وسحه يا بور ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الدقيق بالدقيق اذا كان على صفة واحدة • ٢١٩٧ ــ وقال الشافعي لا يجوز •

نصـــل

بيع الشاة باللحم ٢١٩٨ – وبيع الشاة باللحم جائز عند ابي حنيفة وابي يوسف •

۲۹۹۹ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه مهدود بموزون فصار كالدرهم: ۲۳۰۰ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه مهدود بموزون فصار كالدرهم:

فصــــل

٢٣٠١ - وبيع الشاة التي في ضرعها بن او على ظهرها صوف بلبن من
 (١) في نسخة المبيد (الحديث)
 (١) في لسان العرب : خرص يخرص بالضم خرصا وتخرص أي كذب

(۱) في سنان العرب ، طريق يسود و المستيقة ، ومنسه ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص انتظاني فما الانستيقة ، ومنسه خرص النخل والكرم اذا حزرت النمر ، لان الحزر انما هو تقدير يظن لا الحاطة والاسم الخرص بالكسسر .

٢١٩١_ ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر النمســـاد والحبوب، وقد أجمعنا على أن ذلك لايجـوز •

٢١٩٧ ـ ويجوز بع الرطب بالنمر مثلا بمثل عند ابي حنية •

وعندهما والشافعي لا يجوز . ۲۱۹۳ ـ وأجمعوا على جواز بع العنيق من انتمر بالحديث^(١) •

٢١٩٤_ واختلف انو يوسف ومحمد في بنع العنب بالربيب • ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا ببع الحنطة بالدقيق آذا كان مع البحنطة نمن • ٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز ببع الحنطة بالسريق فقال أبّو حنيفة لا يجوز -

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز • ٣١٩٦ ــ واجاز أمسحابنا بع الدقيق بالدقيق اذا كان على صفــة واحدة •

۲۱۹۷ ـ وقال الشافعي لا ينجوز •

بيع الشاة باللحم

٢١٩٨ – وبيع الشاة باللحم جائز عند ابي حنيفة وابمي يوسف • ٢١٩٩ _ وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار •

٢٣٠٠ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم

۲۳۰۱ ـ وبيع الشاة التي في ضرعها لين او على ظهرها صوف بلين من

(١) في نسخة المعبد (الحديث) • (١) في لسان العوب : خوص يخرص بانضم خوصا وتخرّص أي كذب ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظني فما لاتستيقنه ، ومنـــــه خرص النخل والكرم اذا حزرت التمر ، لأن الحزر أنما هو تقدير يظن لا الحاطة والاسم الخرص بالكسىر .

٢١٨١_ وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للبائع وان لم تؤير فهي للمشنري . ٢١٨٢ــ وعند ابن أبي ليلي هي للمشترى في النحالين . ٣١٨٣_ وعندنا لايدخل في السيع بغير شرط لانه يسكن افرادها بالسيع فنعي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع النمرة واطلق البيع جاز ووجب على المشترى قطعها . ٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا اذا كان لسم يبد صلاحها الا بشرط القطع ، لأن كل ثمرةً جاز بيعها بشرط التملع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح ، ولان الشرط غرر في البيـع •

٣١٨٦ـ وان شرط تركبا فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف . ٢١٨٧_ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبظل البيع • ٢١٨٨ - لان ماجاز بيعه بشرط القطع لايجوز بشرط النوك كالتي لم يبد

٢١٨٩ ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عظمها أو لم يتناه ان شرطالترك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركبا فصار كما لو لم يىد صلاحها .

٠٢١٩٠ والهَا انتترى رطبًا على رؤوس النخل بخرصه نمرا لم يجـــز ٠ وقال الشافعي يجوز فيما دون خلسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاء على ذلك.

٧١٨١ ـــ وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للبائع وان لم تؤبر فهي للمشترى . ٧٨٨ ـــ مند أدر أدر المر مرا (مرسول المرسول المسترى .

۲۱۸۲ وعند أبن أبى لبلى هي للمشترى في الحالين .
۲۱۸۳ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بانبع فهي
فى حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة .

فصـــــل

٢١٨٤ واذا باع الشرة واطلق البيع جاز ووجب على المسترى فضها .
٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا اذا كان لسم يبد صلاحها الا بشرط القطع ، لان كل تموة جاز بعها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الهسلاح ،
ولان الشرط غرو في السع .

فصــــــ

٢١٨٦ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابني حنيفة وابني يوسف . ٢١٨٧ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبعل البيع . ٢١٨٨ لان ماحاز بعه بشرط القطع لايجوز بشرط الترك كالتني لم يبد .

فصــــا.

<u>.....</u>

۲۱۹- وإذا استرى رطبا على رؤوس النخل بخرصه تموا لم يجسز •
 وقال الشافعي بجوز فيما دون خسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاد على ذلك •

٢١٩١ - ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يعجوز في سائر التمسار والعبوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لايجـوز .

٢١٩٢ ــ ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند ابي حنيفة •

- وعندهما والشافعي لا يجونر ٢١٩٣ ــ وأجمعوا على جوانر بع العنبق من انتمر بالحديث • ٢١٩٤ ــ واختلف ابو يوسف ومحمد في بع العنب بالزبيب •
- ١١٩٠ واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق اذا كان مع الحنطة ثمن ٠
 ٢١٩٠ وأخلف في جواز بيع الحنطة بالسويق فقال أبو حنيقة لا يجوز ٠
- وقال أبو يوسف ومحمد يجوز . ٢١٩٣ ــ واجاز أصحابنا بيع الدقيق بالدقيق اذا كان على صف واحدة . ٢١٩٧ ــ وقال الشافعي لا يجوز .

فصل بيع الثناة باللحم

٢١٩٨ - وبع النسة باللحم جائز عند ابي حنفة وابي يوسف ٠
 ١٧٩٠ - وبع النسة باللحم جائز عند ابي حنفة وابي يوسف ٠

۱۱۸۸ – س.) ۲۱۹۹ ــ وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ۲۳۰۰ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم:

٢٣٠١ - وبيع الثباة التي في ضرعها لبن او على ظهرها صوف بلبن من

(١) في نسخة المعبد (الحديث) .
(١) في لسان العوب : خرص يخرص بالضم خرصا وتخرّص أي كلب
(١) في لسان العوب : خرص يخرص النظني فعا لانستيقنه ، ومنه
ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظني فعا لانستيقنه ، ومنه
خرص النخل والكرم اذا حزرت التمر ، لان الحزر إنما هو تقدير يظن لا الحاطة
والاسم الخرص بالكسح .

٧١٨٦ـ وقال الشافعي : اذا إبيرف فهي للبائع وان لم تؤبر فهي للمتشرى و ٢١٨٢ وعند ابن أبي ليلي هي للمشتري في الحالين .

٣١٨٣_ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بالبيع فعي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع الثمرة واطلق البيع جاز ووجب على المشترى قطعها . ٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يُتجوز مطَّلقا اذا كان لـم يبد صلاحها الا بشم ط القطع ، لان كل ثمرة جاز بيمها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح ، ولان الشرط غرر في السع •

٢١٨٦_ وان شرط تركها فأنه ببظل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف . ٢١٨٧ ـ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل السع • ٢١٨٨ - لان ماجاز بيعه بشرط الفطع لايجاوز بشرط الترك كالتي لم يبد

٢١٨٩ ـ ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عظمها أو لم يتناه ان شرطالترك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركها فصار كما لو لم

٢١٨٠_ واذا اشترى رطبا على رؤوس النخل بخرصه تمرا لم يجــز ٠ وقال الشافعي يجوز فيما دون خلسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاد على ذلك.

والحبوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لأيجسوز •

٢١٩٢ ــ ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند ابي حنيفة • وعندهما والشافعي لا يجوز • ٢١٩٣ _ وأجمعوا على جواز بع العتيق من انتمر بالبحديث (١) •

٢١٩١ ـ ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر النمسار

٢١٩٤_ واختلف ابو يوسف ومحمد في ببع العنب بالزبيب • ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق آذا كان مع الحنطة نمن •

٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز بيع الحنطة بالسويق فقال أبّو حنيفة لا يجوز ٠ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز • ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الدقيق بالدقيق إذا كان على صفــة واحدة •

٢١٩٧ – وقال الشافعي لا يجوز •

بيع الشاة باللحم ٢١٩٨ ــ وبع الشاة باللحم جائز عند ابني حنفة وابني يوسف •

والاسم الخرص بالكسحر •

٢١٩٩ ــ وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ۲۳۰۰ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم:

٧٣٠١ – وبيع الشاة التي في ضرعها لين او على ظهرها صوف بلين من

(١) في نسخة العبد (الحديث) ٠٠ (١) في لسان العرب : خرص يخرص بالفسم خرصا وتخرّص أي كذب ﴿ ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظامي فما لانستيقنه ، ومنسب خرص النخل والكرم اذا حزرت النمر ، لأن الحزر أنما هو تقدير يظن لا احاطة

- 118 -

٧١٨١_ وقال الشافعي : اذا ابوت فهي للبائع وان لم تؤبر فهي للمشتري . ٢١٨٢ وعند ابن أبي ليلي هي للمشتري في الحالين . ٣١٨٣ـ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بالبيع فهي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع الشعرة واطلق البيع جاز ووجب على المشترى قطعها . ٢١٨٥ ـ وقال الشافعي : لا يجور مطلقا اذا كان لسم يبد صلاحها الا بشرط القطع ، لأن كل ثمرة جاز يعها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح ، ولان الشرط غرر في البيع •

٢١٨٦_ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف . ٢١٨٧_ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل البيع . ٢١٨٨– لان ماجاز بيعه بشرط القطع لايجوز بشرط الترك ذلتي لم يبد

٢١٨٩ ولا فرق بين أن يكون قد تناهي عظمها أو لم يتناء ان شرطالتوك ... يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركها فصار كما لو لم يد صلاحهاير.

• ٢١٩٠ واذا اشترى رطبا على رؤوس النخل بخرصه تمرا له يجسز • وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيما ز ، على ذلك.

أ ٢١٩١_ ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر التمسيار والحوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لأيجـون ٠

٢١٩٢ ـ ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند ابي حنيفة ٠ وعندهما والشافعي لا يجوز •

۲۱۹۳ ـ وأجمعوا على جواز بع العتيق من انتمر بالحديث^(۱) • ٢١٩٤_ واختلف ابو يوسف ومحمد في بيع العنب بالزبيب • ٢١٩٦ ـ واجاز أصحابنا بع الحنطة بالدقيق اذا كان مع الحنطة نمن •

٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز ببع الحنطة بالسويق فقال أبّو حنيفة لا يجوز ٠ وقال أبو يوسف ومحمد يحوز •

٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الدقيق بالدقيق اذا كان على صف. واحدة • ٢١٩٧ ــ وقال الشافعي لا ينجوز •

بيع الشاة باللحم

٢١٩٨ – وبع الشاة باللحم جائز عند أبي حنينة وابمي يرغب • ٢١٩٩ – وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ٣٣٠٠ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم.

٢٣٠١ – وبيع الشاة التي في ضرعها لبن او على ظهرها صوف بلبن من

(١) في نسخة المعبد (الحديث) • (١) في لسان العرب : خرص يخرص بالفسم خرصا وتخرَّص أي كنب ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظني فما لانستيقنه ، ومنسم خرص النخل والكرم اذا حزرت التمر ، لان الحزر أنما هو تقدير يظن لا احاطة والاسم الخرص بالكسىر •

٧١٨٦ـ وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للبائع وان لم نؤبر فهي للمشتري . ٢١٨٢ وعند ابن أبي ليلي هي للمشتري في الحالين .

٣١٨٣ــ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بالبيع فهي في حكم عين أخرى لأنها تمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع الثمرة واطلق البيع جاز ووجب على المشترى قطعها . ٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا اذا كان لـم يبد صلاحها الا بشرط القطع ، لأن كل ثمرة جَاز بيعها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح ، ولان الشرط غرر في البيع •

٢١٨٦_ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف . ٢١٨٧ ـ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل البنع • ٢١٨٨_ لان ماجاز بيعه بشرط القطع لايجوز بشيرك النراء كالتي لم يبد

٢١٨٩_ ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عظمها أو لم يتناه ان شرطالنرك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركها فصار كما لو لم يد صلاحها .

٢١٨٠ـ واذا اغترى رطباعلى رؤوس النخل بخرصه تسرا لم يجــز ٠ وقال الشافعي يجوز فيما دون خسـة أوسق . ولا يجوز فيما زاد على ذلك.

٢١٩١_ ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر التمسار والحبوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لأيجـوز .

٢١٩٢ – ويجوز بع الرطب بالتمر مثلاً بمثل عند ابي حنيفة • وعندهما والشافعي لا يجوز •

- ۲۱۹۳ ـ وأجمعوا على جواز بع العتيق من انتمر بالحديث^(١) ٢١٩٤_ واختلف إنه يوسف ومحمد في بنع العنب بالزبيب •
- ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق آذا كان مع الحنطة نمن ٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز بيع الحنطة بالسويق فقال أبّو حنيفة لا ينجوز ٠ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز •
- ٣١٩٦ ــ واجاز أمحابنا بيع الدقيق بالدقيق اذا كان على صفــة واحدة ٢١٩٧ – وقال الشافعي لا يُنجوز •

بيع الشاة باللحم

والاسم الخرص بالكسعر .

٢١٩٨ – وبع الشاة باللحم جائز عند ابي حنيفة وابي يوسف • ٢١٩٩ - وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ٣٣٠٠ ــ وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم.

٢٣٠١ ـ وبيع الشاة التي في ضرعها لبن او على ظهرها صوف بلبن من

(١) في نسخة المعبد (الحديث) (١) في لسان العرب: خرص يخرص بانضم خرصا وتخرّص أي كنب ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظني فما لانستيقنه , ومنسسه خرص النخل والكرم اذا حزرت النمر ، لأن الحزر أنما هو تقدير يظن لا احاطة

- 214 -

٢١٨١_ وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للبائع يالُ لم تؤبر فهي للمشترى . ٢١٨٢_ وعند ابن أبي ليلي هي للمشتري في الحالين .

٣١٨٣_ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بالبيع فعي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع الشعرة واطلق البيع جاز ووجب على المشترى قطعها . ٢١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا اذا كان لـم يبد صلاحها الا يشرط القطع ، لأن كل تمرة جاز بيعها بشرط القطع جاز مطلقا كما لو بدا الصلاح، ولان الشرط غرر في البيــع •

٢١٨٦_ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف . ٢١٨٧_ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل البيع • ٢١٨٨– لان ماجاز ببعه بشرط الفطع لايعبوز بشرط النود كالتي لم يبد

٢١٨٩_ ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عظمها أو لم يتناء ان شرطالترك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركبا فصار كما لو لم يىد صلاحها .

٣١٨٠_ واذا ائترى رطباعلى رؤوس النخل بخرصه تموا لم يجــز . وقال الشافعي يجوز فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيما زاد على ذلك.

والحبوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لأيجــوز •

٢١٩٢ ــ ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند ابي حنيفة • وعندهما والشافعي لا يجوز .

۲۱۹۳ ـ وأجمعوا على جواز بع العنيق من انتمر بالحديث^(١) • ٢١٩٤_ واختلف اله يوسف ومحمد في بنع العنب بالزبيب •

٣١٩٦ ـ واجاز أصحابنا بع الخطة بالدقيق آذا كان مع الخطة نمن • ٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز ببع الحنطة بالـــويق فقال أبُّو حسيفة لا يجوز •

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز • ٢١٩٦ ــ واجاز أمحابنا بيع الدقين بالدق في اذا كان على صفية واحدة • ۲۱۹۷ ــ وقال الشانعي لا يجوز •

بيع الشاة باللحم

٢١٩٨ – وبيع الشاة باللحم جائز عند ابي حنيفة وابمي يوسف • ٢١٩٩ ــ وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ٢٣٠٠ ــ وقال الشافعي لا ينجوز بحال لانه معدود بموزون فعمار كالدرهم م

٢٣٠١ ـ وبع الشاة التي في ضرعها لبن او على ظهرها صوف بلبن من

(١) في نسخة العبد (الحديث) . (١) في لسان العرب: خرص يخرص بالفم خرصا وتخرُّص أي كذب ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ وأصل الخرص النظني فما لانستبينه ، ومنس خرص النخل والكرم اذا حزرت النمر ، لأن الحزر أنما هو تقدير يظن لا احاطة والاسم الخرص بالكسمر

٢١٨١ - وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للبائع وان لم تؤبر فهي نلمشترى .
 ٢١٨٢ - وعند ابن أبي للي هي للمشترى في الحالين .

ح من المراجع وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يمكن افرادها بالبيع فهي في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالؤبرة •

<u>مـــــــل</u>

L____

٢١٨٦ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف ٠
 ٢١٨٧ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل البيع ٠
 ٢١٨٨ لا ١٠ اجاز بعه بشرط القطم لا يجوز بشرط النرك كالتي لم بعد

٠

ولان الشرط غرر في البيع •

ـــــل

٢١٨٨ ـ ولا فرق بين أن يكون قد تناهي عقمها أو لم يتند ان غيرطالتوك يفسد البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه غيرط تركها لهدر كما لو لم يعد صلاحها .

L____

۲۱۹۰ واذا اشترى رطبا على رؤوس النخل بخرصه تموا نه يجيز ٠
 وقال الشافعي بجوز فيما دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فيما زار على ذلك٠

- ٤١٢ -

٢١٩١ ـ ولو جاز ذلك لمجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر النمسار والحبوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لايجبوز .

٢١٩٢ ــ ويجوز ببع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند امي حنيفة •

وعندهما والشافعي لا يجوز .
وعندهما والشافعي لا يجوز .
٢١٩٣ ــ وأجمعوا على جواز بع العنيق من النمر بالحديث .

٢١٩٤_ واختلف ابو يوسف ومحمد في بيع العنب بالزبيب • ٢١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق اذا كان مع الحنطة تمن • ٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز بيع الحنطة بالسويق فقال أبو حنينة لا يعجوز •

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز . ٢١٩٦ ـ واجاز أمحابنا بيع الدقيق الدقيق اذا كان على صف واحدة . ٢١٩٧ ـ وقال الشافعي لا يجوز .

نصــل

بيع الشاة باللحم - عنية وابن يوسف • - - وبيع الشاة باللحم جائز عند ابني حنيفة وابن يوسف •

۲۱۹۹ - وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ۲۱۹۹ - وقال الشافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم و ۲۳۰۰ - وقال الشافعي لا يجوز بحال

۲۳۰۱ ـ وبيع الشاة التي في ضرعها لبن او على ظهرها صوف بلبن من

(۱) في نسخة المديد (العديث) .
(۱) في لسان العرب : خرص يخرص بانضم خرصا وتخرص أي كذب
(۱) في لسان العرب : خرص يخرص النظني فعا لاتستيقنه ، وهنسه
ورجل خراص أي كذاب . . . وأصل الخرص النظني فعا لاتستيقنه ، وهنسه
خرص النخل والكرم اذا حزرت التعر ، لأن العزر انعا هو تقدير يظن لا الحاطة
والاسم الخرص بالكسسر .

﴿ ٢١٨٧_ وقال الشافعي : اذا ابرت فهي للبائع واز لم تؤير فهي للمشترى . ٢١٨٢ وعند ابن أبي لبلي هي للمشترى في الحالين .

٣١٨٣_ وعندنا لايدخل في البيع بغير شرط لانه يسكن افرادها بالبع فهم في حكم عين أخرى لانها ثمرة ظاهرة كالمؤبرة •

٢١٨٤_ واذا باع الثمرة واطلق البيع جاز روجب على المشترى قطعها . ٧١٨٥ ــ وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا اذا كان لـم يبد صلاحها الأ بشرط القطع ، لأن كل ثموة جازَ بيعيا بشرط القطع جازَ مطلقا كما لو بدا العسلاح ، ولان الشرط غرر في البيع •

٣١٨٦_ وان شرط تركها فأنه يبطل العقد عند ابي حنيفة وابي يوسف. ٢١٨٧_ وقال الشافعي : اذا كان قد بدا صلاحها لم يبطل السع • ٨١٨هـ لان المجاز بيعه بشرط القطع لايجوز بشرط الترك كالتي لم يبد

٢١٨٩_ ولا فرق بين أن يكون قد تناهى عظمها أو لم يتناه ان شرطالترك يفسمه البيع ، وقال محمد : يجوز استحسانا لانه شرط تركها نصار كما لو لم يد صلاحها ٠

٢١٩٠ـــ واذا انشرى رطب على رؤوس النخل بخرصه تمرا لم بجــز ٠ وقال الشافعي يجوز فسا دون خمسة أوسق ، ولا يجوز فسا زاد على ذلك. - 113 -

٢١٩١ - ولو جاز ذلك لجاز في الزيادة ، وكان يجوز في سائر التمسار والحبوب ، وقد أجمعنا على أن ذلك لايجــوز .

- ٢١٩٢ ـ ويجوز بع الرطب بالتمر شلا بمثل عند امي حنيفة وعندهما والشافعي لا يجوز •
- ٣١٩٣ ــ وأجمعوا على جواز بيع العتيق من انتمر بالحديث^(١) ٢١٩٤_ واختلف ابو يوسف ومحمد في ببع العب بالزبيب • ٣١٩٦ ــ واجاز أصحابنا بيع الحنطة بالدقيق آذا كان مع الحنطة نمن •
- ٢١٩٥ ــ وأختلف في جواز بيع اليخطة بالسويق فقال أبّو حنيفة لا يعجوز ٠ وقال أبو يوسف ومحمد يجوز •
- ٢١٩٦ ــ واجار أمحابنا بيع الدقيق بالدقيق اذا كان على صفــة واحدة ٢١٩٧ – وقال الشافعي لا يحوز •

بيع الشاة باللحم

٢١٩٨ ـــ وبيع النماة باللحم جائز عند ابي حنيفة وابمي يوسف • ٢١٩٩ – وقال محمد يجوز على وجه الاعتبار • ۲۳۰۰ ــ وقال الثنافعي لا يجوز بحال لانه معدود بموزون فصار كالدرهم.

٢٣٠١ – وبيع النَّمَاة التي في ضرعها لبن أو على ظهرها صوف بلبن من (١) في نسخة المبد (الحديث) • (١) في لسان العرب : خرص يخرص بانضم خرصا وتخرَّص أي كلب

ورجل خراص أي كذاب ٠٠٠ واصل الخرص النظني فياً لانستيقنه ، ومنسبة غرص النخل والكرم اذا حزرت النمو ، لان الحزر انها هو تقدير يظن لا احاطة غرص النخل والكرم اذا والاسم الخرص بالكسحر. •

حنس لنها أو صَّوْف من جنس صوفها جائز عند ابي حنيفة على وجه الاعتبار . ۲۳۰۷ _ وقال غره لا يجوز ٠

٣٣٠٣ ــ ومن أصحابنا من فرق بين الصوف واللبن ومنهم من سوى فسم ذلك وقال : الخلاف في الجميع واحد •

٢٣٠٤ _ واجازوا بيع الزيت بالزينون والشيرج(١) بالسمسم على وجمه الاعتبار بأن يكون في الدهن مثل ما في السمسم وزيادة في مقابلة اللبن • ٣٠٥ _ وقال زفر ومالك لا يحوز ٠

٢٣٠٦ _ وإذا باع شاة واستثنى اطرافها لم يجن البيع • ٢٣٠٧ _ وقال بعض الفتهاء يجوز وهم الحنابلة •

۲۳۰۸ _ وفي هذا الضرب مسائل كثيرة • ٢٣٠٩ _ وأجاز أصحابنا بيع الحنطة بالشعير متفاضلا ومتساويا •

٣٣٠٠ _ وقل مالك لا يجوز لأنهما جسنن ، فهما كالدناس والدراهم •

٢٣١١_ والربا يجري في مكيل جنس عندنا اذا بيـع بمثله ، وكذلك

٢٣١٢ ــ وقال الشافعي الربا يختص بالمطعومات والاتمان •

٢٣١ ــ والجنس يحرم عندنا النسأ كما يحرم النسأ بالمعنى المضموم اليه • (١) هو دعن السمسم ٠

- 111 -

باب من السلم^(۱)

٢٣١٤ – وكل ما تضبط صفته ويعلم قدره فالسلم فيه جائز اذا ذكــر جســا مهنوما ونوعا وقدرا معلوماً أو صفة معلومة ، وكان موجودا فالسلم في ايدي الناس من يوم العقد الى يوم المحال(٢) وذكر الاجل في ذلك ، وقبض رأس المـــال فمي

المجلس ، وسعى موضع تسليمه فذلك جائز باجماع ، إذا كان رأس المال معلوما ، وكلما انخرم(٢)من هذه الشروط شرط دخل الخلاف في العقد لأن النبسي صلى

« من اسلم فاسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ، بعد نهيـــه الله علمه وسلم قال :

عن بيع ما ليس عند الأنسان •

تعجيل أحد البدلين

٣٣١٨ _ واجاز الشافعي السلم حالا ومؤجلا وامتنع أصحابنا من ذلك ، وقالوا : لا يجوز الا بأجل لانه لا فرق بين السلف والسلم واللفظ واذا كان حالاً لم يتمكن من التسليم عقب العقد •

السلم في المعدوم

٢٣١٦ – واجاز السلم في العدوم اذا كان موجودا عند المحل • ٣١٧ _ وقال أصحابنا لا يجوز حتى يكون موجودا عند الطرفينُ ، وفيسا

(١) جاء فوبهاسان العرب: يقال أسلم وسلم إذا أسلف وعو أن تعطبي ذهبا وقضة في سلعه معلومة إلى أمد معلوم ، فكأنك قد اسلمت النمن إلى صاحب

السمسلعة وسملمته البه · وأسلم في النيء إرسام واسلف بمعنى واحد أ

(١) في نسخة (قليج) المحل (٢) في نسيخة قليح (العدم) .

- 610 -

بفسير البراز الغطيان للإمام الحليل الحافظ عماد الذين أب الفِداء إساعيل بن كثيرا لفرشك المشقى [قو بلت هذه الطبعة على عدة نسخ خطية بدار الكتب للصربة] وصححها نخبة من العلماء

> مليغ بدارا جساء الكشالة سبية عيتى البابي الجسابي ويشير كا مُ

منه أكر عند الله) وقال هها (إن الله بن كفرواو بصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام) أي ومن صفتهم أبهم كفرهم يصدون عن سبيل ألله والسجد الحرام أي ويصدون عن السجد الحرام من أراده من المؤمنين الدين مأحق الناس به في غس الأمر وهذا النرتيب في هذه الآية كتوله تعالى (الدين آمنوا وتطمئن قلومهم بذكر الله ألا بذكر المهنطمين القلوب) أي ومن صفتهم أنهم تطعش قلوبهم بذكر الله وقوله (الذي جعلنا الناس سواء الما كف فيه والباد) أي عندون الناس عن الوصول إلى المسجد الحرام وقد جعله الله شرعاسوا. لافرق فيه بين القم فيه والنائي عنه البعيد الدارمنه (سواء الماكف فيه والباد) ومن ذلك استواءالناس في رباع مكم وسكناها كاقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (سواءالما كف فيه والباد) قال ينزل أهل مكة وغيرهم في المسجدالحرام وقال مجاعد (سواء العاكف فيه والباد) أهل مكة وغيرهم فيه سواء في المنازل وكنا قال أبو صالح وعبد الرحمن فسابط وعبدالرحمن وبدين أسلم ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن فنادة سواء فيه أهله وغير أهله وهذه المسألةهمىالتي اختلف فها الشافعي وإسحق بن راهويه بمسجد الحيف وأحمدين حبل حاضر أيضاً فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن رباع مكه علك وتورث وتؤجر واحتج محديث الزهرى عن على بالحسن عن عمرو بن عبَّان عن أسامة بن زكِّ قال قَلْتُ إلى رسول آلله أنذل غداً في دارك بسكة ؛ فقال ﴿ وهل ترك لنا عقيل من رباع، ثم قال ﴿ لا يرثُ السَافِو السَّلْمِ السَّامُ السَّافِرِ ﴾ وهذا الخديث مخرج في الصحيحين وبما ثبت أن عمرين الحطآب اشترى من صفوان بن أمية دارا بمكم فجعلها سحنا بأربعة آلاف درهموبه قال طاوس وعمرو من ديناروذهــــاسحق ابن راهويه إلى أنها لا تورث ولاتؤجر وهومذهبطالفةمن السلفونس عليهمجاهد وعطاء واحتج إسحق بن راهويه يما رواه ابن ماجه عن أي بكر بن أي شيبة عن عيسي بن يونس عن عمر بن سعيد بن أبي حيوة عن عمَّان بن أبي سلبان عن علقمة بن نفسلة قال: توفي رسبول الله عليه وأبو بكر وعمر وما تدعى رباع مكه إلا السوائب من احتاج سكن ومن استغنى أسكن ،وقال عبدالرزاق بن مجاهدعن أبيه عن عبد الله بن عمرو أنه قال لا بحل يبعدورمكم ولاكراؤها وقال أبضاعن ابن جريح كان عطاء ينهي عن السكراء في الحرم وأخبرني أن عمر بن الحطاب كان ينهي عين تبويب دورسكة لأن ينزل الحاج في عرصاتها فسكن أول من بوب دارمسهيل بن عمروفاُرسل إليه عمر بن الحطاب فيذلك تقال أنظرني يا أمع المؤمنسين إن كنت امرأ تاجرا فأردت أن أنخذ بابين بحسان لي ظهري قال الله ذلك إذاً . وذا عسارزاني عن معمر عن منصورعن،مجاهدأن عمر بن الحطاب قال يا أهل مكه لا تتخذوا لدوركم أبوا إ لينزل البادي - يــ، بشا. تال وأخرنا معمر عمن مع عطاء يقول (سواءالعا كف فيهوالباد)قال ينزلون حيث شاءوا ، وروى الدارقصني من حديث أبن أن نجيح عن عبدالله بن عمرو موقوفا لامن أكل كراءبيوت كذ أكل نارا، وتوسط الإمام أحمدتمال تملك وتورث ولا تُؤجر جَمًّا بين الأدلة والله أعلم، وقوله (ومن يردفيه بإلحاء غلم نذته من عذاب ألم) قال بعض الفسرين من أعل العربية الباء ههنا زائدة ، كفوله (تنبت بالدهن) أي تنبت الدعن وكذا قوله (ومن يرد فيه بالحاد) تمديره إلحاداً وكما قال الأعشى:

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا ء بين الراجل والصريم الأجرد

بواديمان ينبت العشب صدره ه وأسسفله بالمرخ والشهان وقال الآخر : والأجود أنه ضمن الفعل همهنا معنى يهم ولهذا عداء بالباء نقال (ومن برد فيه بإلحاد) أي يهير فيه بأسر فظيع من

العاصي الكبار وقوله (يظلم) أي عامدا قاصداً انه ظلم ليس بمنأول كما قال ابن جريج عن ابن عباء على العمد وقال على بنأى طلحة عن ابن عباس: بظلم بشراء ، وقال مجاهداًن يعبد فيه غير الله ، وكذاقال تدرة وغيرواحد

وقال العوفى عن ابن عباس بظلم هو أن تستحل من الحرم ما حرم الله عليك من إساءة أو قنل فنظلم ابن لا يظامك وتمتارمن لايمتنك فإذا فعل ذلك قفد وجب لهالعذاب الأليم وقال مجاهد بظلم بعمل فيه عملا سيئا وهذا من خسوسية الحرم أنه بعاقب البادي فيه الشر إذا كان عازماً عليه وإن لم يوقعه كما قال ابن أني حاتم في تفسيره حدثنا حمدين سان حدثنا بزيد بن هارون أنبأنا شعبة عن السدى أنه سم مرة بحدث عن عبد الله بعني ابن مسعود في قوايه(ومن برد فيه

بإلحاد يظلمُ) قال لو أن رجلا أراد فيه بالحاد بظلم وهو بعدن أبين لأذاقه الله من العذاب الألم قال شعبةهو رفعه لنا وأنا لا أرفعه لكم ، قال يزيد هو قد رفعه ، ورواه أحمد عن يزيد بن هارون به ، قلت هذا الإسناد صحيح على شرط البخارى ووقعه أشبه من رفعه ، ولهمـذا صمم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود ، وكذلك رواه أسباط وسنفيان الثورى عن السدى عن مرة عن ابن مسعود موقوفا والله أعلم ، وقال الثورى عن السدى عن مرة عن عبدالله قالمامن رحل سم يسبئة فتكتب علمه ولو أن رجلا بعدن أمن هم أن قتل رجلا سدا البيت لأذاقه الله من العذاب الألم ، وكذا قال الضَّجاك بن مزاحم ، وقال سنفيان الثورى عن منصور عن مجاهد الحاد فيه لا والله وبلي والله ، وروى عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مثله ، وقال سعيد بن جبير شتم الحادم ظلم فما فوقه ، وقال سفيان الثورى عن عبدالله بن عطاء عن ميمون بن مهران عن ابن عباس في قوله (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) قال تجارة الأميرفيه وعن ابن عمريهم الطعام بمكه إلحاد وقال حبيب بن أى ثابت (ومن يرد فيمه بالحاد بظلم) قال الممكر بمكة وكذا قال غير واحمد وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا عبد الله بن إسعاق الجوهري أنبأنا أبو عاصم عن جعفر بن عبي عن عمه عمارة ابن ثوبان حمد ثني موسى بن باذان عن يصلي بن أمية أن رأسول الله مِنْ قُلُ ﴿ احتَمَارُ الطَّعَامُ بَمَكُم إلحادُ ﴾ وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبو زرعة حدثنا محمى بن عبد الله بن بكبر حدثنا ابن لهيمة حدثنا عطاءبن دينار حدثني سعيد ابن جبير قال : قال ابن عباس في قول الله (ومن برد فيه بالحاد بظلم) قال نزلت في عبد الله بن أنيس أن رسول التناجريَّةِ بيته مع رجلين أحدها مهاجر والآخر من الأنصار فافتخروا في الأنساب فغض عسد الله بن أنيس فقتل الأنصاري ثم ارتد عن الاسلام ثم هرب إلى مكة فنزلت فيه (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم) بعر، من لجأ إلى الحرم بالحاد يعني عيل عن الإسلام وهـــذه الآثار وإن دلت على أن هـــذه الأشياء من الإلحاد ولــكن هو أعم من ذلك بل فها نفيه على ماهو أغلظ منها ولهذا لما هم أصحاب الفيل على تخريب البيت أرسل الله عليم طيراً أبايل ترسيم بحجارةمن سحيل فجعلهم كعدف مأكول ، أي دمرهم وجعلهم عبرة ونكالا لكل من أراده بسوء وانتلك ثبت في الحديث أن رسول الله والله عنو و هسدًا البيت حيش حتى إذا كانوا ببيدا. من الأرض خسف بأولهم وآخرهم ، الحدث وقال الإمام أحمد حدثنا محمد بن كناسة حدثنا إسحاق بن سعيد عن أييه قال أنَّى عبدالله بن عمر عبد ألله بن الزبير قَعَالَ يَا ابنِ الرَّبْيِرُ إِيَاكَ وَالْإِلْحَادَ فِي حَرِمَ اللَّهُ فَأَنِّي سَعَتَ رسول الله صلى الله عليه يسلم قبول n إنه سيلحد فيه رجل من قريش لوتوزن ذنو به يذنوب التقلين لرجحت ﴾ فانظر لا تبكن هو ، وقال أيضًا في مسند عبد الله بن عمروبنالعاص حدثنا هائم حدثنا إسحق بن سعيد حدثنا سعيد ن عمرو قال أنى عبد الله بن عمر : عبد الله بن الزبير وهو جالس في العجر فقال يا امن الزبير إياك والإلحاد في الحرم فاني أشهد لسمعت رسول الله على ألله عليه وسلم يقول ٥ يحلمها وعمل أ به رجل من قريش لو وزنت ذنو به بذنوب الثقلين لوزتها ﴾ قال فانظر لاتكن هو ، لمبخرجه أحدمن أصحاب الكنب

﴿ وَإِذْ مَوْأَمَّا لِإِبْرَاهِمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لاَ نُشْرِكْ فِي شَيْنًا وَعَلْزَ بَفِيقَ لِطْأَنَفِينَ وَالْقَافِينَ وَالرَّكِي السُّجُودِ * وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالحْجُّ ۚ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ صَامِرٍ يَأْ تِبنَ بن كُلَّ فَجَ عَييقٍ ﴾ ﴿

من هذين الوجهين

هـذا فيه تقريع وتوسيخ لمن عبد غير الله وأشرك به من قريش في القعة التي أسست من أول يوم على توحيد الله وعبادته وحده لاشريك له فذكر تعالى أنه بوأ إبراهم مكان البيت أى أرشده إليه وسلمه له وأذن له فيبنائه، واستدل به كنير عن قال إن إبراهم عليه السلام هو أول من بني البيت المتيق وأنه لم بين قبله كما ثبت في الصحيحين عن أبي ذر قلت يا رسول الله أي مسجد وضع أول ؟ قال و السجد الحرام ، قلت ثم أي ؟ قال و بيت القسدس ، قلت كم ينهما ؟ قال ﴿ أَرْبِعُونَ سَنَّة ﴾ وقد قال الله تعالى ﴿ إِن أُول بيت وضع للناس للذي بِكُمْ سَارِكا ﴾ الآبتين وقال تعالى

حدثنا أبو زرعة حدثنا سلبان بن عبد الرحمن حدثنا عجد بن شعيب قال سمت سعيد بن يسار عن يزيد بن عبد اله بن

عرب اللبكي عن أيه عن جده عن النبي صلى الدعليه وسلم قال نزلت هذه الآية ﴿ اللَّذِينَ يَفْقُونَ أَمُوالهم بالليل والنهار

سراً وعلاية فلم أجرهم عنديم ، في أصحاب الحيل. وقال حبش الصنعاني : عن ابن شهاب عن ابن عباس في هذه الآية

قال هم الذي يعلنون الحيل في سبيل الله ، رواء ابن أبي حاتم ثم قال وكذا روى عن أبي أمامة وصعد بن السيب

ومكتول ، وقال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو سعيد الأشج أحبرنا مجي بن بمان عن عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن جير

عن أيه قال : كان لعلى أرسة دراهم فأثنق درهما ليلا ودرهما بهاراً ودرهما سراً ودرهما علانية فنزلت (الخبين ينفقون

أموالم بالليل والنهار سراً وعلانية) وكذا رواء ابن جرير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد وهو مُسَفُّ لَسكن رواء

ابن مردوبه من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزلت في على بن أبي طالب، وتوله (فلهم أجرهم عند ربهم) أي

﴿ الَّذِينَ يَأْكُونَ الرَّبُوا لَا يَقُومُونَ إِلَّاكَمَا بَغُومُ الَّذِي يَتَعَجَّعُهُ الشَّبِطُّنُ مِنَ السّن ذَاكِ بَأَنَّهُمْ قَالُوا

لما ذكر تعالى الأبرار للؤدين النفقات المخرجين الزكوات التفضلين بالبر والصدقات لدوى الحاجات والقرابات

إِمَّا ٱلْبَهِ مِينُوا ٱلرَّالِوا وَأَحَلَ اللهُ ٱلْبَيْمَ وَحَرَّمَ أَلرَّالِوا فَمَن جَاهُ مَوْعِظةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتكَمَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ

يوم القيامة على ما فعلوا من الانفاق في الطاعات (ولا خَرِفُ على إلى الله محزنون) تقدم تفسيره :

إِلَى أَ أَهُ، وَمَن عَادَ فَأُو لَئِكَ أَصْحُبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا تَخْلِدُونَ ﴾

- 444 -وقوله (ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا. وأحل الله البيع وحرم الربا) أى إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم على أحكام الله في شرعه وليس هذا قياسا منهم للربا على البيع لأن الشركين لايعرون بمشروعية أسل البيع الخن عشرعه الله في القرآن ولو كان هذا من باب القياس لقالوا: إنما الربامثل السيم وإنماقالوا (إنما السيم مثل الربا) أي هو نظيره فرحرم هذا وأسيح هذا ؟ وهذا اعتراض منهم على الشرع أي هذامثل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا وقولة تعالى (وأحل أله اليم وحرم الربا) . يحتمل أن يكون من عام السكلام ردا علمهم أي عليما قالوه من الاعتراض مع علمهم بنفريق الله بين هذا وهذا حكما وهو السلم والحكم الذى لاسقب لحسكمه ولأيسئل عماينعل وهم يسناون وهوالعالم بمقائق الأمور ومصالحها وماينهم عباده فيبيحه لم وما يضرهم فينهاهم عنه وهو أرحم بهم من الوالدة بولدها الطفل ولمدَّا قال (قَن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى أنَّه) أي من بلغه نهى أنَّه عن الربا فانتهى حال وصول الشرع الله فله ماسلف من الماسلة لقوله (عفا الله عما سلف) وكما قال الذي ﷺ يوم فتح مكم ﴿ وكل رَبًّا في الجاهليَّة مُوسُوعٌ تحت يَـدَيُّ هاتين وأول ربا أمم ربا العباس ﴾ ولم يأمرهم برد الزيادات المأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عمــا سلف كما قال تعــالى (فله ما سلف وأمره إلى الله) قال سعد بن جبير والسدى : فله ما سلف ما كان أكل من الربا قبل التحريم . وقال ابن ألى حاتم قرأ على محد بن عبداله بن عبد ألحكم أخيرنا إن وهب أخيرتي جريز بن حازم عن أن أسحق المسداني عن أم يونس يعني امرأته العالية بنت أبقع أن عائشة روح التي يُؤلِّجُه قالت لهــا أم بحنة أم ولد زيد بن أرتم يا أم المؤمنين أتعرفين زيد بن أرقم قالت : فم قالت : فاني بعنه عبدا إلى العطاء بناعاته فاحتاج إلى تمنه فاستريته قبل عمل الأجل بسنانة فقالت بئس مااشتريت وبئس ما اشتريت أبلتي زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله مسيل الله عليه بمسلم قــد بطل إن لم يتب قالت : فقلت أرأيت إن ترك المائتين وأخـــنـت السنائة قالت : نهم (فمن جاءه موعظةُ من ربه فاتهى فله ما سلف) وهـ نـ أ الأثر مشهور وهو دليل لن حرم ســـــئة العينة مع ماجاء فيها من الأحاديث للذكورة القررة في كتاب الأحكام وقد الجد والنة ، ثم قال تعالى ﴿ وَمَنْ عَادٍ ﴾ أن إلى الرَّبا ففعله بعد بلوغه نهى الله عنه فقد استوجب العـغوبة وقامت عليه الحجةولهذا قال(فأولئك أصحاب النارثم فيها خالدون) وقد قالياً بوداود : حدثنايمي أبوداود حدثنايمي بن معين أخبرنا عبدالله برجاءالمكي عنعبدالله بزعبان بن خيم عن أبي الزير عن جابر قال : لما نزلت (الذين يأكلون الربا لايقومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ لِمَ يَدُرُ الْخَارِةُ فَلَيُؤْنُ بِحُرِبُ مِنْ اللهُ ورسولُه ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه ، ن حديث أني خيم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم مخرجا. وإنما حرمت المخابرة وهي الزارعة بعض مانحوج من الأرض والزابنة وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض والمحاقلة وهي أشتراء الحب في سنيله في الحقل بالحب على وجه الأرض إنما حرمت هـ لمد الأشـــياء وما شاكلها حـما للدة إلربا لأنه لا يصلم التـــاوي بين الشيئين قــــل الجفاف ولهذا قال الفقهاء : الجهل بالمعانلة كعقبة الفاضلة ، ومن هذا حرموا أشياء بما فهموا من تضييقُ السالك

المنضية إلى الربا والوسائل الموصلة اليه وتفاوت نظرهم بحسب ما وهب الله لـكل منهم من العلم وقد قال تعالى (وقوق

كل فيي عسلم علم) وباب الربا من أشكل الأبواب على كثير من أهسل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الحطاب

الربا _ يعنى/بذلك بعض للسائل التي قبها عالية الربا والسريمة شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة اليه منله لأن ما أضى

إلى الحرام حرام كما أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد ثبت في الصحيحين عن العمان بن بنسير قال :

حمت رسول الله بين يحول ١ إن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتهات فمن انفي الشهات اسستيراً لهينه

وعرضه من وقع في الشهات وقع في الحرام كالراعي برعي حول الحي يوشك أن يراع به عوفي السنن عن الحسن بن على

رضى الله عنهما قال: عنت رسول الله مُنْتِجَةً بقول ﴿ دَعَ مَابِرِيكَ إِلَى مَالاً بِرَيْكَ ﴾ وفي الحدث الآخر ﴿ الأثما

حاك في القلب وترددت فيه النفس وكرهت أن طلع عليه الناس » وفيرواية ﴿ استفت قلبك وإن أفناك الناس وأفنوك ﴾

في جميع الأحوال والأوقات شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشهات برعتهم يوم خروجهم من قبورهم وقيامهم منها إلى بعثهم ونشورهم تقال (التدين يأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم اللبى يتخبطه الشيطان من الس) أي لا يقومون من قبورغ بوم النباسة إلاكما يقوم الصروع حال صرعه وتخبط الشيطان له وذلك أنه يقوم قياماً منكراً ، وقال ابن عباس . آكل ألوا بيت بوء القيامة عنونا نحنق ، رواه ابن أبي حاتم قال وروى عن دوف ابن مالك وسعيد بن جمير والسدى والربيع بن أنس وتنادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وحكي عن عبد الله بن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقنادة ومقاتل بن حيان أنهم قالوا . فيقوله (الدين يأكلون الربالا بموسون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس)ينيما/ يقومون يوم القيامة ، وكذا قال أبن أن نجيح عن مجاهد والضحالدوابن زید ، وروی این آبی حاتم من حدیث آبی بکر بن آبی مرم عن ضعرة بن حیف عن آبی عبدائم بن مسعودعن أبیه أنه كان يقرأ ـــ الدين يأكلون ازبا لا يقومون إلاكما يقوم الذي يتخيطه الشيطان من الس بوم اتمياسة ـــ وقال ابن جرير حدثني الثني حدثنا مسلم بن إبراهم حدثنا ربيعة بن كانوم حدثنا أبي عن سعيد بن جير عن ابن عباسقال عَالَ بِومِ القيامة لآكل الرباخذ سلاحك العرب وقرأ (الدين بأكلون الربا لايقومون إلاكا يقوم الدى يتخبطه الشيطان من الس) وذلك حسين يقوم من قبره وفي حديث أني سعدني الإسراء كما هو مذكور في سورة سبخان أنه عليه السلام مر لبلتنذ قِمْع لم أجواف بعن البيوت فسأل عنهم نقيل : هؤلاء أكنة اربا . رواه البيق مطولا ، وقال ابن أي حاتم حدثنا أبو بكر بن أن شيبة حدثنا الحسن بن موسى عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبي الصلت عن أن هربرة قال : قال رســـول الله يَتِيْجُ ﴿ أَنْهِتُ لِنَهُ أَسْرَى فَ عَلَى قُومَ بِطُونِهِمَ كَالِيونَ فَهَا الحبـــاة بحرى من خارج بطونهم فقلت . من هؤلاء يا جبريل ؟ قال هؤلا، أكلة الربا ¢ ورواء الإمام أحمد عن حسن وغنان كلاها عن حماد ابن سلمة به ، وفي إسناده ضف وقسد روى البخارى عن سرة بن جندب في حديث النام الطوران فأنبنا على نهر حسبت أنه كان بمول أحمرمتك الدم وإفا في الهر رجل سابع بسبح وإذا على غبط النهر رجل قد جمع عده حجارة كتبرة

وإذا ذلك النداج بسبيحتم بأكى ذلك الذي تعجع الحجازة تشدفينقر أدفاه فيقمه حجراً وذكر في تحسيره أنه أكل الربا

حدثنا أبو زرعة حدثنا سلمان بن عبد الرحمن حدثنا محد بن شعب قال سعت سعيد بن يسار عن بريد بن عبد الله بن

عرب اللبكي عن أيه عن جده عن النبي صلى الدعليه وسلم قال نزلت هذه الآية ﴿ الدين يفقون أموالهم باللبل والنهار

سرًا وعلانية فلهم أجرهم عندرهم » في أصحاب الحيل. وقال حبش الصنعاني : عن ابن شهاب عن ابن عباس في هذه الآية قال هم الذي يطنون الحيل في سبيل الله ، رواه ابن أن حاتم ثم قال وكذا روى عن أبي أمامة وسعيد بن السيب

ومكمول ، وقال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو سعد الأشج أحبرنا عمي بن بمان عن عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن جير

عن أي قال : كان لعلى أربعة دراهم فأنفق درهما لبلاودرها بهاراً ودرها سراً ودرهما علانية فنزل (الدين ينفقون

- 47V -وقوله (ذلك بأنهم كالوأ إنما البيع مثل الربا. وأحل الله البيع وحرم الربا) أى إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم لي أحكام الله في شرعه وليس هذا قباسا منهم الربا على البيعائان الشركين لايعترفون بمشروعة أصلالبيحالدى شرعه الله في القرآن ولو كان هذا من باب العياس لقالوا: إما الرباسل السيع وإماةا والإعالسيم شاريا) تي هو نظيره فم حرم هذا وأسيح عذا ؛ وهذا اعتراض منهم على الشرع أي هذامثل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا وقوله تعالى (وأحل أفَّاليع وحرم الربا) . يحتمل أن يكون من تمام الكلام ردا علمهم أى عليما فالوء من الاعتراض مع علمهم بتعريق أقد يين هذا وهذا حكما وهو العلم والحكم الذى لامقب لحكمه ولايستل عماضل وعم يسناون وهوالعالم بخفائق الأمور ومعالحها وماينع عباده فيبيحه لم وما يضرهم فيهاهم عنه وهو أرحم بهم من الوائدة بولدها الطفل ولهذا قال (فمن جاءه موعظة من ربه فاشهى فله ما سلف وأمره إلى الله) أي من بلغه نهي ألله عن الربا فانهى حال وصول التمرع اليه فله ماسلف من الماسلة لقوله (عنا الله عما سلف) وكما قال النبي مَرَاتِجُ يوم فتح مكم ﴿ وَكُلُّ رَبًّا فِي الْجَاهِلَيْهُ مُوسُوعٍ تحت قسدي هاتين وأول ريا أمنع ربا العباس ، ولم يأمرهم برد الزيادات اللَّخوذة في حال الجاهلية بل عفا عمــا سلف كما قال تســالى (فله ما سلف وأمره إلى الله) قال سعيد بن جير والسدى : فله ما سلف ما كان أكل من الربا قبل التحريم . وقال أبن ألى حاتم قرأ على عجد بن عبدائ بن عبد الحسكم أشيرنا إن وعب أشيرق جزيز بن حازم عن أقايسهق المسداني عن أم يونس بعني امرأته العالمة بنت أبمع أن عائسة ذوج التي يَرَائجَة قالت لهـــا أم بحنة أم وله زيد بن أرتم يا أم المؤمنين أشرقين زيد بن أرقم قالت : نعرقالت : فان بعد عبدا إلى العطاء بناعاته فاحتاج إلى تمنه فاشتريته قبل عمل الأجل يستان نقارت بئس مااشتريت وبئس ما اشتريت أبلني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله مسلى الله عليه ومسلم قــد بطل إن لم يتب قالت : فقلت أرأيت إن تركت الناتين وأخـــنـت السَّانة قالت : نبم (فن جاءه موعظة من ربه فانهي قله ما سلف) وهـ نما الأثر مشهور وهو دليل لمن حرم مــــئة الدينة مع ماجا. فيها من الأحادث الذكورة القررة في كتاب الأمكام وأه الحد والنة ، ثم قال تعالى (ومن عاد) أي إلى الربا فقعله بعد بوغه نهى الله عنه قد استوجب الصقوبة وقامت عليه الحجةولهذا قال(فأولئكُ أصحاب النارهم فيها خالدون) وقد قال وداود : حدثناعي أبوداود حدثناعي بن معين أخرنا عبداله بنرجاءالكي عنعبداله بن عنان بن خيتم عن أبي الربير عن جابر قال : لما نزلت (الدين يأ كلون الربا لايقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس)قال رسول الله سل الله عليه وسلم ﴿ مَنْ لِمُهْدِرُ الْخَارِرُ فَلَيْوْدُنْ بحرب مِنْ اللَّهُ ورسوله ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي خيم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم بخرجاء وإنما حرمت المحابرة وهي الزارِعة بيعض مانخرج من الأرض والزابنة وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالنمر على وجه الأرض والحاقلة وهي اُشتراء الحب في سنبله في الحتال بالحب على وجه الأرض إنما حرمت هسند الأنسياء وما شاكلها حما للدة الربا لآنه لا يعملم النساوى بين النبينين قبسل

الجفاف ولهذا قال الفقهاء : الجهل بالمنافة كحفيقة الفاضلة ، ومن هذا حرموا أشياء بما فهموا من تضييق السالك

القضة إلَى الربا والوسائل الوسائة اليه ونفاوت نظرهم بحسب ما وهب أنه لسكل منهم من العلم وقد قال تعالى (وفوق

كليني عـلم علم) وباب الربَّا من أشكل الأبواب على كثير من أهـــل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الحظاب

رض أنه كنه ثلاث وددت أن رسول الله علي عهد البنا فيهن عهداً نتهي اليه : الجد والكلاة وأبواب من أبواب

الربا _ يعن/يذلك بعض للسائل التي قيها شاقبة الربا والشرعة شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة اليه مثله لأن ما أفضى

إلى الحرام حرام كما أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد ثبت في الصحيحين عن النعمان بن بتسير قال :

حمت وسول الله ﴿ مُؤَلِّعٌ يقولُ ه إن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتهات فمن انتي الشهات استهرأ له ينه

وعرضومن وتع فالنسبات وقع فالحرام كالراعى يرعى دول الحمى بوشك أن يرتع قبه 3وفى السنن عن الحسن بن على

رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله عَيْنَتُهُ ﴿ قُولُ ﴿ وَعَ مَارِيكَ إِلَى مَالاً بِرِيكَ ﴾ وفي الحدث الآخر ﴿ الأنهما

حاك في التلب وترددت فيه النفس وكرهت أن بطلع عليه الناس » وفيرواية چاستفت قلبك وإن أقتال الناس وأقتوك »

أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية) وكذا رواه ابن جرير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد وهو صُعِف لكن رواه ابن مردوبه من وجه آخر عن ابن عباس أنها نولت في على بن أن طالب ، ونوله (فلهم أجرهم عسد ربهم) أى يوم القيامة على ما فعلوا من الانتماق في الطاعات (ولا خوف عليهم ولا هم عزنون) تقدم تضيره : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُونَ ٱلرِّنُوا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَنَا يَقُومُ الَّذِي يَنَعَبَّطُهُ ٱلطَّبِطْنُ مِنَ ٱلسّ ذَلِكَ بأَنَّهُمْ قَالُوا إِمَّا ٱلْبَيْهِ مِنْكُ ٱلرَّبُوا وَأَخِلَ اللهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرَّبُوا فَمَن جَاهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَعَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى أَ اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَسْخُبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِيُونَ ﴾ لما ذكر تعالى الأبرار للؤدبين النفقات المحرجين الزكوات التنفضلين بالبر والصدقات لدوى الحاجات والمقرابات

في جميع الأحوال والأوقات شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشهات برعم يوم خروجهم من قبورهم وقياسهم سنها إلى بعثرم ونشورهم تقال (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم الذي ينخبطه الشيطان من الس) أي لا يقومون من قبورهم يوم التمامة بلاكما يقوم الصروع خال صرعه وتخبط الشيطان له ونتك أنه يقوم قياما منكوًا . وقال ابن عباس . آكل الربا بيعث يوم القيامة بجنونا نجنق ، رواه ابن أني حاتم فأن وروى عن عوف ابن مالك وسعيد بن جير والسدى والربيع بن أنس وقنارة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وحكي عن عبد أنه بن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقنادة ومقاتل بن حيان أنهم فالوا. في توله (الدين بأكلون الربالا بمومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس)يني\ يقومون يوم القيامة ، وكذا قال ابن أبي نجيح عن مجمعه والضحالدوابن زید ، وروی این ای حاتم من حدث ای بکر بن ای سرم عن ضعرة بن حیف عن آی عبد له بن سعود عن آی أنه كان قِمراً ــ اللَّذِينَ يأكلُونَ الرَّبا لا يُقومونَ إِلاَكَا يَقُومُ الذِّي يَخْطُهُ الشَّيطانَ من السّ ابن جرير حدثق التي حدثنا مسلم بن إبراهم حدثنا ربعه بن كلنوم حدث أي عن سعيد بن جير عن ابن عباس قال يقال يوم القبامة لآكل الريا خد للاحك لمعرب وقرأ (تمين يأ كلون الريا لا تموسون الاكاتموم الذي يخبطه الشيطان

من الس) وذلك حبين قوم من قبره وفي حديث أي سبدتي الإسراء كما هو مذكور في سورة سبدن أدعليه السلام مر للتنا. قوم لم أجواف مثل إلم وت فسأل عنهم قليل : هؤلاء أكلة الريا . رواء البهني مفولاً ، وقال إبن أي حائم حدثنا أبو بكر بن أبي علية حدثنا الحسن بن موسى عن حاد بن سلمة عن على بن زيد عن أي نصف عن أب هريرة قال : قال رسمول الله عليه الله الموى في على قوم بطوابهم كالبيوت فيها الحب ، تجرى من خارج بطونهم فقلت . من هؤلا. يا جبريل ؟ قال هؤلا، أكلة أربا > ورواه الإمام أحمد عن حسن وعفان كلاها عن حمال ابن سَلَمَةً بِهِ ، وَفَيْ إِسَادَهُ ضَعْفَ وَقَــَدُ رَوَى البَخَارَى عَنْ سَرَةً بِنَ جَنْدُبٍ فَي حديثُ النام الطّبيء فأنبيّا فِي نهر حسبت أنه كان قول أحمرشل الدم وإذا في الهر رجل سائه بسبح وإذا على شط النهر وجل قد جمع صد، حجارة كغيرة ورن ذلك السابح يسبحثم بأي ذلك الدي تنجع الحجارة متسافيتني له فاه فينقعه حجراً وذكر في تحسيره أنه آكل الربا

الذي يأتى بشهادته قبل أن يسئلها ، فأما الحديث الآخر في الصحيحين «ألا أخبركم بشرالشهداء؛ الدين بشهدون قبل أن

يستشهدوا ، وكذا قوله « ثم يأتى قوم تسبق أعانهم شهادتهم وتسبق شهادتهم أعانهم» وفي رواية « ثم يأتى قوم شهدون

- mm -أسد بن عاصم حدثنا الحسين بعني ابن حص حدثنا سفيان عن يزيدن أبي زيادعن مقسم عن ابن عباس في هذه الآية (ولا يضار كات ولا شهيد) قال يأتي الرجل فيدعوها إلى الكتاب والشهادة فقولان إنامي حاجة فيقول إنكما قد أمر تماأن نجيا ، فليس له أن يضارهما ، ثم قال وروى عن عكرمة ومجاهد وطاوس وسعيد بن جبير والضحاك وعطية ومقاتل ان حيان والريح بن أنس والسدى تحوذلك وقوله (وإن تعملوا فانه فسوق كم) أي إن خالفتم ما أمرتم به أو فعلتم ما نهيتم عنه فانه قسق كائن بكم أى لازم لكم لا تحيدون عنه ولا تنفكون عنه وقوله (وانقوا الله) أى خافو. وراقبوه واتبعوا أمره واتركوا زَجَرَه (ويملكم الله)كقوله (يا أيها الدين آمنوا إن تقوا الله بحدلكم فرقانا) وكقوله (ياأيها الدين آمنوا انفواالله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته وبجعل لكم نوراً عشون به) وقوله (والدبكل شيء علم) أى هو عالم عقائق الأمور ومصالحها وعواقها فلا يخني عليه ثميء من الأشياء بل علمه عبيط بجميع السكائنات ﴿ وَإِن كُنَّمُ عَلَى النَّهِ وَلَمْ تَعِدُوا كَانِهَا فَرِلْن مُنْهُومَةٌ ۚ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضًكُم بَشَنَا فَلَيْؤُو ٱلَّذِي أُو تُميحٍ ﴿ أَشْتُهُ وَلِنَّنِي أَنْهُ رَبَّهُ وَلَا تَكْسُوا الشَّهُدَة وَمَن بَكُسُهُا فَإِنَّهُ مِاجٌ مَّلِهُ وَأَنْهُ إِمَا تَسْكُونَ عَلِيمٌ ﴾ يقول تعالى (وإن كنتم على سفر) أي مسافرين وتداينتم إلى أجل مسمى (ولم بجدوا كانبا) يكتب لكم قال ابن عباس أو وجدو. ولم مجدوا قرطاسا أودواة أو قلما فرهن مقبوضة أي فليكن بدل الكتابة رهان مقبوضة أي في يد ماحب الحق وقد استدل بقوله(فرهن،مقبوضة) على أن الرعن لا يسلزم إلا بالقبض كما هو مذهب الشافعي والجمهور واستدل بها آخرون على أنه لابدأن يكون الرهن مقبوضا في يد المرتهن وهو رواية عن الإمام أحمـــد وذهب إليــه طائفة واستدل آخرون من السلف بهذه الآية على أنه لا يكون الرهن مشروعاً إلا في السفر قاله مجاهد وغيره وقد ثبت في الصحيحين عن أنس أن رسول الله صلى الله عليــه وسلم توفي ودرعه مرهونة عند بهودي على ثلاثين وسقا من شعير رهنها قونًا لأهله وفي رواية من يهود المدينة . وفي رواية الشاقعي عند أن الشحم الهودي وتقرير هذه المسائل في كتاب الأحكام الكبير ولله الحمد والمنة وبه المستمان وقوله (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي التسن أمانته) روى ابن أى حاتم بإسناد جيد عن أى سعيد الحدريأنه قال هذه نسخت ما قبلها.وقال الشعبي : إذا التمن بعضكم بعضا فلا بأس أن لا تكتبوا أو لا تشهدوا وقوله (وليتقي الله ربه) يعنى المؤتمن كما جاء في الحديث الذي رواء الإمام أحمد وأهل السنن من رواية تنادة عن الحسن عن حمرة أن رسول الله مِثْنِيْتِهِ قال «على البد ماأخذت حتى تؤديه ي وقوله (ولا تكتموا الشهادة) أي لا تخفوها وتغلوهاولا تظهروهاقال ابن عباس وغيره : شهادة الزور متزأكر الكيائر وكنانها كذلك ولهذاقال (ومن يكتمهافإنه آئم قلبه) قال السدى يعني فاجر قلموهذه كقوله تعالى (ولانكم

شهادة الله إنا إذاً لمن الآئمين)وقال تعالى(يا أيهاالدين آمنواكونوا قوامين بالقسط شهدا. الله ولو على أنفكم أوالوالدين اً والأثريين إن يكن غنيا أو نقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فان الله كان عجماً أنسلون خبيراً) وهكذا قال ههنا (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والدُّنجا تعملون علم) ﴿ يَهُ مَا فِي ٱلسَّوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَإِن تَبْدُوا مَا فِي أَنْهُ كُمُ أَوْ تَخْنُوهُ بُحَاسِتُمُ بِواللَّهُ فَيَنْفِرُ لِكِن

يَشَاه وَ يُعَذِّبُ مَن يَشَاه وَأَنْهُ عَلَى كُلَّ مَن م قَدر ﴿ غِير تعالى أناله ملك السموات والأرضوما فهنوما بينهن وأنهالطلع على ما فهن لا تخفي عليه الظواهرولاالسرائر والضائر وإن دقت وخفيت ، وأخبر أنه سيحاسب عباده على ما فعلوه وما أخفوه في صدورهم كما قال تصالى (قل إن تخفوا ماني صدوركم أو تبدوه يعلمه افته ويعلم ماني السموات وماني الأرض والله على كل شيء قدير) وقال (يعسلم السر

ولا يستشهدون »وهؤلا، (١)شهود الزور وقد روى عن ابن عباس والحسن البصرى أنها تعم الحالين التحمل والأداء وقوله (ولا تسأموا أن تكتوه صغيرا أوكيراً إلى أجله) هذا من عام الإرشاد وهو الأمر بكتابة الحق صغيرا كان أوكبرا فغال ولاتساموا أي لاعلوا أن تكتبوا الحق على أي حال كان من العلة والكثرة إلى أجله وقوله (ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لاترتابوا) أي هذا الذي أمرنا كم به من الكتابة للحق إذا كان مؤجلا هو أقسط عند الله أي أعدل وأقوم للشهادة أي أثبت للشاهد إذا وضع خطه ثم رآء تذكر به الشهادة لاحبال أنه لو لم يكتبه أن ينساءكما هـ الواقع غالباً (وأدنى أن لا ترتابواً) وأثرب إلى عدم الربية بل ترجعون عند التنازع إلى الكتاب الذي عِيُّولُهُ (إِذْ أَنْ تُكُونَ تَجَارَةَ حَاضَرَةَ تَدْيِرُونُهَا بِينَكُمْ فَلْيَسْ عَلِيمٌ جَنَاحِ أَنْلانكتبوها) أي إذا كانالبيع بالحاضر يدايد فلابأس بعدم الكتابة لانتفاء المحذور في تركبا

فأما الانسهاد على البيع نقد قال تعالى (وأشهدو! إذا نبايعتم) قال ابن أى حاتم حدثنا أبوزرعة حدثني يحيى بن عبدالله ا ينكر حدثني ابن لهمعة تحدثني عطاء ف دينار عن سعيد ف جبير في قوله تعالى ﴿ وأشهدوا إذا تبايعتم ﴾ يعني أشهدوا على حَمَى إذا كان فيه أجل أولم بكن فيه أجل فأشهدوا على حقَّكِ على كل حال قال وروى عن جابر بن زيدومجاهد وعطاء والضَّحَاكُ بحو ذاك وقال الدُّمي والحسن هذا الأمر منسوخ بقُوله (فإن أمن بعضكم بعضًا فليؤد الذي التمن أمانته) وهذا الأمر محمول عند الجمهور على الارشاد والندب لاعلى الوجوب والدليل على ذلك حديث حزيمة بن ثابت الأنصاري وقدروا. الإمامأحمد حدثنا أبوالنمان حدثنا شعيب عن الزهرى حدثني عمارة بزخزيمة الأنصاري أن عمه حدثه وهو من أصحاب الذي صلى الله عليه وسَـلم أنالنبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا منأعران فاستتبعه النبي صلى الله عليه وسلم لقضيه تمين فرسه فأسرع النبي متلتج وأبطأ الأعراني فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه الفرس ولابشعرون أن النبي سلى الله عليه وسلم ابناعه حتى زاد بعضهم الأعراني في السوم على تمن الفرس الذي ابناعه النبي يتربيع فنادي لأعرابي لمن عسلي الله عليه مسلم فقال إن كنت سناعا عذا العرس فانتده وإلا بعنه فقام النبي ﴿ يَتُمَّ حَمَّن سمع نداه الأعراني رَأْلُ أُولِمُمْ قَدَ انتخته مَنْكُ قال الأعراني لا والله مابعنك نقال النبي يَهْرِيُّكُمْ ﴿ بَل قد ابتعته منك ﴾ فطفق الناس يلوذون بالنبي مِرْتُجُرُ والأعرابي وهما يتراجعان قطفق الأعرابي بقول علم تسهيدا يشهد أن بايعنك فمن جامعن

السلمين قال للاعراق ويلك إن النبي يَرْتِيجُ لم يكن يقول إلا حقا حسني جاء خزيمة فاستمع لمراجعـة النبي يُرْتَجُ

ومراجعة الأعرابي يقول هم شهيدا يشهد أبي إيضك قال خرعة أنا أشهد أنك قد إيضه فأقبل الني رِيَّتُهِ على خزعة فقال ﴿ بم تشهد ﴾ ؟ فقال بتصديمت بارسول الله فجعل رسول الله يَرَثِيَّمُ شهادة خرعــة بشهادة رَجَلَين وهكذا رواه أبوداود منّ حديث شعب والنساني من رواية محمد بن الوليد الربيدي كلاما عن الزهري به نحوه واسكن الاحتياط هو الارشاد لما رواه الإمامان الحافظ أبو بكر بن مردويه والحاكم في مستدركه من رواية معاذ بن معاذ العنبري عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أن بردة عن أن موسى عن النبي سلى الله عليه وسسلم قال « ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم : رجل له امرأة سيئة الحلق فلم يطلقها ورجل دفع مال يتم قبل أن يبلغ ورجل أقرض رجلا مالا فلم يشهد ٥ ثم فال الحاكم صحيح الاستناد على شرط الشيخين قال ولم يخرجاه لنوقيف أصحاب شمة هذا الحديث على أني موسى وإنما أجمعوا على سند حديث شعبة بهذا الاستناد ﴿ ثَلاَتُهُ يَوْتُونَ أَجَرِهم مرتبين ﴾

2

وقوله تعالى (ولايضار كاب ولا شهيد) قبل معناه لايضار الكانب ولا الشاهد فيكتب هذا خلاف مايلي ويشهد عذا خلاف ماسيم أو يكنمها بالسكلية وهو قول الحسن وقنادة وغيرها وقيل معناه لايضر بهما قال ابن أبي حاتم حدثنا (١) لين رُسَل نيؤلاء _ لأنه حواب فأما .

(۲۶ – ان <u>ڪني – ل</u>م

فولدت غلاما فادعاء الزان فاختصا إلى عان فرفعهما إلى على ف أن طالب فقال على أنضى فسهما بقضاء رسول الله صلى إلله عليه وســـا الولد للفراش ، وللعاعر الحجر وجلدهما خمسين خمسين وقيــــل بل الراد من الفهوم التنبيه بالأعمل على بعده ، وإنما علمن الجلد في الحالين بالسنة قال ذلك صاحب الانصاح وذكر هذا عن الشافعي فيا رواه ابن عبدالحكم وقد ذكر البهتي في كتاب السنن والآثار عنه وهو بعيد من لفظ آلاّة لأنا إنما استفدنا تنصف الحد من الآية لامن سواهافكيف غيهم منها النصيف فها عداها وقال بل أورد بأنها في حال الاحصان لا يقم الحد علمها إلا الإمام ولا عوز لسدها إقامة الحد علم ا والحالة هذه وهو قول في مذهب أحمد رحمه الله ، فأما قبل الاحسان فله ذلك والحد في كلا الوضين نصف حد الحرة وهذا أيضاً بعيــد لأنه ليس في الآية ما يدل عليــه ، ولولا هــذه لم ندر ماكم الإماء ﴿ فِي النَّسِيفِ وَلُوجِبِ دَخُولُمْنِ فِي عَمُومُ الآبة فِي تَسْكَمِيلُ الحَدِّمَانَةُ أَوْ رَجْمُهُن كما نست في الدَّلِيلُ عَلَيْهِ ، وقد تقدم عن على أنه قال : أنها الناس أقيموا الحد على أرقائكم من أحصن منهم ومن لم بحصن ، وعموم الأحادث النقدمة ليس فها تفصيل بين النزوجة وغسيرها لحديث أبي هريرة الذي احتج به الجمهور إذا زنت أمة أحسدكم فنبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها . ملخص لآية أنها إذا زنت أقوال أحدها تجلد خمسين قبل الاحصان وبعده ، وهل تنه , فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنَّها تنهاعته . والناني لاتنها عنه مطلقاً ، والثالث أنها تنفي لصف سنة وهو لصف نني الحرة وهذا الخلاف فيمذهب الشافعي ، وأما أبوحنيفة فعنده أنهانتها تعزير ليس من تمام الحد ، وإنما هو رأى الإمام إن شاء لعله وإن شاء تركه في حق الرجال والنساء ، وعند مالك أن النهم إنما هو على الرجال وأما النساء فلا لأن ذلك مشاد اصالمهن وماورد شيء من النغي في الرجال ولا النساء . لعم حديث عبادة وحديث أبي هريرة أن رسوليا أنه عليالة عليه وسنم قضي فيمن زفي ولم يحسن بنفي غام و إقامة الحدعلية رواء البخاري وذلك محصوص بالمعني وهو أن لقصود من النفي الصون وذلك مفقود في نغ النساء والله أعلم والثاني أن الأمسة إذا زنت تجلد خمسين بعد الإحسان ونصرب نأديبا غير محدود بعدد محصور وقد تقدم مارواه ابن جرير عن سعد بن جير أنها التضرب قسل الإحصان وإن أزاد نفيه فيكون مذهباً بالتأويل وإلا فهو كالنول الثاني . النرل الآخر أنها تجلد قبلالاحمان مائة وبعده خمسين كما هو لشهور عن اود وهو أضف الأتوال أنها تجلد قبل الاحصان خمسين وترجم بعـده وهوقول أيءثور وهوضيف أيضاً والله سبحانه وتمالى أعــلم بالصواب وقوله تعالى (ذلك لمن خشى العنت منكم) أي إنما بباح نسكاح الإماء بالشروط النقدمة لمن خاف على نفسه الوقوع في الزنا وشق عليه الصب عن الجماع وعنت بسبب ذلك كله فله حيثه أن يتزوج بأنَّمة وإن تراء تزوجها وجاهد نفسه في الكف عن الونا فهو خير له لأنه إذا نزوجها جاء أولاده أرقاء لسيدُها إلَّا أن كون الزوج غريبًا فلا تحكون أولاده منها أرقاء في قول قدم للشافعي ولهذا قال (وأن تحسروا خبركم والله غفور رحم) ومن عَذَه الآية الكريمة استدل جهور العلماء في جواز تكام الإماء على أنه لابد من عدم الطول أسكام الحرائر ومن خوف العنت **لما في شكاحهن من مف**سيدة رقى الأولاد ولما قبين من العانمة في العدول عن الحرائر النهن وخالف الجمهور أبوحيفة وأصحابه في اشتراط الأمرين فقالوا متى لم يكن الرجل مزوجا بحرة جاز له نـكاح الأمةُ المؤسَّة والـكتابية أيضا سواه كان واجداً لطول حرة أم لا وسواء خاف العنت أم لا وعمدتهم فما ذهبوا البه تولَّه تعالى(والنحسات من الدن أوتوا الكتاب من قبلكم) أي العفائف وهو يعم الحوائر والإماء وغسله الآية عامة وهسلم أيضا ظاهرة في الدلالة على

" تَخْبِر تعالى أنه يريد أن بين لكم أيها الؤمنون ما أحل لكم وحرم عليكي مما تقدمذكر مفي هــــذه السورة وغيرها (وبهديم سنن الدين من قبلكم) يعني طرائقهم الحبدة واتباع شرائعه التي مجها ويرضاها (ويتوب عليكم) أي من الانم والمحارم (والله عليم حكم) أي في شرعه وقدر. وأنعالهو أقواله وتوله (ويريد الدين يتبعون الشهوات أن تميلوا سيلا عظها) أي يريد أتباع الشياطين من الهود والنصاري والزياة أن عبلوا عن الحق إلى الباطل ميلا عظها (يريد الله أن

غِفْ عنكم) أي في شرائعه وأوامره ونواهيه وما يقدره لكم،ولهذا أباح الاماء بشروط كما قال مجاهد وغيره (وخلق الإنسان ضعيفا) فناسبه التخفيف لضعف في نفسه وضعف عزمه وهمته وقال ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن إسماعيل الأحسى حدثنا وكيم عن سفيان عن أن طاوس عن أيه (وخلق الإنسان ضعفا) أى في أمر النساء وقال وكيم بذهب عقله عندهن . وقال ، وسي الكلم عليه السلام لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء حين مر عليه راجعامن عندسدرة النتهي قتال له ماذا فرض عليـكم فقال أمر نى غمسين صلاه في كل يوم وليلة فقال له ارجع إلى ربك فاسألهالتخفيف فانأمنك

لا تطيق ذلك فانى قد بلوت الناس قبلك على ما هو أقل من ذلك فعجزوا وإن مُحتك أشكُّ أسماعا وأبصارا وقلوبا فرجع فوضع عشرا . ثم رجع إلى موسى فلم يزل كذلك بقيت خمساً الحدث ﴿ بِنَائِهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَلِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَجْزَقُون تَرَاض مَّنكُم وَلَا ا تَمْنَانُواْ أَنْفُكُمُمْ إِنَّ اللَّهُ كَانَ بَكُمْ رَحِياً * وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ عُدُواناً وَظُلَّا فَسَوف نُصْلِهِ نَارًا وَكَانَ ذَلْكَ عَلَى أَنَهُ يَسِيرًا * إِن تَجْتَنْبُوا كَبَايْرَ مَا تُنْبَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَسَكُمْ سَيَّاتَكُمْ وَنُدُخِلْكُم مُدْخَلا كَرِيمًا ﴾

يتهي تبارك وتعمالي عباده المؤمنسين عن أن يأكلوا أموال بعضهم بعضا بالباطل أي بأنواع المكاسب التي مى غيرشرعية كأنواع الربا والقار وما جرى عرى ذلك من سائر صنوف الحيل وإن ظهرت في غالب الحسكم الشرعي مما هلم الله أن متعاطبًا إنمــا يريد الحيلة على الرباحتي قال ابن جرير : حدثني ابن الشي حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود عن عكرمة عن ابن عباس في الرجب ليشتري من الرجل الثوب فيقول إن رضيته أخذته وإلا رددت معه درهما قال هو الله ي قال أدع: وحل فيه (ولا تأ كلو اأمو الكم يذكم بالباطل) وقال ان أي حاتم حدثنا على ف حرب الصلى حدثنا ابن الفضيل عن داود الايدى عن عامر عن علقمة عن عبد الله في الآية قال إنها محكمة ما نسخت ولانتسخ إلى يوم القيامة وقال على بن أبى طلحة عن ابن عباس لما أنزل الله (يا أبها الذين آمنوا لاناً كلواً أموالكم بينكم الباطل) قال السلمون إن الله قد نهانا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل والطعام هو أفضل أموالنا ، فلا محل لأحدمنا أن يأكل عندأحد فكف للناس فأنزل الله بعد ذلك (ليس على الأعمى حرج) الآية وكذا قال قنادة وقوله تعالى (إلا أن تكون تجارة عمر تراضُ مكم) قرى. مجارة بالرفع وبالنصب وهواستثناء منقطع كا نه يقول لا تتعاطوا الأسباب المحرمة في اكتساب الأموال لكن المناجر الشروعة التي تكوّن عن تراض من البائع والشترى فافعلوها وتسببوا بها في تحصيل الأموال كما قال تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرمالله إلا بالحق) وكفوله (لا يذوقون فها الموت إلاالمونة الأولى). ومن هذه الآية الكرعة احتجالشافعي على أنه لا يصم البيع إلا بالقبول لأنه يدل على التراضي نصا كلاف الماطاة فانها قد لا تدل على الرضا ولابد، وخالف الجمهور فيذلك مالك وأبو حنيفة وأحمد فرأوا أن الأتوالكا تدل على التراضي فكذلك الأفعال تعدفي بعض المحال قطعا فصححوا يبع الماطاة مطلقا ومنهم من قال يصح في المحقرات وفها يعده الناس بيعا وهواحتياط نظرمن محقق الذهبوالله

أعروقال مجاهد (إلا أن تكون تجارة عن راض منكم) يما أوعطاه بمطية حداحدا ورواه ان جرير ممال وحدتنا وكيم حدثنا أن عن القاسم عن سلمان الجعني عن أبيه عن مبدون بن مهران قال: قال وسول أنه يَزِيَّتُهُ والسِيم عن تراض، والحيار يعد الصفقة، ولا يحل لمسلم أن يغش مسلما ، هذا حديث مرسل ومن عام التراضي إثبات خيار المجلس كاثيت في الصحيحين أن رسول الله بينيج قال ﴿ البيعان بالحيار مالم ينفرقا ﴾ وفي لفظالبخاري ﴿إذَا تِبَابِعِ الرَّجِلانُ فسكل واحد منهما بالحيارَ

(وبهديم سنزالة بن من قبلكم) يمني طرائقهم الحيدة واتباع شرائعه التي محمها وبرضاعا (ويتوب عليكم) أي من الائم والحارم (والله عليم حكم) أي في شرعه وقدره وأفعالهو أقواله وقوله (ويريد الدين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظها) أي يريد أتباع الشياطين من المهود والنصاري والزناة أن تميلوا عن الحق إلى الباطل ميلا عظها (يريد الله أن غفُ عنكم) أي في شرائعه وأوامره ونواهيه وما يقدره لكم، ولهذا أباح الاماه بشروط كما قال مجاهد وغيره (وخلق الإنسان ضعيفا) فاسبه التخفيف لضعه في نفسه وضعف عزمه وهمته وقال ابن أن حاتم حدثنا محمد بن إسماعيل الأحسى حدثنا وكيم عن سفيان عن ابن طاوس عن أيه (وخلق الإنسان ضعفا) أي في أمر النساء وقال وكيم بذهب عقله عندهن . وقال موسى الكلم عليه السلام لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء حين مر عليه راجعامن عندسدرة النهي نقال له ماذا فرض عليكم فقال أمرى محمسين صلاة في كل يوم وليلة فقال له ارجع إلى ربك فاسأله النخفيف فانأمتك لا تطيق ذلك فاني قد بلوت الناس قبلك على ما هو أقل من ذلك فعجزوا وإن أمنك أضعف أسماعا وأبصارا وقلوبا فرجع فوضع عشرا . ثم رجع إلى موسى قلم يزل كذلك بقيت أحساً الحديث ﴿ بِنَانَهُمَا أَلَيْنَ ءَامَنُوا لَا تَأْ كُلُوا أَمْوَاكُمُ بَبِنَتُكُم بِالْبَلِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَتَجْرَ فَعِن تَرَاضٍ مَّنكُمْ وَلَا نَقْنَانُوا أَنفُكُمُ إِنَّا لَهُ كَانَ بَثُمْ رَحِياً * وَمَن يَفْمَل أَذْلِكَ عُدْوَانًا وَظُفًّا نَدُوف نُصْليدِ نَارًا وَكَانَ أَذْلِكَ . عَلَى الله يَسبِوا * إِن تَجْتَنبُوا كَبَائِرَ مَا تُنهَوْنَ عَنْهُ تُنكَفِّر عَسْكُمْ مَيَّنَاتِكُمْ وَنُدُخِلُكُم مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ ينبي تبارك وتصالى عباده المؤمنسين عن أن يأكلوا أموال بعضهم بعضا بالباطل أي بأنواع المكاسب التي هي غير شرعية كانواع الربا والتمار وما جرى جرى ذلك من سائر صنوف الحيل وإن ظهرت في غالب الحسكم الشرعي مما يم الله أن متعاطبًا إنمــا يريد الحيلة على الرباحتي قال ان جرير : حدثني ان الذي حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود عن عكرمة عن ابن عباس في الرجــل يشتري من الرجل الثوب فيقول إن رضيته أخذته وإلا رددت معه درهما قال هو الدى قال الله عز وجل فيه (والمرزأ كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال ابن أى حاتم حدتنا على بن حرب الصلى حدثنا ابن الفضيل عن داود الايدى عن عامر عن علقمة عن عبد الله في الآية قال إنها محكمة ما نسخت ولاننسخ إلى وم القيامة وقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس لما أنزل الله (يا أيها الذين آمنوا لاتاً كلواً أمو السكم بينكم الباطل) قال السلمون إن الله قد بهانا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل والطعام عو أفضل أموالنا ، فلا عل ذُحدمنا أن بأكل عندأحد فكف الناس فأمزل الله بعد ذلك (ليس على الأعمى حرح) الآية وكذا قال قتادة وقوله ثمالي (إلا أن تكون تحارة، تراض منكم) قرىء مجارة بالرفع وبالنصب وهواستناه منقطع كانه يقول لا تتعاطوا الأسباب المحرمة فى اكتساب الأموال لكن المتاجر الشروعة التي تكون عن تراض من البائع والمشترى فافعلوها وتسببوا بها في تحصيل الأموالكما قال تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرمالله إلا بالحق) وكقوله (لا يذوقون فها الوت إلاللونة الأولى). ومن هذه الآية الكريمة احتجالشافعي على أنه لا يصع البيع إلا بالقبول لأنه يدل على التراضي نصا مخــلاف العاطاة فانها قد لا تدل على الرضا ولابد، وخالف الجمهور فيذلك مالك وأبو حنيفة وأحمد فرأوا أن الأقوال كما تنل على التراضي فكذلك الأنعال تدلىفي بعض المحال قطعا تصححوا يبع العاطاة مطلقا ومنهم من قال بصح في المحقرات وفها بعده الناس يعا وهواحنياط نظرمن محققي الذهبواقه أعروقال مجاهد (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) يعا أوعطًا وبعطيه أحداً حدا ورواه ابن جرير تم قال وحدثنا وكميع حدثنا أبي عن القاسم عن سلمان الجعني عن أيه عن ميمون في مهران قال: قال رسول الله يُؤيِّد هالبيم عن تراض، والحيار بعد الصفقة، ولا على لملم أن يفس مسلما ، هذا حديث مرسل ومن عام التراضي إثبات خيار الحبلس كانبت في الصحيحين

أن رسول الله عِنْتُمْ قال و البيعان بالحيار مالم يتفرقا ، وفي لفظالبخاري هإذا تبايع الرجلان فسكل واحدمنهما بالحيار

فولدت غلاما فادعاء الزاني فاختصا إلى عان فرفعهما إلى على بن أى طالب نقال على أنضى فهما أقضاء رسول الله صلم الله عليه وسلم الولم للفراش ، وللعاهر الحجر وجلدهما خمسين خمسين وقيسال بل الراد من الفهوم النبيه بالأعلى على الأدنى أي أن الاماء على النصف من الحرائر في الحد وإن كن محصات وابس علمين رجم أمسلا لا قبل السكاح ولا بعده ، وإنما علمين الجلد في الحالين بالسنة قال ذلك صاحب الانصاح وذكر هذا عن الشافعي فيا رواه ابن عبدا لحكم وقد ذكر البهقي في كتاب السنن والآثار عنه وهو بعيد من لفظ الآبة لأنا إنما استندنا تصيف الحد من الآبة لامن سواهافكيف يفهم منها التنصيف فها عداها وقال بل أوبد بأنها في حال الاحسان لا يقم الحسد علمها إلا الإسم ولا يجوز لسيدها إقامة الحد علمها والحالة هذه وهو قول في مذهب أحمد رحمه الله ، فأما قبل الاحصان فله ذلك والحد في كلا الوضعين نصف حد الحرة وهذا أيضاً بعيـد لأنه ليس في الآية ما يدل عليه ، ولولا هـذه لم ندر ما كم الإماء في التنصيف ولوجب دخولهن في عموم الآية في تكميل الحد مائة أو رجمهن كما ثبت في الدليل عليه ير وقد ﴿ ﴿ عن على أنه قال : أنها الناس أقيموا الحد على أرقائكم من أحسن منهم ومن لم بحصن ، وعموم الأحاديث التقدمة لبس فها تفصل بين المزوجة وغسيرها لحديث أبي هريرة الذي احتج به الجمهور إذا زنت أمة أحسدكم فنبين زناها فلمجلدها الحد ولا يترب علمها . ملخص!لآية أنها إذا زنت أقوال أحدها تجلد خمسين قبل الاحصان وبعده ، وهل تنهر فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنَّها تنهَ عنه . والثاني لاتنتي عنه مطانماً ، والثالث أنهاتنتي لصف سنة وهو نصف نهِ الحرة وهذا الحلاف فيمذهب الشافعي ، وأما أبوحنيفة فعنده أناالنه تعزير ليس من ممام الحمد ، وإنما هو رأى الإمام إنشاء لعله وإناشاء تركدفي حق الرجال والنساء ، وعند مالك أن النهر إنما هو على الرجال وأما النساء فلا لأن ذلك مضاد لصائبين وماورد شي، من النغ في الرجال ولا النساء . لعم حديث عبادة وحديث أي هريرة أنارسول الله صلى الله عليه وسلم تضي فسمه، زني ولم يحسن بنوينام وبإقامة الحدعليه رواء البخاري وذلك محصوص بالمعي وعو أن القصود من النني الصون وذلك منقود في نغ النساء والله أعلم والثاني أن الأسـة إذا زنت تجلد خمسين بعد الإحسان وتضرب تأديبا غير عداود بعدد محصور وقد تقدم مارواه ابن جرير عن سعيد بن جبير أنها لاتضرب قبسل الإحصان وإن أراد نفيه فيكون مذهباً بالتأويل وإلا فهوكاتمول الثاني . القول الآخر أنها تجاد قبل لاحمان مائة وبعد، خمسين كما عوالشهور عن داود وعو أضعف الأتوال أنها تجلد قبل الاحصان خمسين وترجم بعمده وهوتول أى تور وهوضعيفَ أيضاً والله سبعانه وتعالى أعسلم بالصواب وقوله تعالى (ذلك لمن ختى العنت مكم) أى إنما بياح نسكاح الإماء بالشروط المتقدمة لمن خاف على نفسه الوقوع في الزنا وشق عليه العســـبر عن الجماع وعنت بسبب ذلك كله فله حينت أن بيزوم بالأمة وإن ترك تزوجها وجاهد نفسه في الكف عن الزنا فهو خير له لأنه إذا نزوجها جاء أولاده أرقاء لسيدها إلا أن يكون الزوج غريباً فلا تكون أولاده منها أرقاء في قول قدم الشافعي ولهذا قال (وأن تصبروا خبرك والله غفور رحم) ومن هذه الآبة الكريمة استدل جمهور العلماء في جواز سكاء الإماء على أنه لابد من عدم الطول لسكاح الحرائر ومن خوف العنت وأصحابه في اشتراط الأمرين فقالوا مني لم يكن الرجل مزوجا بحرة جاز له مُكاح الأمة الثومنة والكتابية أبضا سواء

كان واجدا لطول حرة أم لا وسواء خاف العنت أم لا وعمدتهم فها ذهبوا البه قوله تعالى(والمحسنات من الذين أوتوا

الكتاب من قبلكم) أي الففائف وهو يعم الحرائر والإماء وهــذه الآية عامة وهــذه أيضا ظاهرة في الدلالة على

(تفسير سورة المائدة) بسسم مينوار من الرحيم

قال الإمام أحد حدثنا أبو النفر حدثنا أبو صاوبة غيبان عرابت عن غير بن حوشبعن أحاء بنت بزيدةات إلى لآخذة زبام العنباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نزلت عليه المائدة كاما وكادت من ثقالم تدق عند الناقة . وروى إن مردويه من حديث صالح بخسهل ترقاطهم الأحول قال حدثنى أم مجرو عن عمها أنه كان في صبير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت عليه سورة المسائدة فاندق عنق الراحلة من ثقالها . وقال أحميد أيضا حدثنا حين حدثنا إبن لهية حدثنى حي بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبو والل أنزلت أحمد . وقد روى الله عليه وسلم سورة المائدة وهو راكب على راحلت فم تستطع أن تحدث فنزل عنها تفرد به أنزلت سورة المائدة وهو راكب على راحلت فم تستطع أن تحدث فنزل عنها تفرد به أنزلت سورة المائدة والفتح م قال التريذى مفاحديث غرب من وقد روى عن إبن عباس أنه قال آخر سورة أنزلت قال محبح على شرط الشيخين ولم غرجاء وقال الحاكم أيضا حدثنا أبو العباس عمد بن بفوب حدثنا عبى بن نصر قال عائمة قرأ على عبد الله بن وهب أخرى معاوية بن صالح عن أي الواهرية عن جيد بن نفير قال حجبت فدخلت على عائمة تقال أبي الشرورة زلت قا وجدتم نبا من حدث فاستدف عي بن نصر قال المهدي عن مداوية بن طاح عن أن الراهرية عن جيد بن نفر قال حجبت فدخلت على عائمة وجدتم نبا من حدث فاستدفري والمالإمام أحد عن عد الرحن بن مهدى عن معاوية بن على رسول الشيخية نقات القرآن . ودواء النسائي من حديث إن مهدى عن معاوية بن عام وية ورواء النسائي من حديث إن مهدى عن معاوية بن عاج بن المول الشيخية نقات القرآن . ودواء النسائي من حديث إن مهدى

﴿ بِهُمِ أَنْهُ الْأَخْنِ الرَّحِمِ ﴾

(بَيَائِهَا الَّذِينَ «امْنُوا أَوْنُوا بِالْمُقُوهِ أَهِلَتْ لَكُمْ بَهِيتَهُ الْأَنْهُمِ إِلاَ مَا بُغَلَ عَلَيْتُكُمْ فَيْرَ مُحِلَّ الصَّبِلِ وَلَا الْفَنْلَيْوَ وَلَا «اثَنِنَ النَّبِفَ الْحَوْرَامَ بَبْغَنُونَ فَشَلَا شَ رَبِّجَ وَرِشُوناً وَإِذَا خَلَمُ فَا صَلَّمُوا وَلاَ الْغَرْمِ وَلاَ اللّهِ وَلاَ اللّهِ وَلاَ اللّهِ وَلاَ اللّهِ وَلاَ اللّهِ وَلاَ اللّهِ وَلاَ اللّهُ وَلاَ وَاللّهُ وَلاَ وَاللّهُ وَلاَ وَاللّهُ وَلاَ وَاللّهُ وَلاَ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَهُ وَاللّهُ وَلَا لَمُوالِمُولَا عَلَى اللّهُ وَلَمْ اللّهُ اللّهُ وَلّا لِمُؤْمِلًا لَهُ إِلّٰ اللّهُ اللّهُ وَلَا لِمُؤْمِلًا لَا لّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلَا لَهُ وَاللّهُ وَلَوْلَ وَاللّهُ وَلَا لِمُؤْمِلًا لَهُ إِلّا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَا لَمُؤْمِلًا لَهُ إِلّٰ اللّهُ وَلّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا لِلللّهُ وَلا لِلللّهُ وَلِمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللّ

قال ابن أبي حاتم حدثنا حدثنا نعم بن حماد حدثنا عبدائه بن البارئ حدثنا مسعر حدثن معن وعوف أو أحدهم أن رجلا أتى عبدالله بن مسعودققال اعهدال قفل إذا تعت لله بمواد (إ أيها اللبن آمنوا) فارعها سعك فالمخبر بأمر به أو شريتهى عنه. وقال حدثنا في بنالحسين حدثنا عبدالرحمن بن إبراعم وحم حدثنا الوليد حدث لأوزاعى عن الزهرى قال إذا قال الله (با أيها الدين آمنوا) افعاوا فالبي سيجيج منهم وحسدتنا أحمد بن سنان حدث محمد بن عبيسد

حدثنا الأعمش عن خيمة قال كل شيء في القرآن (يا أبها الذين آمنوا) فهو في التوراتيا أبها الساكين . فأما مارواه عن زيدن إساعيل الما الزالغدادي حدث الماوة يعني ان هشام عن عيسي من راشد عن على ف بذعة عن عكر مةعن الن عياس قال مافي القرآن آية (يا أيها الله بن آمنوا) إلا أن عليا سدها وشريفها وأسرها وما من أصحاب الني مسلى الله عليه وسلم أحد إلا قد عوت في القرآن إلا على بن أن طالب فإنه لم بعاتب في شي. منه . فهو أثر غريب ولفظه فيه نكارة وفي إسناده نظر . وقال البخاري عيسي ن راشد هذا مجهول وخيره منكر قلت وعلى بن بذيمة وإن كان تقة إلاأنه شيعي غال وخبره فيمثل هذا فيه تهمة فلا عبل . وقوله فلم يبق أحد من الصحابة إلا عوت في القرآن إلا علياً إنمايشير به إلى الآبة الآمرة بالصدقة بين يدى النحوي فانه قد ذكر غير واحد أنه لم يصل بها أحد إلاعلى وتزلقوله (أأشفقتم أن تقدموا بين يدى مجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله علكي) الآية وفي كون هذا عنابا نظر فانه قد قيــل إن الأمركان ندًا لاإيجابا ثم قدنسخ ذلك عنهم قبلاالفعل فلم يصدر من أحد منهم خلافه . وقوله عن على أنه لمريعات في شيء من القرآن فيه نظر أيضاً فان الآية التي في الأنفال التي فيها المعانية على أخذ الفداء عمت جميع من أشار بأخذه ولميسلم منها إلا عمر بن الحطاب رضي الله عنــه فعلم بهذا وبما تقدم ضعف هذا الأثر والله أعلم . وقال ابن جرير حدثني اللئي حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث حدثني يونس قال : قال محمد بن مسلم قرأت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب لعمرو بن حزم حين بعثه إلى بجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم فيه ﴿ هذا بيان من اللهورسوله (ياأمها الدين آمنوا أوفوا بالعقود) فـكتب الآيات منها حتى بلغ (إن الله سريــع الحساب) ٥ وقال ابن أى حاتم حدثنا أنو سعيد حدثنا نونس بن بكر حدثنا عبر بن إسحق حدثني عبدالله بن أبي بكّر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال هذا كناب رسول الله مَهَائِثُهِ عندنا الذي كنيه لعمر و من حزم حين بعثه إلى النمن نفقه أهلها وبعلمهم السنة ، ويأخذ صدقاتهم فكنب له كنابا وعهدا وأمره فيه بأمره فكتب (بسمالله الرحم الرحم هذا كتاب من الله ورسوله (يا أيها الدين آمنوا أوفوا بالعقود) عهد من محمد رسول الله صلى إلله علمه وسينم لعمرو بن حرَّم حين بعثه إلى البمن أممه بتقوى الله في أمره كله فإن الله مع الذين اتقوا والدين هم محسنون ۾ قوله تمالي (أوفوا بالعقود) قال ابن عباس ومجاهد وغير واحدبعني بالعقود العهود وحكى ابزجرير الإجماع علىذلك قال والعهود ماكانوا يتعاقدون عليه من الحلف وغيره وقال على بن أى طلحة عن ابن عباس في قوله (يا أبها الذين آسواأوفوا بالمقود)يمني المهود يعني ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في المرآن كله ولا تقدروا ولا تنكثوا ثم شدد فيذلك فقال تعالى (والدين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل) الى قوله (سوء الدار) وقال الضحاك (أوفوا بالعقود) قالهما أحل الله وحرم وما أخمة الله من اليثاق على من أقر بالإعمان بالني والكتاب أن يوفوا بما أخذ الله علمهم من الفرائض من الحلال والحرام. وقال زيد بن أسلم (أوفوا بالعقود) قال: هي سنة، عهدالله، وعقد الحلف، وعقدالسركة، وعقد البيع، وعقد النكاح، وعقد اليمين، وقال محمد بن كم هي خسة منها حلف الجاهلية وشركة الفاوضة. وقد استدل بعض من ذهب إلىأنه لاخيار في مجلس البيع سهذه الآية(أوفوا بالعقود) قال فهذا يدل علىازوم العقد وثبوته ويقتضي نفي خارالمجلس وهذا مذهب أى حنية، ومالك وخالفهما في ذلك الشافعي وأحمد والجمهور : والحجة في ذلك ما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال : قال رسول الله عِزَّائِيم ﴿ البيعان بالحيار مالم يتفرقا ﴾ وفي لفظ آخر البخارى ﴿ إذا تبايح البعم لان فكل واحد منهما بالحيار مالم يتفرقا ﴾ وهذا صريح في إثبات خيار المجلس التعقب لعقدالبيع وليس هذا منافية آلمزوم العقد بل هو من مقتضياته شرعا فالترامه من تمام الوفاء بالعقود

وتوله تعالى (أحلت لكم بهيمة الأنعام) هى الإيل والبقر والذم قاله أبوالحسن وتنادة وغير واحد قالما بن جرير وكذلك هو عند العرب وقد استدل ابن عمر وابن عباس وغيرواحد بهذه الآية على إحقالجنين اذاوجدسيا في بطن أمه إذا ذبحت وقد رد فيذلك حديث فيالسنن رواه أبوداود والترمذى وابن ماجه من طريق مجالد عن أن الوداك جبير بن نوفل عن أب معيد قال قلنا بإرسول الفاشحر الناقة ونذع البقرة أوالشا في بطنها الجبين أنتنابه بأ كلمة قال لا كلوم إن مشتم ماييها وبين الجمة القبلة ما اجتنبت القنلة، وقد روى البخاري من وجه آخر عن سلمان بموء وقال أبو جعفر بن جرير حدثني الذي حدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثني خاله عن سعيد بن أبي هلال عن ضم الجيمر أخسرني صهيب مولى الصواري أنه سمم أبا هريرة وأبا سعد يقولان خطباً رسول الله عليَّة يوما قتال ﴿ وَاللَّذِي غَسَى يبده ﴾ ثلاث مرات ثم أكب فأكركل رجلمنا يكي لاندرىماذا حلف عليه ثمرزفع رأسه وفيوجيه البشري فسكان أحسالينا من حمرالنع نقال : ومامن عبد يسل السلوات الحس ويسوم رمضان وغرج الزكاة وعنب الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة تُم قبلَهُ ادخل بسلام ﴾ وهكذا رواه النسائي والحاكم في مستدركه من حديث الليث بن سعد به ورواه الحاكم أيضا وأن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن وهب عن غمرو بن الحارث عن سعد بن أن هلال به تم قال الحا كم صحيح على شرط الشيخين ولم غرجاه (تفسير هذه السبع) وذلك عائب في الصحيحين من حديث سلمان بن هلال عن تورين زيد عن سالم أى الغيث عن أى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ اجتنبوا السبع الوقَّات ﴾ قبل بارسول الله وماهن ؟ قال ﴿ الشرك بالله ، وتسل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، والسحر ، وأ كل الربا وأكل مال اليتم ، والتولي يوم الرحف ، وقذف المحسنات الفافلات المؤمنات » (طريق أخرى عنه) قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حـــد فع نهد بن عوف حدثنا أبو عوانة عن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هربرة مرفوعا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ الْكَاثُرُ سَمَّ أُولُمُمَا الْإِسْرَاكَ بِاللَّهُ ، ثم قَسَلَ النفس بغير حقها وأكل الربا وأكل مال البتم إلى أن يكبر والفرار من الزحف ورمى المحسنات والانقلاب إلى الأعراب بعد الهجرة ١ فالنص على هذه السبع بأتهن كبائر لابنني ماعداهن إلا عند من يقول بمهوم اللقب وهو ضعيف عنسد عدم القرينة ولا سا عند قيام الدلَّيل بالنطوق على عسدم الفهوم كما سنورده من الأعاديث المتدمنة من الكبائر غير هذه السبع فمن ذلك مارواه الحاكم في مستدركه حيث قال : حدثنا أحمدين كامل القاضي إملاء حدثنا أبو قلابة عبد اللك بن محمد حدثنا معاذ بن هان حدثنا حرب بن شــداد حدثنا يحيي ابن أبي كثير عن عبد الحميد بن سنان عن عبيد بن عمير عن أيه يعني عمير بن قنادة رضي الله عنه أنه حدثه وكانت له صحبة أن رسول الله مِبْرَيَّةِ قال في حجة الوداع ﴿ أَلَا إِن أُولِياء الله الصلون من يقم الصلوات الحس الني كتب الله عليه، ويصوم رمضان ومحتسب صومه يرى أنه عليه حق ويعطي زكاة ماله محتسبها ومجتنب الكبائر التي نهي الله عنها ﴾ ثم إن رجلا سأله فقال يا رسول الله ما الكبائر ؟ فقال ﴿ تَسْعُ (لَا الشَّرَاءُ بِاللَّهُ . وقتل نفسمؤمن بغير حق وفرار بوم الزحفِ وأكل مال اليتم وأكل الربا وقذف المصنة وعقوق الوالدين السلمين واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا ثم لايموت رجل لايعمل هؤلاء الكائر . ويقم الصلاة ويؤتى الزكاة إلا كان معالني صلى أله عليه وسلم في دار مصانعها من ذهب » هكذا رواه الحاكم مطولا وقد أخرجه أبو داود والنسائي تحتصرا من حديث معاذ بن هاني به وكذا رواه ابن أى حاتم من حديثه مبسوطا ثم قال الحاكم رجاله كلهم بحنج بهم في الصحيحين إلا عبد الحيد بن سان (قلت) وهو حجازي لا يعرف إلا بهذا الحديث وقد ذكره ابن حبان في كتَّاب النقات. وقال البخاري في حديثه نظر وقد رواه ابن جرير عن سلمان بن ثابت الجعدري عن سالم بن سلام عن أيوب بن عنبة عن بحى بن أبى كثير عن عبيد بن عمير عن أيه فذكره ولم يذكر في الاسناد عبد الحميد بن سنان والله أعلم (حديث آخر في معنى مانقدم) قال ابن مردويه : حدثنا عبدالله بن جعفر حدثنا أحمد بن يونس حدثنا يحيى بن عبدالحيد حدثنا عبدالعزيز عن مسلم بن الوليد عن الطلب عن عبد الله بن حنطب عن ابن عمر قال : صعد النير سلى الله عليه وسلم النبر فقال ولا أقسم لأقسم ٤ ثم زلاقال: ﴿ أَبْسُرُوا أَبْسُرُوا مِنْ صَلَّى الصَّاوَاتُ الْحُسُ وَاجْتُفِ ٱلْكِبائر السبع نودي من أبو اب الجنة ادخل ﴾ قال عبدالعزيز : لا أعلمه قال إلا ﴿ بسلام ﴾ وقال المطلب : سمتمن سأل عبدالله بن عمرسمت رسول لَّهُ عَرَائِتُهُ بِذَكُرُهُنَّ ؟ قال : نعم ﴿ عَقُوقَ الوالدينَ ، وإشراك باقه ، وقتل النفس وقــذف المحصنات ، وأكل مال اليُّم وانفرار من الزحف ، وأكل الربا ، ﴿ حديث آخِر في معناه ﴾ قال أبوجفر بن جرير في التفسير حسدتنا يعقوب حدثنا ابن علية حدثنا زياد بن مخراق عن طيسلة بن مياس قال : كنت معالنحداث ؟) فأصبت ذنويا لا أراها إلا (١) توله: تسم الح : مكفا في النسخ وحررالمدد (٢) يان فيالأميرية، وفي نسخة الأزمر : التجدات، وفي ابن جريم : الهدتان .

مالم يتفرقا ، وذهب إلى القول بمقتضى هذا الحدث أحمد والشافعي وأصحابها وجهور السلف والحنف ، ومن ذلك مشروعية خيار التموط بعد العقد إلى ثلاثة أيام بحسب ما يتبين فيه مال البيع واوإلى ستقواهرية ونحوها كما عوالمشهور عن مالك رحمه الله وصححوا بيع الماطاة مطلقا وهو قول في مذهب الشافعي ، ومنهم من قال بصح بيع الماطاة في الهقرات فها يعده الناس بيعا وهو اختيار طائفة من الأصحاب كما هو متفق عليه وقوله (ولا تقناوا أنفسكم)أى!رتكاب عارم الله وتعاطى معاصيه وأكل أموالكم بينكم بالباطل (إن الله كان بكم رحما) أى فيا أمركم به ونهاكم عنه . وقال الإمام أحمد : حدثنا حسن بن موسى حدثنا إن لجمية حدثنا يزيد بن أى حبيب عن عمران بن أن عن عبد الرحمن إن جبير عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال : لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عام ذات السلاسل قال احتاست في ليلة باردة شديدة البرد فأشفقت إن اغتسلت أن أعلك فتيممت ثم صليت بأصحالي صلاة الصبح قال : فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عله وسلم ذكرت ذلك له فقال ﴿ بِاعْمِرُ وَ صَلَّيْتُ الْصَحَامَكُ وَأَنْتُ جَنَّ ﴾ قال : قلت بارسول الله إنى احتلم في ليلة على شديدة البرد فأشفق إن اغتسلت أن أهلك فذكرت قول الله عز وجدل (ولا تقتاوا أنفكم إن الله كان كر رحما) فتيممت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا وهكذا رواه أبو داود من حديث يحي بن أيوب عن يزيدين أي حبيب ورواه أيضا عن محمد بن أي سلمة عن ابن وعب عن ابن لهمة وعمر بن الحارث كلاها عن يزيد بن أي حبيب عن عمران بن أي أنس عن عبد الرحمن بن جبير الصرى عن أي قيس مولى عمرو بن العاص عنه فذكر نحوه وهذا وأنه أعلم أشبه بالصواب . وقال أبو بكر بن مردو به حدثنا عبدالرحمن بن محمدبن حامد البلخي حدثنا محمد بن صالح بن سهل البلخي حدثنا عبد الله بن عمر القواريري حدثنا بوسف بن خالدحدثنازياد ابن سعد عن عكومة عن ابن عَباس أن عمرو بن العاص صلى بالناس وهو جنب فلما قدموا على رسسول الله عَرَّتُكِم ذكرواذلك له فدعاء فسأله عن ذلك فقال يارسول الله خفت أن يقتلني البرد وقد قال الله تعالى (ولا نفتلوا أنفكم)الآية أى صالح عن أبي هريرة قال : قال وسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفُسُهُ بَحَدِيدَةٌ فَحَدِيدَهُ فَي بدء بِحَأْ بِهَا بطنه يوم القيامــة في تار جهتم خالدًا خلدًا فها أبدًا ، ومن قتل نفســه بسم فسمه في بدء يتحساء في نار جهتم خالدًا محلدًا فها أيدا(١) ، وعدًا الحديث نابت في الصحيحين وكذلك رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي عمريرة عن الني مُؤلِّكُهُ بُحوه وعن أبي قلابة (٢)عن ثابت بن الضحاليرضي الله عنه قال : قال رسول أنَّه صلى أنَّه عليه وسلم لا من قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة ، وقد أخرجه الجاعة في كشهم من طريق أي قلاية . وفي الصحيحين من حديث الحسن عن جندب بن عبد الله البجلي قال : قال رســول صلى الله عليــه وسلم ٥ كان رجــل بمن كان تبلــكم وكان به جرح فأخذ سكينا نحر بهايده فمارقاً الدم حتىمات ، قال الله عز وجل عبدى بادرتى بنف حرمت عليه الجنة ي ولهسذا قال تصالى (ومن يقعل ذلك عدوانا وظلمها) أي ومن يتعاطى ما نهاه الله عنه معتديا فيمه ظالما في تعاطمه أي عالما بتحريمه متجاسرا على انهاكه (فسوف نصله نارا) الآية وهذا مهديد شديد ووعيد أكيد فليحذر مُدكل عانل لبيب بمن ألق السمع وهو شديد وتوله تعالى (إن تجنبوا كبائر ما تهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) الآية أي إذا اجتنبتم كبائر الآنام الق تهيم عنه كفرنا عنكم مغائر الذنوب وأدخلناكم الجنة ولهنما قال (وندخلكم مدخلاكريما) وقال الحافظ أبو بكر البزار حدثنا مؤمل بن هشام حدثنا إساعيل بن إبراهم حدثنا خالد بن أبوب عن معاوية بن ترة عن أنس رفعه قال : لم نر مثل الذي بلغنا عن ربنا عزوجل ثم لم غرج له عن كل أعمل ومال أن تجاوز لنا عما دون الكبائر يقول الله (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) الآية وقد وردت أحاديث متعلقة مهذمالآيةالكريمة فلنذكر منها ما تيسر قال الإيام أحمد: حدثنا هشيم عن مغيرة عن أن منسر عن إبراهيم عن مربع الضي عن سلمان الفارسي قال: قال لي الني صلى الله عليه وسلم ؟ أتدرى ما يوم الجمة ، قلت هو اليوم الذي جمع الله فيه أباكم قال والكن أدرى ما يوم الجمعة لايتطهر الرجل فيحسن طهوره ثم يأتى الجمعة فنصت حتى يمضى الإمام صلاته إلاكانت كفارة آله

(١) في نسخة لأزمر : ومن تردى من جبل الفتل تمت نبو مندد في الد جهنز خالدًا غالما أبينا أبينا .

المصفود المصفود

(تفسير سودة المائدة) بسسانيار من ارحيم

قال الإمام أحمد حدثنا أبو النفس حدثنا أبو معاوية عبيان عن لب عن غير بن حوضيعن أسماء بنت بزيدقالت إلى لآخذة زمام العنباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نزلت عليه المائدة كها وكادت من تملها تدق عفيد الناقة . وروى ابن مردويه من حديث صلح بن علم المؤول قال حدثني أم مجرو عن عجها أنه كان في حسير مع رسول الله صلى أله عليه وسرة المنافذة فاندق عنق الراحلة من تملها . وقال أحميد أيضا مدتنا حسن حدثنا إلى فحية حدثني حي بن عبيد الله عن أبي عبد الرحمن الحيلي عن عبيد الله بن محمرو قال أنزلت عبد رسول الله صلى أله عليه وسلم سورة المائدة وهو راكب على واحلت فم تستمع أن نحمية فزل عنها نفرد به أنزلت أحميد والفتح تم قال القريدي عبدالله بن عبد الرحمن عن عبدالله بن عبد فرو المائز رسورة النافذة وهو رائد بن عباسائه فال اكفر سورة أنزلت قال محميح على شرط المنافذة بن والمائز المائز المائز المنافذة بن المنافذة بن الموجود المنافذة بن الموجود المنافذة بن الموجود المنافذة بن الموجود المنافذة بن عبد الله بن وهب أبنافذة بن ماطرية عن جبر بن غير قال عجوجة فدخلت على عائشة نقال أما إنها آخر سورة زلت في وجدتم نها من حلال فاستحلوه وما وجدتم فيا من حلال فاستحلوه وما ودوداه المنافي من حديد الرحمين بن مهدى عن معاوية بن سالح وزاد وسأشها عن خلق رسول الله يؤيج فنات القرائل . ورواه النسائي من حديد أن مهدى عن معاوية بن سالح وزاد وسأشها عن خلق رسول الله يؤيجة و ورواه النسائي من حديد أن مهدى عن معاوية بن سالح وزاد وسأشها عن خلق رسول الله يؤيجة فنات القرائل . ورواه النسائي من حديث إن مهدى

﴿ بِنَمِ أَنْهُ الرُّنْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

(يَدَائِهَا الَّذِينَ النَّوَا أَوْنُوا بِالنَّقُوهِ أَمِلَتْ لَكُمْ بَهِيتَهُ الْأَنْمُمْ إِلاَ مَا يُغَلَّى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى الصَّبِّلِ وَأَسْتُمُ حُرُمُ إِنَّ لَكُمْ يَسَكُمُ مَا يَرِيهُ * يَا أَيُهَا الَّذِينَ النَّوَا لَا نُحِيْرًا عَرَشَوْا ا وَلَا الْفَلْذِوْ وَاللَّهُ عَلَى النَّسِيْحِ لِمُعْرِامِ أَنْ نَشَدُوا وَنَمَاوُوا عَلَى الْمُؤْمِ وَلَذَوْنَ وَالْفُومِى وَالنَّفُومُ عَنِي النَّسْجِدِ الْحَرْامِ أَنْ نَشَدُوا وَنَمَاوُوا عَلَى الْمُؤْمِ وَالنَّدُونَ وَالنَّوْمُ اللَّهِ إِنَّ الْفَوْمُ لَكُومُ الْعَلَامِ }

قال ان أي حاتم حدثنا حدثنا نعم بن حماد حدثنا عبدائي بن البارك حدثنا مسعو حدثني معن وعوف أو أحدهما أن رجلا أن عبد أنه بن مسعودتقال اعهدالياتقال إذاحت الله يقول (يا أيها المدين آمنوا) فأرعها حمث فانه غير يأمو به أو شو بنهى عنه. وقال حدثنا في بمالحسين حدثنا عبد الرحمن بن إبراعم وحم حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي عن الزهري قال إذا قال أنه (يا أيها الدين آمنوا) افعلوا فالني عربين عنه وحدثنا أحد بن سنان حدثنا محمد بن عيسد

حدثنا الأعمن عن خيشة قال كل شيء في القرآن (يا أيها الدين آمنوا) فهو فيالتورانيا أيها الساكين . قأما مارواه عن زيدين إساعيا الصائع البندادي حدثنا ما وي بين بدية عن عكر مقعن ابن عالم عن عيسى بن راشد عن على بن بذية عن عكر مقعن ابن عالم عن عيسى بن راشد عن على بن بذية عن عكر مقعن ابن عليه على الله ألله الحريفيا وأميرها وما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد إلا قد عوت في القرآن إلا على بن أبي طالب فإنه لم يساب في شيء منه . فهو أثر غريب والفظه فيه نكارة وفي إسنامه نظر . وقال البخاري عيسي بن راشد هذا بحبول وخيره منكر قلت وعلى بن بذية وإن كان ثقة إلاأنه به إلى الآية الآمرة بالسدقة بين يدى النجوى فانه قد ذكر غير واحد أنه لم يسل بها أحد إلا على ونزل قوله (أأشفقتم أن تقدموا بين بدى مجوا كم صدقات فإذ لم غملوا وتاب الله عليك) الآية وفي كون هذا عنايا نظر فانه قد قبل إن الأمران فيه نظر أيضا أم وتد نتح على أنه لم يسلر بها أحد يعلى من أنه لم بات بأن بالمنات في من القرآن فيه نظر أيضا قان الآية الني في الأنمال الى فيها المائية على أخذ القداء عمت جميم من أشار بأخذه والمسلم

منها إلا عمر بن الحطاب رضي ألَّه عنــه قعلم بهذا وبما تقدم ضعف هذا الأثر والله أعلم . وقال ابن جرير حدثني للثني حدثنا عبد الله بن سالح حدثنا الليث حدثني يونس قال : قال محمد بن مسارٍ قرأت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كنب لعمرو بن حزم حين بعثه الى بجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم فيه ي هذا بيان من اللهورسوله (باأمها النمين آمنوا أوفوا بالمقود) فكتب الآيات منها حتى بلغ (إن الله سريـع الحساب) ٥ وقال ابن أى حاتم حدثنا أبوسعيد حدثنا يونس بن بكبر حدثنا بحرب بن إسحق حدثني عبد الله بن أبي بكّر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال هذا كتاب رسول الله عَرَقِيَّتُهِ عندنا الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن يفقه أهلها ويعلمهم السمنة ، وبأخذ صدقاتهم فكتب له كتابا وعهدا وأمره فيه بأمره فكتب وبسمالفالر حمن الرحم هذا كناب من الله ورسوله (يا أيها الدين آمنوا أوفوا بالقود) عهد من محد رسول الله صلى الله علمه وسلم لعمرو من حزم حين بعثه إلى البمن أممه بتقوى الله في أمره كله فإن الله مع الذين انقوا والذين م محسنون ۾ قوله تعالى (أوفوا بالعقود) قال ابن عباس ومجاهد وغير واحديمني بالعقود العهود وحكى ابن جرير الإجماع علىذلك قالوالعهود ماكانوا يتعاقدون عليه من الحلف وغيره وقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (يا أيها الذين آسوا أوقوا بالمقود) يعني العهود يعني ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في القرآن كله و٪ تفدروا ولا تنكثوا ثم شدد فيذلك فقال ثمالي (والدين ينقضون عهد الله من بعد ميئاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل) الى قوله (سوء الدار) وقال الضحاك (أوفوا بالعقود) قال.ما أحلالله وحرم وما أخــذ الله من الميثاق على من أقر بالإعــان بالني والكتاب أن يوفوا بما أخذ الله علمهم من الفرائض من الحلال والحرام. وقال زيدين أسلم (أوقوا بالعقود) قال: هي ستة، عيدالله، وعقدالحلف، وعقدالشركة، وعقدالبيع، وعقد النكاح، وعقد اليمين، وقال محمد بن كع في خمسة منها حلف الجاهلية وشركة الفاوضة. وقد استدل بعض من ذهب إلىأنه لاخيار في مجلسَ البيع مهذه الآية(أوفوا بالعقود) قال فهذا يدل علىزوم العقد وثبوته ويقتضي نفي خيارالمجلس وهذا مذهب أن حنيفة ومالك وخالفهما في ذلك الشافعي وأحمد والجمهور : والحجة في ذلك ما ثبت في الصحيحين عن ابن عهم قال : قال رسول الله ﷺ ﴿ البيعان بالخيار مالم يَتفرقا ﴾ وفي لفظ آخر للبخاري ﴿ إذا تبايسع الرجلان فـكل واحد منهما بالحيار مالم ينفرقا ﴾ وهذا صريم في إثبات خيار المجلس التخب لعقد البيع وليس هذا منافياً للزوم

المقد بل هو من مقتضياته شرعا فالتزامه من تمام الوقاء بالمقود وقوله تعالى (أحلت لكم بهيسة الأنعام) هى الإبل واليقر والنتم قاله أبوالحسن وتنادة وغير واحد قالباً بن جرير وكذلك هو عند العرب وقد استدل ابن عمر وابن عباس وغيرواحد بهذه الآية على إباحةا لجنين افاوجدمينا في بطن أمه إذا ذعت وقد رد فوذلك حديث في السنن رواه أبوداود والترمذى وابن ماجه من طريق جائد عن أفيالوداك جبير بن لوفل عن أبي سيد قال قلنا بإرسول الله تنظر الناقة ونذيج البقرة أوالشا في بطنها الجبين أنقيماً ما كله تقاله كلوه إن شتم

عن سلمان الفارسي وأى هريرة وسعد بن أبي وقاس وابن عمر وهذا غريب جداً وليس بوجد ذلك مصرحا بعنهم إلا أنه من تصرفه رحمه الله ورضيعته (والقول الثاني) أن ذلك لا يحل وهو أحد القولين عن الشافعي رحمه الله واختاره المزنى ويظهر من كلامان الصباغ ترجيحه أيضا والله أعلم ورواه أبو بوسف ومحدعن أىحنية وهوالشهور عن الإمامأحمد ابن حنبل رضي الله عنه وهذا القول أشبه بالصوابوالله أعلانه أجرى عن القواعد الأصولية ، وأمس بالأصول الشرعية واحتج إن الصباغله محديث رافع بن خديج قلت يا رسول الله إنا لا قوالعدو غداً وليس معنى مدى أفند بم بالقصب ؟ قال « ماأتمر الدم وذكر استمالتُه عليه فكلوه » الحديث بنامه وعو في الصحيعين . وعدا وإنكان وارداً على سبب خاص فالعبرة بعموماللفظ عندجمهور من العلماء في الأصول والفروع كما سئل عليه السلام عن البتع وهو نبيذالعسل فقال: ﴿ كُل شراب أسكرفهو حرام ﴾ أفيقول فقيه إن هذا اللفظ مخصوص بشراب العسل وهكذا هذا كما سألوه عن شي.من الدُّكاة ققال لهم كلاما عاما يشقل ذاك المسؤول عنه وغيره لأنه عليه السلام كان قد أونى جوامع الكلم ، إذا تفرر هــــذا قا صدمه الكلب أوغمه بتقادليس مما أنهر دمه فلا يحل لفهوم هذا الحديث فان قيل هذا الحديث ليس من هذاالقبيل بشيء لأنهم إنما سألو. عن الآلة التي يذكي بها ولم يسألو. عن الشي. الذي يذكي ولهذا استشمان ذلك السن والظفر حيث قال « ليس السن والظفر وسأحدث كعن ذلك أماالسن فعظم وأه االظفر فعدى الحبشة وانستني بدل على جنس المستثنى منه وإلا لم يكن متصلا فدل على أن المسؤول عنه هو الآلة فلا يبقر فيه دلالة لما ذكر ترفالجواب عن هذا بأن في الكلام ما يشكل عليكي أيضا حيث يقول ﴿ مَا أَسُهُ الدَّمُودُ كُواسِمُ اللَّهُ عَلَى فَادْ عُوالِهُ فَهِذَا يُؤْخَذُ منه الحكمان معاً يؤخذ كي الآلة التي يذكي مها وحكم المذكي وأنه لابد من إنهار دمه بآلة ليست سنا ولا ظفراً هذا مسلك والمسلك الثاني طريقة المزني وهي أن السهمجاء التصريح فيه بأنه إن قتل بعرضه فلا تأكل وإن خزق فسكل والسكلب جًا. مطلقا فيحمل على ما قيد هناك من الحزق لأنهما اشتركا في الموجب وهو الصيد فيجب الحلهناوإن اختلف السبب كما وجب حمل مطلق الاعتاق في الظهار على تقييده الإيمان في القتل بل هذا أولى وهذا يتوجه له على من يسلم له أصل هذه القاعدة من حيث هي وليس فها خلاف بين الأصحاب قاطبة فلا بد لهم من جواب عن هذا وله أن يقول هــــذا قتله الكلب بثقله فلم محل قياسا على ماقتله السهم بعرضه والجامع أن كلا منهما آلة للصيد وقد مات بثقله فسهما ولايعارض ذلك بعموم الآية لأن التمياس مقدم على العموم كما هو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور وهسذا مسلك حسن أيضًا (مسلك آخر) وهو أن قوله تعالى (فسكاوا مما أسكن عليكم) عام فما قتلن مجرم أو غيره لكن هذا المتنول على هذه الصورة المتنازع فها لا يحلو إما أن يكون نطيحا أو في حكمه أو منخفا أو في حكمه وأيا ماكان فبجب نفديم هذه الآية على تلك لوجوه (أحدها) أن الشارع قد اعتبر حكم هذه الآية حالة الصيد حيث يقول لعدى بن حاتم : وإند أصابه يعرضه نائمًا هو وقيد فلا تأكله ، ولم نعلم أحداً من العلماء فصل بين حكمو حكم من هذه الآية فقال إن الوقيد معتبر حالة الصيد والنطبح ليس معتبرا فيكون القول محل المتنازع فيه خرقا للاجماع لا قائل به وهو محظور عسد كثير من العلماء (الثاني)أن تلك الآية (فكلوا مما أمكن عليكم) ليست على عموم بالإجاع بل مخسوصة بماصدن من الحيوان المأكول وخرج من عموم لفظها الحيوان غير المأكول بالانفاق والعموم المحفوظ مقدم على غير المحفوظ (المسلك الآخر) أن هذا الصَّبِد والحالة هذه في حَجَ المِّيَّة سُواء لأنه قد احتَمَن فيه النماء وما يتبعها من الرطوبات فلا تمل قباسا على المينة (المسلك الآخر) أن آية التحريم أعنى قوله حرمت عليكم المبنة إلى آخرها محكمة لم يدخلها نسخ ولا تخصيص وكذا ينني أن تكون آية التحليل عمكمة أعنى قوله تعالى (يسألونك ماذاأ حل لم الطيات) الآية فينغي أن لا يكون بينهما تعارض أصلا وتكون السنة جاءت لبيان ذلك وشاعد ذلك قصة السهم فانه ذكر عكم ما دخل في هذه الآية وهو ما إذا خزته المعراض فيكون حلالا لأنه من الطبيات وما دخل في حَمِنك الآية آية التحريم

الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ إِن الله حرم يعم الحر واللَّمَة والحَرْير والأصنام ﴾ فقيل يارسول الله أرأيت شحوم المنة فإنها تطليها السفن وتدهن بها الجلود ويستمبح بها الناس تقال ولا،هوحرام، وفي محبح البخاري من حديث أي سفيان أنه قال لهرقل ملك الروم نهانا عن البتة والعم . وقوله (وما أهل لفير الله) أى ماذ يح فذكر علمه اسم غيرالله فهو حرام لأن الله تعالى أوجب أن تذبح محلوقاته على أممه العظم فمن عدل بها عن ذلك وذكر علمها اسم غــــره من سنم أو طاغوت أو وثن أو غير ذلك من سائرا لمخلوقات فانها حرام بالإجاع . وإنما أختلف العلماء في متروك التسمية إما عمداً أو نسانًا كما سأتي تفريره في سورة الأنعام وقد قال إن أبي حاتم حدثناً على من الحسير السنعاني حدثنا نسم من حماد حدثنا ابن فضيل عن الوليد بنجميع عن أى الطفيل قال نزل آدم بتحريم أربع المينة وآلهم ولحم الحرير وما أهل لفير الله به وإن هذه الأربعة الأشياء لم تحل قط ولم تزل حراما منذ خلقالله السموات والأرض فلما كانت بنو إسرائيل حرم الله علم، طبيات أحلت لهم بذنوبهم فلما بعث الله عيسى بن مربم عليه السلام نزل بالأمر الأول الذي علم به آدم وأحل لم ماسوى ذلك فكذبوه وعصوه وهذا أثر غريب وقالدان أي حاتم أيضا حدثنا أي حدثنا ربعي عن عبد الله قال صعت الجارودين أبي سبرة قال هو حدى قال كان رجل من بي رباح يقال له ابن وائل وكان شاعرا نافر غالبا أبا الفرزدق بماء بظهر الكوفة على أن يعقر هذا مائة من إبله وهذا مائة من إبله إذا وردت الماء فلما وردت الماء قاما الها بسيفهما فجعلا يكشفان عراقيها قال فخرج الناس على الحرات والبغال يريدون اللحم ، قال وعلى بالكوفة قال فخرج على على بغلة رسول الله مسلَّى الله عليه وسسلم البيضاء وهو ينادى : يا أيها الناس لاتأ كلوا من لحومها فإنها أهل بها لنيراقه هذا أترغريب ويشهدا بالصحة مارواه أبوداود حدثنا هرون بزعبدالله حدثنا ابنحاد ابن مسعدة عن عوف عن أبي ريحانة عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرة الأعراب ، ثم قال أبو داود عمد بن جنفر هو غندر أوقفه على ابن عباس تفرد به أبوداود وقال أبوداود أيضا حدثنا هرون مزز بد ابن أبي الزرقاء حدثنا أي حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن حريث قال سمعت عكرمة بقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن طعام التباريين أن يؤكل ، ثم قال أبوداود أكثر من رواه غير ان جرير لا بذكر فيهابن عباس تفرد به أيضاً . قوله (والنخفة) وهيالتي تموت بالحنق إما قصداً وإما انفاقا بأن تتخبل في وناقتها فنموت به فهي حرام وأما الموقودة فهي التي تضرب بشي ثنيل غسير محدد حتى تموتكما قال ابن عباس وغير واحد هي التي تضرب بالحشية خي يوقدها فتموت قال قتادة كان أهل الجاهلية بضربونها بالعصيُّ حتى إذا ماتتأً كلوها . وفي الصحيح أن عدي ن حاتم قال قلت بارسول الله إنى أرمى بالمعراض الصديد فأصيب قال ﴿ إِذَا رَمِيتَ بِالْمُعْرَاضُ فَخْرَقَ فَكُلَّهُ وَإِنْ أَصَابَ بعرضه فإعا هو وقيد فلا تأكله ۽ ففرق بين ما أصابه بالسهم أوبالمزراق ونحوه بحده فأحله وما أصاب بعرضه فحمله وقيدًا لم يحله وهذا مجمع عليه عند الفقهاء واختلفوا فها إذا صدم الجارحة الصيد نقنله بنقله ولم يجرحه على قوابين ها قولان للشافعي رحمه الله (أحدهم) لامحلكما في السهم والجامع أن كلا متهما ميت بغير جرح فهو وقية (والناني) أنه عِل لأنه حَمَ بِإباحــة ماصاده السكلب ولم يستفصل فدل على إباحة ما ذكرناه لأنه قد دخل في العموم وتد نورتُ لهذه السئلة فصلا فلكتب هينا . ﴿ فَصَلَ ﴾ اختلق العلماء رحمهم الله تعالى فيما إذا أرسل كلَّبا على صيد قفته بثقله ولم يجرحه أوصدمه عل محل أمرًا ؟ على قولين (أحدهما) أن ذلك حلال لعموم قوله تعالى (فكلوانما أمسكن عليكم) وكذاعمومات حديث عدى بإحاته وهذا قولحكامالأصحاب عن الشافعي رحمالله وصححه بعض المتأخرين مهم كالنووي والرافعي (قلت) ولبسرذك بظاعر منكلام الشافعي فيالأم والمختصرفانه قال فيكلاللوضعين بخشل معنيين ثروجه كلامهما فحمل ذلك الأصحاب منه فأطنقها

فيالمسئلة قولين عنه اللهم إلاأنه في محمّه القول بالحارشحة نليلا ولا يصرح بواحد منهما ولاجزم، والنمول بذك أعني الحال

هله ابنالصباغ عنرأن حنيفه من رواية الحسن بنزياد عنه ولم يذكر غيرننك . وأما أنوجعفر بن جرير فحكاء في نفسه .

وهو ما إذا أسابه بعرض فلا يؤكل لأنه وقية فيكون أحد أفراد آية التحريم، وهكذا بجب أن يكون عم هــذا سواء

ا بن زريع عن معمو عن الزهري عن أن سلمة عن أن هريرة بمثله ، قال الحسن أماواتُه ماهو بالسعى على الأقدام وتقد نهوا أن يأتوا الصلاة إلاوعامهم السكينة والوقار ولسكن بالقاوب والنية والحشوع . وقال قنادة في قوله (فاسعوا إلى ذكرالله)

يعني أن تسعى بقلبك وعملك وهوالشي إلها وكان يتأول قوله تعالى (فلما لغ معه السعى) أى الشي معه ، وروى عن محد بن كب وزيد بن أسلر وغيرها عوذلك ويستحب لمنهاء إلى الجمعة أن يعتسل قبل مجيئه إلها لماثبت في الصحيحين عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله

علب وسلم قال ﴿ إذا جاء أحدكم الجمعة فليفتسل » ولهما عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ﴾ وعن أبي هربرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حق أنه على كل مسلم أن يفتسل في كل سبعة أيام ، يغسل رأسه وجسده » رواه مسلم ، وعن جابر رضي الله عنه

قال : قال رسول الله عِزْيَةِ ﴿ عَلَى كُلُّ رَجَلُ مُسَلِّمَ فَي كُلُّ سَعَةَ أَيَّامَ غَسَلَ يَوْمَ وعونِومَ الجَمَّةُ ﴾ روا. أحمد والنسائي وان حبان . وقال الامام أحمد حمدتنا مجي بن آدم حدثنا ابن البارك عن الأوزاعي عن حسان بن عطبة عن أبي الأشت الصنعاني عن أوس بن أوس التقني قال ؟ سعت رُسُول الله يَرْبُيُّتُم يَقُول ﴿ مَنْ غَسَلُ وَاغْتَسَلُ وَمَا لَجُمَّةً وبكر وابتكر ومثى ولم يركب ، ودنا من الامام واستمع ولم يلغ ،كان له بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها ، وعدا الحديث له طرق وألفاظ وقد أخرجه أهل الستن الأربعة وحسنه الترمذي ، وعل أبي هريرة رضي الله عنه قال إن

رسول الله صلى الله عليه وسسلم قال ﴿ مَنْ اغتسال بومالجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فَكَانَا قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح ﴿ الساعة الثالثة فَكَأْمَا قرب كِشَأْ أقرن ، ومن رام في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الحُدسة فكانما قرب بيضة ، فإذا خرج الامام حضرت اللائكة يستمعون الذكر، أخرجاه . ويستحدله أن لبس أحسن ثيابه وينطيب وينسوك وينتظف وينظهر وفي حديث أى سعيد المتقدم ﴿ غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسواك وأن يمس من طيب أعله ﴾ وقال الامام أحمد حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن محمدين إسحاق حدثني محمد بن إبراهم التيمي عن عمران بن أبي يحيي عن عبدالله بن

كعب ينمالك عن أبي أيوب الأنصاري ممعت رسول الله ﷺ يتول ﴿ مَن اغتسال يوم الجمعة ومنس من طبب أهله ﴿ إن كان عنده وليس من أحسن ثبابه ثم خرج حتى أى السجد فيركع إن مدا له ولم يُؤذ أحدا شرائصت إذا خرج إمامه حتى يصلى كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى ٥ . وفيسنن أى داود والزماجة عن عبدالله برساله رضي الله غنه أنه سمع رسول الله ﴿ يَبْنِيْهُ ﴿ هُولَ عَلَى النَّهِ ﴿ مَاعَىٰ أَحَدُكُمْ لُواشَرَى تُوبِينَ لِيومَ الْجَمَّة سوى ثوبى مهنته ﴾ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسولَ الله بَرْئَتُم خطب الناس يوم الجمعة فرأى عنهم ثباب النمار فقال ﴿ مَا عَلَى أَحَدُكُم إن وجد سعة أن يتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبى مهنته ۽ رواه ابزماجه . وثوله تعالى (إذانودي للصلاة من يومالجمعة) الراد بهذا

الندا، هو النداء الثاني الذي كان يفعل بين يدى رسول الله يَرْبَيُّهُم إذا خرج فجلس على النبر فانه كان حينا يؤذن مين يديه فهذا هو المراد فأما النداء الأول الذي زاده أمر الؤمنين عنمان منعقان رضي الله عنه فانما كان هذا لكثرة الناس كما رواه البخاري رحمه الله حيث قال : حدثنا آدم هو ابن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائ إن يزيد قالكان النداء يوم الحيمة أوله إذاجاس الامام على النبر على عهد رسول الله علي الله وعمر فلما كان

عنهان بعد زمين وكثر الناس أراًد النداء الثاني على الزوراء يعني يؤذن به على الدار التي تسمى بالزوراء وكانت أرفع دار بالمدينة يقرب المسجد. وقال.ابن أبيحاتم حدثنا أبي حدثنا أبونهم حدثنا إبراهم حدثنا محمد بن راشد الكحول عن

مكحول أن النداء كان في الجمعة مؤذن واحد حين بخرج الامام ثم تقام الصلاة وذلك النداء الذي بحرم عندهالشراء والبيع إذا نوى به ، فأمر عثمان رضى الله عنه أن ينادى قبل خروج الامام حتى مجتمع الناس . وإنما يؤمر بحضور الجمعة الرجال الأحرار دون العبيد والنساء والصبيان ويعذر الساقر والريض وقم الريض وما أشبه ذلك منالأعذار كاهو مقرر فىكتب الفروع

عنهم على تحريم البيع بعد النداء الشبأني ، واختلفوا هل يصبع إذا تعاطاء متعاط أم لا ؟ على قولين وظاهر الآية عدم الصحة كما هو مقرر في موضه والله أعلم . وقوله تعالى (ذلكم خبر لكم إن كنم تعلمون)أى تركم البيع وإقبالكم إلى ذكر الله وإلى الصلاة خير لكمأى في الدنيا والآخرة إن كنتم تعلمون . وقوله تعالى (فاذا فضيت الصلاة) أي فرغ منها (فانتشروا في الأرض وانغوا من فضل الله) لما حجر علمهم في التصرف جمد النداء وأمرهم بالاجماع أذن لهم حد الفراغ في الأنتشار في الارض والابتغاء من فضل الله كما كان عراك بن مالك رضي الله عنه إذا صلى الجمة انصرف قوقف على باب السجد فقال : اللهم إن أجبت دعوتك وصلت قريضتك وانتشرت كما أسرتني فارزنني

- 1774 -وقوله تعالى (وذروا البيم) أي اسعوا إلى ذكر الله واتركوا البيع إذا نودي للصلاة ولهذا اتفق العلماء رضي الله

من فضلك وأنت خير الرازفين رواء ابن أبي حاتم . وروى عن بعض السلف أنه قال : من باع واشترى في يوم الجمة بعد الصلاة بارك الله له سبعين مرة لقول الله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروافي الأرضوا بخوامن فضل الله) وقوله تعالى (واذكروا أله كثيرا لطكم تفلحون) أي في حال يبكم وشرائكم وأخذكم وإعطائكم إذكرواالله ذكراكثيرا ولاتشغلكم الدنيا عن اللهي ينفكم في الدار الآخرة ، ولهذا جاء في الحديث ومن دخل سوقا من الأسواق تقال لاإله إلاالله وحد لا شريك له ، له اللكوله الحمد وهوعي كل شيء قدر، كتب الله له أنف أنف حمدة وعاعدة أنف أنف سيغة وقال

عِلْهِد : لا يكون العبد من الله اكرين الله كثيرا حتى بذكر الله قائرًا وقاعدًا ومضطحما ﴿ وَإِذَا رَأُوا لَجِنَاءٌ أَوْ لَهُوا أَنْفَضَّوا الِلهَا وَرَا كُوك فَا مِمَّا كُلُّ مَاعِندَ أَفْهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهُو قَينَ التَّجَرَّةِ وَأَنْهُ خَيْرُ ٱلرَّازِ قَبِنَ ﴾

يماتب تبارك وتعالى على ماكان وقع من الانصراف عن الحطبة يوم الجمة إلى النجارة التي قدمت اللدينة يومين يقال تعالى (وإذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا إلمها وتركوك قائبًا) أي على النبر تخطب، هكذا ذكره غير واحسد من التاجين منهم أبو العالية والحسن وزيد بن أسلم وقنادة ، وزع مقائل بن حيان أن التجارة كانت لدحية بن خلفية قبل

أن يسلم وكان معها طبل فانصرفوا إليها وتركوارسول الله صلى الله عليه وسلم قانا على النبر إلا القليل منهم وقد صح بذلك الحبر فقال الإمام أحمد حدثنا ابوم إدريس عن حصين عن سالم بن أبي الجمد عن جابرةالقدمت عبرمرة للدينة ورسول الله صلى اقد عليه وسلم تحطب فخرج الناس وبقى اثنا عشر رجلا نتزلت (وإذا رأوا تجارة أولهوا

اغضوا إليها) أخرجاء في الصحيحين من حديث سالم به . وقال الحافظ أبو بعلى حدثنا زكريا بن مجي حدثنا هشيم عن حصين عن سالم بن أبى الجعد وأبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال : بينا الني ملي الله عليه وسلم تخطب يوم الجمة تفدمت عبر إلى الدينة فابتدرها أصحاب وسبول الله صلى الله عليه وسلم حتى لم يبق مع وسبول الله يهر الله إِلَّا النَّا عَشَرَ رَجَلًا فَقَالَ رَسُولَ اللهُ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ \$ وَالذِّي نَفْسَى أَعْدَ لُو تَنَاجِتُم حَتَى لَمْ يَبَقَ مَنْكُمْ أُحَد

لسال بكم الوادى ناراً » ونزلت هذه الآية (وإذا رأوا تجارة أولهوا الفضوا إليها وتركوك قائل) وقال كان فى الأثنى عشر الدين تبتوا مع رسول الله على ألله عليه وسلم: أبو بكروعمر رضى الله عنهما ، وفي أولعتمالي (وتركوك قالما) دنيل على أن الإمام تحطب يوم الجمة قائم . وقد روى مسلم في صحيحه عن جابر بن سعرة قال : كانت الذي صلى الله عليه وسلم خطبتان بجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس ، ولكن همها شي. ينبغي أن يعلم وهو : أن هـــذه اتمسة قد قبل إنها كانت لمساكان وسول أنه على أنه عليه وسلم يقدم السلاة يوم الجسمة على الحطبة كما رواه أبو ماود

في كتاب الراسيل حدثنا عجود بن خالد عن الوليد أخبرتي أبو معاذ بكير بن معروف أنعسم مقاتل بن حيان يمول كان رسول اقد صلى الله عليه وسلم صلى بوم الجمعة قبل الحطية مثل العيدين حتى إذا كان يوم والتي صلى الدعليه وسلم غطب وقد صلى الجمعة فدخل رجل قفال: إن دحية بن خليفة قد قدم بتجارة ، مني فاعضوا ولميق معه الاغربسير



عــمُال مَوسُوعيَّةَ مسَاعُدة تَحفِق الرَّن الفقهيُّ ۳

> الفروق لككرابيسيق اسعدبن محمد بن الخسين النيسابوري الحنفية تبد 184-180

> > حقت الدكتورمم كرطم وم واجعت الدكتور معت المعت المعت الدين المدن ا

والفرق أن الملك للمرأة ، والطلاق قبل الدخول يفسد ملكها فيه ، ولا يفسخ العقد ، لأنه لو(١) فسخ العقد لوجب أن يعبود جميعه اليه ، كالبيع إذا فسخ ، فلم لم يعد دل على أن الطلاق يفسد ملكها ، ولأن ملكها تام قبل

الطلاق ، والملك التام لا يفسخ الا بقضاء أو برضا ، كالمبيع(١٠) اذا وجده المشترى معيباً فبقى ملكه فيه ، إلا أنه فسد ، بدليل أن الزوج يقدر على ارتجاعه بغير رضاها ، فصار نصفه في يدها على ملك فاسد ، فصار كالمشترى شراء فاسداً ، فإذا اعتقت نفذنان عتقها فيه .

وإن كان في يد الزوج فالملك لها ، وبالطلاق فسد ملكها فزالت[©] يدها فصار كالمشترى شراء فاسداً ، إذا حصل في يد البائـع زال ملك^(ه) المشتـرى ،

١١٤ _ إذا(١) قال تزوجتك على هذه الدار على أن اشتريها فأسلمها(١) لك كان لها أن تأخذه بها حتى يسلمها (لها مُهالِهُ الشتراها أجبر على تسليمها اليها .

كذلك مذا ، فقد اعتق ما لا يملك فلم يجز .

(ه) في أو الملك ،

وبمثله لو باع (دار(۱)الغير) بشرط أن يشتريها (فيسلمها) له فملكها) لا يجبر على تسليمها اليه ١٠.

والفرق أن هذا نكاح وشرط، وقال النبي (٢٠٠ عليه السلام «ان(١٠٠)أحق ما أوفيتم ١٠٠ به من الشروط ما استحللتم به الفروج ١٠٠ (وهذا ` الشرط قد استحار به

(١١) في هامش أ وبلغت المقابلة والحمد لله (١) ليست موجودة في ب. (٢) في ب د كالبيع ، وصلي الله على محمد. (١٢) مسلم جـ ٩ ص ٢٠١ في كتاب النكام (٣) في ب (بعد ، (۱۶ ای ب و وزالت ، باب الوفياء بالشروط في النكاء عن

عقبة بن عامر - رضي الله عنه - و ان (٦) المبسوط جـ ٥ ص ٨٦ احمق الشروط ان يوفي به ، ما (٧) في ب د اليك ، استحللتم به الفروج . . (٨) في ب د اليها واذا ۽ (١٣) ليست موجودة في ب

(٩) في ب و قدرا من الغير ، (۱۶) في ب (وفيتم) (١٥) في أو به من الفروج) (١٠) في ب و فسلمها اليه فيملكه ،

(١٦) في أ د وهذه المثه وط

الفرج ، فلزمه الوفاء به .

وليس كذلك البيع، لأنه بيع وشرط، والنبي(١٠ عليه السلام نهي عن بيع وشرط.

وجه آخر أن موجب التسليم في باب النكاح يبقى مع استحقاقه وفوت التسليم فيه ، لأن الموجب (١) لتسليمه عقد النكاح ، وعقد النكاح لا يبطل

باستحقاق المهـ وفـوت التسليم فيه(٣) ألا ترى أنـه(٣) لو تزوج امـرأة على عبد فهات لزمه تسليم قيمته لبقاء العقد فيه ، ففوته لم يمنع بقاء العقد ، ووجوب

ابى ليل فاحبرته فقال ما أدرى ما (١) نصب الراية للزبلعي جه ؟ ص ١٧ ،

قالا ، حدثني هشام بن عروة عن ابيه كتاب البيوع ، بأب البيع الفاسد ، عن عائشة قالت : امرنى النبي صلى الحمديث الحمادي عشر : روي أن الله عليه وسلسم أن أشتسرى بريرة التبي صلى الله عليه وسلم نهمي عن .

فاعتفها، البيع جائسز، والشرط بيع وشرط، قلت : رواه الطبراني باطملي، ثم اتيت ابسن شبرمــة في معجده لوسط، عن عبد الوارث فأخبرته ؛ فقال : ما أدرى ما قا (، بن سعيد قال : قدمت مكة فوجدت حدثني مسعربن كدام عن محارب بن بها ابيا حنيفة وابين ابيي ليلي وابين دثار عن جابر قال : بعت النبي صلى .

المتعارضة ومن 🖓 الحاكم ذكره عبد

شبرمة ، فسألت ابا حنيفة عن رجل الله عليه وسلم ناقة ، وشرط لي حملها باع بيعا وشرط شرطا ، فقال : البيع الى المدينة ، البيع جائز والشرط جائز باطل ، والشرط باطل ، ثم اتيت ابن انتهى ورواه الحاكم ابـوعبـــد الله ابي ليلي فسألته فقال : البيع جائز والشرط باطل ، ثم اتيت ابين شبرمة النيسابسوري في كتساب علسوم الحمديث، في باب الاحماديث نسالته فقال : البيع جائز والشرط جائز

الحق في و احكامه ، وسكت عنه . اختلفوا في مسألة واحدة ؟ فأنيت ابا حنيفة فاخبرته ، فقال : ما أدري ما (۲) في ب د الموت ۽ قالاً ، حدثني عمرو بن شعب عن (٣) الزيادة من ب ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن بيع وشرط، البيع باطل والشرط باطل ، ثم اتبت اس

فقلت سبحان الله ! ثلاثة من فقهاء العراق

فاسد ، وكذلك لو كاتب(١٠ جارية واستثنى ما في بطنها .

ولو وهب جارية واستثنى ما في بطنها فالهبة جائزة ، والاستثناء باطل ، وكذلك الرهن والنكاح والخلع والصلح من دم العمد والعتق^(۱۱) على مال فالعقد جائز ، والاستثناء باطل فيدخل^(۱۱) الولد في العقد ، ويكون لمن^(۱۱) له الام^(۱۱).

ولو أوصى بجارٍ بِهِ لانسان واستثنى ما في بطنها فالوصية جائزة ، والاستثناء جائز ، والولد ﴿ يدخل في الوصية .

ولو اعتق جارية واستثنى ما في بطنها عتقت الجارية ويكون الولد حراً .

والفرق بينهها وبين هذه المسائل ان مطلق العقد(١) على الأم يقتضي دخول الجنين فيه في حكم عقد الأم ، وافراد الجنين بعقد البيع لا يجوز ، فاستثناؤه منه(١) لا يجوز ، فصار شرطاً فامداً الحق بعقد البيع (٩والكتابة فأبطلهما) ، والأصل فيه ما(١) روي أن(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم(١١) نهى عن بيع وشرط .

وأما في الهبة فمطلق العقد يقتضي دخول الجنين فيه لما (١٠) بينا ، فاذا استثنى صار شرطاً فاسداً الحق بعقد الهبة فلا يبطلها (١٠) ، والأصل فيه ما روي عن (١٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠) لا تعمروا اموالكم فتتلفوها فمن أعمر له شيء فهو له ولعقبه من بعده (١٠) فنهي (١١) عن العمرى ثم حكم بوقوع الملك (١) فا ما درا الناب من بعده (١٠) عن العمرى ثم حكم بوقوع الملك

(١١) في أ د وسلم أن نهي ، . (٢) و أ ﴿ وَالْعَفُو ﴾ . . (۱۲) في ب د كيا ، . (٣) في ب و ويدخل ۽ . (۱۳) في ب د يبطلها ١٠. 🤝 في ب د لماء . (١٤) سبق تخريجه في ص ٧٩٣ (٥) في برالأمة ، . (١٥) في أ و لا تعمروا أموالكم فتتنفوها و الى (٦) ايست موجودة في (ب) آخيره ، وفي ب د ولا تعصروا 'موالكم (٧) في ارفيه ١٠ فتتلفوها فمن اعمر بشيء فهوله ولسبنيه (A) في أ و والمكاتبة فأبطلها ، . من بعده ۽ . (٩) سبق تخريجه في ص (۱۳) في أ ﴿ وَنَهِي ﴾ . . (١٠) في أوضعن ٤٠.

به ، وكذلك النكاح والخلع والصلح عن (١) دم العمد والعتق على مال لا يبطلها (١) الشروط (١) الفاسدة فصحت هذه العقود ، وكذلك (١) العتق والوصية لا يبطلها (١٠) الفاسدة ، ١) وغنا قلنا أن في المرود الناس و المرود المر

الهبة لا يصح الاسبثناء ، والولد للموهوب له لما (المبينا أن العقد على الام جائز ويستحيل (ان تلد جارية انسان ولداً علوكاً لآخر ، كما يستحيل (ان تكون (۱۰۰ الجارية علوكة لواحد (۱۰۰ ويدها ورجلها لآخر ، اذ (۱۰۰ الجنين جزء منها كيدها ورجلها .

فإن قبل : «اليس اذا أوصى بجارية واستنى ما في بطنها ، أو أوصى بما في بطن جاريته لانسان فإن الجارية تلد ولداً مملوكاً للغير (١٦٠ ، ومع ذلك يجوز ، فلم لا يجوز ها هنا ؟ .

قلنا التركة باقية (١٠٠ على حكم ملك الميت ، (١٠٠وان كانت) فيها وصبة ، بدليل انه لو ظهر دين مستغرق يقضى منها (١٠٠ دينه وتبطل (١٠٠٠ الوصبة ، وبدليل انه لو ظهرت وصبة أخرى شارك الثاني الأول ، فصارت الجارية باقية على حكم ملكه ، تلد ولداً على حكم ملكه ، ويجوز أن (١٠٠٠ يملك ولداً بولد على حكم ملكه ، فيبيع الأم (١٠٠٠ كما يولد على حقيقة (١٠٠٠ ملكه ، الدليل عليه المكاتبة اذا

(۱) في بروالده. (۱) في بروالده. (۲) في بروالمه. (۳) في اد والجنين، (۳)

(۷) في او قاسدها ع . (۸) في او لانا ع . (۸) في او لانا ع . (۹) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (۹) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) .

(۱) ما بين القوسين ليس موجود في الها) . (۱۰) في أو يكون ا . (۱۰) في أو يكون ا .

تسليمه ' لم يمنع صحة تسميته ، ووجوب تسليمه ' ابتداء ، فصحت التسمية فإن قدر على تسليمه سلم ، وإلا غرم قيمته ، كما لو هلك المهر في يده .

وأما في البيع فالموجب لتسليمه يبطل باستحقاقه وفوت التسليم فيه ، "ألا ترى أن المبيع إذا هلك بطل العقد ، وإذا كان فوت التسليم موجباً بطلان التسليم فيه" منع انعقاده ، ووجب" تسليمه ابتداء ، وكونه ملكاً للغير يفوت التسليم فيه ، فمنع وجوب التسليم ابتداء فلا يجبر" عليه .

ووجه آخر أن ^(۱) في باب المهر لو لم ^(۱) يلزمه تسليم العين يرجع ^(۱) الى قيمته ، والعين أعدل من القيمة ، فجاز أن يجبر على تسليمه .

وفي البيع او لم يلزمه تسليمه لم يرجع الى قيمته ، فإذا لم يلزمه تسليم قيمته عند فواته (۱) لم يجبر على تسليمه إذا ملكه ، كما لو وهب لانسان (۱) شيئاً مملوكاً لغيره ثم اشتراء منه ، لا يجبر على تسليمه اليه ، كذا (۱) هذا .

م١١ ـ إذا (١٠٠٠ قال زوجيني نفسك ، فقالت بحضرة الشهود : زوجت ، انعقد 'لعقنا (١٠٠٠ في الله بقل قبلت .

ولوقال: بعني فقال" ؛ بعت ، لا ينعقد ما لم يقل قبلت .

والفرق أن العادة جرت بالمساومة في البيع ، فجعل قوله بعني ، طلباً للعقد وسيوماً ، فإذا قال : بعت ، فالموجود أحد شقي العقد (٣٠ فيما لم يقل : قبلت ، الا منذ ٢٠٠

(۷) في ب و قرآنه ، (۸) في ب ، الانسان ، (۹) في ب ، کذلك ، (۱۰ المبسوخ جه ص ۹۸ (۱۱ في ب ، والعقد ، .	(١) ما ين تقوسين لبس موجود في ب (٢) في ب اواريب ، (٣) في ب افلا يمجر ، (٤) ليس موجودا في ب (٥) في اله لك بلامه ،
	(۶) پس موجودا ي ب (۶) في ب: لم يكن يلنزمه ،
(۱۳ فِي أَ رَقِيلَ ،	۷). بي پ وليجع و (٦)، بي پ وليجع و
(١٣) ما يين القوسين ليما موجوداً في ب.	

وأما في النكاح فلم تجر العادة بالمساومة [فيه ١٠٠] ، فلا يخطب إلا بعمد التروي والنفكر وانفاذ الرسل ، فلم يكن قوله زوجيني ١٠٠ مساومة ، فصار شقاً للعقد ، فإذا قالت : زوجت ، وجد الشقان فتم العقد .

وجه آخر وهو أن قول (وجيني ، طلب العقد ، فقد أمرها بأن تعقد ، والواحد مما يتفرد بشقي " العقد في النكاح ، فإذا قالت (١٠٠: زوجت ، صار الهجود عقداً .

وفي البيع قوله : بعني ، طلب العقد ، والواحد ثما لا ينفرد بشقي^(٣) عقد البيع ، فصار الموجود أحد شقي العقد ، فيا^(١) لم يقل : قبلت ، لا ينعقد .

۱۱٦ ـ إذا (١) تزوج العبد بغير اذن السيد ، ثم باعه المولى ، فأجاز (١) المشترى النكاح كان جائزاً .

ولو زوجت أمة نفسها بغير اذن المولى ، ثم باعها ، ثم أجماز المشتري النكاح لم يجز .

والفرق أن عقد النكاح لا يقع على عين العبد ، بدليل أن له أن يتزوج أخرى ، ولو كان معقوداً عليه لم يجز أن بملكه غيره ، فهو عاقد ، و^(۱۸) عقد البيم (اتناول عين) العبد ، فلم (كير تمليك) فها انعقد عليه العقد الموقوف فجاز .

وليس كذلك الأمة ، لأن عقد النكاح تناول عين الأمة ، بدليل أنها لو تزوجت (١٠) من انسان لم يجرز أن (تنزوج" أنحر"، فالعقد وقعم" ١٠ على عين

ð

	تروجت من اسان ما يبر
(٨) في ب و الواو ؛ ليست موجودة .	(١) الزيادة من ب
(٩) في ب (يتاول غبر) .	(٢) في أ د زوجني ۽ .
(١٠ في ب ١ يجز تمليكه ٤ .	(٣) في ب ﴿ لشقى ﴾
(١١) في ب ولو زوجت ۽ .	(٤) في ب و قال ۽
(١٣) في ب و نزوج من آخر ۽	(۵) فی ب ر فاذا ، .
(۱۳) في ب دينتم ١ .	(٦) المبسوط ج ٥ ص ١٢٦ .
	(٧). في هامش أ و فاختار و

لهم شوكة .

ولا يجوز'' ''الاستعانة باهل الذمة'' اذا كانت لهم شوكة .

والفرق ان الشرط في مخالطتهم ان يكونوا تحت قهرنا وحكمنا ، فاذا كان فيهم قلة كانوا تحت قهرنا ، فلم يكن بالاستعانة بهم " ضرر بالمسلمين ، فجازت الاستعانة بهم .

وليسَ كذلك اذا كانت لهم شوكة ، لأنهم ربما لا يكونون تحت قهرنا ، ولا

يؤمن ان "مخرجوا علينا ، ويظهر ديهم" ، وإذا لم يؤمن في الاستعانة بهم الاضرار لا يستعان بهم ، والاصل فيه ما روي" عن النبسي عليه السلام

(أي ب و ولا تجوز ، كسهان السلمين ، ويقان : احداهم ، (٢) في أو الاستغاثة بهم ، (٣) الزيادة من ب و الكتاب بخت طويل ذكر فيه احاديث

المعرفة ، عن ابن عباس قال : استعمال

رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود بني

فينتاع ، فرضخ لهم ، ولم يسهم لهم ؛

انتهى ، قال البيهقي ، تفرد به الحسن بن

عهارة ، وهو متروك أ هـ ـ وقال الواقدي

في المغازي في غزوة خيبر عن حزام بسن

سعد بن محيصة ، قال : وخرج رسول

الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزا بهم الهل خبير ، فاسهم لهسم

(٥) نصب الواية للزيلعي جـ ٣ ص ٤٢٢ الله عليه وسلم يوه أحد حتى ذا خلف كتاب السير، باب الغنائم وقستها ، فصل في كينية القسمة ، الحديث الثامن فصل في كينية القسمة ، الحديث الثامن عليه حسنة ، فقال: من مؤلاء ؟ قالوا : هذا عشر : روي أن النبعي صلى الله عليه

على دينهــم ، قال : قولــوا لهــم :

فليرجعوا ، فإنا لا نستعين بالمشركين على

المشركين ، انتهمي ، ورواه الواقمدي في

وكتاب المغازي ، ولفظه فقال : من

هؤلاء ؟ قالسوا : يا رسسول الله هؤلاء ـ

حلفاء ابن ابي من يبود ، فقال عليه

السلام: لا نستنصر بأهل الشرك على

اهن الشرك، التهي .

.

فكان له أن يأخذه على وجه النقض . وليس كذلك المأسور ، لأن أخذه على وجه النقض وذلك يخالف™ٍ أخذه ------

عل وجه البناء لم يكن له نقض العقد الأول .

(۱) الزيادة من ب (۹) ليست موجودة في ب (۲) في ب ركتية ، تصحيف . (۱۰) ما بين القوسين ليس مرجودا في ب (۲) في او ياخذ ، (۲) في او ياخذ ، (۲) في او ياخذ ، (۲) في ب و بيم ، (۲) في ب و بيم ، (۲) في ب (۲) ما بين القوسين نيس مرجودا في ب

(٤) إن ب (بيع ١ (١٢) ما بين العوسين ليس المرج (٥) في ب (انقص) (١٣) في أو انتفريت ٤ (٦) ما بين القوسين ليس موجودا في ب (١٤) أن ي ب (الا ان اخذه ، (٧) أن ياد و الاول ، (١٥) أن يادة من ب (١٥) في أو المثالك ، (١٥) في أو تخالف ، (١٥)

- 111 -

انه 🗥 قال في الخبر المعروف : ﴿ أَنَا لَا نَسْتَعَيْنَ ﴿ بِالْكَفَارِ ﴾ لما رأى كتيبة 🗥

٣٦٩ ـ المشترى من الغانمين اذا باع " من اخر ثم جاء مالكه الأول فليس

والمشترى" اذا باع من آخر الدار فللشفيع ان ينقض البيع الثاني" ،

والفرق ان في المأسور المالك ٣٠ يأخذ على وجه البنــاء على المُلكُ الأول ،

وليس كذلك الشفيع ، لأنه يأخذه على وجه النقض ، بدليل أن له أن

لا " على وجه النقض ، بدليل أنه ليس له أن ينقض القسمة ، "ولوكان يأخذه

على وجه النقض لكان له أن ينقض القسمة "، ويأخذ بغير شيء ، وإذا كإن يأخذ

يأخذه "" من يد" البائع ، فيفوت القبض فيه ، وتفويت "" القبض يوجب فسخ

العقد ، وإذا اخذه على وجه النقض كان له نقض الأول ، 'ولأن" اخذ' الشفيع

على وجه 👊 البناء والنقض لا يختلف بدليل أنه يأخذه بالثمن في الحالين ،

حسناء " ، وروى انه استعان بيهود بني قينقاع لما كان فيهم قلة .

له 'أن ينقض' البيع الثاني .

و يأخذها بالأول"

كتاب البيوع

٧٠٠ _ وإذا شارك رب ‹‹المسلم والمسلم اليه ، السلم ‹ بعد قبض رأس المال؟ ثم اختلفًا في رأس المال فالقسول قول المطلسوب له (٢) مع يمينه ، ولا

ولو تقايلا البيع ثم اختلفا في الثمن فإنها يتحالفان ، واذا'' تحالفا عاد البيع الأول(٥).

والفرق بينهما لو(١٠) أنا أوجبنا التحالف لفسخنا الاقالة ، ولو فسخنا الاقالة لأعدنا السلم ابتداء بدين في ذمة المسلم اليه ، واعادة (٧) السلم بدين ابتداء في ذمة المسلم أليه لا يجوز(١٠٠ ، كما لو قال أسلمت اليك العشرة التي لي عليك في كر حنطة فإنه لا يجوز ، كذلك هذا .

وأما(١) في(١٠) البيع لو أوجبنا التحالف لأعدنا البيع بدين في الذمة ، وهذا جائز ، كما لوقال اشتريت هذا منك (١١٠ بالعشرة التي لي (١٢٠ عليك فإن هذا العقد جائز ، كذلك هذا .

ولأن المسلم فيه في الذمة ، فاذا تتاركا^{(؟ ""}سقطاذظ"، وما في الذمة اذا (٨) في ب الانجوز ١٠

(١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (٩) في أ : وأما وأما : تكوار . (٢) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (١٠) الزيادة من ب (٣) الزيادة من ب (١١) الزيادة من (ب). (٤) في ب و فاذا ۽ . (١٢) ليست موجودة في (ب). (٥) في ب و للاول ، . (١٣) في ب و تقاربا ه . (١) في ب د انا لو ۽ . (١٤) ٢ الزيادة من ب

(٧) الزيادة من ب

والجارية المأسورة اذا اشتراها مسلم منهم فولدت فلصاحبه ان يرجع فيه . والفرق بينهما ان الرجوع في الهبة فسخ للعقد(١٠ ، والولـد لم يقـع عليه العقد وفسخ العقد عما لم يقع عليه العقد لا يجوز .

وليس كذلك المأسورة لأنه لا يأخذه على وجه ("فسخ العقد")، وإنما يأخذه على وجه البناء ، بدليل ما بينا في السير" ، وحق صاحب كان ثابتاً () في الأم فسرى(٠٠) الى الولد ، كالمبيعة اذا ولدت قبل القبض .

وان سُنت قلت لما انفصل الولد فقد اتصلت بزيادة ، واتصال الموهبوب بالزيادة يوجب انقطاع حق الرجوع ، كما لو سمنت ١٠٠ ، واتصال ١٠٠ المأسورة ١٨٠ بزيادة لا يمدم (١٠) الرجوع ، كما لو سمنت (١٠٠٠ .

او نقول (١١٠): حق الرجوع في الهبة ضعيف ، بدليل انه يقدر ان يبطله بأن يبيعها من غيره، وبدليل انها لو اتصلت بزيادة يسقط(١١١) حقه في الرجوع ، وحق المولى في المأسورة(١٣٠ قوي ، بدليل انه لو باع من غيره فله ان يأخذ من المستري لتاني(١١٠) والثالث ، ولا يبطل بابطالها بزيادة والحق الضعيف جاز الا يسري الى الولد والحق القوى يسرى .

(٨) في أ والمأسور ، . (١) في ب و العقد ، . (٩) ني ب الانتماء . (٢) في أ و الفسخ للعقد ، . (۱۰) في ب ١ سميت ١ . (٣) في ب د السبي ۽ . (۱۱) في ب ديقول ٢٠. (٤) في أ و ثابيا ۽ . (۱۲) في أد سنّط ، . (٥) في أ د سرى ٤ . (١٣) في أ و المأسور ۽ . (٦) في ب (سميت) . (١٤) في الثاني والزيادة من ب (٧) الزيادة من ب كتاب البيسوع

٤٧٠ - وإذا شارك رب 'المسلم والمسلم اليه' السلم 'ابعد قبض رأس المال' ثم اختلفا في رأس المال فالقسول قول المطلسوب له' مع يمينه ، ولا تحالفان .

ولم تقايلا البيع ثم اختلفا في الثمن فإنها يتحالفان ، واذا^{ن ت}حالفا عاد الأدا ⁽¹⁾

والفرق بينهما لو^(۱) أنا أوجبنا التحالف لفسخنا الاقالة ، ولو فسخنا الاقالة لأعدنا السلم البد، واعادة (۱) السلم بدين ابتداء في ذمة المسلم البه ، واعادة (۱) السلم بدين ابتداء في ذمة المسلم البه لا يجوز (۱۰) ، كما لو قال أسلمت البك العشرة التي لي عليك في كر حندة فإنه لا يجوز ، كذلك هذا .

وأما⁽¹⁾ في (١٠) البيع لو أوجبنا التحالف لأعدنا البيع بدين في الذمة ، وهذا جائز ، كما لوقال اشتريت هذا منك (١١) بالعشرة التي ني (١١) عليك فإن هذا العقد جائز ، كذلك هذا .

ولأن المسلم فيه في الذمة ، فاذا تتاركا^{ر؟ "ا}سقطاذظًا ، وما في الذمة اذا (١) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (٨) في ب الانجوز ،

(۲) ما بین القوسین لیس موجودا فی (ب) .

(۳) ما بین القوسین لیس موجودا فی (ب) .

(۳) الزیادة من ب

(۱) الزیادة من ب

(۱) فی پ ر و فافا ، .

(۵) فی ب ر د للاول ، .

(۵) فی ب ر د تازیا ، .

(۲) فی ب ر د تازیا ، .

(۲) فی ب ر تازیا ، .

 والجارية المأسورة اذا اشتراها مسلم منهم فولدت فلصاحبه ان يرجع فيه . والفرق بينهما ان الرجوع في الهبة فسخ للعقد(١٠) ، والولـد لم يقـع عليه العقد وفسخ العقد عما لم يقع عليه العقد لا يجوز .

وليس كذلك المأسورة لأنه لا يأخذه على وجه ("فسخ العقد") وانما يأخذه على وجه البناء ، بدليل ما بينا في السير") ، وحق صاحبه كان ثابتاً(") في الأم فسرى(") الى الولد ، كالمبيعة اذا ولدت قبل القبض .

وان شئت قلت لما انفصل الولد فقد اتصلت بزيادة ، واتصال الموهـوب بالزيادة يوجب انقطاع حق الرجوع ، كما لو سمنت (،) ، واتصال (المأسورة (المرجوع ، كما لو سمنت (۱۰۰) .

او نقول (۱۱۱ : حق الرجوع في الهبة ضعيف ، بدليل انه يقدر ان يبطله بأن يبيعها من غيره ، وبدليل انه الو اتصلت بزيادة يسقط (۱۱۱ حقه في الرجوع ، وحق المولى في المأسورة (۱۱۱ قوي ، بدليل انه لو باع من غيره فله ان يأخذ من المشتري الثاني (۱۱ والدال ، ولا يبطل بابطالها بزيادة والحق الضعيف جاز الا يسري الى الولد والحق القوى يسرى .

(١) في ب (العقد) . () في أ (المأسور) . (٢) في أ و الفسنة للعقد) . (*) في أب (لا تمنع) .

.

- 01 -

سقط لا يعود ، كما لو قال وهبت منك الدين الذي لي عليك ، ثم اراد ان يرجع فيه لم يكن له ذلك ، فلم يبق معقود عليه ، فلا يتحالفان كالمبيع أذا هلك ، ثم

وليس كذلك المبيع ، لأن العقد وقع على العين فاذا تحالفا سقط حقه على (١) العين ، والحق اذا سقط عن العين جاز أن يعود" كما لو وهب لإنسان عيناً ، ثم رجع في الهبة جاز ، كذلك هذا ، فقد بقي المعقود عليه بحاله فجاز أن يجب

التحالف ، كما لو اختلفا في نفس البيع (٢) . ٤٧١ _ اذا^(١) قال رب السلم للمسلم اليه: كلُّ ما لي عليك من الطعام في غرائري ''هذه ففعل' و'بس رب السلم بحاضر لم يكن ذلك قبضاً .

ولو اشترى طعاماً يعينه مكايلة ، ودفع اليه غوائر" وقال كله في غرائر" ففعل وهو غائب صار(^) قابضاً .

والفرق أنه لم يملك عيناً بالعقــد ، لأن المسلــم(* فيه في اللمــة ، وللمسلم(١٠٠٠ اليه أن جين ملكه في أي حنطه شاء ، وانحا بملك الحنطة بتعيين ‹‹‹المسلم اليه ، فاذا أمره أن يكيل في غرائره (١٦٠ فقد أمره بأن يتصرف في ملكه ويعزل بعض ملكه عن(١٣) بعض ، وينفرد بتملكه(١١١ ، وبعزل بعض ملكه عن

بعض لا يصيرقابضاً ، ولا يجوزأن يتفرد ٢٠٥٠ بتملكه ، دليله لوعزل ١٠٦٠ من غير أن يأمره رب السلم به .

(٩) في ب والسلم ١٠. (۱) في ب د من ١٠ (١٠) في ب د والمسلم ، . (۲) في اويفرده . (١١) في ب درب السلم ١٠ (٣) في ب رضالبيوع انتهى ١٠ (۱۲) في ب (غوارته ۱ .

 (٤) في ب و واذا ، . (۱۳) في ب د ويعزل ، . (٥) في أوواذا ٤ . (١٤) في ب رېتمليکه ١. (٢) في ب وغدائر ١٠ (١٥) في ب دينفرد ١٠.

(٧) في وغدالري ١٠ (١٦) في ب وعزله ا (٨) في ب رجازه .

(٩) في ب ويصرف، (١٠) في أ و ملكه فانفرد بملكه ، .

(γ) في ب ووصيغ لي منه خاتما ۽ .

ملك نفسه وانفرد بتمليكه(١٠٠ اياه .

(۸) في أرفقك ،

(۱) في بربكيل،

(٢) أفي أو أمره .

(٣) الزيادة من (ب) .

(٤) في ب (بامر ١٠

(٥). الدراهم بعده .

(۲) نی ب رصانع ۲۰

وليس كذلك ألمبيع ، لأنه ملك عين الطعام على المشتري بالعقد ، بدليل إن البائع لو أراد أن يسلم اليه حنطة من مكان آخر لم يجز ، فلا يملك بنفسه ،

فاذا أمره بأن يكيله(١) في غرائره فقد أمره(١) بأن يوصل ملكه بملكه فجاز أن يصير

قابضاً ، دليله لو اشترى منه فصاً وقال ركبه في خاتمي ففعل صار قابضاً ، كذلك

أغابضاً ، ولو اسلم في حنطة فطحنها المسلم اليه بإذن(١٠)رب السلم لم يصر

ولهذا المعنى قلنا : أنه(٢) لو اشترى حنطة فطحنها البائع بأمر المشتري صار

فإن قيل لو دفع (مدراهم نقرة) الى صائغ(١) وقـال : زد من عنــدك درهماً

قلنا : انه اذا قال : وزد من عندك درهم أفقد أمره أن ينفرد بتملكه (١١٠ ،

وأمره أن ("اليفرد بالتمليك") فلا يصح ، كما لو قال بع عبدك مني فباعــه منــه

وجارية لم يجز ، كذلك هذا ، فاذا بطـل(١٢) مرة صاركان (١٠لـــم يامـــره ،

واختلط ١١٠ ملكه بملكه ، ولو كان كذلك لزمه ضمانه وصار الدراهم ملكاً له

كذلك(١٠٠ هذا ، وفي (١٦مسألتنا بطل١١٠ امره بالكيل وعزله وكلامه(١١٠) ، فصــار

(١١) في ب و بتمليكه الدراهم ۽ . (١٢) في ارينفرد بالتملك ،

(١٤) في ب وضلم يأمر ولم محلف

(١٣) في أو أبطل ٢٠

وختلف ، ا

(١٦) في برمالته أبطل.

(١٨) ني ب و كان حنطة في غرارته ، .

(١٥) الزيادة من ب

(۱۷) : الزيادة من ب

كان غيره (١٨٧ كال حنطته في غوائره ١١١ فلا يصير قابضاً ، كذلك هذا .

آخر ، ''واصنع ني خاتماً' نفعل'' صارقابضاً ، ومع ذلك الصائغ قد تصرف'' في

٤٧٢ _ اذا وكل رجل رجلاً (أن ياخذ) له درهماً " في كُرُ " طعام سلّما لم

ولو انه وكله ليأخذ له دراهم ويبيع كرطعام(٥) للموكل في بيته جاز . والفرق بينهما ان الوكيل هو العاقد ، وحقوق العقد متعلقة به ، وعقده على حنطة في ذمة غيره لا يجوز ، فقد أمره بأن يبيع كر حنطة من⁽¹⁾ ذمة نفســه ويجعل بدله له ° ، فصار كها لو أمره ° أن ° يبيع عيناً ° من أعيان مال الوكيل ،

ويجعل بدله له ، ولوكان كذلك (١١) لم يجز كذا(١٢) هذا . . وليس كا لك البيع (١٣٠ لأنه لم يأمره أن يبيع كراً ١٩٥ من ذمته ، وانما^(١٥) أمره بأن يبيع عيناً من أعيان ماله فلم يشترط١٧٧ بدل ملكه له فجاز ، وصار كما لو باعه

الموكل ولو باع بنفسه ، صح كذا(١٧٠) هذا . ۷۷۴ ـ اذا^{یه ا} اشتری مسلوختین^{۳۵} فاذا إحداهما ۳۰ ذبیحة مجسوسی أو

متروك التسمية عمداً فالبيع فاسد فيهما جميعاً . ولو اشترى عبدين فاذا احدهما مدبر فالبيع جائز في العبد .

والفرق ان ما توك عليه التسمية عامداً غير داخل تحت العقد ، لأنه ورد

(۱۱) في ب ۽ هکذا ۽ . (١) في ب ولياخذ ، . (۱۲) في ب ركذلك ، (٢) في أ ر درهم ، . (١٣) في ب و البائع ، . (٢) في ب د كل ١٠

(١٤) في ب دينا ۽ . (١٥) في ب ﴿ فَأَنَّمَا ﴾ .

(٤) في ب د لم يجزه ١ . (ع) في ب وحنطه ، (١٦) في ب و فلم يشرط ، . (١٠) في أوفى ١٠. (۱۷) في ب ، كذلك ، . (٧) ليست موجودة في (ب) . الهٰذاية جه ٤ ص ٧٤

(٨) في أنه أموه . في ب (مسلوخين) . (٩) الزيادة من (ب) . في ب أحدهماض ١ . (۱۰) في أوعين ، .

النص بتحريمه ، وهمو قول تعالى : ﴿ وَلاَ تُأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذُّكُرِ آسُمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ(١) ﴾ ، ولهذا قلنا انه لو قضى قاض(١) بجوازه لا يجوز ولا يفيد بخلاف الشافعي(٢) ، لأنه خالف النص ، فقد جمع في العقلد بين ما(٢) يدخيل تحت

العقد ، وبين ما(١) لا يدخل (،تحت العقد) ، فصاركما لوجع بين حر وعبد ، ولو كان كذلك يبطل (٥) البيع ، كذلك هذا .

وليس كذلك المدبر لأنه مما يدخل تحت العقد ، بدليل ان حاكماً لوحكم بجوازه جاز ، لأنه لم يُرد نصُّ بفساده ، وما(١) روي عن رسـول الله صلى الله عليه(١٧) وسلم باع مديراً معارض وبنهيه عن بيع المدير ، فدل انه يدخـل تحـت العقد فدخلا جميعاً في العقد ، وانما يخرج المدبّر بعد ذلك عن العقد بالفسخ ،

ومسخ العقد في احدهما لا يوجب فسخه في الآخر، فجاز في العبد ، وبطل في ٤٧٤ _ اذا (١٠) قال بعت منك هذه الصبرة كل قَفَيزُ بكذا درهماً (١٠) ، ولم

يسم كيل الجميع جاز البيع في قفيز واحد في قول أبي حنيفة .

(١) سورة الأنعام : ١٢١ (٥) في ب و لا بطل ١٠ (۲) في أو قاضي ٠٠ (١) في ب و ولا ۽ . (٣) الامام أبوعبد الله عمد بن أدريس بن (٧) البخاري جـ ١٠ ص ٧٩ ، باب بيع المدبر ، عن جابر رضي الله عنه قال :

العباس بن عثمان بن شافع بن السائب

بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبدمناف ، الشافعي - نسبة الى جده شافع ، لانه لقي رسول الله

شلى الله عليه وسلم - أحد الأثمة أربعة وصاحب الذهب المنسوب ولد في غزة (عسقلان ، اليمن) في اليوم

الـذي مات فيه الأمسام أبـوحنيفـة سنة

١٥٠ (ت ٢٧٦٧)

(٤) الزيادة من ب

باع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر.

وفي الموطأ رواية محمد بن الحسن ، باب

بيع المديس، عن يحى بن سعيد، إنبه

سمع ابن المسبب يقول : من اعتق ولبدة

-عن دبر منسه ، فان له أن يطأهسا وأن

يتزوجها ، وليس له أن ينيعها ولا يبها ،

وولدها بمنزلتها ء

(٨) اللباب حد ١ صط ١٨٦

(٩) ق أ و درهم ۽ ٠.

٤٧٢ ـ اذا وكل رجل رجلاً (أن يأخذ اله درهماً (*) في كُرُّ* طعام سَلَما لم ولو انه وكله ليأخذ له دراهم ويبيع كرطعام(°) للموكل في بيته جاز .

والفرق بينهما أن الوكيل هو العاقد ، وحقوق العقد متعلقة به ، وعقده على حنطة في ذمة غيره لا يجوز ، فقد أمره بأن يبيع كر حنطة من(١) ذمة نفســه ويجعل بدله له٬٬٬ ، فصاركها لوأمره٬۸ أن٬٬۱ يبيع عيناً٬۰۰ من أعيان مال الوكيل ،

ويجعل بدله له ، ولو كان كذلك (١١) لم يجز كذا(١١) هذا . وليس كذلك البيع (١١٠) لأنه لم يأمره أن يبيع كراً ١١١) من ذمته ، وانما ١١٥) أمره بأن يبيع عيناً من أعيان ماله فلم يشترط!١٦٧ بدل ملكه له فجاز ، وصاركما لو باعه الموكل ولو باع بنفسه ، صح كذا(١٧١) هذا .

٤٧٣ ـ اذاره اشترى مسلوختين ١٠٠٠ فاذا إحداهم المن ذبيحة مجموسي أو متروك التسمية عمداً فالبيع فاسد فيهما جميعاً .

ولو اشترى عبدين فاذا احدهما مدبر فالبيع جائز في العبد .

والفرق ان ما ترك عليه التسمية عامداً غير داخل تحت العقد ، لأنه ورد (١١) في ب ۽ هکذا ۽ . (١) في ب د ليأخذ ، . (۱۲) في ب د كذلك ، (٢) في أو درهم ، . (۱۳) في ب و البائع ۽ . (۳) في ب د کلي ، . (۱٤) في ب دينا) . (٤) في ب ولم يجزء ، . (١٥) في ب (فأنما) . (٥) في ب د حنطه ، (١٦) في ب و فلم يشرطه . (٦) في أوفي ، (۱۷) في ب ركذلك ، . (٧) ليست موجودة في (ب) . الهٰذاية جـ ٤ ص ٧٤ (٨) في أو أمره . في ب (مسلوخين) . (٩) الزيادة من (ب) . في ب أحدهماض ، . (١٠) في أوعين،

النص بتحريمه ، وهمو قولـه تعمالى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَّكُر آسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ(١) ﴾ , ولهذا قلنا انه لو قضى قاض(١) بجوازه لا يجوز ولا يفيد بخلاف الشافعي(") ، لأنه خالف النص ، فقد جمع في العقد بين ما(") يدخل تحت العقد ، وبين ما() لا يدخل (تحت العقد) ، فصار كها لوجع بين حر وعبد ، ولو كان كذلك يبطل(٥) البيع ، كذلك هذا .

وليس كذلك المدبر لأنه مما يدخل تحت العقد ، بدليل ان حاكماً لو حكم بجوازه جاز ، لأنه لم يردُّمص بمُساده ، وما^(١) روي عن رسول الله صلى الله عليه٬٬٬ وسلم باع مدبراً معارض وبنهبه عن بيع المدبر، نذل انه يدخـل تحـت العقد فدخلا جميعاً في العقد ، وانما يخرج المدبر بعد ذلك عن العقد بالفسخ ، وفسخ العقد يُ احدهما لا يوجب فسخه في الآخر، فجاز في العبد ، وبطل في

٤٧٤ _ إذا (الله على عنه عنه عنه الصبرة كل قفيز بكذا درها الله على ولم

```
يسم كيل الجميع جاز البيع في قفيز واحد في قول أبي حنيفة .
```

(١) سور؛ الأنعام : ١٢١ (٥) في ب د لا بطل ، . (٢) في أ ﴿ عَاضِي ٤ .

(٦) في ب روانا ، (٣) الامام أبوعبد الله محمد بن أدريس بن (٧) البخاري جد ١٠ ص ٧٩ ، باب بيم العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن

المدبر ، عن جابر رضي الله عنه قال َ باع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر. المطلب بن عبدمناف ، الشافعي - نسبة وفي الموطأ رواية محمد بن الحسن ، باب الى جده شافع ، لانـه لقى رسـول الله بيع المدبر ، عن يجيي بن سعيد ، أن ورلم الله علب وسلم - أحد الأثمة سمع ابن المسبب يقول: من اعتق وليدة الأركمة وصاحب المذهب المنسوب

عن دبر منه ، فان له أن يطأهـــا وأن يتزوجها ، وليس له أن يبيعها ولا يبها ، ولد في غزة (عسقلان ، اليمن) في اليوم وولدها بمنزلتها ، . الذي مات فيه الأسام أبوحنيفة سنة (٨) اللباب جد ١ صط ١٨٦ ١٥٠ (سنة ٧٦٧م)

(٤) الزيادة من ب

(٩) ق أو درهم ١٠

العتق ، ومع ذلك يجوز ، فها الفرق بينهما ؟.

فقال : اذا أوصى بأن(١) يباع نسمة فإنه يباع بمن يعتق ، ولم(١) يشترط في عقد البيع أن يعتقه ، ولكنه يجبر على أن يعتقه بعد ذلك لثبوت حق الاعتاق للعبد

قال ولو قلنا(°) انه لو شرط العتق(° جاز في التسمية ، فالفرق(° بينهما(° ظاهر ، لأن الوصية ببيع العبد ("نسمة جائزة" ، وفيها منفعة للعبدي، ولوقلنا انه لا يجوز بيعه بشرط العتق لجوزنا بيعه من غير اشتراط العتق ، فيكون للمشتري الا

يعتقه فيؤدي الى ابطال الوصية ، وسقوط حق العبد وهذا لا يجوز ، ولهذا قلنــا انه (١٠) لو أوصى بأن (١) يشتري نسمة ويعتق (١٠) عنه فللوصي أن يشتري (١٠) مَطَلَقاً ، ولا يشترط العتق في البيع ، ولو اشترط بطل ، لأنه ليس للوصي(٢٠) ألاّ

يعتقه (٣٠ولأنه يؤدي) الى ابطال نوع وصية وقربة(١٥٠ ، ولاسقـاط(٩٠٠ حق العبــد اذ١٧٧ لم يثبت للعبد١٧٧ حتى العتق ، وإما في مسألتنا اذا لم تكن وصية فليس في اشتراط العتق ابطال نوع قربة(١٨) وغرض احد(١٧١ ، فلوقلنا انه لا يجوز لم يؤد الى ابطال حق احد فجاز أن يطل (٢٠٠) .

٤٧٦ ـ اذا باع جارية حاملا واستثنى ما في بطنها فالبيع فاسد(١١١) والشرط

(١٥) في ب د واسقاط ، .

(١٢) في أو للموضى ١٠ (۱) فرارانه ." (۱۳) في ب و ولانه لا يؤدي ا (۲) نی ب دولاء. (١٤) مَا بِينَ القوسينَ ليس مُوجُودًا فِي (ب) . (۳) نی ب روان ه .

> ٥ (١٦) في براظاء. (°) في ب و والفرق ، . (١٧) في برالعبد، . (٦) الزيادة من ؛ (ب) . (۱۸) ڧِ ب رئيف د . (٧) في ب وبنسمة جائزه .

(۱۹) في واخره (٨) الزيادة من (ب) . (۲۰) نېب دىمالە ، . (٩) في أ وضأن ۽ .

(٢١) الزيادة من (ب) . (۱۰) في ب د فعنق ۽ . (۱۱) في ب ويشتره .

عدد الجميع ، ولم يعلم فالبيع فاسد في الجميع . والفرق بينها أن كل واحد (١) منها اسم يتناول (الواحدة ، وما) زاد عليه و١٠٠٧ يختص بقـدر١٠٠ و١١٠الواحـد في نفسه مجهـول لأن الشــاة (مـــع الشـــاة) تختلف(١٠) ، فصار كما لو قال بعتك شاة من هذه الاغنام ، ولو قال هكذا لم يجز للجهالة ، كذلك ‹ ها هنا .

ولو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا درهما (١٠) ولم يسم

وليس كذلك الحنطة ، لأن كل قفيز اسم (١٠٠ يتناول الواحد ، وما(١١٠ زاد عليه ، والواحد معلوم لأن القفيز مع القفيز من صبرة واحدة لا(٢٠) يختلف ، وما زاد على الواحد مجهول ، فلا يصح العقد فيه وجاز في الواحد ، وصار كأنه قال بعت منك قفيزاً من هذه الصبرة(١٢) بكذا ، ولو قال هكذا جاز ، كذلك هذا .

٤٧٥ _ ذكر في الأصل (١٤) أنه لو باع عبداً بشرط أن يعتقه فالبيع فاسد . ولو أوصى (١٥٠ بأن يباع) عبده نسمة (١٦) فالبيع (١٧) جائز (١٨) .

١١٥ قلت للقاضي الامام١١١ رضي الله عنه: واليس البيع نسمة بيع بشرط (١) في أ الأصل و درهما ، ثم صححت (۱۲) ، وفي ب دلم ١٠

(١٣) ليست موجودة في (ب) . و درهم ، من الناسخ وهي غير موجودة في ١٤١) المبسوط جـ ١٣ ص ١٤ ١٠١) في أ د أن يبتاع ، . (٢) ليست موجودة في (ب) . (١٦) في أ د نسمة ، وفي ب د بنسمة ، والنسمة (٣) في ب (الواحد فيا ، .

في العتق المملوك ذكرا كان أو أنثى . قال (٤) الزيادة من (ب) . خالد: النسمة: النفس والمروح وكل (ه) في أو بعدد ع . دابة في جوفها روح فهي نسمة . نسان (٦) في ب (الواو) ليس موجودة . (٧) الزيادة من ب

(۱۷) في ب د نبيع ، . (٨) في ب د تخالف ، . (١٨) ليست موجودة في (ب) . (٩) في ب د هذا ۽ . (١٩) في ب و قلت قال الامام القاضي ، . (١٠) الزيادة من (ب). (۱۱) في ب د فها ، .

(١) في ب والمعتق) .

لا بجوز الاعتياض عنهما ١٠٠ بحالٌ ، فصار معدومًا ، وتملى وتميلك المعدوم لا ·

٧٥٥ ـ ولو^(٢) اوصى بثمرة بستانه وفيه^(٢) ثمرة موجودة فها بجدث فيه^(١) لا يدخل فى الوصية ، ما لم يقل^(١) : ابدا .

وفي الغلة يدخل فيها الموجود والحادث .

والفرق ان (** حقيقة اسم الثمرة يتناول الموجود ، بدليل قوله ** صلى الله عليه وسلم وسلم (** د من باع نخلا مؤبرا فثمرته للبائع الا ان يشترط المبتاع ، واراد (** بالثمرة الموجود (**) دون الحادث ، فاذا كانت الثمرة موجودة انصرف (**) اللفظ الى حقيقته ، واذا كانت الحقيقة مرادة (**) باللفظ خرج المجاز من ان يكون مرادا ، لأن اللفظ لا يطلق ويراد به الحقيقة والمجاز .

وليس كذلك الغلة ، لأن حقيقة اسم الغلمة يقسع (١٠٠ على الموجــود والحادث ، بدليل انه وكل وكيلا بدفع (١٠٠ غلاته كان وكيلا في الموجود والحادث

(ﷺ) أنه قال : ومن باء عبدا وله عال (١) في أوعنها ي. فهاله للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع ، ومن (٢) في ب و واذا ۽ . باع نخلاً مؤبراً ، فالشرة للبائع ، إلا أن (٣) في أ د وفيها ۽ . يشتسرط المتساع ، انتهسى . وفي المسظ (٤) في أو فيها ي ... للبخاري : ﴿ مِنَ ابْتَاعَ نَخَلَا بِعَدُ مَا يُؤْبِرِ (٥) في ب د لم يغل . فثمرتها للذي باعها ، إلا أن يشترط (٦) ليست موجودة في (ب) . المبتاع وأخرجه البخـاري ، ومسلم عن (Y) في ب دعن النبي ﷺ أنه قال ۽ . نافع عن ابن عمر بقصة النخل فقط . (٨) نصب الراية ، للزيلعي جد ٤ ص ٥ ، (٩) في أ د فأراد ۽ . كتاب البيوع ، الحديث الرابع : أخرج (١٠)في ب (الموجودة) . الائمة الستة في وكتبهم ، عند مسلم (١١) في أو انصرف، في و البيوع ، باب من باع نخلا عليهـ أ (۱۲) في أومرادا ، . شراء ، وعند البخاري في البيوع ، باب (۱۳) في أو تقع با . قبض من باع نخلا قد أبرت : عن سالم (١٤) في ب ابدفع ، . بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن النبيي

فدخلا جميعا في الأمر(١) فتناولهما .

٧٥٦ - اذا اوصى الى انسان فلم يقبل الوصية حتى مات الموصى ، ثم باع واشترى شيئا من تركته ولم يعلم بموته صار قابلا للوصية(١٠٠٠) ولسم يكن له(١٠٠٠) رده .

ولو وكل وكيلا ببيع او شراء ، ولم يعلم بالوكالة ، فباع واشترى فانه لا يصير وكيلا ما لم يتصرف فيه بعد العلم .

والفرق ان الايجاب قد تم من قبل الموصي بموته ، بدليل انه لا يقدر هو ولا وارثه على ابطاله ، فوجب له " والتصرف ، الا انه وقف على قبوله فاذا تصرف بما يدل على الرضا والقبول صار راضيا ، كما أو اشترى عبدا على انه بالخيار ثم باعه صار مخيرا بالبيع ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكالة ، لأن (") الايجاب لم (") يتم من قبل الموكل ، بدليل ان لموجه ابطاله وعزله "" ، فلم يصر بفعله "مجبرا" ، كما لو اشترى عبدا على ان البائع بالخيار ، ثم باعه المشتري لم يجز ، لأن الايجاب لم يتم كذلك هذا "والله اعلم بالصواب" .

. .

(۱) في ب (الاسم) . (۲) في أ د لا ، . (۲) في ب (الوصية ، (۷) أثريادة من ب

(٣) ليست موجودة في (ب) .
 (٨) في ا د نعله غيرا ه .
 (٤) الزيادة من ب
 (٩) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) .

(ه) في أ و رلأن لأن ۽ تكوار .

ولو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا درهماً ١٠١ ولم يسم عدد الجميع ، ولم يعلم فالبيع فاسد في الجميع .

والفرق بينها ان كل واحد (١٠ منها اسم يتناول (الواحدة ، وما) زاد عليه و (١٠٠ يغتص بقد ر ١٠٠ و ١٠٠ الواحد في نفسه مجهول لأن الشاة (مسع الشاة) تختلف (١٠ ، فصار كما لو قال بعتك شاة من هذه الاغنام ، ولو قال هكذا لم يجز للجهالة ، كذلك (١ها هنا) .

وليس كذلك الحنطة ، لأن كل قفيز اسم (١٠٠ يتناول الواحد ، وما(١٠٠ زاد عليه ، والواحد معلوم لأن القفيز مع القفيز من صبرة واحدة لا(١٠٠ يختلف ، وما زاد على الواحد مجهول ، فلا يصح العقد فيه وجاز في الواحد ، وصار كأنه قال بعت منك قفيزاً من هذه الصبرة(١٠٠ بكذا ، ولو قال هكذا جاز ، كذلك هذا .

٤٧٥ ـ ذكر في الأصل (١١٠) انه لو باع عبداً بشرط أن يعتقه فالبيع فاسد .

ولو أوصى (١٠٠ بأن يباع) عبده نسمة(١٠٠) فالبيع(١٧٧) جائز(١٧٨) .

١٠٠قلت للقاضي الامام١٠٠ رضي الله عنه : وألبس البيع نسمة بيع بشرط

(١) في أ الأصل و درهما ، ثم صححت (۱۲) ، وفي ب دلم ، . 1 درهم ، من الناسخ وهي غير موجودة في (١٣) ليست موجودة في (ب) . 151) المبسوط جد ١٣ ص ١٥ (١٥) في أو أن بيناع ، . (٢) ليست موجودة في (ب) . رُون في أونسمة ، وفي بوبنسمة ، والنسمة (٣) في ب (الواحد فيا ، . في العتق المملوك ذكرا كان أو أنثى ، قال (٤) الزيادة من (ب) . (٥) في أو بعدد) . خالد : النسمة : النفس والدوح وكل دابة في جوفها روح فهي نسمة . أسسان (٦) في ب و الواو ۽ ليس موجودة . (٧) الزيادة من ب (٨) في ب (تخالف) . (۱۷) نی سه زنیع ، . (۱۸) لیست موجودة فی (ب) . (٩) في ب دهذا ۽ . (١٩) في ب وقلت قال الامام القاضي) . (١٠) الزيادة من (ب).

آلعتق ، ومع ذلك بجوز ، فها الفرق بينهها ؟.

فقال: اذا أوصى بأن (١) يباع نسمة فإنه يباع عن يعتق ، ولم (١) يشترط في عقد البيع أن يعتقه ، ولكنه يجبر على أن يعتقه بعد ذلك لثبوت حق الاعتاق للعبد بالوصية .

قال ولو قلنا " انه لو شرط العتق " جاز في التسمية ، فالفرق " بينهما " ظاهر ، لأن الوصية ببيع العبد "تسمة جائزة ، وفيها منعقة للعبد ، ولوقلنا انه لا يجوز ببعه بشرط العتق لجوزنا ببعه من غير اشتراط العتق ، فيكون للمشتري الا يعوز بيعه باطال الوصية ، وسقوط حق العبد وهذا لا يجوز ، ولهذا قلنا انه " لو أوصى بأن " يشتري نسمة ويعتق " عنه فللوصي أن يشتري " الأمطلقاً ، ولا يشترط العتق في البيع ، ولو اشترط بطل ، لأنه ليس للوصي " الأم المناسلة و العالم المناسلة المناسلة عنه المناسلة المناس

مطلقاً ، ولا يشترط العتق في البيع ، ولو اشترط بطن ، لأنه ليس للوصي ١١١ الا يعتقه (١٠٠ لأنه ليس للوصي ١١٠) الا يعتقه (١٠٠ لأنه يؤدي الى ابطال نوع وصية وقربة ١١٠) ، ولاسقاط ١٠٠١ حق العبد اذ١٠٠ لم يثبت للعبد ١١٠ حق العتق ، واما في مسألتنا اذا لم تكن وصية فليس في اشتراط العتق ابطال نوع قربة ١١٠٠ وغرض احد ١١٠) ، فلو قلنا انه لا يجوز لم يؤد الى ابطال حق احد فجاز أن يبطل ١٠٠٠ .

٤٧٦ ـ اذا باع جارية حاملا واستثنى ما في بطنها فالبيع فاسد(٢١) والشرط

(١٥) في ب (واسقاط).

(۱) ني اران،. (۱۲) ني ادللموصى، . (۲) ني ب رولا،. (۱۳) ني ب رولانه لا يؤدي، . (۳) ني ب روان،. (۱۶) ما يين القوسين ليس موجودا ني (ب) .

(A) الزيادة من (ب). (۱۹) قي ب وانخو، . (٩) قي أوضأن، . (۲۰) قي ب ويطله، . (١٠) في ب و فعتق، . (۲۱) الزيادة من (ب).

(۱۱) في ب ديشتر،

(٤) في ب والمعتق ۽ .

(۱۱) في ب د فيا ١ .

العتق ، ومع ذلك يجوز ، فها الفرق بينهما ؟.

فقال : اذا أوصى بأن(١٠ يباع نسمة فإنه يباع ممن يعتق ، ولم(١١ يشترط في عقد البيع أن يعتقه ، ولكنه يجبر على أن يعتقه بعد ذلك البوت حق الاعتاق للعبد بالوصية

قال ولو قلنا(⁽¹⁾ انه لو شرط العتق⁽¹⁾ جاز في التسمية ، فالفرق⁽¹⁾ بينهما⁽¹⁾ ظاهر ، لأن الوصية ببيع العبد ("نسمة جائزة" ، وفيها منفيعة لليميد ، ولو قلنا انه لا يجوز بيعه بشرط العتق لجوزنا بيعه من غير اشتراط العتق ، فيكون للمشتري الا

يعتقه فيؤدي الى ابطال الوصية ، وسقوط حق العبد وهذا لا يجوز ، ولهذا قلنــا انه (١٠) لو أوصى بأن (١) يشتري نسمة ويعتق (١٠) عنه فللوصي أن يشتري (١٠) مطلقاً ، ولا يشترط العتق في البيع ، ولو اشترط بطل ، لأنه ليس للوصي(٢٠) ألاًّ يعتقه (٣٠ ولأنه يؤدي) الى ابطال نوع وصية وقربة(١١٠ ، ولاسقـاط(١٠٠ حق العبــد اذ١٧١ لم يثبت للعبد١٧١ حق العتق ، واما في مسألتنا اذا لم تكن وصية فليس في اشتراط العتق ابطال نوع قربة(١١٠ وغرض احد(١٠١ ، فلو قلنا انه لا يجوز لم يؤد الى

ابطال حق احد فجاز أن يبطل (٢٠٠) . ٧٦٦ _ اذا باع جارية حاملا واستثنى ما في بطنها فالبيع فاسد(٢٠٠ والشرط

(١٢) في أو للموصى ١٠. (۱) في أوأن ، أ (١٣) في ب وولانه لا يؤدي ١٠. (۲) في ب رولاء . (١٤) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) ٠

(١٥) في ب د واسقاط، . 👌 (۱۹) ني برافاء. (٥) في ب د والفرق ٤ . (١٧) ني ب د العبد ، . (٦) الزيادة من ؛ (ب) .

(۱۸) في برنيف ١٠ (٧) في ب رينسمة جائز ، . (١٩) في ب د اخره . (٨) الزيادة من (ب) . (۲۰) ق ب دیکه د (٩) في أرضأن ۽ .

(۱۰) في ب و نعتق ۽ . (۲۱) الزيادة من (ب) . (۱۱) في ب ديشتره .

(٣) ني ب روان ۽ .

زاد على الواحد مجهول ، فلا يصح العقد فيه وجاز في الواحد ، وصار كأنه قال بعت منك قفيزاً من هذه الصبرة(٢٠٠ بكذا ، ولو نال هكذا جاز ، كذلك هذا . ٤٧٥ _ ذكر في الأصل(١٠) انه لو باع عبداً بشرط أن يعتقه فالبيع فاسد .

وليس كذلك الحنطة ، لأن كل قفيز اسم (١٠٠ يتناول الواحد ، وما١١١٠ زاد

ولو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بكذا درهما (١٠) ولم يسم

والفرق بينها أن كل واحد(١) منها اسم يتناول (الواحدة ، وما) زاد عليه و(١)لا يختص بقدر(١) و(١)الواحد في نفسه مجهول لأن الشاة (مسع الشاة)

تختلف(١٠) ، فصار كما لو قال بعتك شاة من هذه الاغنام ، ولو قال هكذا لم يجز

عليه ، والواحد معلوم لأن القفيز مع القفيز من صبرة واحدة لا(١٠٠ يختلف ، وما

عدد الجميع ، ولم يعلم فالبيع فاسد في الجميع .

للجهالة ، كذلك (ما هنا).

(١) في أ الأصل و درهما ، ثم صححت

ولو أوصى (١٠٠ بأن يباع) عبده نسمة (١٦١ فالبيع (١٧) جائز (١٨) . ١١٠قلت للقاضي الامام١١٠ رفيي الله عنه : «أليس البيع نسمة بيع بشرط

(١٢) وفي ب دلم ، .

(١٣) ليست موجودة في (ب) . و درهم ، من الناسخ وهي غير موجودة في (1٤) المبسوط جـ ١٣ ص ١٥ (١٥) في أ د أن بيتاع ، . (٢) ليست موجودة في (ب) . روم في أونسمة ، وفي ب وبنسمة ، والنسمة (٣) في ب و الواحد فيا ع .

في العتق المملوك ذكرا كان أو أنثى ، قال (٤) الزيادة من (ب) . (٥) في أو بعدد ي . خالد : النسمة : النفس والمرو- وكل دابة في جوفها روح فهي نسمة . لسان (٦) في ب (الواو) ليس موجودة . (٧) الزيادة من ب

(٨) في ب وتخالف ۽ . (۱۷) في ب د فيع ١ . (١٨) ليست موجودة في (ب). (٩) في ب دهذا ۽ . (١٩) في ب وقلت قال الامام القاضي . . (١٠) الزيادة من (ب).

(۱۱) في ب دنيا،

فاسد ، وكذلك لو كاتب(١) جارية واستثنى ما في بطنها .

ولو وهب جارية واستثنى ما في بطنها فالهبة جائزة ، والاستثناء باطل ، وكذلك الرهن والنكاح والخلع والصلح من دم العمد والعتق(١) على مال فالعقد جائز ، والاستثناء باطل فيدخل^(١) الولد في العقد ، ويكون لمن^(١) له الام^(١).

ولو أوصى بحارية لانسان واستثنى ما في بطنها فالوصية جائزة ، والاستثناء جائز ، والوَّلَّدُ لا يُدُّخل في الوصية .

ولو اعتق جارية واستثنى ما في بطنها عتقت الجارية ويكون الولد حراً .

والفرق بينهما وبين هذه المسائل ان مطلق العقد ١٠٠ على الأم يقتضي دخول الجنين فيه في حكم عقد الأم ، وافراد الجنين بعقد البيع لا يجوز ، فاستثناؤ، منه ٧٠ لا يجوز ، فصار شرطاً فاسداً الحق بعقد البيع «والكتابة فابطلهما» ، والأصل فيه ما(۱) روي أن(١٠) رسول الله صلى الله عليه وسلم(١١) نهى عن بيع وشرط ..

وأما في الهبة فمطلق العقبد يقتضي دخبول الجنسين فيه لما٣٣ نينيا ، فاذا استثنى صار شرطاً فاسداً الحق بعقد الهبة فلا يبطلها(١١٠ ، والأصل فيه ما روى عن(١٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٥ تعمروا اموالكم فتتلفوها فمن أعمر له شيء فهو له ولعقبه من بعده٬۱۰۰ فنهي (۱۱۰ عن العمري ثم حكم بوقوع الملك (١) في أوكانت ي

(١١) في أ ووسلم أن نهي ۽ . (٢) في أ د والعفو ۽ . (۱۲) في ب د كيا ، . (٣) في 🕒 ويدخل ۽ . (١٣) في ب د يبطلهما ۽ . 🐧 (٤) ق ب د ١٤٠٠. (١٤) سبق تخريجه في ص ٧٩٣

(١٥) في أ و لا تعمروا أموالكم فتتلفوها و الى (٦) ليست موجودة في (ب) . أخره، وفي ب وولا تعمروا الموالكم (٧) في أدنية ي فتتلفوها فمن اعمر بشيء فهوله ولسينيه (٨) في أ و والمكاتبة فابطلها ، .

من بعده) . (٩) سبق تخريجه في ص (۱۱) في أو رسي ۽ . . . (۱۰) في أد ضعن ١٠

(٥) في ب والأمة ، .

به ، وكذلك النكاح والخلع والصلح عن (١) دم العمد والعتق على مال لا يبطلها(١) الشر وط(") الفاسدة فصحت هذه العقود ، وكذلك(") العتق والوصية لا يبطلها(") الفاسدة ، ٢٠فئبت الفرق بين صحة ٢ هذه العقود وفسادها(٢) ، وانما قلنا أن في الهبة لا يصح الاسبثناء ، والولد للموهوب له لما ١٨٠ بينا أن العقد على الام جائز ويستحيل (أن تلد جارية انسان ولداً عملوكاً لآخر ، كما يستحيل ال ان تكون (١٠٠٠) الجارية مملوكة لواحد(١١١) ويدها ورجلها لآخر ، اذ(١١١) الجنين جزء منها كيدهـــا ورجلها .

فإن قيل : واليس اذا أوصى بجارية واستثنى ما في بطنها ، أو أوصى بما في بطن جاريته لانسان فإن الجارية تلد ولداً مملوكاً للغير(١٣) ، ومع ذلك يجوز ، فلم لا يجوز ها هنا ؟ .

قلنا التركة باقية(١٤٠) على حكم ملك الميت ، (١٠٠وان كانت) فيها وصية ، بدليل انه لو ظهر دين مستغرق يقضي منها(١١٠) ديونه وتبطل (١١٠) الوصية ، وبدليل أنه لو ظهرت وصية أخرى شارك الثاني الأول ، فصارت الجارية باقية على حكم ملكه ، تلد ولداً على حكم ملكه ، ﴿ يَجِـوزَ أَنْ (١٨) يملك ولـداً يولــد على حكم ملكه ، فيبيع الأم(١١١) كما يولد على حقيقة(١٠١) ملكه ، الدليل عليه المكاتبة اذا

> (١١) في ب روالد، . (١) في بومن ١٠ . (١٢) في أو والجنين ۽ . (٢) في ب ديبطله ١ . ِ (١٣) في ا د لغير ۽ . (٣) في أو الشرط، . (١٤) في أ د باقي ، .

(٤) في ب و فكذلك . . (١٥) في أ د فان كان ، . (٥) في برتبطلها ، (١٦) في أومنه ۽ . (٦) في ب ونيثبت من ١ . (١٧) في أدبيطل . . (٧) في أو فأسدها ، .

(۱۸) في أد إغاء . (٨) فيأد الأثاني (١٩) ليست موجودة في (ب) . (٩) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) .

(۲۰) في ب د حنيه ١ . (١٠) في أويكون ، .

وُلدت دخل الولد في حكم ملك(١٠ المولى ، كما كانت الأم على حكم ملكه .

فإن قبل لوخالع امرأته (٢) على ما في بطن جارية (١) فإنه يجوز ، والام للمرأة و(٣) تلد ولداً مملوكاً للزوج فهلاً كان في مسالتنا كذلك .

قلنا لأنها (() لا تلد ولداً عملوكاً للزوج ، واغا تلد ولداً (() عملوكاً للمرأة ، ثم استحقه الزوج بعد الولادة بالانفصال (() ، الدليل عليه انها لو ولدته (() أ فإنه يرجع عليها بالمهر المسمى ، ولو كان الولد في البطه بهلزوج ثم مات بعد صحة التسمية لوجب أن يرجع بالقيمة على المرأة ، كما لو ولدت ثم استحق الولد يرجع (() عليها بقيمة الولد لما استحقه بعد الانفصال ثم استحق عليه ، فلما وجب المهر المسمى دل على (() أنه لم يملك الولد (() حال الاتصال ، واغا يملكه بعد (() الانفصال .

فإن قيل لو اعتق الزوج الجنين نفذ عتقه فيه ولو لم يملكه لما نفذ(٣٠٠ .

قلنا انا (۱۱) لا نحكم (۱۱) بوقوع العنق حالة (۱۱) الاتصال ، ولكنا نقول يكون موقوفاً ، فاذا ولدت تحقق ملكه فيه نفذنا عتقه ، وان لم يكن الملك حاصلاً من قبل ، كالوارث (۱۱) اذا اعتق عبداً من النوكة وفي التركة دين ثم ادى

(١١) في أو الواحد ع. (١) الزيادة من ب (١٣) في أ و حال و . (٢) في أ د إمرأة) . (٣) في ب و جارتيه ۽ . (۱۳) في ب ربعد ۽ . (٤) في ب د الواو ، ليست موجهم . (١٤) الزيادة من (س) . (١٥) في أولا يحكم ، . (٥) في أرأنه ي. (٦) ليست موجودة في (ب) . (١٩) في ب د حال ١٠. (٧) في ب د والانفصال . . (۱۷) في أ د الوارث ، . (۱۸) في أ د أو ابن ، ، وفي ب ، وأبوا ، . (٨) في أ ﴿ وَلَدْتَ ﴾ . (۱۹) في ب د بعد ، . . (٩) في ب درجع ١ . (١٠) الزيادة من (س) .

الدين (١٨أو أبرأ) الميت منه نفذ (١١١) عنقه ، كذلك هذا .

واما اذا اعتق جارية واستثنى ما في بطنها فالاستثناء جائز ، لأنه يجوز إفراد الولد بالعتق فجاز استبقاؤه٬٬٬ ، الا أنه يستحيل ان تلد الحرة رقيقاً فعتق الولـد بعتق الام لا ببطلان٬٬ الاستثناء .

٤٧٧ ـ اذا اشترى شاة (٢) على أنها حامل فالبيع فاسد .
 ولو (١) اشترى جارية (١) على أنها حامل فالبيع جائز .

والفرق أن الحمل زيادة في الشاة ، بدليل انها تشترى اذا كانت حاملاً بأكثر عاتشترى اذا كانت حاملاً بأكثر عاتشترى اذا كانت حائلاً (۱٬ و و و و الشارى الشاة ، لكي (محمل و ويستفاد منها) الولد والغالب من الولادة السلامة ، فاذا اشترط في العقد صار مقصوداً بالعقد (۱٬ عليه فصار بائعاً الولد ، في البطن ، وبيع الولد في البطن لا يجوز ، فصار شرطاً فاسداً أخى بالعقد فبطل العقد .

وليس كذلك الجارية لأن الحمل نقصان فيها بدليل أنها تشترى حاملاً بأقل ثما تشترى حائلاً ، ولأن التلف من ولادتها يكثر ، ولا تشترى أيضاً الجارية ليملك نسلها وولدها غالباً ، فلم يكن ولدها مقصوداً بالعقد لارتباطه (۱۱) (۱۷ لانه زيادة ۱۱۰ وانما يكون الحمل عيباً بها ، فاذا اشترط الحمل صار شرطاً (۱۱) للتبري (۱۱) من العيب ، والبيع والشراء (۱۳بشرط براءته ۱۲) من العيب جائز ، كها لو باعها على أنها عمياء أو عرجاء أو عوراء جاز العقد كذلك هذا (۱۱) .

6

ولدت دخل الولد في حكم ملك(١٠ المولى ، كما كانت الأم على حكم ملكه .

فإن قيل لوخالع امرأته''' على ما في بطن جارية'' فإنه يجوز ، والام للمرأة و'۲۲ تلد ولداً مملوكاً للزوج فهلاً كان في مسألتنا كذلك .

قلنا لأنبا (() لا تلد ولداً علوكاً للزوج ، واغا تلد ولدا (() علوكاً للمرأة ، ثم استحقه الزوج بعد الولادة بالانفصال (() ، الدليل عليه انها لو ولدت (() أفإنه يرجع عليها بالمهر المسمى ، ولو كان الولد في البين للزوج ثم مات بعد صحة التسمية لوجب أن يرجع بالقيمة على المرأة ، كما لو ولدت ثم استحق الولد يرجع (() عليها بقيمة الولد لما استحقه بعد الانفصال ثم استحق عليه ، فلما وجب المهر المسمى دل على (() انه لم يملك الولد (() حال الاتصال ، واغا عملكه بعد (() الانفصال .

فإن قيل لو اعتق الزوج الجنين نفذ عتقه فيه ولو لم بملكه لما نفذ(١٠٠ .

قلنا انا^(۱۱) لا نحكم (۱۱) بوقوع العتق حالة (۱۱) الاتصال ، ولكنا نقول يكون موقوفاً ، فاذا ولدت وتحقق ملكه فيه نفذنا عتقه ، وان لم يكن الملك حاصلاً من قبل ، كالوارث (۱۱) اذا اعتق عبداً من التركة وفي التركة دين ثم ادى الدين (۱۱) الميت منه نفذ (۱۱) عتقه ، كذلك هذا .

(١١) في أو الواحد ع . (١) الزيادة من ب (١٢) في أ رحال د . (٢) في أد إمراق. (۱۳) في ب و بعد ۽ . (٣) في ب ۽ جارتيه ۽ . (11) الزيادة من (ب) . (٤) في ب و الواوع ليست مهربيدة . (١٥) في ادلا يحكم ١٠. (٥) في أرأتها. (۱۹) في ب: حال ١٠. (٦) ليست موجودة في (س) . (١٧) في أو الوارث ١٠. (٧) في ب روالانفصال ۽ . (١٨) في أ د او ابن ، ، وفي ب د وأبرأ ، . (٨) في أو ولدت ۽ . (١٩) في ب و بعد ۽ . (٩) في ب درجو ١٠. (١٠) الزيادة من (ب) .

واما اذا اعتق جارية واستثنى ما في بطنها فالاستثناء جائز ، لأنه يجوز إفراد الولد بالعتق فجاز استبقاؤه (١) ، الا أنه يستحيل ان تلد الحرة رقيقاً فعتق الولـد بعتق الام لا ببطلان (١) الاستثناء .

٤٧٧ ـ اذا اشترى شاة (٢) على أنها حامل فالبيع فاسد .
 ولو (١) اشترى جارية (١) على أنها حامل فالبيع جائز .

والفرق أن الحمل زيادة في الشاة ، بدليل انها تشترى اذا كانت حاملاً باكثر ما تشترى اذا كانت حاملاً باكثر ما تشترى اذا كانت حاملاً " ، وتشترى الشاة ، لكي المتحبل ويستفاد منها الولد والغالب من الولادة السلامة ، فاذا اشترط في العقد صار مقصوداً بالعقد (معال عليه فصار بائعاً الولد ، في البطن ، وبيع الولد في البطن لا يجوز ، فصار شرطاً فاسداً ألحق بالعقد فبطل العقد .

وليس كذلك الجارية لأن الحمل نقصان فيها بدليل أنها تشترى حاملاً بأقل عما تشترى حاملاً بأقل عما تشترى حائلاً ، ولأن التلف من ولادتها يكثر ، ولا تشترى أيضاً الجارية ليملك نسلها وولدها غالباً ، فلم يكن ولدها مقصوداً بالعقد لارتباطه (۱۰ ، (۱۰ نانه زيادة ۱۰) واغا يكون العمل عباً بها ، فاذا اشترط الحمل صار شرطاً (۱۱) للتبري (۱۱ من العيب ، والبيع والشراء (۱۳ بشرط براءته ۱۱ من العيب جائز ، كما لو باعها على أنها عمياء أو عرجاء أو عرراء جاز العقد كذلك هذا (۱۱) .

. ٤٧٨ ـ اذا اشترى شيئاً لم يره ، وقال اجزت البيع لم تصح ١٠٠ اجازته ، وله ان يرده اذا رآه .

يكن له ان يجيزه . والفرق ان الاجازة تدل على الرضا بالمعقود عليه ، 4 والرضا بالمعقود لا يمتنع ،،بدون رؤية "فلايمنع ثبوت" الخيارمع عدم الرؤية ، الايرى لا ينفس

ولو أنه قال(٢) رددت البيع ، قبل أن يراه(٢) رده(١) ، ولو رآه بعد ذلك لم

العقد يدل على الرضا به (١) ، لأن الانسان لا يعقد ليفسخ ، ثم نفس البيع لا يمنع ثبوت الخيار عند الرؤية ، فكذلك الاجازة .

وليس كذلك الفسخ ، لأن فسخ العقد يدل على عده الرضا ، وعدم الرضا عند العقد يمنع لزوم حكمه ، كما لو اكر، على البيع فوجد، س بعده عند ثبوت الخيار جاز أن يمنع لزومه ، كفوت (١٠ المبيع قبل التسليم .

فصا

٤٧٩ ـ واذا اشترى دابة أو قميصاً على انه بالخيار فركبها في حاجته لينظر اليها و(١) الى سيرها ، أو لبس القميص لينظر الى قدره عليه فهو على خياره .

ولو اشتراها فوجد بها عيباً فركبها أو لبس القميص كان هذا رضالاً

(٦) ليست موجودة في (ب) . (١) ﴿ أَوْلُمْ يُصِمْ مِ . (٧) في ب ﴿ فوجود، ٤ . (٢) م لبست موجودة في ب (٣) في أوراه ع . (^) في أبد لفوت يا . (٩) في أبدأو الي ١٠. (£) الزيادة من ب (۱۰) في ب، رضي ١ . (a) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب).

والفرق ان شرط الخيار للاحتبار (١٠) ، وهذه الاشياء مما يقع جا(١١) الاحتبار (١٠) فلم يكن نختاراً ، (أواما في العيب فليس له ان مختبر" .

وجه آخر انه ''خير ليختبر' فلم يكن ركوبه ولبسه'' للاختبار اختياراً . واما في العيب فلم يجعل له ان يختبر فصار باختباره مختاراً"

٤٨٠ ـ واذا وجد بالجارية المشتراة عيباً فاستخدمها لم يكن رضاً ولو وجد بالدابة المشتراة عيباً فركبها في حاجته كان ذلك رضا منه (١٠) .

والفرق ان الركوب جناية ، فقد حلها فعله وتصرف فيها بمعنى هو جناية ، فصار كما لوكانت جارية فوطئها ⁽⁽أوجني عليها⁽⁾ .

وليس كذلك الاستخدام ، لأن نفس الاستخدام ليس بجناية ١٠٠ لأنه قول··· ، وهو لم يتصرف في العبد بما هوجناية ، وانما فعل العبد فعلاً ··· في غيره ·

فلم يصر "انحتاراً أو' راضياً بالعيب ، كما لو وجد منه من غير استخدامه .

٤٨١ ـ واذا(١٢٠ اشترى عبداً فبلغ ني يد المشتري وابق عنده ، أو بال في

فراش ثم علم انه كان آبقاً في حال الصغراو بال في الفراش لم يكن له أن يرده على باثعه بذلك العيب ولو بال أو أبق في يد المشتري لم يكن له أن يرد، بذلك

(٩) الزيادة من ب (١٠) في ب و لأن قوله ، . (١١) الزيادة من ب (١٣) الزيادة من (ب) . (١٣) في ب ۽ الواو ليست موجودة .

> (٧) في ب و اختباره اختيارا ٤ . (٨) ليست موجودة في (ب) .

(ع ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) .

(١) في ب وللاختيار ، .

(٣) في ب (الخيار) .

(ه) في أ ديتخبر ، .

(٦) الزيادة من ب

(٢) في أوبه ٤ .

- 77 -

 ٤٧٨ - اذا اشترى شيئاً لم يره ، وقال اجزت البيع لم تصح ١١٠ اجازته ، وله ان يوده اذا رآه .

ولو أنه قال(١٠) رددت البيع ، قبل أن يراه(٢) رده(١) ، ولو رآه بعد ذلك لم يكن له ان يجيزه .

والفرق ان الاجازة تدل على الرضا بالمعقود عليه ، ١٠ والرضا بالمعقود لا يمتنع "بدون رؤية "فلايمنع ثبوت" الخيارمع عدم الرؤية ، الإتري ﴿ فَاغْسُ العقد يدل على الرضا به (٠٠٠) لأن الانسان لا يعقد ليفسخ ، ثم نفس البيع لا يمنع ثبوت الخيار عند الرؤية ، فكذلك الاجازة .

وليس كذلك الفسخ ، لأن فسخ العقديدل على عدم الرضا ، وعدم الرضا عند العقد يمنع لزوم حكمُه ، كما أو أكره على البيع فوجده ‹›› بعد، عند ثبوت الخيار جاز أنَّ يمنع لزومه ، كفوت ١٨ المبيع قبل التسليم .

فسل

٤٧٩ ـ واذا اشترى دابة أو قميصاً على انه بالخيار فركبها في حاجته لينظر اليها و١١١ الى سيرها ، أو لبس القميص لينظر الى قدره عليه فهو على خياره .

ولو اشتراها فوجد بها عيباً فركبها أو لبس القميص كان هذا رضا(١٠٠

(٦) ليست موجودة في (ب) .	(١) في أولم يصح و .
(٧) في ب 1 فوجوده ۽	(۲) م لیست موجودهٔ فی ب ۲۰۰۰ نه ا
(٨) في أ د لفوت ۽ . (٩) خال ال	(٣) في أ 1 راه c . (\$) الزيادة من ب
(٩) في أ راوالي ، . (١٠) في ب ، رضي ، .	رويك . (°) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) .

والفرق ان شرط الحيار للاختبار (١) ، وهذه الاشياء مما يقع جا(١) الاختبار (١) فلم يكن مختاراً ، (واما في العيب فليس له ان يختبر " .

وجه آخر انه (·خير ليختبر فلم يكن ركوبه ولبسه ·· اللاختبار اختياراً .

واما في العيب فلم يجعل له ان يختبر فصار باحتباره مختاراً".

٤٨٠ ـ واذا وجد بالجارية المشتراة عيباً فاستخدمها لم يكن رضاً

ولو وجد بالدابة المشتراة عيباً فركبها في حاجته كان ذلك رضاً منه (^) .

والفرق ان الركوب جناية ، فقد حلها فعله وتصرف فيها بمعنى هو جناية ، فصاركها لوكانت جارية فوطئها (أأو جني عليها!) .

وليس كذلك الاستخدام ، لأن نفس الاستخدام ليس بجناية (١٠٠ أنه قول ^(١) ، وهو لم يتصرف في العبد بما هو جناية ، وانما فعل العبد فعلاً ^{(١١} في غيره⁾ فَنْم يَصِر ١٦٠غتاراً أو الضيأ بالعيب ، كما لو وجد منه من غير استخدامه .

٤٨١ ـ واذا(١٢) اشترى عبداً فبلغ في يد المشتري وأبق عنده ، أو بال في فراش ثم علم انه كان آبقاً في حال الصغر أو بال في الفراش لم يكن له أن يرده على باثعم بذلك العيب ولــو بال أو أبــق في يد المشتــري لم يكن له ان يرده بذلك ٍ

(١) في ب وللاختيار ۽ .

(٩) الزيادة من ب (۲) في أدبه ، . (١٠) في ب و لأن قوله ، . ه في ب د الخيار ، . (١١) الزبادة من ب ريى ، ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (١٢) الزيادة من (ب) . (٥) في أ ديتخبر ۽ .

(۱۳) في ب و الواو ليست موجودة . (٦) الزيادة من ب (٧) في ب د اختباره اختيارا ۽ .

(٨) ليست موجودة في (ب) .

۵۷۸ ـ اذا اشترى شيئاً لم يره ، وقال اجزت البيع لم تصح ١١٠ اجازته ، وله ان يرده اذا رآه .

ولو أنه قال(^{١١)} رددت البيع ، قبل أن يراه^(١) رده^(١) ، ولو رآه بعد ذلك لم يكن له ان يجيزه .

والفرق ان الاجازة تدل على الرضا بالمعقود عليه ، (والرضا بالمعقوز لا يمتنع "بدون رؤية "فلايمنع ثبوت" الخيارمع عدم الرؤية ، الاترى أن بهس العقد يدل على الرضا به (١) ، لأن الانسان لا يعقد ليفسخ ، ثم نفس البيع لا يمنع ثبوت الخيار عند الرؤية ، فكذلك الاجازة .

وليس كذلك الفسخ ، لأن فسخ العقد يدل على عدم الرضا ، وعدم الرضا عند العقد يمنع لزوم حكمه ، كما لو اكره على البيع فوجده ١٠٠٠ بعده عند ثبوت الخيار جاز أن يمنع لزومه ، كفوت (١٠ المبيع قبل التسليم .

فسسل

٤٧٩ ـ واذا اشترى دابة أو قميصاً على انه بالخيار فركبها في حاجته لينظر اليها و(١) الى سيرها ، أو لبس القميص لينظر الى قدر، عليه فهو على خيار، .

ولو اشتراها فوجد بها عيباً فركبها أو لبس القميص كان هذا رضالان

<u></u>	
(٦) ليست موجودة في (ب) .	١) في أولم يصح .
(۷) فی ب و فوجوده و .	۲) م ليست موجودة في ب
(٨) في أ والفوت ، .	٣) في أوراه ۽ .
(٩) في أ وأو ألى ۽ .	٤) الزيادة من ب
(۱۰) في ب ارضي ١ .	 ه) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب).

والفرق ان شرط الخيار للاحتبار (١) ، وهذه الاشياء بما يقع بها(١) الاختبار (١) فلم يكن محتاراً ، (اواما في العيب فليس له ان يختبر" .

وجه آخر انه ''خير ليختبر' فلم يكن ركوبه ولبسه'^{١١} للاختبار اختياراً .

واما في العيب فلم يجعل له ان يختبر فصار باختباره نختاراً" .

١٨٠ _ واذا وجد بالجارية المشتراة عيباً فاستخدمها لم يكن رضاً ولو وجد بالدابة المشتراة عيباً فركبها في حاجته كان ذلك رضا منه (١٠) .

والفرق ان الركوب جناية ، فقد حلها فعله وتصرف فيها بمعنى هوجناية ، فصار كما لوكانت جارية فوطئها ⁽⁽أو جني عليها⁽⁾ .

وليس كذلك الاستخدام ، لأن نفس الاستخدام ليس بجناية ١٠٠ أنه

قُول··· ، وهو لم يتصرف في العبد بما هو جناية ، وانما فعل العبد فعلاً ‹‹·في غيرهُ فلم يصر "'نختاراً أو' راضياً بالعيب ، كما لو وجد منه من غير استخدامه .

٤٨١ ـ واذا(١٣٠ اشترى عبداً فبلغ في يد المشتري وأبق عده ، أو بال في فراش ثم علم انه كان آبقاً في حال الصغر أو بال في الفراش لم يكن له أن يرده على باثمه بذلك العيب ولو بال أو أبق في يد المشتري لم يكن له أن يرده بذلك

> (١) في ب وللاختيار ۽ . (٩) الزيادة من ب (۲) في أديه ي (١٠) في ب و لأن قوله ، . (س في ب و الحيار ،

(١١) الزيادة من ب (ع) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (١٢) الزيادة من (ب) . (ه) في أديتخبره . (١٣) في ب و الواو ليست موجودة . (٦) الزيادة من ب

(٧) في ب و اختباره اختيارا ، .

(A) ليست موجودة في (ب) .

٤٧٨ ـ اذا اشترى شيئاً لم يره ، وقال اجزت البيع لم تصح ١١٠ اجازته ، وله ان يرده اذا رآه .

ولو أنه قال(١٠٠ رددت البيع ، قبل أن يراه(٢٠) رده(١٠ ، ولو رآه بعد ذلك لم يكن له ان يجيزه .

والفرق ان الاجمازة تدل على الرضا بالمعقود عليه ، ﴿ والرضا بالمعقود لا يمتنع "بدون رؤية "فلايمنع ثبوت" الخيارمع عدم الرؤية ، الا تريَّه أيهٰ نفس العقد يدل على الرضا به (أن) لأن الانسان لا يعقد ليفسخ ، ثم نفس البيع لا يمنع ثبوت الخيار عند الرؤية ، فكذلك الاجازة .

وليس كذلك الفسخ ، لأن فسخ العقد يدل على عدم الرضا ، وعدم الرضا عند العقد يمنع لزوم حكمًه ، كما لو اكره على البيع فوجده ‹‹› بعده عند ثبوت الخيار جاز أنَّ بمنع لزومه ، كفوت (^ المبيع قبل التسليم .

فيصيار

٤٧٩ - واذا اشترى دابة أو قميصاً على انه بالخيار فركبها في حاجته لينظر اليها و(١٠ الى سيرها ، أو لبس القميص لينظر الى قدره عليه فهو على خياره .

ولو اشتراها فوجد بها عيباً فركبها أو لبس القميص كان هذا رضا٥٠٠

 (٦) ليست موجودة في (ب) . 	(١) في أولم يصح و .
(۷) في ب د فوجوده <u>.</u>	(٢) م ليست موجودة في ب
(^) في أ د لفوت ي	(٣) في أ دراه ۽ . (ک يا د .
(٩) في أبراوالي . (١٠) في ب روضه بي :	(٤) الزيادة من ب (٥) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) .

والفرق أن شرط الخيار للاختبار (١٠) ، وهذه الاشياء عما يقع بها (١٠) الاختبار (١٠) فلم يكن مختاراً ، (١٠) أواما في العيب فليس له أن يختبر ١٠) .

وجه آخرانه (·خيرليختبر) فلم يكن ركوبه ولبسه(·· للاختبار اختياراً .

واما في العيب فلم يجعل له ان يختبر فصار باختباره نحتاراً٬ . ٤٨٠ - واذا وجد بالجارية المشتراة عيباً فاستخدمها لم يكن رضاً

ولو وجد بالدابة المشتراة عيباً فركبها في حاجته كان ذلك رضا منه (١٠٠٠ .

والفرق ان الركوب جناية ، فقد حلها فعله وتصرف فيها بمعنى هوجناية ، فصار کها لو کانت جاریة فوطئها (^{۱۱}و جنی علیها^{۱۱)} .

وليس كذلك الاستخدام ، لأن نفس الاستخدام ليس بجناية ١٠٠ أنه قول·١٠ ، وهو لم يتصرف في العبد بما هو جناية ، وانما فعل العبد فعلاً ١٠١في غيره[،] قلم يصر (١٠غتاراً أو) راضياً بالعيب ، كما لو وجد منه من غير استخدامه .

٤٨١ ـ واذالـ اشترى عبداً فبلغ في يد المشتري وأبق عنده ، أو بـ ل في فراش ثم علم انه كان آبقاً في حال الصغر أو بال في الفراش لم يكن له أن يرده على بانعه بذلك العيب ولـو بال أو أبـق في يد المشتـري لم يكن له ان يرده بذلك

> (١) في ب وللاختيار ، . (٩) الزيادة من ب (٢) في أدبه ، .

(١٠₎ في ب و لأن قوله ، . (٣) في ب و الخيار ، . (١١) الزيادة من ب

ري ، ما بين القوسين ليس موجودا في (ب) . (١٢) الزيادة من (ب) . (ە) قى ادىتخبر ؛ . (١٣) في ب و الواو ليست موجودة .

(٦) الزيادة من ب (٧) في ب (اختباره اختيارا) .

(٨) ليست موجودة في (ب) .

العيب^{، ،} ولو بال أو أبق في يد المشتري في حال الصغر ثم علم انه قد كان أبق أو بال في الفراش قبله في حال الصغر أيضاً كان له أن يرده به ^(۱) .

ولو جُنَّ في يد المشتري " بعد البلوغ أو قبله ثم علم " انه قد كان جُنَّ اعند البائع قبل ذلك كان له أن يرده .

والفرق بينها وبين هذه المسائل ان (٠٠ الا باق والبول من فعل الصبي وفعله يختلف بالصغر والكبر ، لأن فعل الكبير (١٠ يصدر عن قصد صحيح ، وفعل

الصغير يصدر عن غير قصد، لأنه ليس للصغير قصد $^{(4)}$ صحيح في فعله ، بدليل انه لو قتل عمداً لا يجب به القصاص ، ولو قتل الكبير عمداً يجب $^{(4)}$ ، فدل مدر الكبير عمداً $^{(4)}$.

على ١٠٠ ان حكم فعله يختلف بالصغر والكبر ، فصار الموجود بعد الكبر غير الموجود قبله ، فلو جوزنا له ان يرده لرده بعيب اكبر ١٠٠٠ بما استوجبه بالعقد ، وهذا لا يجوز ، واما اذا بال عنده في حال الصغر فالموجود عنده من الجنس الذي وجند ١٠٠٠

وأما الجنون فليس من فعله ، وانما هومن فعل الله تعالى ، وفعله لا يختلف بالصغر والكبر ، فصار الثاني من جنس الأول فكان(١١٠ هذا بعينه كها(١٠٠ كان

(١) الزيادة من (ب) . () الزيادة من ب (۲) ، في ب و الباغ ، . (۱۰) ق ب و تشر ، . (۲) الزيادة من ب (۲۰) ق ب و تشر ، . (۲۱) ق ب و يوجد ، . (۲۱) ق ب و يوجد ، . (۲۱) ق ب ا من ، . (۲۱) ق ب و عقد ، . (۲۱) ق ب و عقد ، . (۲۱) ق ب و عقد ، . (۲۱) ق ب و الخيار ، (۱۹) ق ب و عقد ، . (۱۹) ق ب و عقد ، . (۱۹) ق ب و عقد ، . (۱۹) ق ب و عقد ، (۱۹) ق ب و عقد ، (۱۹) ق ب و عجد ، في ب . (۱۹) ق ب و وجب ،

عند البائع ، ولا^(۱) يرده بعيب رَأتُد اكثر نما استوجبه بالعقد ، فله أن يرده به^(۱) متى حدث عنده كسائر العيوب ، ولهذا قلنا ان المشتري لو ادعى عيب الجنون استحلفه بالله تعالى لقد باعه وقبضه المشتري وما جن قط قبل ذلك ، ولو ادعى

عنده (۱۰ الا باق والبول استحلفه بالله لقد باعه وقبضه المشتري وما أبق ولا(۱۰ بال (نفي الفراش) منذ بلغ مبلغ الرجال . (الله الفراش) منذ بلغ مبلغ الرجال . (۱۹ عبر المعروب الحوين صغيرين فوجد باحدهما عبباً بعد القبض فله

ج ۾ ان پرده وحده .

ولو أراد أن يبيع احدهما ويمسك الآخر لم يكن له ذلك .

والفرق أن التفريق وقع بحق ، لأنا لو قلنا انه لا يرده لفوتنـا عليه حقـه ويبقى العيب(٢) في ملكه من غير ان يسلم له بدله(٢) ، ولا يجوز الاضرار بالمشتري لنفي(١٥ الاضرار (٢عن البيع) ، فصار التفريق بحق ، فكان له أن يفعله كما لو

جنى (١٠٠ احدهما جناية فله أن يدفعه . وليس كذلك البيع لأنا لو منعناه من بيعه وحده لم يؤد الى الاضرار به ، اذ ١١٠ يقدر على جمعها في البيع ، فاذا امكن صونها عن ضرر (١٠٠ من غير اضرار

يه وجب أن يفعل . به وجب أن يفعل .

4.۸۳ ـ اذا اشترى جارية ثم وطئها قبل أن يستبرئها لم يجز · ولو زوجها فوطئها الزوج قبل أن يستبرئها جاز .

والفرق انا حكمنا بصحة النكاح ، والحكم بصحة النكاح حكم بفراغ
(١) في ب د فلا ، (٧) الزيادة من ب
(١) لمست موجودة في ب . (٨) في ا دفيق ، .
(٥) في ا دفي اليع ، .

(b) تا ين الفوسين ليس فوجودا ي ب . (1) في ب د المعيب . (1) في ب د المعيب .

الرحم لأن كون رحمها مشغولاً بماء الغير منع (١) صحة العقد ، واذا(١) حكم بفراغ رحمها حل له وطؤها(١) .

وليس كذلك المشتري(" لأنا حكمنا بصحة الشراء ، و(" الحكم بصحة الشراء لا يكون حكماً بفراغ رحمها ، لأن الحبل\" لا ينافي الشراء ، فها لم "بعلم فراغ" رحمها لا يحل له وطؤها\".

\$ 4.2 - واذا اشترى عبداً على انه بالخيار ثلاثة أيام فحم العبد عند المشتري فرده بمحضر من البائع ثم زالت الحمى في الثلاث (۱) ولم (۱/بحدث رداً حتى مضت الثلاثة (۱) فله ان يرده ، ولو لم تزل عنه (۱) الحمى حتى مضت الثلاثة (۱) ، ثم زالت الحمى لم يكن له رده أبداً (۱) .

ولو أشهداً الله على الرد وهـ و صحيح (٥٠ شـم حم فلـم يرد حتى مضـت الثلاث ١٠ فله أن يرده .

والفرق انه اذا رده وهو محموم وقع الرد موقوفاً ، لأن كل حق يجب لأحد المتعاقدين عند العقد يجب للآخر مثله عند الفسخ ، ولو حدثت ١٩٦٠ الحمى عند البائع في ابنداء العقد ثبت للمشتري الحيار ١٩٧٠ ، فاذا حدث ١٩٠١ عند ١٩٠١ المشتري ثبت للبائع الحيار أيضاً في القبول ، فدل على ان السرد وقسع موقوفاً ، والشيء

. (١) الزيادة من ب . (١) الزيادة من ب . (٢) في أ د الدك ، . (٢) في أ د الدلات ، . (٣) في أ د الدلات ، . (٣) في ب د وطنها ، . (٣) الزيادة من ب . (٤) أي أ د الشراء ، . (٤) أي ب د المشهر ، .

(۱) ي او استره . (۵) ي او او . (۲) ي ب د الحمل . (۲) ي ب د الحمل . (۷) ي ب د الحمل . (۷) ي ب د المخبار . (۸) ي ب د المخبار . (۸) ي ب و طبها . (۸) ي ب و طبها .

الموقوف انما ينفذ (*) في حالة **) يجوز (**) ابتداء ذلك الشيء في تلك الحالة ، الا ترى أنه لو باع ملك غيره والمعقود عليه بحاله فاجازه مالكه جاز ، لأن ابتداء العقد منه (*) في تلك الحالة جائز ، ولو فات المعقود عليه ثم اجاز لم يجز ، لأن ابتداء

منه '' في تلك الحالة جائز ، ولو فات المعقود عليه ثم اجاز لم يجز ، لأن ابتداء العقد بعد فواته لم يجز فلم يتفذ '' العقيد الموقوف ، كذلك ها هنا '' ، فاذا زالت '' الحمى في الثلاثة '' فابتداء الرد في هذه الحالة جائز ، فجاز أن ينفذ '' العقد الموقوف ، وابتداء الرد بعد مضي الثلاثة '' ''لا يجوز ، فجاز' ان لا ينفذ العقد الموقوف '' فبطل '

وأما اذا شهد على الرد وهو صحيح ، ثم حم قبل التسليم فالرد وقع تاماً ، الا انه لما حم ثبت له الخيار فاذا ٢٠٠٠ زال المانع سقط خياره .

١٤٨٥ _ اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل التسليم فاختار (١٠٠) المشتري أخذ العبد سقط عنه نصف الثمن ، وليس له ان يضمنه نصف القيمة (١٠٠) .

ولو ۱۷۷ أجنبياً قطع يد العبد فاختار المشتري اخذه فله ان يضمنه نصف

(١) في ب ويبعد ،

(١١) في ب ۽ لا يجوز حتى فجاز ۽ . ،

(۲) في ب و حال يجوز ۽ . (١٢) الزيادة من ب. (٣) الزيادة من ب (۱۳) في ب د فليا ، . في ورسا. (١٤) في أ د فاجاز ۽ . . (٥) في ب وفلم ينعقد ۽ . (١٥) في ب د الثمن ١٠. (٦) في ب دهذا ۽ . (١٦) في أ د اجنبي ، . (١٧) في ب والتسليم ١٠. (٧) في ب د زال ، (٨) في أو الثلاث ، . (١٨) ليست موجودة في ب. (۱۹) ق اربحق د . (٩) في أدينعقد، (٣٠) ما بين القوسين ليس موجودا في ب. (١٠) في أو الثلاث . . نوجبه(۱) .

5٨٦ ـ اذا^(۱) اشترى الرجل عبداً بالف درهم ولم ينقد^(۱) الثمن حتى قطع البائع يده ، ثم قطع المشتري رجله من خلاف ، فهات من^(۱) ذلك في يد البائع ، فعلى المشتري ثلاثة اثهان الثمن ، ولا يجعل المشتري بالجناية قابضاً لباقي الشيري على المشتري الجناية المنابق الشيري المشتري المشتري المشتري الشيري المشتري الشيري المشتري الم

ولو اشترى عبداً فقطع (٥٠ المشتري يده صلى قابضاً لجلعبد ، حتى انه لومات في يد البائع قبل ان يمنعه لزمه جميع الثمن .

والفرق أن البائع بقطع البد فوت نصفه ، وشراؤه (١٠ جنايته لم ينقطع ، لأنه لم يوجد قبض محقيقي مضمن (١٠ بعد القطع ، حتى يقطع حكم شرائه جناية البائع بوجود قبضه الحكمي ، وإذا لم (ايقطع حكم شرائه جنايته (١٠ يتمكن (١٠) المشتري من قبضه بجنايته (١٠ لبقاء شرائه جناية البائم (١٠) فلم يصر قابضاً الا أنه بالقطع صار قابضاً (١٠) نصف الثمن ، وهو الربع ولم (١٠) يوجد ما يقطع حكم شرائه (١٠) فلم يقطع أيضاً شراؤه جنايته ، وبقي ربع واسراية الجنايتين فصارت (١٠) بجناية المشتري وسرايتها (١٠) ثلاثة أنهان ، وفات بجناية البائع خسة أنهان ،

وليس كذلك (١٠٠٠) إذا قطع المشتري يده فيات في يد البائع ، لأنه صار قابضاً (١٠٠) ليت موجودة في ب في مراجعة إلى الله عنه (١١٠) في در ويمكن ١٠.

(1) $\dot{y} = r_1 e_2 e_3 e_4$. (11) $\dot{y} = r_2 e_3 e_4$. (11) $\dot{y} = r_1 e_4 e_4$. (12) $\dot{y} = r_2 e_4$. (13) $\dot{y} = r_1 e_4$. (14) $\dot{z} = r_1 e_4$. (15) $\dot{z} = r_1 e_4$. (16) $\dot{z} = r_1 e_4$. (17) $\dot{z} = r_1 e_4$. (18) $\dot{z} = r_1 e_4$. (18) $\dot{z} = r_1 e_4$. (19) $\dot{z} = r_1 e_4$

(٦) ق ١١ وسراها .
 (٧) ق ب د قطع .
 (٧) ق ب د قطع .
 (٨) ق ا د يضعن .
 (٨) ق ا د يضعن .

(٨) في أولم ينقطع شراؤه جناية ، . (١٩) الزيادة من ب . (٩) في أولم ينقطع شراؤه جناية ، . تسليم القيمة من الذمة لحق ١٠٠ العقد ، كما لو باع بقيمة عبد من الذمة ابتداء ١٠٠ يجز، .

وليس كذلك الأجنبي ، لأنه لا يلزمه " القيمة من الذمة لحق " العقد لو أوجبنا عليه القيمة وانما يلزمه " بالجناية ، اذ لولا "شراؤه لكانا جانياً على ملك البائع فيجب عنى الأجنبي الضيان أيضاً ، وايجباب الضيان في الذمة بالجناية جائز " ، ولا يأمن (" حيث يجب " الضيان على البائع يسقطه (١٠٠٠) ، لأن البائع لما قطع قوت التسليم في (" الذك فاتحل العقد فوجب اعادته الى ملكه ، وجنايته على الى ملكه مع وجوب الضيان عليه ، لأنه يصير جانياً على ملكه ، وجنايته على ملكه مع فوجوب الضيان عليه ابطال العقد ، ملك البيع يفوت لا الى خلف ، فإذن (١٠٠ الضيان عليه ابطال العقد ، يلزمه ، وفي (١٠٠ الأجنبي (١٠٠ الضيان عليه لا نسقطه (١٠٠) فلا النجية توجب (١٠٠ الخبي الضيان عليه الأنه يصير جانياً على ملك البائع ، وجناية الأجنبي على ملك البائع توجب (١٠٠ الضيان ، وفي حانياً على ملك البائع ، وجناية الأجنبي على ملك البائع توجب (١٠٠ الضيان ، وفي العقلد النبائع ، وجناية الأجنبي على ملك البائع توجب (١٠٠ الضيان ، وفي العقاد المنبقاء (١٠٠ الفيان المنبقاء (١٠٠ الفيان عليه " لا نسقط ه (١٠٠) في العقلد المنبقاء ، فمن حيث نوجب (١٠٠ الضيان عليه " لا نسقط ه (١٠٠) ، فجاز أن المنبع به فسوت الى خلف ، فبقي العقد الله و به وبحنه ، وبحنه الفيان عليه " لا نسقط ه (١٠٠) ، في العقد الله و بحنه ، وبحنه و بحنه و بحنه و بحنه و بحنه و النه المنبع به أنه و به بحنه و بحنه و بحنه و بحنه و بعنه و بحنه و بحنه و بعنه و بعن

(۱۵) في أ د تلزمه ۽ . (٢) في ب الايجوز ۽ . (١٠) في أنسقطه، . (٣) في ب و لا يلزم ، . (۱۷) في ب د الواو ۽ ليسٽ موجودة . (ع) في ب (بحق) (١٨) في ب د لا وجينا ۽ . (٥) فيب ب الايلزم ، . (١٩) في ب والا يستطه و . (٦) في أ و شراء كان . . (۲۰) ليست موجودة في ب. (٧) في أ ﴿ جائزة رلا تأمن ﴾ . (۲۱) في اولا يوجب، . (٨) في أرتأمن ۽ . (٢٢) في أرعليه ي . (٩) في أونوجب ١. (۲۳) في ب د لواوجيا ، . (١٠) في أونسقطه ٤ . (٧٤) في أو لا يوجب ، . (١١) الزيادة من ب . (٧٥) في ب (استيفاء) . (١٢) في ب وملك نفسه ۽ . . (٢٦) في ب (يوجب ١ . (١٣) في أ (لا يوجب ، . (٣٧) في ب و لا تسقط ه .

- 71. -

4۸۸ _ اذا اشترى عبداً ('ولم ينقد' الثمن فقبضه بغير أمر البائع فقطع البائع يده في يد المشتري ، فهات من غير قطع اليد لم يسقط إلا نصف الثمن عن المشتري ، ولا يجعل البائع ('' قابضاً بالجناية .

ولو قطع المشتري يده في يد البائع ، ولم يمنعه البائع حتى مات لزمه جميع .

والفرق ان المشتري استحق قبض العين وتعين حقه فيه ، بدليل انه ليس للبائع العدول الى غيره ، فاذا قطع يده فقد تناول بعض المعقود عليه (٣٠٠ و تمكن (١٠) من قبض الباقي ، والتمكن من قبض ما يستحق قبضه يكون قبضاً ، كالتخلية في المبيع والاجارة والنكاح الصحيح ، واذا صار قابضاً لزمه جميع الثمن .

وليس كذلك البائع ، لأنه لم (٥) يستحق قبض العين ، ولم يتعين حقه فيه ، بدليل أن (١) للمشتري العدول عنه الى غيره ، فإذا (١) قطع بده صار متمكناً (ممن قبض عين مستحق ، فلا يكون قابضاً كالتخلية في النكاح الفاسد فلم يتلف عا ٥٠ حكم ملكه .

١٩٨٩ ـ واذا اشترى جارية بألف ، فولدت عند البائع ابنة ، وولـدت الابنة ابنة ، وأنقصتها الولادة فللمشتري الخيار ، ان شاء احذه من بجملة الثمن ، وإن ١٠٠٠ شاء تركهن .

ولو اشترى شاة فولدت ثم ولدت ١١٠٠ الولد ونقصتها ١٦١٠ الولادة او لحقها

(۸) الزيادة من ب	(١) في أ و فلم ينفذ ، .
(۵) ق ا دونگهای. د استان	(٢) في ب و العبد) .
ُ(١٠) في أو فان ، . (١١) في ب و ثم ولدت ثم ولدت ، تكرار .	(٣) الزيادة من ب
(۱۱) في به م مولات م ولات به طور د. (۱۳) في ا و نقصها ونقصها ۽ تكوار في اول	(٤) في ب و ويمكن ۽ .
(۱۲) في الوطنية ونسبة الموروي وعالم	(٥) الزيادة من ب
. ••••	(٦) الزيادة من ب .
	(٧) في ب و واذا ۽ .

بقطع اليد وليس ها هنا مانع(١) يمنع قبضه ، قصح القبض ، فاذا مات لزمه تمام

2.48 - ولو اشترى عبداً فلم ينقد (" الثمن حتى قطع البائع يده ، ثم قطع المشتري رجله من خلاف لم (" يجعل قابضاً (بالجناية لباقي " الشخص ، ولا ينقطع مراية (ا البائع ، ويسقط عن المشتري خسة أثبان الثمن ، ("ويلزمه يلائة- " فان الثمن (" .

ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري بإذن البائع (١٠) أو بغير (١٩١٤: البائع ١٠) فهات في يد (١١) المشتري من جناية البائع بطل عن المشتري نصف الثمن ولا ضهان على البائع فها هلك .

والفرق أن قبض المشتري بالقطع حكمي ، وللبائع أيضاً يد حكمية (١٠٠٠) لأن قبضه ايضاً (١٠٠٠) ينطع الأن قبضه ايضاً (١٠٠٠) ولكل واحد قبض حكمي فاستويا (١٠٠٠) فلم يدفع (١١٠٠) احدها الأخر فسرت (١١٠٠) الجنايتان .

وليس كذلك اذا قبضه المشتري لأن هذا قبض مضمون ، وجد بعد جناية البائع من طريق الحقيقة ، فقطع حكم سراية (١١٠) جناية (١١٠) البائع ، كما لوقطع يد عبد انسان ، فجاء غاصب وغصبه فهات في يد الغاصب من القطع فإنه يكون مضموناً على الغاصب ، وينقطع (١٨مراية الجاني) كذلك هذا .

(١٠) في أرحكمي .	(١) في ب دبايع
(١١) "في ب ؛ بالشراية فلم ؛ .	(٢) في أ : فلم ينفذ ۽ .
(١٢) في ب و تنقطع الشراية ؛ .	(٣) ليست موجودة في ب
(۱۳) في ب وفاذا أستوياء .	(٤). في أو بالخيار في ٠
(١٤) في ب وفلم يوفع ، .	(٥) شرا (بياض في ب) .
(۱۰) في ب: نشريت ، .	(٢) ما بين القوسين ليس موجودا في ب .
(۱۹) في ب، شرابة ، .	(٧) في أ دريغير ،
(۱۲) (۱۲) ليست موجودة في ب	(٨) ني ب افته ، .
(۱۸)	(٩) في اريدي ١١٠.

عيب(١) آخر فلا خيار للمشتري .

والفرق ان الولادة توجب نقصاناً في الأم ، وهو انمـا رضي بأخــذ " الام ناقصة بسلامة الولد سلياً ، فاذا لم يسلمه (٢) له سلياً لم يوجد شرط الرضا بالنقصان " الحاصل في الأم ، فثبت له الخيار ، كما لو ادعى داراً فصالحه على ثوب فاستحق ، رجع في دعواه ، كذلك هذا .

وليس كذلك الشاة لأن الولادة تعد(٥) نقصاناً في الشباة فلم ينقص(١) المبيع ، فلو رد لنقصان (٨) في الله وفوت الولد لا يوجب خياراً ، فالنقصان به ١٠٠٠ أولى أَلاَّنا اليوجب خياراً ، والمعنى فيه انه ليس بإزاء الولد بدل فلا يستدرك بالرد

• ٤٩ ـ إذا فقأ البائع عين المبيعة قبل التسليم ، ثم ولدت سقط نصف الثمن وأخذ الولد والأم بما بقي ، ولحق(١١٠ الولد باقي العقد .

ولو فقاً المرتهن عين الجارية(١٢) المرهونة ثم ولدت ولداً لم يسقط شيء من الدين ، وغرم" نصف قيمة الرهن ، ولحق الولد اصل العقد .

والفرق ان جناية المرتهن على الرهن توجب "" القيمة"، بدليل أنه لو أتلف جميع الرهن غرم جميع القيمة ، فكذلك اذا تلف بعضه ، والقيمة "أتخلف العين وتقوم ''مقامه ، فبقي العقد في الفائت ببقاء خلفه ، واذا بقي العقد في الجميع لحق الولد جميع العقد

> (١) في أدعيها ، . (٩) في الرلاد لاء . (٢) في ب واخذه. (١١) في أ روحق بي (٣) فركب و لم يسلم ۽ . (١١) في أ ، جارية ، . (٤) في أ والنقصان . . (۱۳) في ب و ويخرج ۽ . (٥) في أو لا يعد ي .

(۱۳) في أرويخرج أ . (٦) في ب د فلم تنقص ۽ . (١٤) في أ ريوجب . . (Y) في ب اضالنقصان . .

(١٥) في أ، مختلف للعين ويقوم . . (٨) في براه،

- YY - ·

والفرق أن المرهونة مضمونة بضيان قبض ، والعين صفة ، والأوصاف تضمن بالقبض ، لأنها تفرد(٨٠ بالقبض ، فتفرد بضهان القبض ، واذا كان هذا الوصف مضموناً ففوته يسقط ما بإزائه من الدين .

ولو أن الجارية(٧) المرهونة أعورت سقط نصف الدين .

وليس كذلك المبيعة ، لأنها مضمونة بالعقد والأوصاف لا تضمن بالعقد ، لأنها لا (١٠) تفرد بالعقد فلا تفرد بضيان العقد ، فلم يسقط بإزائه شيء من الشمن .

وليس كذلك في(١) البيع لأن جناية البائع على المبيع قبل التسليم توجب(١)

٤٩١ _ ولو أن الجارية المبيعة أعورت قبل التسليم لم يسقط(١) شيء من

فسخ العقد عما جني (٣) عليه بمقدار (١) ما جني انفسخ العقد عنه ، وبقي الباقي ،

فاذا ولدت لحق(٥) الولد باقي العقد .

الثمن وخير المشتري .

الزيادة من ب .

٤٩٢ ـ الجارية المرهونة(١٠٠ اذا اعورت ثم ولدت لحق اصل الولـد(١١٠

العقد والجارية المبيعة اذا فقأ البائع عينها (١٠ ثم ولدت) (١٠ لحق الولد) باقسي(١٠)

العقد . والفرق أن اعورار (١٠٠ المرهونة جزء من١٠٠ الرهن ، وفوات جزء ١٦٠من

(٩) ليست موجودة في (ب) ر. (۱۰) في ب و الموهوبة ، . (۲) في أويوجب، (11) الزيادة من ب رم فی ب رجنا ، . (١٢) في أ روولدت ، . () في ب و فعقدار ، . (۱۳) الزيادة من ب (٥) في أو لحق لحق ا تكوار . رَوْنِي فِي الْمِنْافِيةِ . (١) في أ وبعدها بياض ۽ .

(١٥) في أو الرهونة وفوت جزء ، (٧) في ابعدها بياض. ر الله ما بين القوسين ليس موجودا في ب. (٨) في ب وتعود ١ . المشتري فقد أدى مضموناً عليه، فلم يكن له ان يرجع (١٠ فيه كالغاصب اذا رد المغصوب الى صاحبه لم يكن له أن (١٠ يرتجعه ، كذلك هذا .

وليس كذلك الرهن ، لأن تسليم (٣) الرهن غير مضمون عليه ، وانما عليه التخلية (١) بينه وبين الراهن (١٠) ، واذا سلم صار بالتسليم متبرعاً (وللمتبرع ان يرجع) فيا تبرع به ، كما لو وهب شيئاً فله ان يرجع (١) فيه ، (اكذلك هذا) .

٤٩٤ _ واذا اشترى شيئاً فقبضه (١٠) بغير اذن البائع قبل نقد الثمن فتلف في يده لم يكن له (١٠٠ على المشتري إلا ضهان الثمن .

ولو ان المشتري وكل وكيلاً بقبض (١٠٠ المبيع فقبضه الوكيل قبل نقد الثمن فللبائع ان يضمن الوكيل قيمة المبيع فيحبسه (١٠١ على استيفاء الثمن .

والفرق بينها أن العقد أوجب أن يكون المبيع مضموناً على المشتري بالثمن والعقد باق^(۱۱) ، بدليل أن تلف المبيع بعد القبض لا يوجب انفساخ العقد ، فلو أوجبنا على المشتري القيمة لأوجبنا في المضمون (۱۱) ضاناً أخر (۱۱) من جنسه مع بقاء ما يوجب الضهان (۱۱) الأول ، وهذا لا يجوز كما لو (۱۱) غصب شيئاً فزادت قيمته ، لا يضمن الزيادة ، كذا (۱۸) هذا .

وليس كذلك الوكيل لأن العقد لم يوجب كون الشيء مضموناً على الوكيل

(١٠) ليست موجودة في ب. (۱) في ب ايرتجعه) . (١١) في أريقيض . . (٢) الزيادة من ب (١٣) في أوولحسبه، . (م في أو التسليم). (۱۳) في أ د باقي ۽ (٤) في ب (النخامة) . (11) في ب والضمان، (ه) في أو الرهن ۽ . الزيادة من ب . (١) في أو المتبرع ال يرتجع ، . (١٦) في أومان ۽ . γ۸ ڧادىرتجم،. (١٧) الزيادة من ب (A) ما بين القوسين ليس موجودا في ب . (۱۸) في بركذلك، (٩) في ب درتيضه ، .

الرهن وجب دخوله في الاستيفاء ، واذا دخل في الاستيفاء تم العقد فيه ، لأن عقد الرهن يعقد للاستيفاء (١٠٠٠) ، فبقي العقد في الجميع ، فلحق الولد (١٠٠٠) الجميع . وليس كذلك اذا فقاً عين المبيعة لأن الجناية عليه توجب فسخ العقد عنه كها

بينا ، فلم يبق العقد فيه ، فلا يلحق (٣) الولد الا مقدار ما بقي العقد فيه . ٤٩٣ ـ اذا انفذ المشتري الثمن وقبض المبيع ، ثم ان البائع وجد الثمن

زيوفاً (۱۰) او بهرجة (۱۰) لم يكن له ان يسترد المبيع ويجبسه .
ولو فك الرهن وأدى الدين وقبض الرهن ، ثم وجد الدراهم زيوفاً أو
بهرجة (۱۰) كان له ان يسترد الرهن .

والفرق ان الزيوف من جنس الدراهم ، بدليل أنه لو تجوز (٧) به جاز ، وبدليل انه لا يجوز بيعه بالجياد (٨) متفاضلاً ، فدخل في القضاء ، فقد سلم الشمن للبائع الى أن يرده فيسلم المبيع للمشتري في ذلك الوقت ، واذا سلم له في وقت سلم في عموم (١) الأوقات ، والذليل عليه البائع اذا اعار المبيع المشتري ثم أراد أن يرتجعه لم يكن له ذلك ، كذا (١) هذا .

وليس كذلك الرهن لأن سلامة الرهن له ساعة لا توجب (١٠) ستوطحته من الحبس (١٠٠)، وله ان يرتجعه كها لو اعار الرهن من الراهن فله ان (١٠ يرتجع فيه) كذلك هذا

والمعنى (١١) في العارية ان تسليم المبيع مضمون على البائع، فاذا سلمه الى

(١) في او الاستيفاء ، (٨) في او باخياره ،

(٢) ليست موجودة في ب ،

(٣) في او فلا لحق ه ، (١١) ليست موجودة في ب ،

(٤) يعدما بياض في ا ، (١١) في او لا يوجب ،

(٥) في ب و او نهرجه ه ، (٣) في ب و الجنس ،

(١) في ب و او نهرجه ه ، (٣) في ب و يرفيعه ،

(١) في ب و يرفيعه ،

(١) في ب و يرفيعه ،

المشتري فقد أدى مضموناً عليه، فلم يكن له أن يرجع (١) فيه كالغاصب أذا رد المغصوب الى صاحبه لم يكن له أن(١) يرتجعه ، كذلك هذا .

وليس كذلك الرهن ، لأن تسليم (") الرهن غير مضمون عليه ، وانما عليه التخلية (") بينه وبين الراهن (") ، واذا سلم صار بالتسليم متبرعاً ("وللمتبرع ان يرجع) فيا تبرع به ، كها لو وهب شيئاً فله ان يرجع (") فيه ، ("كذلك هذا").

٤٩٤ _ واذا اشترى شيئاً فقبضه " بغير اذن البائع قبل نقد الثمن فتلف في يده لم يكن له (١٠٠ على المشتري إلا ضهان الثمن .

ولو ان المشتري وكل وكيلاً بقبض (١٠٠ المبيع فقبضه الوكيل قبل نقد الثمن فللبائع ان يضمن الوكيل قيمة المبيع فيحبسه (١٠٠ على استيفاء الثمن .

والفرق بينها أن العقد أوجب أن يكون المبيع مضموناً على المشتري بالثمن والعقد باق⁽¹⁷⁾ ، بدليل أن تلف المبيع بعد القبض لا يوجب انفساخ العقد ، فلو أوجبنا على المشتري القيمة لأوجبنا في المضمون (۱۱) ضماناً أتنز (۱۱) من جنسه مع بقاء ما يوجب الضمان (۱۱) الأول ، وهذا لا يجوز كما لو(۱۲) غصب شيئاً فزادت قيمته ، لا يضمن الزيادة ، كذا (۱۸) مذا .

وليس كذلك الوكيل لأن العقد لم يوجب كون الشيء مضموناً على الوكيل

(١٠) ليست موجودة في ب	ا) في ب (يرتجعه) .
(۱۱) في أديقيض ،)) الزيادة من ب
(١٢) ئى ا رولحىيە ،	بى . مى فى أ د التسليم ، .
(۱۳) نی ا د باقی ،) عي في ب د النخامة) .
(۱٤) في ب د الضيان ۽	،) ق م) في أد الرهن ،
(10) الزيادة من ب .	 ٩ في أ د المتبرع ان يرتجع ، .
(۱۹) في أومان ۽ .	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
(۱۷) آلزیادة من ب	i () 1 () 1 ()
(۱۸) في ب د كذلك ،	A) ما بین الفوسین کیس موجودا فی ب . (۵) فی ب د وقبضه) .
	۰) و د رست

الرهن يوجب دخوله في الاستيفاء ، وإذا دخل في الاستيفاء تم العقد فيه ، لأن عقد الرهن يعقد للاستيفاء (١) ، فيقي العقد في الجميع ، فلحق الولد(١) الجميع .

وليس كذلك اذا فقاً عين المبيعة لأن الجناية عليه توجب فسخ العقد عنه كها بينا ، فلم يبق العقد فيه ، فلا يلحق (") الولد الا مقدار ما بقي العقد فيه .

۲۹۳ ـ اذا انفذ المشتري الثمن وقبض المبيع ، ثم ان البائع وجد الثمن ويوفأن او بهرجة (۵۰ لم يكن له ان يسترد المبيع ويحبسه .

ولو فك الرهن وأدى الدين وقبض الرهن ، ثم وجد الدراهم زيوفاً أو بهرجة (١) كان له ان يسترد الرهن .

والفرق ان الزيوف من جنس الدراهم ، بدليل أنه لو تجوز (٣) به جاز ، وبدليل انه لا يجوز بيعه بالجياد (١٠ متفاضلاً ، فدخل في القضاء ، فقد سلم الثمن المبائع الى أن يرده فيسلم المبيع للمشتري في ذلك الوقت ، واذا سلم له في وقت سلم في عموم (١٠ الأوقات ، والدليل عليه البائع اذا اعار المبيع المشتري ثم أراد أن يرتجعه لم يكن له ذلك ، كذا (١٠ هذا .

وليس كذلك الرهن لأن سلامة الرهن له ساعة لا توجب (١١٠ سقوط خقه من الحبس (١٢٠) ، وله ان يرتجعه كها لو اعار الرهن من الراهن فله ان (١٣ يرتجع فيه) كذلك هذا .

والمعنى (١٠) في العارية ان تسليم المبيع مضمون على البائع، فاذا سلمه الى

(١) في أد الاستفاء . (٨) في أد بالخيار .

(٢) ليست موجودة في ب .

(٣) في أد فلا ختى . (١١) ليست موجودة في ب .

(٤) بعده ينض في أ . (١١) ي أد لا بوجب .

(٥) في ب داو برجه . (٢١) في ب داخس .

(٥) في ب داو برجه . (٣١) في ب ديوز به جنز .

(٧) في ب ديوز به جنز . (٤١)

بحساب المقتولة .

ولو رهن عبدين فقتل احدهما الآخر انتقل مَا في المقتول الى الفاتل ، ولا يسقط شيء من الدين .

والفرق ان فعل الدابة هدر ، بدليل ما روي عن (١) رسول الله عليه وسلم انه قال : (العَجْمَاءُ جُبَّارٌ ، ، فصار كأنه قال (١) : مات حتف أنفه (١) ، ولومات (اسقطت حصته) ، كذلك (١) هذا .

وليس كذلك العبدان^(۱) ، لأن فعل العبد لا يكون هدراً^(۱) ، بدليل انه لو قتل^{(م}عبداً أجنبياً تعلقت^(۱) جنايته برقبته ، فلم يكن هدراً^(۱) ، فقـام مقـام^(۱) المقـول : وانتقل ما فيه اليه ، كها لو قتله عبد أجنبي .

جمار ، والمعدن جبار ۽ وروي محمد بن (١) نصب الرابة ، للزيلعي ، جـ ٤ ص الحسن في كتاب الاثار ، الحبرنا أبو حنيفة ٣٨٧ ، كتاب الجنايات ، باب جناية حدثنا حاد عن ابراهيم النخعي عن النبي البيسة والجناية عليها ، الحديث صلى الله عليه وسلم قال: (العجماء الاول: قال عيل السلام: (العجماء جبار ، والقليب جبار ، والرجل جبار ، جبار ۽ ، قلت : رواه الائمة الستة عن والعدن جيار ، وفي البركاز الحمس ا ابي هويرة قال :قال رسول الله صلى الله انتهى وهو معضل . عليه وسلم : و العجماء جرحها جبار ، (٢) ليست موجودة في (ب) والبنر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس ، انتهى . واخرجه البخاري في ۱۳۸ فی ب د انفسه ، ري في سر السقطت بحصته ، و الديبات، ، ومسلم في و الحسدود، ره في أو وكذلك ، والترمذي في و الأحكام ، والنسائس في (٦) في أ و العبدين ، ر المزكاة ، وأبو داود ، وأبسن ماجمه في (٧) في ارتجدر، وروی مالك ، ويونس ، وسنفيان بن (٨) في أ رعبد اجنبي تعلق ۽ (٩) فيأوهدره عبينة ، وابسن جريج ، والسزبيدي ، (١٠) ليست موجودة في (ب) وعقيل ، والليث بن سعد ، وغيرهم عن الزهسري : د العجماء جيسار ، والبئسر

٧٢٧ ــ اذا(١) رهن ارضاً مزروعة (أوشجرة مثمرة) دخل الزرع والثمر(")

في الرهن . ولو باع أرضاً مزروعة وشجرة مثمرة ⁽¹لم يدخل الزرع والثمرة⁽¹⁾ في البيع الا بالشرط⁽¹⁾ .

والفرق انا(۱) لو لم ندخل(۱۱) الثمرة والزرع في العقد لأبطلنا العقد ، لأن له اتصالاً بعين الرهن ، واتصال غير الرهن بعين الرهن يمنع صحة الرهن للاشاعة ، فمن حيث لا يدخل(۱۱) فيه نبطله(۱۱) فندخله(۱۱) .

وفي البيع'`` لو لم يدخل'`` في العقد لم يبطله'`` ، لأن البيع'`` متصل بعبن المبيع ، وذلك لا يمنع صحة البيع ، لأن الاشاعة لا تؤثر فيه .

٧٢٨ ـ اذا اشترى شيئاً له حمل ومئونة (١٠٠ فالتقيا في غير البلد الذي تبايعا
 فيه يكلف (١٠٠ البائع احضار المبيع أولاً ، ثم نكلف (١٠٠ المشتري احضار الثمن .

ولو رهن شيئاً لرجل (١٨) له حمل ومئونة (١١٠ ، فالنقيا في غير البلد الذي رهنه فيه ، فطلب دينه فقال : احضر الرهن وخذ دينك ، فليس على المرتهن ان يحض الرهن ، وله ان ياخذ الدين من الراهن بعد ان يجلف بالله ما نوى(١٠٠ رهنك .

(١) في أ د واذا ،
(۲) في أ ډ اوشجرا متمرا ،
(٣) في أ ﴿ والشمرة ،
(٤) في ب و لم تدخل الثمرة والزرع ،
(ە) قىيادىشرط،
ر ^د) کی د. (۲) الزیادة من ب
(۱) روبان (۷) ني اولم يدخل ه
(۷) ق ب ولم تدخل » (۸)
(۸) يې بوم سوره (۹) نې بويطله ۱
(۱ ₎ لبت موجودة في (ب)

المشتري فقد أدى مضموناً عليه، فلم يكن له ان يرجع (١) فيه كالغاصب اذا رد المنصوب الى صاحبه لم يكن له أن (١) يرتجعه ، كذلك هذا .

وليس كذلك الرهن ، لأن تسليم (") الرهن غير مضمون عليه ، وانما عليه التخلية (") بينه وبين الراهن (") ، واذا سلم صار بالتسليم متبرعاً ("وللمتبرع ان يرجع) فيا تبرع به ، كما لو وهب شيئاً قله ان يرجع (") فيه ، ("كذلك هذا").

\$ 9.5 _ واذا اشترى شيئاً فقبضه (١٠) بغير اذن البائع قبل نقد الثمن فتلف في يده لم يكن له (١٠) على المشترى إلا ضيان الثمن .

ولو أن المشتري وكل وكيلاً بقبض (١٦٠ المبيع فقبضه الوكيل قبل نقد الثمن . فللبائع أن يضمن الوكيل قيمة المبيع فيحبسه (١٦٠ على استيفاء الثمن .

والفرق بينها أن العقد أوجب أن يكون المبيع مضموناً على المشتري بالثمن والعقد باق^(۱۲) ، بدليل أن تلف المبيع بعد القبض لا يوجب انفساخ العقد ، فلو أوجبنا على المشتري القيمة لأوجبنا في المضمون (۱۱) ضاناً آخر (۱۱) من جنسه مع بقاء ما يوجب الضان (۱۱) الأول ، وهذا لا يجوز كما نو (۱۱) غصب شيئاً فزادت قيمته ، لا يضمن الزيادة ، كذا (۱۸)

وليس كذلك الوكيل لأن العقد لم يوجب كون الشيء مضموناً على الوكيل

(١٠) ليست موجودة في ب .

(١١) في اديقبض، .	(۲) الزيادة من ب
(١٣) في أ و ولحسبه ي .	(م) في أ و التسليم ،
(۱۴) في أ رباني ،	(٤) في ب و النخامة ، ا
(١٤) في ب و الضمان ،	(ه) في أ د الرهن ۽ .
(10) الزيادة من ب .	(٦) في أ و المتبرع ان يرتجع ، .
(١٦) في أ رمان	(٧٧) في اديرتجع،
(۱۷) الزيادة من ب	 (A) ما بين القوسين ليس موجودا في ب .
(۱۸) في ب ركذلك ،	(٩) في ب دوتيضه ، .
**	

(۱) في ب (يرتجعه) .

الرهن٬ يوجب دخوله في الاستيفاء ، واذا دخل في الاستيفاء تم العقد فيه ، لأن عقد الرهن يعقد للاستيفاء٬٬ ، فبقي العقد في الجميع ، فلحق الولد٬٬ الجميع .

وليس كذلك اذا فقا عين المبيعة لأن الجناية عليه توجب فسخ العقد عنه كها بينا ، فلم يبق العقد فيه ، فلا يلحق " الولد الا مقدار ما بقي العقد فيه .

497 _ اذا انفذ المشتري الثمن وقبض المبيع ، ثم ان البائع وجد الثمن زيوفاً (١٠) او بهرجة (١٠) لم يكن له ان يسترد المبيع ويجسه .

ولو فك الرهن وأدى الدين وقبض الرهن ، ثم وجد الدراهم زيوفًا أو بهرجة (٢) كان له ان يسترد الرهن .

والفرق ان الزيوف من جنس الدراهم ، بدليل أنه لو تجوز (٣) به جاز ، وبدليل انه لا يجوز بيعه بالجياد ٢٠ متفاضلاً ، فدخل في القضاء ، فقد سلم الثمن للبائع الى أن يرده فيسلم المبيع للمشتري في ذلك الوقت ، وإذا سلم له في وقت سلم في عموم ١٠٠ الأوقات ، والدليل عليه البائع اذا اعار المبيع المشتري ثم أراد أن يرتجعه لم يكن له ذلك ، كذا ١٠٠٠ هذا .

وليس كذلك الرهن لأن سلامة الرهن له ساعة لا توجب ١١٠ سقوط حقه من الحبس ١١٠، ، وله ان يرتجعه كما لو اعار الرهن من الراهن فله ان ٢٠ يرتجع فيه ا كذلك هذا .

والمعنى(١٠٠ في العارية ان تسليم المبيع مضمون على البائع، فاذا سلمه الى

(٨) في ١٠ باخيار ، .	(١) في أو الاستيفاء .
(٩) في ب (جميع)	(٢) ليست موجودة في ب .
(١٠) ليست موجودة في ب	(٣) في أو فلا لحق .
(١١) في أو لا يوجب ، .	(٤) بعدها بياض في أ .
(۱۳) في ب «الجنس».	(٥) في ب ډ او نهرجه ۽ .
(۱۳) في ب ډيرتجعه) .	(٦) في ب راو نهرجه ،
ا (١٤) في أ روالعين ۽ .	(۷) فی ب _۱ یجوز به لجاز ۱

المشتري فقد أدى مضموناً عليه، فلم يكن له ان يرجع (١٠ فيه كالغاصب اذا رد المغصوب الى صاحبه لم يكن له أن " يرتجعه ، كذلك هذا .

وليس كذلك الرهن ، لأن تسليم(١٠ الرهن غير مضمون عليه ، وانما عليه التخلية (١) بينه وبين الراهن (١) ، واذا سلم صار بالتسليم متبرعاً (اوللمتبرع ان يرجع٬ فيا تبرع به ، كها لو وهب شيئاً فله ان يرجع٬٬٬ فيه ، (مكذلك هذا٬.

٤٩٤ - واذا اشترى شيئاً فقبضه (١٠ بغير اذن البائع قبل نقد الثمن فتلف في يده لم يكن له (١٠٠ على المشتري إلا ضهان الثمن .

ولو ان المشتري وكل وكيلاً بقبض (١١٠ المبيع فقبضه الوكيل قبل نقد الثمن فللباثع ان يضمن الوكيل قيمة المبيع فيحبسه(١٢) على استيفاء الثمن.

والفرق بينهما ان العقد أوجب ان يكون المبيع مضموناً على المشتري بالثمن والعقد باق(١٠٠ ، بدليل أن تلف المبيع بعد القبض لا يوجب انفساخ العقد ، فلو أوجبنا على المشتري القيمة لأوجبنا في المضمون (١١٠) ضماناً آخر(١١٠) من جنسه مع بقاء ما يوجب الضهان (١٠٠٠) الأول ، وهذا لا يجوز كها لو(١٠٠٠) غصب شيئاً فزادت قيمته ، لا يضمن الزيادة ، كذا(١٨١) هذا .

وليس كذلك الوكيل لأن العقد لم يوجب كون الشيء مضموناً على الوكيل م

(١٠) ليست موجودة في ب .

(۱۱) في اديقبض: :

(١٣) في ا د رلحسه ، . م في ا : التسليم ، . (۱۴) في أ و باقى ۽ (1) في ب (النخامة). (١٤) في بر الضمان، (٥) في أ د الرهن ۽ . (١٠) اُلزيادة من ب . (١) في أ و المتبرع ان يرتجع ، .

(۱) في ب ديرتجعه) . ٠

(٣) الزيادة من ب

(١٦) في أدمان ، . (٧٧) في أديرنجع ١٠ (١٧) الزيادة من ب ما بين القوسين ليس موجودا في ب. (۱۸) نی ب و کذلك ،

(١) في ب د وقيضه ١ .

· 1000年代的基礎的第三人称形式的表現。

الرهن٬ يوجب دخوله في الاستيفاء ، وإذا دخل في الاستيفاء تم العقد فيه ، لأن عقد الرهن يعقد للاستيفاء (١٠) ، فبقي العقد في الجميع ، فلحق الولد (١٠) الجميع .

وليس كذلك اذا فقاً عين المبيعة لأن الجناية عليه توجب فسخ العقد عنه كها بينا ، فلم يبق العقد فيه ، فلا يلحق(٢) الولد الا مقدار ما بقي العقد فيه .

٤٩٣ ـ اذا انفذ المشتري الثمن وقبض المبيع ، ثم ان البائع وجد الثمن زيوفاً⁽¹⁾ او بهرجة⁽⁰⁾ لم يكن له ان يسترد المبيع ويحبسه . ولو فك الرهن وأدى الدين وقبض الرهن ، ثم وجد الدراهــم زيوفــاً أو

بهرجة (١) كان له ان يسترد الرهن .

والفرق ان الزيوف من جنس الدراهم ، بدليل أنه لو تجوز(*) به جاز ، وبدليل انه لا يجوز بيعه بالجياد (٩) متفاضلاً ، فدخل في القضاء ، فقد سلم الثمن للبائع الى أن يرده فيسلم المبيع للمشتري في ذلك الوقت ، واذا سلم له في وتت سلم في عموم٬۰۰ الأوقات ، والدليل عليه البائع اذا اعار المبيع المشتري ثم أراد أن يرتجعه لم يكن له ذلك ، كذا(١٠٠ هذا .

وليس كذلك الرهن لأن سلامة الرهن له ساعة لا توجب(١١١) سقوط حقه من الحبس(٢١) ، وله ان يرتجعه كها لو اعار الرهن من الراهن فله ان (١٣يرتجع فيه) كذلك هذا.

والمعنى(١٤) في العارية إن تسليم المبيع مضمون على البائع، فاذا سلمه الى رمي (۸) کي او بالخيار ۽ . (١) في أ ﴿ الاستيفاء ، . ۹۸) فی ب و جمیع ا (٢) ليست موجودة في ب. (١٠) ليست موجودة في ب. (٣) في أ و فلا لحق ، . (١١) في أولا يوجب بي (٤) بعدها بياض في أ . (۱۲) في ب: الجنس ، . (٥) في ب و او نهرجه I .

(۱۳) في پ د پرتجعه د . (٦) في ب و او نهرجه . . (14) في أ دِ والعين ، . (٧) في ب ۽ يجوز به لجاز ۽

يصح ، و (البدليل أنه لو كان مضموناً لم يخل اما ان يكون مضموناً بالقيمة ، او
البما يلاقيه) والرهن غير مضمون بالقيمة ، بدليل أن الدين لو كان أقبل من
القيمة لم يغرم الزيادة على الدين ، ولا هو مضمون (ابما يلاقيه ، بدليل انه لو
كانت القيمة الفاً والدين الفين ، فاذا تلف رجع عليه بالألف ، واذا لم يكن
مضموناً بالقيمة ولا بما يلاقيه ثبت انه امانة ، الا (اان الدين سقط" بتلفه، فصار
الموجود من القبض غير ما أوجبه العقد ، فلم يَنْبُ مَنَابَه (الله) كما لو اودعه ثم

وليس كذلك الغصب ، لأنه مضمون (أفي يده) والبيع يقبض قبضاً مضموناً ، فصار الموجود(١٠) من جنس ما أوجبه العقد ، فناب منابه ، كما لو غمر ١١٠٠ العقد

وان شئت قلت لما كان للرهون امانة فاذا اشتراه لم يوجد بعد (١٠ الضيان ، فصار (١٠) كما لو(١١) لم يوجد نقل (١١) العين .

وليس كذلك المغصوب ، لأنه نقل الضيان ، لأنه كان مضموناً بالقيمة ، وقد نقله الى ضيان الثمن ، فقد (١٠٠ وجد نقل الضيان ، فصار كما لو نقل العين من محل الى عمل فيصير به قابضاً ، كذلك هذا .

> ٩٨ يـ اذا (١٠٠٠) باع عبداً آبقاً له من ابنه الصغير لم يجز . ولو وهب له جاز .

(١) ني ب (الواو) ليست موجودة . (() في ب (غصب) . () ني ا ر غصب) . () ني ا ر د غصب) . () ني ا ر د غل . () ني ا ر د غل . () ني ا ر د غل . () ني ب (الله . . () ني ب (الله . . () الله بنات الله بنات) . () الله بنات ال

والفرق أن البيع يوجب ضيان التسليم ، ولا يُقدر على تسليم الآبق فلم عير أيجاب التسليم عليه ، فصار بيعاً لا يوجب ضيان التسليم ، فكان باطلاً .

وليس كذلك الهبة لأن الهبة لا توجب (١) ضيان التسليم ، لأن العقد عقد تبرع ، فاستحال ان يوجب ضياناً (١) ، وانما يوجب نقل اليد ، وقد نقل حكم يده اليه ، فصار كما لو كان حاضراً .

ولأن العبد في يد الأب على وجه الأمانة لاستحالة أن يكون ملكه مضموناً عليه ، والهبة تقتضي قبض امانة ، فصار الموجود : من جنس ما أوجبه العقد ، (تقائم مقامه").

وليس كذلك البيع لأنه يقتضي (" قبضاً مضموناً ، والعبد (" في يد الأب على وجه الأمانة ، (اغلم يوجد قبض من جنس ما أوجبه العقد " ، فلم يصر قابضاً ما لم تصل (" يده اليه .

993 _ اذا (100 أرسل الأب غلامه في حاجة ثم باعه من ابن له (100 صغير ، فلم يرجع العبد حتى بلغ الابن ثم رجع العبد فقيضه الاب لم يصح قبضه للابن ، واذا تلف قبل التسليم الى الابن (100 تلف من مال الاب .

ولو اشترى الاب غلاماً لابنه الصغير من اجنبي ولم يقبض فبلغ الابن ثم قبض الاب جاز قبضه له .

والفرق أن قبض الاب من نفسه اذا باع من ابنه الصغير (١١٠) انما يكون بحق الولاية لا بحق العقد ، لأن حقوق العقد (١١٠) تتعلق بالابن فيها يبيعه الاب منه ،

	0 - 0
(v) في أ دلم يصل · ·	(۱) ني اړيوجب،
(٨) في ب و واذا ،	(۱) ق. او بروجب . (۲) في ب د ضمان ، .
ه. الزيادة من ب .	(۲) ني ب و طبع ۲۰۰۰. (۳) ني ب و فناب منابه ۲۰
رون ا دالاب ،	(h)
١١١٠ ليست موجودة في ب	(عُ) فِي أَ رَقْتَضِي ١٠
(۱۲) الزيادة من ب	(ه) في أو والعقد ،
The state of the s	(٩) ما بين القوسين ليس موجودا في ب.

Barrier Land

ولو باعه من البائع لم ينتقض البيع .

والفرق أن الشراء يقتضي قبضاً مضموناً ، والمبيع في يدي البائع مضمون عليه ، ويستحيل أن يستحق على غيره تسليم ١١٠ ما هو في يده مضمون عليه ، فصار هذا شراء لا يوجب التسليم فكان باطلاً ، وإذا بطل لم يؤشر في رفع

. . واما الهبة فلا تقتضي^(١) ضهان التسليم، و^{الب}هيء في يده مقبوض غير

واما الهبة فلا تقتضي " ضهان التسليم ، و. يمي عيد سبوس من مضمون ، فصار الموجود" من جنس ما أوجبه بالهبة " فصحت الهبة ، وإذا مضمون ، ألمية فات " القبض في البيع الأول ، "فبطل البيع الأول" ، وبطلان جازت " الهبة فات " القبض في البيع الأول ، "فبطل البيع الأول" ، وبطلان

البيع (١٠) الأول يوجب(١٠) بطلان الهبة فبطل الجميع . ووجه(١٠) آخر ان لفظ الهبة لفظ عام يصلح لابتداء التمليك(١٠٠ ، ويصلح لدفع ما كان ، تقول هب لي ضرب عبدك يعني ارفع عنه واعف عنه ، وإذا كان

صح - حد حد حل المتداء (١٠٠٠) التمليك ، لأن هبة المشتري قبل القبض الله الفيض كلا تجوز (١٠٠٠ ، لأنه يفوت الفيض في المبيع يوجب بطلان المبيع أبيع يوجب بطلان المبيع ، وبطلان المبيع يوجب بطلان المبية فلم تصح (١٠٠٠) الهبة ، وإذا لم

يحمله على ابتداء الهبة حمل على رفع(١٦) ما كان ، فصار كأنها(١٣) تقايلا وقالا رفعنا(١٨) ذلك ، فكانت اقالة . (ر) يوب ويسلم ، .

(۱) ي ب البنداء . (۲) في أو يقتضي . (۲) في أو البنداء . (۳) في أو الأسلام . (۵) في أو الحاقب . (۵) في أو الحاقب . (۵) في العالم .

(٦) بني ب و فان ، . (٧) ما بين القوسين ليس موجودا في ب . (١٧) في أ و كافا ، (٨) في أ و بيع ، . (٨) في أ و بيع ، .

١٠. في أ ﴿ وَالْفُرْقُ ٢ .

لأن الاب من الولاية ما يخرج نفسه من العهدة ، ويلزمه العهدة بعقده ، "ولو قلنا ان حق القبض " يجب للأب لصار" موجباً ومستوفياً لنفسه على نفسه ، فوجب الأ" يجوز ، قلم جاز دل على" ان حق القبض يجب للابن ، وانما يقبضه الاب له بحق" الولاية ، قاذا باع زالت ولايته " فصار هو كالأجنبي ، قلم يقع قيضه له .

وهـو الأب ، والقبض من حقـوق العقـد ، فوجـب له حق القبض بالعقـد لا بالولاية ، والعقد باق فبقي حقوقه ، فاذا قبضه جاز كها لوكان وكيلاً لبالغ^(۱۱) .

• • • ـ اذا^(۱) أودع رجلاً شيئاً فوضعه في بيتـه ، ثم التقيا وليس الشيء بحضرتهها فوهبه من المودع جازت الهبة وصار قابضاً .

وليس كذلك اذا اشتراه٣٠ من الاجنبي ، لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقد

ولو باعه منه لم يجز البيع حتى تُصل يده اليه(١٠٠ .

والفرق أن الوديعة امانة كالهبة ١٠٠٠ ، والهبة تقتضي قبضاً غير مضمون ، فصار الموجود من جنس ما أوجه العقد ، فناب منابه .

وليس كذلك البيع ، لأن البيع يقتضي قبضاً مضموناً ، والوديعة امانة ، فصار الموجود من القبض غيرما أوجبه العقد فلم يقع عنه .

١ • ٥ - ولو اشترى عبداً بألف درهم ولم (١١) يقبضه حتى وهبه للبائع (١٦) وقبله (١١) البائع كانت الحبة نقضاً (١٠) للبع .

(٨) في ب (بالبيع ١٠. (١) في ب و ولو أن . . أن جف القبض ، ولي (٩) في ب يواذا ۽ . هامشها كتب و بياض في الاصل ١ . (١٠) الزيادة من ب . (٢) في أو فصاره . (١١) الزيادة من ب. (٣) في ب و ان لا ء . (١٢) في ب افلم ، . (٤) في أ ﴿ على على ﴾ تكوار . (١٣) في ب د البائع ، . (٥) في أولحق ١٠ (١٤) في أ يرقتكه ي . (١) في أ و الولايته . . (١٥) في ب ونفعا ۽ . (۷) في أو الشتري ١٠.

یکله٬۱

ولو اشترى ثوباً مذارعة وقبضه جاز له أن يبيعه قبل أن يذرعه .

والفرق ان ملكه يتعين فيه بالكيل ، بدليل أنه لوكاله فوجده اكثر مما اشتراه رد (١٠ عليه ، فاذا لم يكله لم يتعين ملكه فيه ، فقد باع قبل تعيين ملكه ، فلم يجز .

وليس كذلك الذروع (" لأن ملكه يتعين فيه قبل الذرع ، لأن الذرعان صفة للثوب بدليل انه لو باع (" فراعاً من الثوب (" لم يجز ، وبدليل انه لو اشترى ثوباً على انه عشرة افرع فوجده (" احد عشر فراعاً لم يلزمه رد الـذراع الزائـد دل (" على (" ان الذرع صفة للثوب (" ، ولا يكون معرفة الصفة (" شرطاً في تعيين الملك ، فتعيين (\" ملكه فيه بالقبض ، فقد باع بعد تعيين ملكه فجاز ، وفي المعدود ـ روايتان وسنذكره ان شاء الله تعالى في موضععه .

٥١٦ - رجل قال لرجل: وبع عبدك هذا من فلان بالف درهم على أني ضامن لك خمسها ثة من الشمن سوى الألف، فباعه من فلان بألف درهم فإن هذا جائز لفلان بألف، وعلى هذا خمسها ثة سوى الألف.

ولوقال: بع ‹‹هذا لفلان›› بألف على اني ضامن بخمسائة ، ولم يقل من الثمن ، فباعه من فلان بألف فالبيع جائز من فلان بألف ، ولا شيء على الضامن ‹‹›› .

(۱) ق. او الم يكينه ، وبياض ق. الاصل ه .
(۸) الريادة من ب .
(۳) ق. ب و ورده » .
(۵) ق. ب و الملاوع » .
(1) ق. او الماء ، .
(2) ق. او الماء ، .
(3) ق. او الماء ، .
(4) ق. او المعين » .
(5) ق. او توجه » .
(7) ق. ب و الملاء ، .
(8) ق. او توجه » .
(9) ق. ب و تولانا مذا ، .
(9) غ. ب و يابياض ، وكتب في الهامش : (10) في ا و ضمن » .
(9) غ. ب يباض ، وكتب في الهامش : (10) في ا و ضمن » .

والفرق بينها أن العقد يوجب ضيان الثمن ، فأذا قال على أني ضامن بخمسيائة من (١٠) الثمن فقد أضاف الضيان إلى ما هو واجب بالعقد ، فقد ضمن مضموناً فصح الضيان .

وليس كذلك اذا لم يقل من الثمن ، لأن العقد لا يوجب ضياناً سوى الثمن فاذا لم يضف الى الثمن لم يكن مضموناً ، فقد ضمن غير مضمون فلم

يصح الضان كما لوضمن الوديعة للمودع .

9 اذا قال رجل لعبد : «اشتر لي نفسك من مولاك ، فيقول نعم ، فيأتي مولاه فيقول : بعني نفسي (*) لفلان بكذا ، ففعل فهو جائز ، وهو الذي أمره » .

ولو قال : بعني نفسي ولم يقل لفلان فباعه فهو حر .

والفرق انه لما قال: د بعني لفلان ، فقد طلب منه نقل الملك من نفسه الى غيره ببدل ، ولا يمكن نقل ^(۱) الملك الا بعد بقاء الرق فيه ، ^{(ا}فاذا اجابه المولى الى ذلك فقد اجابه الى ما يوجب بقاء الرق^(۱) ، فلم يكن معتقاً ، فلا يعتق ، ويكون بيعاً .

وليس كذلك اذا قال بعني نفسي ، لأن بيع العبد من نفسه اعتاق ، فقد . وكله بأن يعقد له عقد بيع فخالفه ، وطلب عقد عتاق ، فاذا اجابه الى ذلك صار بجيباً الى ما سأله العبد فصار حراً ، كها لو قال : اعتقني ، فقال : اعتقتك .

١٨ - اذا قال غلام لرجل: اشترني من فلان فإني عبده (١٠) ، فاشتراه ،
 فاذا هو حر، والبائع غائب رجع على العبد بالثمن ، وله ال يرجع على البائع اذا

(١) الزيادة من ب
 (١) إني ب و بعنى نفي ولم يقبل لفسلان
 (٤) ما بين الغوسين ليس موجودا في ب .
 كذا ،
 (٥) في أ (عبد) .

- 10 -

قدر عليه ، ولو كان البائع حاضراً رجع عليه بالثمن ، ولـم يرجع على العبـد

ولو قال : خذني رهناً من فلان فإني عبده(١٠ ، فارتهنه بمال ، ثم تبين انه حرلم يرجع على العبد بشيء .

والفرق انه لما قال اشترني فإني(٢) عبده فقد(٢) ضمن(١) سلامة رقبته له ببدل ، فاذا تبين انه كان (•حو الأصل) صار غاراً على عوض هو مال ، فصار كالبائع ، وكما لو قالت تزوجني فإنيَّ (١٦مَّةُ قَاذَا هي ١ حرة كانت غارَّة ، كذا(١٠ هذا ، فإن كان البائع غائباً ادى غروره الى اتلاف مال المشتري وهــو الثمــن ، فرجع على الغار ، واذا كان البائع حاضراً لم يؤد غروره الى اتلاف مال المشتري

وليس كذلك الرهن لأنه لا يتضمن سلامة رقبته له ، لأن الرهن ليس ببدل عن الدين ، واذا لم يتضمن سلامة عوض هو مال لم يغرم له شيئًا .

١٩ _ اذا ١٠٠ اسلم اليه عشرة ١٠٠٠ دراهم ١٠٠٠ في كر حنطة ، ثم ان المسلم اليه اسلم في كر حنطة الى رب السلم ، فحل الأجل فأراد "" ان يجعله قصاصاً بسلمه "" لم يكن له ذلك .

وان غصبه كرّاً "" بعد عقد السلم " فأراد أن يجعله قصاصاً فله ذلك وان غصبه قبل العقد "" ، فأراد أن يجعله تصاصاً به لم يكن له ذلك الا أن يكون قائماً (٨) المبسوط جـ ١٢ ص ١٧٨ . (١) في أوعبد ، (٩) في ب ١١ غيره ١٠ (٢) في أوقان ٢ . (۱۰) في أله درهم الله (٣) في أيقد ، .

(١١) في ب أو فاذا اراد ، . (٤) في ب ا تضمن ١ (١٢) ليست موجودة في ب. (٥) في ب وحوا صار ۽ .

(۱۳) في أنه تحري (١) في ب (الله أنم تبين انها ۽ . (١٤) ألمنزيادة من ب و وان غضبه ١٠ زيادة (٧) في ب وكذلك ، .

اقتضاها سياق الكلام .

بعينه ، فيجعله قصاصاً به صار قصاصاً ، سواء كان الكر المغصوب بحضرتهما أو

ولو أودعه كراً بعد العقد أو قبله ، ثم اراد أن يجعله قصاصاً ''لـم يكن قصاصاً" الا ان يكون بحضرتهما ، أو يرجع الى بيته " فتصل يده اليه .

والفرق ان السلم يقتضي قبضاً مضموناً بعد الوجوب المقبوض ، لأن من له على انسان عشرة دراهم فضة (٦) فقضاه (١) عشرة صار مضموناً على القابض ، (أو لم يصر قصاصاً") بماله عليه ، وإذا(") اسلم السلم اليه في كر حنطة " ثم (*قاصه به افلو قلنا: انه بجوز لصار قابضاً (*) بالسلم ديناً ، (*) لا مقتصاً للسلم `` ، وقضاؤه'`` الدين به تصرف (`` منه في المسلم فيه قبـل القبض ، تصرفه(١٣) فيه لا يجوز فلم يتسر قصاصاً .

وليس كذلك اذا غصب ، لأنه وُجد قبض مضمون بعد الوجوب ، فصار مستوفياً السلم منه ، فجاز كما لو قضاه ، وإما اذا غصبه قبل العقد(١١٠ فلم(١٠٠ يوجد قبض مضمون بعد وجوب حق القبض له ، فلم يصر مستوفياً للمسلم فيه ، وانما كان نائياً في يد الغاصب فهو مقبوض مضمون في يده ، فاذا قاصه^(١١) به صار قابضاً له بنفس المقاصة (١٧) قبضاً مضموناً، فصاركها لوكان في يده فسلَّمه

وأما الوديعة فمقبوضة (١٨٠ غير مضمونة ، فلم يوجد القبض الـذي (١٠) في أو لا مقتضيا السلم ، . (١) ما بين القوسين ليسم، موجودا في ب .

(١١) في ب و وتضاه ، . (۲) في ب ونيته ۽ (۱۲) في ب ويصرف ه ۳) ۱ الزيادة من ب (١٣) في أ و وتصر ، (٤) في ب ونقضاء. (١٤) في ب والقبض (٥) في ب و اولا بمير فصاصا ،

(٩) في ب و قاصا ، .

(10) الزيادة من ب (٦) في ب و فاذا ه (١٦) في ب و قاصصه ١٠٠ (٧) ليست موجودة في ب . (١٧) في ب (القاصصة ١٠ (٨) في ب و قاصصه فلو ، .

(۱۸) في اومقبوضة ،

ولو باعه من البائع لم ينتقض الببع .

والفرق ان الشراء يقتضي قبضاً مضموناً ، والمبيع في يدي البائع مضمون عليه ، ويستحيل أن يستحق على غيره تسليم(١) ما هو في يده مضمون عليه ، فصار هذا شراء لا يوجب التسليم فكان باطلاً ، واذا بطل لم يؤثر في رفع

واما الهبية فلا تقتضي(٢) ضيان التسليم ، والشي ﴿ فِي يده مقبـوض غـير مضمون ، فصار الموجود(٢) من جنس ما أوجبه بالهبة(١) فصحت الهبة ، وإذا جازت^(٥) الهبة فات^(١) القبض في البيع الأول ، ^{(ا}فيطل البيع الأول^{١)} ، وبطلان البيع (^) الأول يوجب(') بطلان الهبة فبطل الجميع .

ووجه(١) آخر ان لفظ الهبة لفظ عام يصلح لابتداء التمليك(١١١) ، ويصلح لدفع ما كان ، تقول هب لي ضرب عبدك يعني ارفع عنه واعف عنه ، واذا كان اللفظ عاماً ولا يمكن حمله على ابتداء (١٦) التمليك ، لأن هبة المشتري قبل القبض

لا تجوز(١١٦) ، لأنه يفوت القبض في (١١٠المبيع ، وفـوت القبض في المبيع يوجـب بطلان البيع ، وبطلان البيع يوجب بطلان الهبة فلم تصح الله ألهبة ، وإذا لم يحمله على ابتداء الهبة حمل على رفع (١٦٠ ما كان ، فصار كأنها (١٠٠٠ تقايلا وقالا

(١١) في ب والملك ، . (١) ق ب (يسلم ١ . (١٢) في سر الابتداء ١. (٢) في أ (يقتضي ١ . (١٣) في أولا بجوز، . (٣) في ب د المضمون ، . (12) ما بين القوسين ليس موجودا في ب . (ع) في أوالمبة ، .

(١٥) في أفلم يصح ١٠ (ه) في ب رجات ، . (٦₎ ، في ب د فان ۽ . (١٦) ڧ بردائع، . (۱۷) في اركامًا ، ما بين القوسين ليس موجودا في ب .

(۱۸) ني بردفعاء. (۸) ڧادىسى. (٩) في ب وبوجه ١ .

(١٠) في أ ﴿ وَالْفُرِقَ ﴾ . "

<u>فينكت</u> بالمارة ما تأثير باي ما

رفعنا (١١٠) ذلك ، فكانت اقالة .

لأن الآب من الولاية ما يخرج نفسه من العهدة ، ويلزمه العهدة بعقده ، "ولو قلنا ان حق القبض ١٠ يجب للأب لصار ١١٠ موجباً ومستوفياً لنفسه على نفسه ، فوجب ألاً (٢) يجوز ، فلما جاز دل على (٤) ان حق القبض يجب للابن ، وانما يقبضه الاب له بحق (١٠) الولاية ، فاذا باع زالت ولايته (١) فصار هو كالأجنبي ، فلم يقع

بالولاية ، والعقد باق فبقى حقوقه ، فاذا قبضه جاز كما لوكان وكيلاً لبالغ (^) . • • ٥ ـ اذا(١) أودع رجلاً شيئاً فوضعه في بيته ، ثم التقيا وليس الشيء بحضرتهما فوهبه من المودع جازت الهبة وصار قابضاً .

وليس كذلك اذا اشتراه ٣٠ من الاجنبي ، لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقد

وهـو الأب، والقبض من حقـوق العقـد، فوجـب له حق القبض بالعقـد لا

ولو باعه منه لم يجز البيع حتى تصل يده البه(١٠٠).

والفرق أن الوديعة امانة كالهبة (١١٠) ، والهبة تقتضي قبضاً غير مضمون ، فصار الموجود من جنس ما أوجبه العقد ، فناب منابه .

وليس كذلك البيع، لأن البيع يقتضي قبضاً مضموناً ، والوديعة امانة ، فصار الموجود من القبض غيرما أوجبه العقد فلم يقع عنه .

١٠٥ - ولو اشترى عبداً بألف درهم ولم(١١١) يقبضه حتى وهبه للبائع (١٠١) وقبله(١٠) البائع كانت الهبة نقضاً(١٠) للبيع .

(٨) في ب د بالبيع ، . (١) في ب ، ولو أن . . ان جف القبض ، وفي هامشها كتب و بياض في الاصل . (٩) في ب د واذا ۽ . (١٠) الزيادة من ب. (٢) في أ ﴿ نصار ﴾ . (١١) الزيادة من ب. (٣) في سران لاء. (١٢) في ب افلم ، . (٤) في أ و على على ، تكوار . (١٣) في ب (البائع) . (٥) في أو لحق ء . . (١٤) في أ د وقتله) . (٣) في أ د الولايته . . (۱۵) في ب رنفعا ي . (٧) في أ و اشترى ۽ .

والفرق أن حق الرد وجب له بظاهر العقد ، "وحق الغريم مشكوك فجاز

وليس كذلك الوصي ، لأن حق الغريم تعلق(" بعين مال الميت ، وهذا

العبد ماله(°° ، فتعلق حقهم به فهو بالرد يبطل حق الغريم من غير تركته(،) بغير رضاه ، فلم يكن له ذلك ، كما لو آثر بعض الغرماء على بعض .

٤ . ٥ _ فلو رد المشتري عليه بقضاء قاض ثم مات المشتري من مرضه خير البائع بين أن يغرم نصف الثمن للغرماء وبين أن يرد(١٠) العبد ويبطل الرد . 🐞

ولو رد بغير قضاء ثم مات لزمه نصف الثمن للغرماء .

والفرق (أن الرد بغيرقضاء ابتداء تمليك بينهما على التراضي ، فصار؟ كما لو اشترى ١٠٠ منه بمقدار الثمن ابتداء ثم جعله قصاصاً بما كان له عليه من الثمن الأول ، فيصير مؤثراً بعض الغرماء على بعض ، فلم مجز ورد النصف ، كذلك

وليس كذلك اذا كان الرد بقضاء لأن الرد بقضاء يقع (4) فسخا(١) للعقد للأول ، فملكه(١٠٠ بعقد ضهان ، فوجب ١٠٠ حتى الغير(١٠٠ فيه بغير فعلـه ، فيخير (١٦) بين أن يدفع العين ليبرأ من الضهان وبين ان يفدى (١٦) بتسليم العين له كها قلنا في العبد اذا جنى(١٠) جناية(١٠٠ .

٠٠٥ ـ المريض اذا رد المشتري بالعيب ، وقيمة العبد اكثر من الثمن ألذي

	,
(٩ ₎	(١) ما بين القوسين ليسم موجودا في ب .
(١٠) في ب ولا يتن ضمانا ووجب ،	(٣) في أديتعلق ٥ .
(١١) في ب والمرفية ، .	(٣) أفي أو مالهم ٤.
(١٢) في ب و فحير، .	(٤) في أد تزكية ١٠
(۱۳) ني اريقدي،	(٥) ني ب (يرده) .
(۱۶) ني ب و جنا ۽ .	 (٦) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
(۱۵) الزيادة من ب وبعدها و انتهى ا	(y) في ب د اشتراه ۽ .
	(٨) ليــت موجودة في ب
and the second of the second o	

وليس كذلك لفظ البيع ، لأن البيع عبارة عن ابتداء التمليك ، ولا يستعمل في رفع(١) ما كان ، وابتداء تمليكه(١) لا يجوز ، واللفظ لا يصلح لرفع(١) ما كان قلم يكن بيعاً ولا اقالة ، فصار كانه لم يكن ، وبقي البيع بحاله .

 ٧ • ٥ - اذا اودع رجل^(١) عبداً فأبق منه ثم وهبه صاحبه من المودع جاز . ولو غصبه منه غاصب ، ثم وهبه(٥) صاحبه من المودع لم يجز .

والغرق آنَّ في الغصب زالت يد المودع ، بدليل أنه حدثت (١) يد أخسرى عليه وصار مضموناً على الغاصب ، ولم يصر بنفس العقد قابضاً ، كما لوكان في

وليس كذلك اذا ابق ، لأن (٧٠) حكم يده باق فيه ، بدليل انه لم تحدث (٨٠) يد اخرى عليه فصار كيا لو بقي حقيقة^(١) البد ولو بقي في يد المودع ووهبه منه

 ٣٠٥ ـ اذا(١٠٠٠) اشترى الصحيح عبداً بألف درهم ولم ينقد(١٠٠٠) الثمن ، وعليه دين ، ثم مرض المشتري فوجد بالعبد عيباً فله أن يرده ، ويجبره القانسي على القبول(١٢٠) .

ولو مات وأراد الوصي أن يود، بالعيب لم يكن له ذلك .

(۷) ق ارلان (١) في ب و دفع ۽ . (٨) في ب ولم يحدث ١ . (٢) في ب و التمليك . . (٩) في ب د حقبه ١ . (٣₎ في ب (لدفع ، . (١٠) في ب (ولو). (؛) في أورجلاً، (١١) في أو ولم ينفذه . (ع₎ في أ و وهب ، . (١٣) في أوقبول ٥٠. (۴) في ب رحدث ، .

والفرق أن حق الرد وجب له بظاهر العقد ، "وحق الغريم مشكوك فجاز له رده".

وليس كذلك الوصي ، لأن حق الغريم تعلق (") بعين مال الميت ، وهذا العبد ماله (") ، فتعلق حقهم به فهو بالرد يبطل حق الغريم من غير تركته (") بغير رضاه ، فلم يكن له ذلك ، كما لو آثر بعض الغرماء على بعض .

٤٠٥ ـ فلو رد المشتري عليه بقضاء قاض ثم مات المشتري من مرضه خير
 البائع بين أن يغرم نصف الثمن للغرماء وبين أن يرد(١٠) العبد ويبطل الرد من حيا
 ولو رد بغير قضاء ثم مات لزمه نصف الثمن للغرماء .

والفرق (أن الرد بغير قضاء ابتداء تمليك بينهما على التراضي ، فصاراً كما لو اشترى (أ) منه بمقدار الثمن ابتداء ثم جعله قصاصاً بما كان له عليه من الثمن الأول ، فيصير مؤثراً بعض الغرماء على بعض ، فلم يجز ورد النصف ، كذلك

٠٠٥ ـ المريض اذا رد المشتري بالعيب ، وقيمة العبد اكثر من الثمن الذي

(٩) ني ب د نسخ ١٠	 (١) ما بين القوسين ليسم موجودا في ب .
(١٠) في ب وفغ يعقد ضمانا ووجب ،	(٢) في أريتعلق ٠.
(١١) في ب د التعرفية ،	(٣) في أو مالهم ۽ .
(١٢) في ب و فحير ۽ .	(١٤) في ارتزكية ١.
(١٣) في أويقدي ٤٠	(٥) في ب زيرده ١٠
(۱٤) نيبوجاء.	 (٦) مَا بين القوسين ليس موجودًا في ب
(١٥) الزيادة من ب ويعدها و انتهى ١	(٧) في ب و اشتراه ۽ .
	(٨) ليــت موجودة في ب

⁻ XY -

وليس كذلك لفظ البيع ، لأن البيع عبسارة عن ابتسداء التمليك ، ولا يستعمل في رفع(١) ما كان ، وابتداء تمليكه(١) لا يجوز ، واللفظ لا يصلح لرفع(١) . ما كان فلم يكن بيعاً ولا اقالة ، فصار كأنه لم يكن ، وبقي البيع بحاله .

٧ . ٥ _ اذا اودع رجل(عبداً فابق منه ثم وهبه صاحبه من المودع جاز .

ولو غصبه منه غاصب ، ثم وهبه(٠) صاحبه من المودع لم يجز .

موالفرن أن في الغصب زالت يد المودع ، بدليل أنه حدثت (١) يد أخرى عليه وصار مضموناً على الغاصب ، ولم يصر بنفس العقد قابضاً ، كما لوكان في يد غيره .

وليس كذلك اذا ابق ، لأن^(۱) حكم يده باق فيه ، بدليل انه أم تحدث^(۱) يد أخرى عليه فصار كما لو بقي حقيقة^(۱) اليد ولو بقي في يد المودع ووهبه منه صح ، كذلك هذا .

٣٠٥ ـ اذا(١٠) اشترى الصحيح عبداً بألف درهم ولم ينقد(١١) الثمن ، وعليه دين ، ثم مرض المشتري فوجد بالعبد عبباً فله أن يرده ، ويجبره القاضي على القبول(١١٠) .

ولو مات وأراد الوصي أن يرده بالعيب لم يكن له ذلك .

نقده (١) بما يتغابن الناس فيه ، لم يجز اذا كان عليه دين .

ولو رده الوصي وقيمته اكثر من الثمن بما يتغابن الناس فيه جاز . والفرق أن المريض^(۱) هو الموجب لدين^(۱) الغرماء ، فاذا رد المبيع وقيمته اكثر فهو يبطل ما أوجبه من الحق (افلم يجز) .

وليس كذلك الوصي ، لأنه لم " يوجب الدين فلم يبطل ما أوجبه ، ويجوز ألا يقدر وهو على أن يبطل حقه " ، وغيره يقدر عليه كها لوباع شيئا ثم أقام البينة أنه لم يكن له لا تقبل بينته ، ولو أقام فجنين ألله البينة انه كان له قبلت ، وكذلك المضارب لوباع مال المضاربة بها يتغابن الناس فيه جاز ، ورب المال اذا باع مال المضاربة بها يتغابن الناس فيه " جاز كذلك هذا .

٩٠٦ ـ اذا ١٠٠ كان عبد في يد رجل واقام ١٠٠٠ رجل البينة انه باعه من الذي في يده بالله باعه من الذي في يده بالله درهم واقام آخر البينة ١٠٠١ نه باعه من الذي في يده بمائة دينار فعليه الثمنان ١٠٠٠ جيعاً ، فإن وجد به عيباً فليس (١٠٠ له أن يرده عليهما (١٠٠٠ ولكن يرد على احدهما ولا سبيل له على الآخر بعد ذلك .

ولوجنث عنده (۱۰۰ عیب آخر لا یقدر علی الرد فله أن یرجم بنقصان العیب علی کل واحد منهها ، ومتی أخذه من احدهها فله أن یأخذه من الآخر بعد(۱۲۰۰ ذلك .

(١) في أو نفذه ي . (٩) في ب (واذا). (١٠) في ب (فاقام) . (٢) في ب والمرض ، . (١١) في أوانه من باعه ، . (٣) في أ دَابِشين ، 📉 (١٢) في أو الشان، (٤) الزيادة من ب (١٣) في ب دليس، (٥) ليست موجودة في ب. (١٤) في أ و عليهم ، . (٦) في ب (حقا اوجب غيره ١ . (١٥) في ب ديه ١٠ (٧) في ت د الاجتبى ٥ . (١٩) في أ (بعد بعد ، تكرار . (٨) الزيادة من ب .

والفرق ان من شرط الرجوع بجميع الثمن رد المبيع عليه ، ومتى رُدّ على أحدهما لم يقدر على رده على الأخر ، فلم يوجد شرط الرجوع بالثمن ، فلم يكن له ان يرجع .

وليس كذلك الرجوع بنقصان العيب ، "الأنه ليس من شرط الرجوع بنقصان العيب" القدرة (" على الرد ، بدليل انه لو تلف المبيع كان ("له حق)

الرجوع بنقصان العبب ، (اواذا لم تكن القدرة على انرد شرطاً في الرجوع بنقصان العبب استوى رجوعه على الأول وعدمه (۱) في حق الثاني ، ولو لم يرجع على الأول يرجع (۱) على الثاني ، كذلك اذا رجع كما لومات العبد (۱۷) .

٧٠٥ ـ اذا الله اشترى زق زيت بمائة درهم ، على أن الزق وما فيه له ،
 على ان وزن الله كله مائة رطل ، (افوزن فوجد الفلاله) تسعين رطلاً فالشراء (۱۲) جائز ، وكيفية الرجوع مذكورة (۱۲) في الجامع (۱۲).

وقال في كتاب البيوع لو قال بعتك هذا العدل على أن(١٥) فيه خمسين ثوباً فوجده تسعة وأربعين(١٧) فالبيع فاسد .

والفرق أن العقد انعقد بذلك القدر من الزيت أي الذمة ، وشرط ايفاءه(١٧٠) من العين ، كما لوقال : وبعت منك قفيزاً من هذه الصبرة ، والدليل على انه اذا قال : بعتك(١٨٠ قفيزاً من هذه الصبرة ، انعقد على قفيز من الذمة ليوفيه من العين ﴿

(۱) أما يبن القوسين ليس موجودا في ب . (۲) في ب و للقدرة ، . (۲) في ب و حقاله ، . (۶) أي ب و حقاله ، . (٤) أي ب و حقاله ، . (٤) أي ب و وعلم وجودا في ب . (٥) أي ب و وعلم وجوعه ، . (٥) أي ب و وعلم وجوعه ، . (١) أي ب و وعلم وجوعه ، . (٥) الزيادة من ب . (٧) ليست موجدة في ب . (٧) ليست موجدة في ب . (١) إلى الم يوجدة في ب .

(٨) في ب و واذا ، .

(١٧) في أو أيفاء ١٠

نقده(١) بما يتغابئ النأس فيه ، لم يجز اذا كان عليه دين .

ولو رده الوصي وقيمته اكثر من الثمن بما يتغابن الناس فيه جاز .

والفرق أن المريض (٢) هو الموجب لدين (٣) الغوماء ، فاذا رد المبيع وقيمته اكثر فهو يبطل ما أوجبه من الحق (افلم يجز) .

وليس كذلك الوصي ، لأنه لم ١٠٠٠ يوجب الدين فلم يبطل ما أوجبه ، ويجوز ألا يقدر وهو على أن يبطل حقه ١٠٠٠ ، وغيره يقدر عليه كما لوباع شيئا ثم أقام البينة أنه لم يكن له لا تقبل بينته ، ولو أنهم أجني ١٠٠٠ البينة انه كان له قبلت ، وكذلك المضارب لوباع مال المضاربة بها يتغابن الناس فيه جاز ، ورب المال اذا باع مال المضاربة بها يتغابن الناس فيه ١٠٠٠ جاز كذلك هذا .

٥٠٦ - اذا(١٠) كان عبد في يد رجل وأقام(١٠) رجل البينة انه باعه من الذي في يده بالله دينار فعليه في يده بالله دوام آخر البينة (١١) باعه، من الذي في يده بالله دينار فعليه الشمنان(١١) جميعاً ، فإن وجد به عبياً فليس(١١) له أن يرده عليهما (١١) ولكن يرد على احدهما ولا سبيل له على الاخر بعد ذلك .

وأوحدث عنده (۱۰۰ عيب آخر لا يقدر على الرد فله أن يرجع بنقصان العيب على كل واحد منهما ، ومتى أخذه من احدهما فله أن ياخذه من الآخر بعد (۱۷۰ ذلك .

(١) في أونفذه ، . (٩) في ب و واذا ۽ : (٢) في ب د المرضي . . (١٠) في ب و فاقام ۽ . (٣) في أوبدين ۽ . هم (١١) في أوانه من باعه و . (٤) الزيادة من ب (١٢) في أو الشمان ، . (١٣) في ب داليس، (٥) ليست موجودة في ب . (٦) في ب 1 حقا اوجب غيره ۽ . (١٤) في أ: عليهم ، . (V) في ب : الاجنبي r . (١٥) في ب ديه ، . (١٩) في أ ا بعد بعد ، تكوار . (٨) الزيادة من ب .

والفرق ان من شرط الرجوع بجميع الثمن رد المبيع عليه ، ومتى رد على أحدهما لم يقدر على رده على الأخر ، فلم يوجد شرط الرجوع بالثمن ، فلم يكن له إن رجع .

وليس كذلك الرجوع بنقصان العيب ، "الأنه ليس من شرط الرجوع بنقصان العيب" القدرة "العرب على الرد ، بدليل انه لو تلف المبيع كان "اله حق الرجوع بنقصان العيب ، "واذا لم تكن القدرة على الرد شرطاً في الرجوع بنقصان العيب" استوى رجوعه على الأول وعدمه " في حق الثاني ، ولو لم يرجع على الأول يرجع "كما لومات العبد") .

۷ - ۵ - اذا (۱۵ اشتری زق زیت بمائة درهم ، علی أن الزق وما فیه له ،
 علی ان وزن (۱۷ ذلك كله مائة رطل ، (۱۰ فوزن فوجد ۱۱ ذلك (۱۱۱ تسعین رطلاً فالشراء (۱۲۱ جائز ، وكیفیة الرجوع مذكورة (۱۱۱ في الجامع (۱۱۱).

وقال في كتاب البيوع لو قال بعتك هذا العدل على أن(١٠٠ فيه خمسين ثوباً فوجده تسعة وأربعين(١٠١ فالبيع فاسد .

والفرق أن العقد انعقد بذلك القدر من الزيت في الذمة ، وشرط ايفاءه ١٠٠٠ من العين ، كما لوقال : وبعت منك قفيزاً من هذه الصبرة ، والدليل على انه اذا قال : بعتك ١١٥٠ قفيزاً من هذه الصبرة ، انعقد على قفيز من الذمة ليوفيه من العين ﴿

(٣) في ب و حقاله ، . (٤) ما بين القوسين ليس موجودا في ب . (٥) الجامع الكبير ص ٢٢٤ تحقيق ابو الوفا (٥) في ب (علم وجوعه) .

(ه) في ب د وعدم رجوعه) . الافغاني . (٥) في ب د رجع ا . (١٥) الزيادة من ب . (١٥) الزيادة من ب . (٧) ليست موجودة في ب . (٢) في أ د واربعون ا . .

(٩) في بر اورت . (١٠) في أو فوزنوا فوجدوا . (١٠) في أو فوزنوا فوجدوا . قلنا : اللبن ربما يوجد وربما لا يوجـد ، ولا تختلف القيمة ^{(أ}باحتلاف وتختلف الباحث اللحم ، دل عل الله مقصود الله عالبًا لا اللبن .

۱۱ م اذا (۱۰ اشترى فصأعل انه ياقوت ، فاذا هو زجاج (اوهو لا يعلم) ذلك فالبيع فاسد ، وتعتبر التسمية .

ولوقال لامرأته(١٠٠ : يا زينب انت طالق ، وأشار الى عمرة وقع الطلاق على عمرة دون زينب (موتعتبر الاشارة ١٠٠٠ .

والفرق ان الياقوت ليس من جنس الزجاج ، فقد سمى جنساً وأشار الى جنس آخر فقد التزم(٢) ايفاء المسمى من المشار اليه وايفاء المسمى من المشار اليه لا يمكن فبطل العقد لعجزه(١٠٠) عن التسليم .

وليس كذلك عمرة وزينب لانهما «ن جنس واحد فقد(١١١ سمى جنساً ، وأشار الى ذلك الجنس ، والاشارة آكد(١٢) (١٢لانها فعل) لا(١١) يشاركه فيه غيره ، وفي التسمية شاركهها غيره فكان(١٠٠ اولى .

١٢٥ ـ اذا ملك جارية وابناً لها صغيراً وزوجها*** وهو أب الصغير ،

فليس ينبغي ان يفرق بينهم(١٧) ، لا يباعون الامعاً .

ولوكان له ثلاثة أعبد اخوة(١٨) وأحدهم صغير والباقيان كبيران فله أن(١١) (١) ما بين القوسين ليس موجودا في ب .

(۱۱) في ب د وسمى ١٠	(٢) الزيادة من ب .
(١٢) في ب ١ الكد ١ .	(٣) في ب (مقصودة) .
(١٣) في ارلانها فعلا ، .	(٤) لَيست موجودة في ب .
(١٤) نَي ب دولا ، .	(٥) بدائع الصنائع جـ ٥ ص ١٣٩ .
(۱۵) نې ب ډوکان ۱ .	(٦) في ب ووهماً لا يعلمان و
(١٦) ني او فزوجها ۽ .	(٧) البسوط جـ ٦ ص ١٢١
(١٧) في أدبينها ٢	(٨) الزيادة من ب
(١٨) الزيادة من ب	(٩) في ب د الزم ،
(۱۹) نی ب دیم ،	رن في أد يعجزه ؛

i katha na kata sina ing ika

والفرق بينهما أن قوله فهو حر "لا يستقل ابنفسه ابتداء الكلام" ، لأنه لا يبتدأً (٣) بالفاء ، فصار جواباً لايجاب (١٠) الماضي ، فكأنه قال : قبلت فهو حر ، ولو قال ذلك(٥) عتق .

وليس كذلك اذا قال هو حر، لأن هذا يصلح(١) لابتداء الكلام من غير "اضهار، فيحتمل" أن يقول هو حرفلا اشتريه، واذا لم يكن في اللفظ مأ يدل على اضيار القول(الله وانه جهاب المجاب الأول لم يُضمّر (الله شيء ، فلم يكن القبول(١٠٠ مضمراً فيه ، فبقي اعتاق من غير قبول ، فلم يجز .

· ١ - إذا قال: « بعتك هذه النعجة فاذا هو كبش فالبيع جائز ». واذا ١٠ قال : بعتك هذه الجارية فاذا هو غلام فالبيع فاسد .

والفرق أن المقصود من الجاريّة الاستخدام والاستمتاع والاستفراش ، وأمالًا المقصود من الغلام التصرف والاستخدام والتجارة (١٦) ، (١١ فالاغراض منهما تتباعد"؛ قصار اختلاف الاغراض(١٥) كاختلاف الاجنباس ، ولمو سمى جنساً وأشار الى جنس آخر لم يجز ، كذلك هذا .

وليس كذلك النعجة والكبش لأن المقصود منهما يتقارب ، وهو اللحم فلم يصر كالجنسين المختلفين ، فقد سمى جنساً وأشار الى ذلك الجنس ، فلم يمنع صحة العقد . فإن قيل المقصود من النعجة اللبن .

```
(٩) في أو لم يضمن،
                                                                  (١) في أ و لاستقل ، .
          (١٠) في ب وللقبول فيه ۽ .
                                                                    (۲) في برکنهم،
                (۱۱) في ب وولوه.
                                                                   (٣) في ب ديبدآ تر .
   (١٢) في ب و اما ، ليست موجودة .
                                                               (٤) في ب وللايجاب ۽ .
(١٣) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
                                                                   (٥) في بركذلك:
(١٤) في أ ﴿ وَالْأَعْرَاضِ بَيْنَهُمَّا مُتَّبَاعِدُ ﴾ .
                                                                  (۱) في ب ديسح ١٠.
           (10) في أ ( الأعراض ا . .
                                                          (٧) في ب و اظهار فيحمل ، .
                                                                  (٨) في ب و الغير، .
```

بألف وخمسها ثة فرد اقراره في خمسها ثة وادعى الألف لزمه الألف ، كذلك هذا . • ٧٠ ـ لو اكره(١) على ان يبع بألف درهم فباع بمائة دينار قيمتها(١) الف درهم لم يجز البيع استحساناً .

ولو اكره (٢) على ان يقر له (١) بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها الف درهم جاز !قراره^(ه) به .

والفرق ان الدراهم والعانير في «باب البياعات جعلت كالجنس الواحد ، بدليل انهما ثمن الاشياء وقيم(*) المتلفـات ، والبيع يقتضي(^) ثمنــاً ، فصار الاكراه على ١١٥ يبيع بجنس الدراهم اكراهاً على ان يبيع بجنس الدنانير ، وصار تأنه اكره، على البيع مطلقاً فلـم يجـز البيع(١٠٠ ، سواء باع بالدراهــم او

وليس كذلك الاقرار ، لأنها جنسان غتلفان حقيقة وإنما جعلا(١١١) كالجنس الواحد في كونهما ثمناً ، والاقرار ليس بثمن ، فلم يجعلا" كالشيء الواحد فقد عدر (١٢) عما اكرهه (١٤) عليه ، قصار مختاراً في الدنانير فلزمه .

فإن قيل : لو قال : بعتك هذا العبد بألف ، فقال : قبلت بمائة دينار قيمتها الف درهم لم (١٠٠ يجز) ، ولا يُبعل كالجنس الواحد ، وكذلك (١١١) لوشهد

(٨) في أديقبض ٢٠. (٩) في ب دبيع بخس، (1) في أ واكرهه ي . (١٠) الزبادة من ب (*) في ب د وقيمتنهم. (١١) في أوجعل و (٣) في أ د اكرهه ۽ . (١٢) في ب؛ فلم يجعل ۽ (٤) الزيادة من ب . (۱۳) في ب (عدله) . (٥) في ب و الاقواء. (١٤) في الركوها، (٦) في أوجعل في باب البيعات ۽ . (۱۵) في ب الايجوز ١٠ (٧) ني ب (وتيمة) . (١٩١) - الزيادة من ب

- 777 -

شاهد بأنه باعه بألف ، وشهد آخر بأنه باعه بمائة دينار قيمتها الف درهم لم تجز(١٠ شهادتهما ، وكذلك لو اشترى بدنانير" لم يجز له ان يبيع مرابحة على قيمتها بدراهم ، وكذلك لو قال : اشتريت بألف درهم ، وقال البائع : بعته بمائة دينار فإنهها يتحالفان ، ولوكانا كالشيء الواحد لما ثبنت(٢) هذه الاحكام ، والجواب ما

٧٠١ ـ أذا أكره على البيع والتسليم ، فباع وسلم ، ثم باع المشتري من غيره (٥) وسلم ، ثم ان المالك (١) اجاز احد البيعين (١) جاز البيع الثاني ، وكذلك اذا تناسخته (^{۱۱)} الباعة ثم اجاز (۱۱) احد البيوع جاز الكل .

ولو ان(١٠٠) رجلا باع مال غيره بغير امره ، ثم باعه الاخر من آخر ، والثالث من رابع ، واجاز (١١١) صاحبه احد(١١١) العقود لم يجز جميع العقود ، وانما يجوز ما اجازاه وكذلك الغاصب اذا باع الشيء المغصوب من آخر ، وباعه المشتري من اخر ، فاجاز احد البيعين (١٢) بطل الأخر .

والفرق ان المشترى من المكره عقد على ملك نفسه ، بدليل انه لو اعتقه نفذ(١١) عتقه فيه ، الا ان لغيره وهو البائع حتى الفسخ فيه ، فاذا اجازه فقد اسقط حق نفسه ، فزال المانع من نفوذ العقد فنفذت(١٠٠ العقود كلها ، كما لو(١٠٠ اشترى عبدا على ان البائع بالخيار وباعه من غيره وسلم ، ثم باعه(١٧٠ المشتري الثالث

وسلم ، ثم أجاز الباثع العقد(١١٨) الاول جازت(١١١) العقود كلها ، كذلك هذا . (١٠) الزيادة من ب (١) في أولم يجزي. (۱۱) في ب و فاجاز ۽ . (٢) في ب (بدينار) .

> (١٢) الزيادة من ب (٣) في ارثبت ، . (١٣) في ب و البايعين ، . (٤) في أدبينا ۽ . (١٤) قى ب رېمد ، . (ە) في أدغبر ، . (١٥) في النستختين و فنفذ ۽ . (٦) في ب د المال ، .

(١٦) الزيادة من ب (٧) في ب و البايعين ۽ . (۱۷) نی ب دباع ، (٨) في أ ډ تناسخه ، . (١٨) في أو للعقد ع . (٩) في أ د جاز ۽ .

(۱۹) في أو جازه

ولو باع عبداً بيعا فاسدا فباعه المشترى من آخر لم يجرّ له ان يضمن الثاني ، وله أن يضمن الأول لا غير(١) .

وجه الفرق ان في البيع (١٠) الفاسد المالك سلط الاول الى التصرف حتى باعه وسلمه فصار يتصرف "بتسليطه واذنه فيبيعه" من الثالث بإذنه فلم يكن له ان

وليس كذلك الاكراه ، لان الاكراه يمنع صحة التسليط فلم يكن بيعه من

الثاني بإذنه (ا) وتسليطه فصار (١) الآخر متصرفا في ملكه بغير اذنه ، فكان له ان

٧٠٣ ـ فاذا ضمن احد الباعة لم تجز ١٠٠ البيوع الماضية قبل ذلك ،

وجازت العقود التي بعدها .

ولو اجاز(٧) احد البيوع جازت العقود(٨) التي قبلها وبعدها .

والفرق بين الاجازة(١) والتضمين ان التضمين يتمحض(١٠) تمليكا ، وليس فيه معنى اسقاط حق ، بدليل انه يأخذ منه البدل لما نقل (١١١) الملك فيه البه

فصار(٢٠٠ هذا تخصيصا له بالتمليك ، فاختص به ، ولم يجز ما قبله ، كها(٢٠٠ قلنا في الغاصب اذا باع ثم اجاز لم تجز (١٠٠ البيوع الماضية الا ان الثاني والثالث نفاذه من جهة الذي اجاز له(١٠٠) ، فكانه كان ملكا له(١٦٠) فنفذ ما بعده(١٧٠) من العقود .

واما الاجازة فيتمحض (١٨) اسقاط الحق ، فاذا اجازه فقط اسقط حق نفسه ، وقد عقد على ملك نفسه عقودا ، وانما امتنع من(١١١) نفاذه لعدم رضاه ، .

> فاذا رضي جاز الجميع . (١٠)في النسختين (يتمحص). (١) الزيادة من ب .

(۱۱) في ب ديمل، (٢) ڧ أدبيم ي . (۱۲) في ب د صار ۽ . (٣) في أو تسلُّطه فاذنه فسعه ع (١٣) في أ دكما لوقلنا ، .

(٤) الزيادة من ب (١٤) في أولم يجزه . (٥) في أد صاره. (١٥) ق ب ١ اجازه له ١ . (١) في أوليم بجزي

(١٦) الزيادة من ب (٧) في أو جاز ۽ . (۱۷) في أرتقله يا. (٨) في أ والبيوع ، وبعبد المذكور في ب (١٨) في أوفيتمخض ومن غير نقط. و التي بعدها ولو اجاز احد البيوع جازت

(١٩) ليست موجودة في ب. العقود العقود ۽ تكرار . (٩) في ب و الاجازة ۽ . - 170 -

ووجه آخر ان المشتري عقد لنفسه ، بدليل ان بدله يدخل في ملكه عند اجازته ، واذا لم يقع عقد المشتري للبائع ، وانما له حق الفسخ واذا(*) رضي به(۵ واجازه(١) فقد اسقط حقه فصاركها لولم يكن ولو(١٠٠ لم يكن لجازت(١١) العقود

الغلام ، كذلك هذا(١) .

كلها كذلك هذا.

وليس كذلك الغاصب وبايع(١) مال الغير ، لان كل واحد لم يعقد على

ملك نفسه ، وانما عقد على ملك غيره ، وهو المغصوب منه ، بدليل انه لو اعتقه لا ينفذ عتقه فيه ، فقد عقد على ملك غيره عقودا(١١) ، فإجازة واحد لا توجب(١٦)

إجازة الآخر ، كما لو باع عبده وجاريته فأجاز بيع (" الجارية و(" لم يجز بيع

وليس كذلك الغاصب ، لان هذه العقود كلها وقعت لصاحب المال ، بدليل انه اذا اجازه(١٠٠ فانه يدخل بدله في ملكه ، فأي واحد تولاه واجازه جاز وبطل ما سواه ، كما لوعقد على شيئين له فأجاز العقد على أحدهما .

٧٠٧ .. ولو ان المشتري من المكره باعه من آخر حتى (١٣ تناسخته الايدي) ثم ان المشنوي الاخمران اعتقم ، ثم اجمار البيع لم تجمز (١٠٠ اجازته ، و(١٦) لصاحبه ان يضمن ايهم(١٧) شاء .

(۱۲) في ب د اجاز، . (١) في أو اذا باع ، . (١٣) في ب بياض ، وكتب في الهامش : بياض (٢) في أو معقودا ع. في الأصل ، . (٣) في أ د لا يوجب ،

(١٤) في أ د الاخوى . (٤) في أو فالبيع ، . (١٥٠ في أولم يجزي. (٥) الزيادة من ب (١٦) الزيادة من ب (٦) ليست موجودة في ب (۱۷) في ب دايها ، . (٧) في ب و فاذا ،

> (A) ليست موجودة في ب (٩) في أ رواحدة ، (١٠) الزيادة من ب

(۱۱) في أو جازت . .

ولو شهد الشهود بأنه(١) جعل امر امرأته (ابيد هذا)! او عتق عبده ، ثم ["اعتق العبد وطلق المرأة") ، ثم رجعوا ، فانهم لا يغرمون شيئا .

والفرق ان الاكراه آكد(،) وابلغ من تعلق الضيان به من الشهادة ، بدليل ان في باب الاكراه يجعل المكره كالمباشر فينقل (٥) العقد اليه ، و(١)لا يجعل في

الشهادة كذلك ، الا ترى انه يجب القصاص على المكره بالقتل ، ولا يجب القصاص على الشهود اذا رجعوا ، والدليل عليه ان (اللقاضي الا) يقضي بشهادة

(V) في أو القاضي لا ؛

﴿ ﴿ الله عِلَمُ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّلَّمُ مِنْ اللَّهُ مِلَّالِمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِلْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِلْ اللَّهُ مِلْ اللَّهُ مِلْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِلْ اللَّهِ مِلْ اللَّهِمِلْ اللَّهِ مِلْ اللَّهِ مِلْ اللَّهِ مِلْ اللَّهِ مِلْ اللَّهِ مِلْ ا الاكراه ، فإن الفعل ينقل اليه(١١) فصار مباشرا بنفسه تفويت ملك غيره فعرمه(١٢) وفي(١٢) الشاهد(١٢) تسبب ولم يباشر ، فاذا لم يباشر الـلاف (١٠ملك غيره) لم

٧٠٦ ـ لو اكره بوعيد تلف على البيع ، ولم يؤمر بالدفع ، فباعه ودنعه لم يكن على الذي اكرهه شيء.

ولو اكره (١١١) بوعيد تلف على ان يهده (١١١) له ، ولم يأمره بدفعه ولم ينهه عن ذلك ، فوهبه ودفعه(١٨١ ، فقال له : قد وهبته(١٨١ لك فخذه ، فأخذه الموهوب له فهلك عنده ، كان الذي اكرهه ضامنا .

والفرق ان مقصوده من البيع يحصل بنفس العقد ، لأن مقصوده من البيع التمليك والملك في البيع بحصل بنفس العقد ، فلم يكن الاكراه على العقد اكراها

· —————	
(١٠) الزيادة من ب	(١) في دانه ،
(١١) في ب د اليهم ، .	(٢) في أوبيدها ي
(۱۲) في ب و نغرم ، .	(٣) في ب (اعتقها وطلقها ؛ .
(۱۳) الزيادة من ب :	(٤) في ب و ااكد ، في أ و الد ،
(١٤) في ب وملكة عليه ۽ . (١٥) في اولم يغمد عليه ۽ .	(٥) في أد فنقل، .
(۱۹) في اوم ينصف عبد ا (۱۹) في ب واكرهه ا .	(٦) الزيادة من ب
(11) 5 - (12)	(V) i lettel (V)

(۱۷) ق ارتهه ۱۰ (٨) في ب و فلم يكوا ۽ . (۱۸) ق ارتدنعه ٤ . (٩) في أو ملحين فلم ينقل ه (١٩) في إو وهبت ، .

٧٠٤ ـ اذا اكره على بيع عبده فباعه(١) ولم يسلم ، فأعتقه المشتري لم ينفذ عنقه ، ولو قبضه نفذ(١) عنقه . ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع وقبضه او لم يقبضه ثم اعتقه لم ينفذ

والفرق انه انما(٣) باع بشرط الخيار لنفسه لئلا(١) يتملك عليه العبد من غير

رضاه ، او لكيلا يفوت ملكه عليه الا برضاه ، فلم يكن مسلطا للمشتري على التصرف ، فاذا اعتقه فلو نفذناه لازلنا ملكه بغير رضاه ، وهذا لا يجوز . وليس كذلك الاكراه ، لانه لم يشترط لنفسه خيبارا ، وانما سلط، على التصرف(١) والعتق واكراهه(١) على التسليط(١) على العتق لا يمنع نفوذه ، كما لو

اكرهه(١) على نفس الاعتماق لا يمنع نفوذه ، فصح التسليط فعتق(١٠٠) . او نقول المانع من نفوذ عنقه "اخيار البائع" ، وخياره بعد القبض باق(١٦)

فبقى المانع فلم يجز .

وليس كذلك في مسألتنا ، لأن المانع من نفوذه عدم القبض ، فاذا وجد(١٢٠) زال المانع(١١١) فنفذ . · ٧٠ اذا(١٠٠) اكره بوعيد(١٠٠) تلف حتى جعل (١٠٠) عتــ ت عبــ ده او طلاق

امرأته لم يدخل بها بيد رجل ، فطلق او(١٠٨ اعتق ، ضمن المكر، نصف المهر ، وقيمة (١١) العيد .

(۱۱) في أ و جائز البيع ؛ · (۱۲) في أ و باقي ؛ ·	(۱) في ب د فباع ، . (۲) في أ دينفذ ، .
(١٣) ني او دخل ، وفي ب و وجه ،	(٣) في أولاء .
(١٤) في أ دالمنافع ٢٠.	(٤) في اوليلالا ۽ .
(١٥) في ب د لو	(٥) في أولان لنا ۽ .
(١٦) في ب بياض ، وكتـب في الهــامش	(٦) في أ المتصرف ۽ .
وبياض في الاصل .	(٧ ₎ في ب و فاكرهه ۽ .
(۱۷) في ب رحصل ،	(٨) في أ و التصرف ۽ .
(۱۸) في أرواعتق» . ده ده السالة الد	(٩) في ب ١ اكره ١ .
(١٩) في أ (والقيمة ٤ .	(۱۰) في ب (وعنق)

كتاب الحجر

٧٠٨ ـ قال محمد بن الحسن رحمه الله : اذا قال المحجور عليه : هذا أخى او عمي لم يأخذ القاضي بقوله ، ولا يوجب نفقته(١٠ في ماله من غير بينة(١٠ . ولا يوجب نفقة القاضي ، وفرض له(١٠ نفقته في الوقال : هذا (١٣ بني او هذا ابي) صدقه القاضي ، وفرض له(١٠ نفقته في

ماله . والفرق ان نسب الاخ والعم لا يثبت بقوله ، فلو اوجبنا لهم النفقة بإقراره

لأوجبناها بقوله ، وايجاب الحق ﴿ في ماله بقوله لا يجوز .

وليس كذلك الولد والوالد (° ، لانهما اذا تصادقا ثبت النسب ^{(»} بقولهما ^(،) فاذا اوجبنا النفقة بقولهما ^(،) لم نوجبها ^(،) بقوله ، ولا بقول الاب ، وانما اوجبناها بثبوت النسب ، وهذا جائز كها لو ثبت بالبينة ^(،) .

٧٠٩ ـ اذا بلغت المرأة مُضيدةً فاختلعت من زوجها بمال جاز الخلع ، ولم
 عيب المال ، فاذا ١١٧ صارت ١٥مُصلِحةً لم توخذ بذلك .

والامة اذا اختلعت نفسها من زوجها بمال(١٠٠ لا يجب المــال في الحــال ،

فاذا(١١) اعتقت اخذت بذلك .

والفرق ان الامة محجور عليها لحق الغير ، وانما امتنع نفاذه لحق المولى ، فاذا اعتقت خلص الحق لها ، وزال المانع فلزمها المال ، كيا لو اقرت بدين .

وليس كذلك المرأة لانها محجورة لحق نفسها ، فلسم ينفذ قولها في حق نفسها ، فصارت كالصغيرة والمجنونة اذا اقرتا^(ه) بمال واختلعتا انفسهما من الزوج

(٩) في أ د لم يوجبه ، وفي ب د لم توجبها ،	(١) في أو نفقة ، .
والمذكور يقتضيه السياق .	(٢) في ب د تنبيه ۽ .
(١٠) في أدبيته ٢٠	(٣) في ب🏳 ابي او هذه امي ۽ .
(١١) في أ د وإذا ع .	(٤) ليست موجودة في ب .
(۱۲) في ب بياض .	(٥) ف أ و الولد ؛ وفي ب و الوالد والوالدة ؛
(۱۳) ليست موجودة في ب	(٦) في ب و تصاقا ،
(١٤) في أوواقا ۽ .	(٧) في أونسب،
(۱۵) في أدائره .	(٨) الزيادة من ب

على القبض والتسليم ، فصار ‹‹مسلما باختياره›› ، فلم يكن عليه ضان .

وليس كذلك الهبة ، لان مقصوده (٣) حصول الملك له (١) والملك لا يحصل بنفس العقد ، وانما يحصل بالقبض على العقد ، فصار اكراهه على العقد اكراها على التسليم فكان مكرها عليه فله ان يضمنه .

٧٠٧ لو(١٠) اكره رجلين بوعيد تلف حتى تبايعا وتقابضا عبدا ، ثم اكره المشتري بوعيد تلف حتى قتل العبد(١) عمدا بالسيف فلا قصاص على المكره ، ولكن البائع يضمن المكره قيمته(١) .

ولو كان اكرههما بالحبس على البيع ، واكره (١٠ المشتري(١٠ على الفتل عمدا فللبائع قيمة العبد على المشتري ، وللمشتري ان يقتل الذي اكرهه .

والفرق ان الاكراه بالحبس لا يوجب نقل(١٠٠ الفعل ١٠٠ فلم يوجب) هذا الفعل ضيانا على المكره حتى يجب له حق ملك فيه ، فلم يصر(١٠٠ شبهة في دره(١٠٠ القصاص ، فجاز ان يقبض .

وليس كذلك في المسألة الاخرى(١٤) ، لان العقد اوجب الضان على المكره ، لان الاكراه بوعيد تلف يوجب نقل الفعل الى المكره ، فقد وجب نلمكره حق ملك(١٤) فيه ، فصار شبهة ، والشبئة تدرأ(١١) القصاص ، ولا يلزم الغاصب اذا قتل المغصوب فإنه(١١) لا يجب القصاص في احدى الروايتين فلا يلزمنا(١١) .

(١١) في ب بياض ، وكتب في الهاتمش : بياض (١) في ب و تسليمها باختيار ، . في الاصل ۽ (۲) في ب (مقصود) (١٢) الزيادة من ب (٣) الزيادة من ب (۱۳) في ب د دراء ۽ . (٤) في ب (ولو ١ . (١٤) ليست موجودة في ب. (٤) في ب و المعبد ۽ . (١٥) في ب د الملك ۽ (٥) في ب و العميد ، (١٦) في أوبدره ، وفي ب وترد ، . (۲) في ب و وقيمته ، . (۱۷) فی ب ربانه ، . (٧) في ب و واكرهه ، . (۱۸) فی ب د تنهی ، . (٨) الزيادة من ب (٩) في أويقيل ٢.

ففسخ العقد لم تبطل(١) الوصية ، كذلك هذا .

فإن قيل قد ثبت(٢) الاقرار في ضمن الشيء (٦لم يبطل ذلك الشيء٢) ولا يبطل ما هو في ضمنه ، كما لو أقر بأخ فإن النسب لا يثبت ، 'ويشــاركه' في الميراث .

قلنا لم 'ويبطل اقراره' بالاخوة في حقه ، وها هنا حكم'' ببطلان اقراره ، لأنه كان في ضمن العقد.

٥١٤ ـ أذا اسلم الى رجل في كر حنطة ، ثم أن المسلم اليه اشترى من رجل ٧٧٥ حنطة٧١ ، وقال لرب السلم اذهب وكِلَّه لنفسك ، فذهب وكاله كيلاً واحداً ، لَم يجز متى يكيله مرتين كيلاً للمشتري وكيلاً لنفسه .

ولو استقرض(١٨) المسلم اليه من رجل كر حنطة فأمر(١) رب السلم ليكيله لنفسه ويقبضه فقبضه (١٠٠ كيلاً واحداً جاز .

والفرق ان ملك المشتري لا يتعين الا بالكيل ، لأنه اشتراها مكايلة فيا لم يكل له لم (١١٠ يتعين ملكه، فاذا كاله (١١١ له صار كالوكالة (١١٠ ينفسه، فاذا ١١٠ لم يكله ثانياً لم يصر قابضاً ، كذلك هذا .

وليس كذلك القرض ، لأن القرض عقد تبرع ، فلا يحتاج في تمام الى الكيل ، ولو اقرضه حنطة مجازفة جاز ، والقول قول القابض (١٠مع بمينه ١٠ في رهى في أقبلها في أولالسطىركتىب (مسا : رى. ڧ أولم يبطل ٠٠. والغالب انها حروف ملغاة . ن و ريست ، (٣) . في أ و لم يبطل الشيء ذلك الشيء ، . (١٠) الزيادة من ب (؛) ، في أ رويشارك ، . (١١) في أ ﴿وَلَمْ ، . . (٥) في ب الم تبطل الوصية ، (۱۲) في ب اكال ا (٦) نی ب و حکمان ، . (۱۳) في ب وكما لوكاله ؛ . (١٠) ﴿ فِي الْغِينِهِا فِي اول السطركتب (بله ا من (١٤) في أرفيانا غير نقط والغالب انها حروف منغة . (١٥) الزيادة من ب (٨) في أو استعرض ١٠

مقداره ، فلم يكن كيله للمستقرض مستحقاً فصار المستحق كيله لنفسه ، وقد وجد فصار كما لو استقرضه جزافاً ثم انه كاله عليه ، ولو كان كذلك تعين فيه ، كذلك هذا ، والأصلُ في هذا:(الخبرُ ، وتركنا\ القياس لاجله في البيع وهو ما روي(١٠) عن النبي صلى الله عليه(١٠) وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان : صاع البائع وصاع (١) المشتري ، ولم يشرط(١) فيه قبض يد(١) له اذا . كان وَز نه '' في المجلس فجاز أن $V^{(A)}$ يشترط كيله مرتين بخلاف البيع

ه ۱۵ م اذا $^{(1)}$ اشترى مكيلاً مكايلة ، وقضه $^{(2)}$ وأخيز له أن يبيعه ، ما لم

سواء، وزاد فيه: فيكون لصاحب

المزيادة ، وعليه النقصان ؛ وقال : لا

تعلمه يروى عن ابسي هريرة الا من هذا

واما حديث انس فاخرجه ابن عدى في

والكامل، عن خالم بن يزيد

القشيري ، بلفظ حديث ابسي هريرة ،

قال ابس عدى : هذا حديث منكر . .

واما حديث ابن عباس: فاخرجه ابـن

عدى ايضًا من عملي بن هلال

الطحان . . . عن ابن عباس قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : و لا

يباع طعام حتى يكال بالصاعبين ، صاع

البائع وصاع المشتري ، انتهى ، واستد

الى البخاري والنسائي واحمد والسعدي

في معلى بن هلال انه كذاب وضاع ،

ووافقهم على ذلك .

- (١) في ب و الجزء تركنا ؛ . (٢) الزيادة من ب .
- (م) نصب الراية ، للزيلعي ، ج ؟ ص ٣٤ ، كتماب البيوع ، باب المرابحة
- والتولية ، الحديث الثالث : روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهس عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع
- البائع ، وصاع المشتري ، قلت : روي من حديث جابس، ومن حديث أبسي هريرة ، ومن حديث انس ، ومن حديث ابن عباس فحديث جابو : اخرجه ابن ماجمه في وسننمه ، في البيوع ، باب النهى عن بيع الطعام قبل إن يقبض -
- عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلي عن ابي الزبير عن جابر ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه ولسم عن بيع الطعام حتى يجيئ فيه الصاعان ، صاع المبع ،
- (٤) الزيادة من ب وصاع المشرتي ، انتهى. ورواه ابن ابسي (٥) في ب وولم يشترط ١٠ شيبة ، واسحاق بين راهوية ، والبزار في (٦) في أوبدله ۽ .
 - و مسانیدهم ، ورواه السدار قطنسی ، (٧) ني ب ووزانه ۽ . والبيهقي في سننهما ، وهو معلول بابن (٨) الزيادة من ب
 - ابي ليلي . واما حديث ابي هريرة ، فرواه (٩) في ب د ان ٠٠ البزار في و مسنده ، عن ابي هريرة فذكره

ففسخ العقد لم تبطل(١) الوصية ، كذلك هذا .

فإن قيل قد ثبت(٢) الاقرار في ضمن الشيء "الم يبطل ذلك الشيء") ولا يبطل ما هو في ضمنه ، كما لو أقر بأخ فإن النسب لا يثبت ، ''ويشــاركه' في

قلنا لم ''بيطل اقراره' بالاخوة في حقه ، وها هنا حكم'^{١١} ببطلان اقراره ، لأنه كان في ضمن العقد .

١٤٥ ـ اذا اسلم الى رجل في كر حنطة ، ثم أن المسلم اليه اشترى من رجل ("كر حنطة") ، وقال أ.ب السلم اذهب وكِلَّه لنفسك ، فذهب وكاله كيلاً واحداً ، لم يجز حتى يكيله مرتين تيلاً للمشتري وكيلاً لنفسه .

ولو استقرض (١٠) المسلم اليه من رجل كر حنطة فأمر(١٠) رب السلم ليكيله لنفسه ويقبضه فقبضه (١٠٠ كيلاً واحداً جاز .

والفرق ان ملك المشتري لا يتعين الا بالكيل ، لأنه اشتراها مكايلة فما لم يكل له لم (١٠٠ يتعين ملكه، فاذا كاله (١٠١ له صار كالوكالة (١٠٠ بنفسه ، فاذا ١٠٥ لم يكله ثانياً لم يصر قابضاً ، كذلك هذا .

وليس كذلك القرض ، لأن القرض عقد تبرع ، فلا مجتاج في تمام الى الكيل ، ولو اقرضه حنطة مجازفة جاز ، والقول قول القابض (١٠٥مع بمينه ١٠٠ في (٩) في أقبلها في أليالسطر كتب وسا: (١) في أولم يبطل ، . والغالب انها حروف ملغاة . (۲) في دريشت، (٣) أَفِي أَ ﴿ لَمُ يَبِطُلُ النَّبِيءَ ذَلَكَ النَّبِيءَ أَنَاكُ النَّبِيءَ أَنَاكُ النَّبِيءَ أَنَا (١٠) الزيادة من ب (٤) ، في أ , ويشارك ، (١١) في أ دولم . . (٥) في ب ولم تبطل الوصية ، (١٢) في ب و كال ا (۱۳) في ب ركما لوكاله ا (١) في و حكمان ١٠ (٧) في أقبلها في أول السطركت (بله ، من (١٤) في ادفها ، غير نقط والغالب انها حروف ملغاة . (١٥) الزبادة من ب (٨) في أو استعرض ١٠٠

مقداره ، فلم يكن كيله للمستقرض مستحقاً فصار المستحق كيله لنفسه ، وقد وجد فصار كما لو استقرضه جزافاً ثم انه كاله عليه ، ولو كان كذلك تعين فيه ، كذلك هذا ، والأصلُ في هذا: (الخبرُ ، وتركنا\ القياس لأجله في البيع وهو ما روي(١١) عن النبي صلى الله عليه(١١) وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان : صاع البائع وصاع^(۱) المشتري ، ولم يشرط^(۱) فيه قبض يد^(۱)لـه اذا كان وَز نه ٬٬٬ في المجلس فجاز أن لا٬٬٬ يشترط كيله مرتين بخلاف البيع .

١٥ - اذا^(۱) اشترى مكيلاً مكايلة ، وقبضه لم يجوله ان يبيعه ، ما لم

سواء، وزاد فيه: فيكون لصاحب

الـزيادة ، وعليه النقصــان ؛ وقــال : لا

نعلمه يروي عن ابسي هريرة الا من هذا

واما حديث انس فاخرجه ابن عدى في

والكامل، عن خالبه بن يزيد

القشيري ، بلفظ حديث ابسي هريرة ،

قال ابس عدى : هذا حديث منكز . .

واما حديث ابن عباس : فأخرجه ابسن

عدى ايضا من عمل بن هلال

الطحان . . . عن ابن عباس قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولا

يباع طعام حتى يكال بالصاعبين ، صاع

البائع وصاع المشترى ، انتهى ، واسند

(١) في ب ۽ الجزء ترکنا ۽ .

(٢) الزيادة من س (٣) نصب الراية ، للزيلعي ، جد ٤ ص

٣٤ ، كتــاب البيوع ، باب المرابحـــة والتولية ، ألحديث الثالث : روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع

الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع البائع ، وصاع المشتري ، قلت : روي من حديث جابر ، ومن حديث أبسى

هريوه ، ومن حديث انس ، ومن حديث ابن عباس فحديث جابر : اخرجــه ابــن ماجمه في (سننم) - في البيوع ، باب النهى عن بيع الطعام قبل أن يقبض ~ عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلي عن

البزار في و مسئله ٤ عن ابي هريرة فذكره

الى البخاري والنسائي واحمد والسعدي في معلى بن هلال انه كذاب وضاع ، م ابي الزبير عن جابر ، قال : نهي رسول الله صلى الله عليه ولسم عن بيع الطعام ووافقهم على ذلك . حتى يجوي فيه الصاعان ، صاع البالهم (ع) الزيادة من ب وصاع المشرتي ، انتهى. ورواه ابن ابني (٥) في ب و ولم يشترط ا

شيبة ، واسحاق بين راهوية ، والبزار في (۴) في او بدله ۱۰ د مسانیدهسم ۽ ورواه السدار قطنسی ، (v) نی ب و^روزانه ۱ . والبيهتي في وسننهما ووهو معلول بابن (٨) الزيادة من ب ابي ليلى . واما حديث ابي هريرة ، فرواه

(۹) ني ب و^{ان ۽ .}

یکله٬۱۰

ولو اشترى ثوباً مذارعة وقبضه جاز له أن يبيعه قبل أن يذرعه .

والفرق ان ملكه يتعين فيه بالكيل ، بدليل أنه لوكاله فوجده اكثر مما اشتراه رد" عليه ، فاذا لم يكله لم يتعين ملكه ، فقد باع قبل تعيين ملكه ، فلم

وليس كالمك المذروع " لان ملكه يتعين فيه قبل الذرع ، لأن الذرعان صفة للثوب بدليل انه لو باع " ذراعاً من الثوب " لم يجز ، وبذليل انه لو اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع فوجده " احد عشر ذراعاً لم يلزمه رد الدراع الزائد دل " على " ن الذرع صفة للثوب " ، ولا يكون معوفة الصفة " شرطاً في تعيين الملك ، فتعيين " ملكه فيه بالقبض ، فقد باع بعد تعيين ملكه فجاز ، وفي المعدود - روايتان وسنذكره ان شاء الله تعالى في موضععه .

٩ ١٦ - رجل قال لرجل: وبع عبدك هذا من فلان بألف درهم على أني ضامن لك، خسيائة من الثمن سوى الألف ، فباعه من فلان بألف درهم فإن هذا جائز لفلان بألف ، وعلى هذا خسيائة سوى الألف .

ولو قال : بع (مدل الفلان؟) بالف على اني ضامن بخمسيانة ، ولم يقل من الثمن ، فباعه من فلان بالف فالبيع جائيز من فلان بالف ، ولا شيء على الضامن؟) .

والفرق بينها أن العقد يوجب ضيان الثمن ، فأذا قال على أني ضامن بخمسيا ثة من (١) الثمن فقد أضاف الضيان إلى ما هو واجب بالعقد ، فقد ضمن مضموناً فصح الضيان .

وليس كذلك اذا لم يقل من الثمن ، لأن العقد لا يوجب ضياناً سوى الثمن فاذا لم يضف الى الثمن لم يكن مضموناً ، فقد ضمن غير مضمون فلم

يصح الضان كما لوضمن الوديعة للمودع . ١٩٧٥ ـ اذا قال رجل لعبد : «اشتر لي نفسك من مولاك ، فيقول نعم ، فيأتي مولاه فيقول : بعني نفسي(") لفلان بكذا ، ففعل فهو جائز ، وهو الذي

ولو قال : بعني نفسي ولم يقل لفلان فباعه فهر حر .

والفرق انه لما قال: وبعني لفلان ، فقد طلب منه نقل الملك من نفسه الى غيره ببدل ، ولا يمكن نقل (الملك الا بعد بقاء الرق فيه ، (افاذا اجابه المولى الى ذلك فقد اجابه الى ما يوجب بقاء الرق () ، فلم يكن معتملاً ، فلا يعتق ، ويكون بعاً .

وليس كذلك اذا قال بعني نفسي ، لأن بيع العبد من نفسه اعتاق ، فقد وكله بأن يعقد له عقد بيع فخالفه ، وطلب عقد عتاق ، فاذا اجابه الى ذلك صار -يجيباً الى ما سأله العبد فصار حراً ، كها لو قال : اعتقني ، فقال : اعتقتك .

٥١٨ ـ اذا قال غلام لرجل: اشترني من فلان فإني عبده^(١) ، فاشتراه ،
 فاذا هو حر، والبائع غائب رجع على العبد بالثمن ، وله أن يرجع على البائع اذا

⁽٣) في ب و فعل ؛ (١) الزيادة من ب (٢) في ب و بعنى نفسي ولسم يقال الفسلان (٥) في أو عبد ؛ . بكذا ؛ .

^{- 10 -}

اقتضاه (١) العقد ، فلم يصر قابضاً الا أن تصل (١) يده (١) اليه ، فاذا وصلت (١) صار مضموناً عليه ، فقد وجد (١٠ القبض الذي اقتضاه العقد ، فصار قابضاً .

. ٢ ٥ - وينعقد البيع بلفظ البيع والتمليك وكل لفظ يفيد معنى البيع ، وروى الحسن(١) عن أبي حنيفة رحمه الله عليه ان المفاوضة لا تنعقد(١) الا

ىلفظ المفاوضة . والفرق انه اذا قال ملكتك أو أعطيتك فقد اتى بمعنى (١٠) البيع ، فشار 📆

(٨) في أ د بلفظ،

بيعاً ، وإن لم ينطق به ، الاترى إنه لو أتى بمعنى الصدقة والاباحة صار صدقة واباحة ، وان لم ينطق به وهو ان يعطي الفقير"؛ قطعة أو (١٠ينتر السكر؛ على صدقة (١١١ صار مبيحاً ١١٦ لمن انتقطه ، وكذلك لو دفع الى البقال كسرة وأخـذ فاكهة صار بيعاً ، وإن لم ينطق به ، لجريان العادة ، (٣٠ولأنها ربما تقوم ٢٠ مقام

وإما في المفاوضة فلم يأت بمعنى المفاوضة لأن هذا اللفظءام لا يعـرف معناه الا فقيه(١٠٠). فاذا لم يأت بمعنى المفاوضة لم تصر مفاوضة ، قال القاضي الامام رضي الله عنه : ﴿ فَإِنْ ١٠٠ كَانَ فَقِيهِا يَأْتِي بَجْمِيعِ مَعَانِي الْمُفَاوِضَةِ وَلَـم يتلفظ بلفظ المفاوضة صارت مفاوضة أيضاً ، ولا رواية تدفع هذا » .

(٩) في ب بياض وكتب في الهامش : و بياض (١) في أو تقتضيه ١ . في الأصل ا (٢) في ب ريسل ، (١٠) في ب و شهر لسكره . (٣) ليست موجودة في (ب) (۱۱) نی ب داصّل فیه ۱ (٤) في أوصل ١٠ (۱۲) في ب رمباحا ، . (٥) في براخله . ٠ (١٣) في ب ۽ ولا بيان بما يقوم ١٠٠ (١) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ١٢ والتراجم (۱٤) ۋاينې، سقت . (١٥) في أروان ٤٠ (٧) في أو لا ينعقد ، .

٢١ ٥ ـ روى هشام(١) عن محمد فيمن (١اشترى صدفة١) فوجد فيها لؤثؤة ا أوسمكة فوجد فيها لؤلؤة فهي للمشتري(٢) .

ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤة فهي للبائع .

والفرق ان اللؤلؤة تتولد(،) من الصدفة فصار كبيع الطير والسمك ، واما السمك فاللؤلؤة من(٥) علقه ، لأنه يأكل حيوان البحر ، والصدف حيوان فصار

كسمكة خرجت من جوفه . وإما الدجاجة فلا تخلق(*) اللؤلؤة منها، ولا هي من علفهـا فلا تملك(*)

بالعقد عليها ، كها لو اشترى صندوقاً فوجد فيه متاعاً . ۲۲ م . رجل اشتری نصف عبد بمائة درهم ، واشتری ^{(۱۸}رجـل آخـر^۲

النصف الثاني من ذلك العبد بمائتي درهم ، ثم باعاه مساومة بثلاثها ثة درهم أو بمائتين فالثمن بينهم نصفان .

ولو باعاه(١) مرابحة بربح درهم كان الربح والثمن بينهما اثلاثاً .

والفرق بينهما ان المساومة لا تحتاج (١٠٠٠ إلى مضمون العقد ، بدليل انه (١٠٠٠ لولم يكن للعقد ثمن مضمون مثل ان وهب له فله أن يبيعه مساومة ، وإذا لم يعتبر مضمون عقدهما صاركها لولم يشترياه ولكنهما ورثاه فباعاه مساومة ، ولو ر (٣) في أو للمسيري ٤٠ (١) مو هشام بن عبيد الله (عبد الله) الراذي

 (٤) في اويتولد ! . الحنفي ، تتلمذ على الامامين أبي يوسف (٥) الزيادة من ب وعمد ، وروى الحسديث عن الامسام. (٦) في او فلا يخلق ١ . مالك وغيره ، روى عن الامام محمد كتبه (٧) في أو فلا بملك ، . ونوادره وكانت روايته ضعيفة ، ذكر في (٨) في ب و رخو ١٠ الهٰداية ، ومـات الامـام عمـد في منزنـه (٩) في إ رباعاها ، . بالـرى ، ومـن مصنفاتـه : النـوادر في (١٠) في أولا مجتاج ١٠ فروع الفقه الحنقي ، وصلاة الأثر ، توفي (١١) ليست موجودة في ب . ئ ٢٠١ هـ وقيل سنة ٢٠١ هـ .

(٢) في أو اسيري صدقه ١٠٠

. Salahir na Arisakiya da Kalendariya (h. 1907).

اقتضاه (١) العقد ، فلم يصر قابضاً الا ان تصل (١) يده (٢) اليه ، فاذا وصلت (١) مضموناً عليه ، فقد وجد (١) القبض الذي اقتضاه العقد ، فصار قابضاً .

٧٠٠ ـ وينعقد البيع بلفظ البيع والتمليك وكل لفظ يفيد معنى البيع ،

وروى الحسن (⁽¹⁾ عن أبي حنيفة رحمه الله عليه ان المفاوضة لا تنعقد ⁽⁽¹⁾ الا ملفظ المفاوضة .

والفرق انه اذا قال ملكتك أو أعطيتك فقد اتى بمعنى (^ البيع في فصار في بعنى (البيع في فصار في بعنى الصدقة والاباحة صار صدقة والاباحة صار صدقة وان لم ينطق به وهو ان يعطى الفقير (قطعة أو (ينتر السكر) على صدقة (السكر) على صدقة (السكر) على المتقال كسرة وأخذ في الما المتقال كسرة وأخذ في الما المتقال كسرة وأخذ في الكهة صار بيعاً ، وإن لم ينطق به ، لجربان العادة ، (الولانها ربما تقوم () مقام المتاحد ا

اللفظ، كذلك هذا .
وإما في المفاوضة فلم يأت بمعنى المفاوضة لأن هذا اللفظ عام لا يعرف معناه الا فقيد (١٠) ، فاذا لم يأت بمعنى المفاوضة لم تصر مفاوضة ، قال القاضي الامام رضي الله عنه : و فإن (١٠) كان فقيها يأتي بجميع معاني المفاوضة ولم يتلفظ بلفظ المفاوضة صارت مفاوضة أيضاً ، ولا رواية تدفع هذا ،

(٩) في ب بياض وكتب في الهامش: (بياض (١) في أن تنتضيه ١٠ في الاصل ١٠٠ (١٠) في بهيخ شرّ المسكر، . ۲) في ديمل ١٠ (٣) نيست موجودة في (ب) (۱۱) في ب واصل فيه ١٠ (٤) في الموصل ١٠٠ (۱۲) نی ب رمیاحا د . (٥) في ب راخذ ، . (١٣) في ب , ولا بيان بما يقوم ، . (٦) بدائع الصنائع جـ ٦ ص ١٢ والتراجم (۱٤) ڧاړنيه، (١٥) في أيراوان ، (٧) في أ و لا ينعقد ، . (٨) في أ وبلفظ،

٥٢١ - روى هشام(١) عن محمد فيمن (اشترى صدفة) فوجد فيها لؤلؤة أو سمكة فوجد فيها لؤلؤة أو سمكة فوجد فيها لؤلؤة أو سمكة فوجد فيها لؤلؤة فهي للمشتري(٦) .

ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤة فهي للبائع .

والفرق ان اللؤلؤة تتولد⁽¹⁾ من الصدفة فصار كبيع الطير والسمك ، واما السمك فاللؤلؤة من (1) علفه ، لأنه يأكل حيوان البحر ، والصدف حيوان فصار كسمكة خرجت من جوفه .

واما الدجاجة فلا تخلق (١) اللؤلؤة منها، ولا هي من علفها فلا تملك (١) بالعقد عليها ، كما لو اشترى صندوقاً فوجد فيه مناعاً .

٥٢٧ _ رجل اشترى نصف عبد بمائة درهم ، واشترى (مرجل آخر) النصف الثاني من ذلك العبد بمائتي درهم ، ثم باعا، مساومة بثلاثها ثة درهم أو بمائتين فالثمن بينهما نصفان .

ولو باعاه'' مرابحة بربح درهم كان الربخ والثمن بينهما اثلاثاً .

والفرق بينهما أن المساومة لا تحتاج (١٠٠ الى مضمون العقد ، بدليل أنه (١٠٠ لو لم يكن للعقد ثمن مضمون مثل أن وهب له فله أن يبيعه مساومة ، وإذا لم يعتبر مضمون عقدهما صاركها لولم يشترياه ولكنهما ورثاه فباعاه مساومة ، ولو

,		يعتبر مضمول عفدهما طنارها فوالم
	(٣) في ا (للمسيري • •	(١) هو هشام بن عبيد الله (عبد الله) الرازي
	(٤) في ا ويتولد ،	(۱) هوهسم بن سيد الحنفي ، تتلمذ على الامامين أبي يوسف
	(٥) الزيادة من ب ناريادة من ب	وعمد ، وروى الحديث عن الامام
	(۴) ني او فلا يخلق ۽ . د او دلا يخلق ۽ .	وتحصله الروون مالك وغيره ، روى عن الامام محمد كتبه
	(٧) في أو فلا يملك ه	ه ز. ادره و کانت روایته ضعیفهٔ ، دکر فی
	(۸) نی ب و رخوه . (۹) نی ا د باعاها د .	المداية ، وميات الأميام محميد في منزك
	(١٠) في ارباط عاج ٠٠ (١٠) في اربالا بحتاج ١٠	ال على ومن مصنفاته : الشواهر في
	(۱۱) يې د و د يې (۱۱) ليت موجودة تي ب .	ق ۽ ۽ الفقه الحنفي ، وصلاة آلاتر ، نوفي
	()	سنة ٢٠١ هـ وقيل سنة ٢٢١ هـ .

(۲) نی ا د اسیري صدته ۱ .

وليس كذلك المرابحة لأن بيع المرابحة بيع٬٬٬ بمضمون العقـد٬٬٬ الأول وزيادة ، بدليل انه لو ورث شيئاً او وهب له لم يبعه (٢) مرابحة ، و(١) مضمون

عقدهما فيه مختلف(٥) (افقسم اللاثارًا) ، فانقسم(١) الثمن(١) اللاثاً .

 ۲۳ - اذا اشترى ألف درهم بمائة دينار(١١) ، ولبس عند واحد منها دراهم ولا دنانير ، ثم استقرض كل واحد منها مثل ما سا، في بيعه ، ودفعه الى ما چبه قبل ان يتفرقا جاز .

ولو باع كر حنطة بكو شعير ، "وليس ذلك عند" كل واحد منهها ("ما باع٬ ، ثم استقرضًا واحضرًا وسلمًا في المجلس لم يجـز ، وكذلك الحيوان

« كتاب الصرف »

والفرق أن الدراهم والدنانـير لا يتعينـان في العقـد ، اذُّ لوعينـا لم يتعين ، لأن له أن يدفع مثل ما عين ، وأذا^{ره)} لم يتعين لم يمنع صحة العقد ، فانعقد العقد بمضمون في ذمتهما ، الا انه عقد صرف ، فيحتاج الى القبض في المجلس ، فإن وُجَد تُمُّ .

وليس كذلك الحنطة والشعير، لأنها يتعينان في العقد ، بدليل انــه لو باع قفيز حنطة بعينه ثم أراد أن يمسكه ويسلم(١) قفيزاً مثله ، لم يكن له ذلك ، فَأَذَا تَغْيرُ^(٧) فِي الثَّانِي ^{(٨}تعين العقد⁾ فيه ، ويصيركانه باع ذلك العين ، ولم يكن في ملكه ، فقد باع ما لا يكون عنده ، فلم يجز ، والأصل فيه الحبر'' ·

(٩) نصب الراية ، للزيلعي جـ ٤ ص ٥٠ ، كتاب البيوع ، باب السلم ، الحديث (١) ليست موجودة في ب. الاول ، عن عبـد الله بن عمــرو بــن (٢) في ب د وكيس الكره . العناص قال: قال رسنول الله صلى الله (٣) ما بين القوسين ليس موجودا في ب . عليه وسلم : ولا يحـل سلف وبيع ولا (٤) الزيادة من ب .

شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، (ه) في ب ر فاذا ه . ولابيع ماليس عنك واخرجه اصحاب (٢) في أو ومسلم ا السنن الاربعة : الترمـذي في و البيوع = (٧) ني ب د تبين ، . (٨) في أو بعين للعقد ، .

- 1.1 -

(٥) الزيادة من ب (٢) في ب و فاقسم ١٠٠

(٧) الزيادة من ب

(٢) في أولم يبيعه ٤ .

(٣) الزيادة من ب

(٤) في أ ريختلف ۽

(١) الزيادة من ب

٢٤ - إذا قال: اسلمت اليك عشرة دراهم ، فأراد ان يجعله قصاصاً بما له عليه لم يجز .

ولو اشترى ألف درهم بمائة دينار فنقد الدنانير ، فقال للآخو(١٠ : اجعل الدراهم بالدراهم انتي لي عليك قصاصاً وله عليه دراهم ففعل ذلك جاز .

والفرق ان ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جائز ، بدليل انه لوكان لرجل على رجل عشرة دراهم فقال : اشتريت منك بها ديناراً "ونقده في المجلس" ، جاز ("وإذا" جاز ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جاز صرف العقد اليه كما لو اشتراه بمائة في كيس . جاز له أن ينقده من كيس آخر .

وليس كذلك في باب السلم(١٠ لأن ابتداء عقد السلم بما في الذمة لا يجوز ، فلم يجز (") صرف العقد اليه ، دليله الخمر والخنزير و(") إذا لم يجز صرف اليه فاذا لم ينقده في المجلس بطل ، كما لولم يكن له^(٧) عليه دين .

٥٢٥ - (داله) المسترى عشرة دراهم بدينار ونقده الدينار(ا) ثم المسترى منه ثوباً بعشرة (١٠٠ دراهم فصار له عليه عشرة دراهم ، فقال اجعلها قصاصاً قبل أن ١١١ يتفرقا لم يكن قصاصاً وإن تراضيا بذلك .

ولا يشبه هذا قوله : اجعل الدراهم بالدراهم التي لي عليك قصاصاً(١٠٠٠)، (٢) في ب و وفقد، بالمجلس ، . باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ١ (٣) الزيادة من ب . وقال : حديث حسن صحيح ، وعنه (٤) في ب و التسليم ، . ابي داود في ، باب في الرجل يبيع ما ليس (٥) في أو فلم يجري عنده ، ، وعند ابن ماجه في (باب النهي (٦) في ب و الواو ۽ ليست موجودة . عن بيع ما ليس عندك ، وعند النسائي في (٧) الزيادة من ب والبيع ـ باب شرطان في بيع ١٠

والخرجوه ايضاعن حكيم بن حزام الل

النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ١٤

تبع ماليس عندك ، وحسنه الترمذي .

(١) في أو آخر ۽ ٠

(٨) في ب ډواذا ٢ . (۹) فی ب و دینارا ، . (١٠) في أو بالعشرة ٠٠

(11) الزيادة من 🆳

434 to (11)

وله عليه دراهم ففعل ذلك(١) جاز . والفرق أن في المسألة الأولى الدراهم وجبت على بائع الدنانير بعقــد'' الصرف ، وابتداء عقد الصرف بمضمون في الذمة (٢) جائز ، فجاز صرف العقد اليه ، كما لوقال : بعتك بعشرة من هذا الكيس ، ثم نقده(١) من كيس

وليس كذلك المسألة الأخيرة(١) ، لأن الدراهم كانت واجبة بعد(١) عقد

الصرف ابتداء ، وابتداء عقد النُّكُوف بدراهم تجب في ثاني الحال لا يجوز فلم يجز صرف العقد اليه ، كالرصاص والستوق^(م).

۲۲ م _ اذا^(۱) باع من رجل عبداً بألف درهم (۱) الى شهر على أن يوفيه اياه بالبصرة ، كان مِناثراً (١١٠ ، فاذا حل فله ان يطالب به في اي موضع شاء

وان كان شيئًا(١٣) له حمل ومثونة لم يكن له ان يطالبه به(١١) الاحيث

ولو اشترى عبداً بالف درهم حالة على أن يوفيه اياه(١٦١) بالبصرة كان (١٧هذا شرطاً ١٧٠ فاسداً .

ولو اقرضه دراهم على ان(١٨١ يوفيه بالبصرة كان هذا الشرط فإسداً .

(١٠) الزيادة من ب (١) ليست موجودة في ب . (11) في أ و جائز فاذا حل ١ . (٢) ني ب و بعد عقد ۽ . (١٢) ليست موجودة في ب . (٣) في ب والجملة ، .

(۱۳) نی ب و شیء ، . (٤) في إرنقده . (14) الزيادة من ب . ره) الزيادة من ب (١٥) في ب ويشرطه .

(٦) في ب و الاخرة ١٠ (١٦) ليست موجودة في ب . (۷) نی بریعقد ۱۰

(١٧) الزيادة من ب . (٨) في أ والسرق؛ وبعدهما في ب: (١٨) الزيادة من ب **د انتهی ۱** .

(٩) في ب وواذا ٤ .

- 1.7 -

Lader,

٢٤ - اذا قال: اسلمت اليك عشرة دراهم ، فأراد ان يجعله قصاصاً بما ولو اشترى ألف درهم بمائة دينار فنقد الدنانير ، فقال للآخو(١٠ : اجعل

وليس كذلك المسألة الأخيرة(١٠) ، لأن الدراهم كانت واجبة بعد(١٧) عقد الدراهم بالدراهم التي لي عليك قصاصاً وله عليه دراهم ففعل ذلك جاز . الصرف ابتداء ، وابتداء هقد المكرف بدراهم تجب في ثاني الحال لا يجوز فلم والفرق ان ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جائز ، بدليل انه لوكان لرجل يجز صرف العقد اليه ، كالرصاص والستوق (٨). على رجل عشرة دراهم فقال : اشتريت منك بها ديناراً "ونقده في المجلس" ، ٢٦ ٥ _ اذا(١٠) باع من رجل عبداً بالف درهم(١٠٠ الى شهر على أن يوفيه

جاز ("وإذا" جاز ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جاز صرف العقد اليه كما لو اشتراه بمائة في كوس ، جار له أن ينقده من كيس آخر .

وليس كذلك في باب السلم ١٠٠ لأن ابتداء عقد السلم بما في الذمة لا يجوز ، فلم يجز (١٠) صرف العقد اليه ، دليله الخمر والخنزير و(١) إذا لم يجز صرفه اليه فاذا لم ينقده في المجلس بطل ، كما لو لم يكن له(٧) عليه دين .

٥٧٥ - اذا(١٠) اشترى عشرة دراهم بدينار ونقده الدينار(١١) ثم اشترى منه ثوباً بعشرة (١٠) دراهم فصار له عليه عشرة دراهم ، فقال اجعلها قصاصاً قبل أن(١١٠ يتفرقا لم يكن قصاصاً وإن تراضيا بذلك .

ولا يشبه هذا قوله : اجعل الدراهم بالدراهم التي لي عليك قصاصاً ٢٠٠٠، (٢) في ب و وفقده بالمجلس ١٠ ت باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ١ (م) الزيادة من ب . وقال: حديث حسن صحيح ، وعند

(٤) في ب والتسليم ٢٠٠ ابي داود في و باب في الرجل يبيع ما ليس (٥) في أو فلم بجوء . عنده ۽ ، وعند ابن ماجه في و بآب النهي (٩) في ب و الواو ۽ ليست موجودة . عن بيع ما ليس عندك ، وعند النسائي في (٧) الزيادة من ب والبيع ـ باب شرطان في بيع، ، (٨) في ب ۽ واڌا ۽ .

واخرجوه ايضا عن حكيم بن حزام ان

النبي صبى الله عليه وسلم قال له : الا

تبع ما ليس عندك ، وحسنه الشرمذي .

(۱) ق أ و آخره -

و انتهی ۽ .

(١٧هذا شرطاً١٧) فاسداً .

(1) ليست موجودة في ب .

(٢) في ب ربعد عقد ١ .

(٣) في ب والجملة ، .

(٤) فِيارِنقد،

(a) الريادة من ب

(٦) في ب والاخرة ٤ .

وله عليه دراهم ففعل ذلك(١) جاز .

والفرق أن في المسألة الأولى الدراهم وجبت على بائع الدنانير بعقـد(١)

الصرف ، وابتداء عقد الصرف بمضمون في الذمة(٢) جائز ، فجاز صرف العقد اليه ، كها لوقال : بعتك بعشرة من هذا الكيس ، ثم نقــــده(١) من كيس

اياه بالبوسرة ، كان جائزاً (١١٠ ، فاذا حل فله ان يطالبه به في اي موضع شاء

وان كان شيئاً(١٣) له حمل ومئونة لم يكن له ان يطالبه به(١١) الاحيث

ولو الشترى عبداً بالف درهم حالة على أن يوفيه اياه ١٦١٠ بالبصرة كان

ولو اقرضه دراهم على ان(١١٠ بوفيه بالبصرة كان هذا الشرط فاسداً .

(١٠) الزيادة من ب .

(١١) في أ و جائز فاذا حل ٠ .

(١٢) ليست موجودة في ب.

(۱۳) نی ب د شیء ، .

(18) الزيادة من ب .

(١٥) ني ب ديشرط،

(١٦) ليست موجودة في ب.

(٧) ني ب و بعقده . (٨) في أ والسرق؛ وبعدمنا في ب:

(۱۷) الزيادة من ب . (۱۸) الزيادة من ب (٩) ني ب و واذا ۽ .

- 1.7 -

(٩) في ب، دينارا ،

(١١) الزيادة من ب

(١٢) ار بادة من ب

(١٠) في أ و بالعشرة ،

وله عليه دراهم ففعل ذلك(١) جاز .

والفرق أن في المسألة الأولى الدراهم وجبت على بائع الدنانير بعقــد'' الصرف ، وابتداء عقد الصرف بمضمون في الذمة (٢) جائز ، فجاز صرف العقد اليه ، كما لوقال : بعتـك بعشرة من هذا الـكيس ، ثم نقــده() من كيس

وليس كذلك المسألة الأخيرة(١) ، لأن الدراهم كانت واجبة بعد(١) عقد

الصرف ابتداء ، وابتداء عقد الصرف الراهم تجب في ثاني الحال لا يجوز فلم يجز مرف العقد اليه ، كالرصاص والستوق(٨).

٢٦ - اذا(١٠) باع من رجل عبداً بألف درهم(١٠٠ الى شهر على أن يوفيه اياه بالبصرة ، كان جائزاً"، فاذا حل فله ان يطالبه به في اي مومسع شاء

وان كان شيئاً(١٧) له حمل ومئونة لم يكن له ان يطالب به(١١) الا حيث

ولو المسرى عبداً بألف درهم حالة على أن يوفيه اياه(١٧) بالبصرة كان ١٧٠هذا شرطاً٢١٧ فاسداً .

ولو اقرضه دراهم على ان(١٨٠ يوفيه بالبصرة كان هذا الشرط فاسداً .

 الزيادة من ب (١) ليت موجودة في ب . (١١) في أ و جائز فاذا حل ، . (٢) في ب و بعد عقد ، . (١٢) ليست موجودة في ب. (٣) في ب ۽ الجملة . . (۱۳) فی ب و شیء ۲۰ (٤) في أو نقد م (٥) الزيادة من (١٤) الزيادة من ب (١٥) في ب ويشرط ١٠ (٦) في ب و الاخرة ٤ . (١٦) ليست موجودة في ب . (٧) ني ب و بعقد ه . (۱۷) الزيادة من ب . (٨) في أ والسرق؛ وبعدها في ب: (١٨) الزيادة من ب ر انتهی ۱ . (٩) ني ب د واذا ۽ .

and the state of the same and a second

議者が主に

٢٥ - إذا قال : اسلمت اليك عشرة دراهم ، فأراد أن يجعله قصاصاً بما

ولو اشترى ألف درهم بمائة دينار فنقد الدنانير ، فقال للآخو(١) : اجعل الدراهم بالدراهم التي لي عليك قصاصاً وله عليه دراهم ففعل ذلك جاز .

والفرق ان ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جائز ، بدليل انه لوكان لرجل على رجل عشرة دراهم فقال : اشتريت منك بها ديناراً "ونقده في المجلس" ، جاز '"واذا' جاز ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جاز صرف العقـد اليه كما لو اشتراه بمائة في كيس ، جاز له أن ينقده من كيس آخر .

وليس كذلك في باب السلم(" لأن ابتداء عقد السلم بما في الذمة لا يجوز ، فلم يجز (° صرف العقد اليه ، دليله الحمر والخنزير و(° اذا لم يجز صرف اليه فاذا لم ينقده في المجلس بصل ، كما لو لم يكن له(٧) عليه دين .

 و٢٥ ـ اذا(١٨) اشترى عشرة دراهم بدينار ونقده الدينار(١) ئم اشترى منه ثوباً بعشرة (١٠٠ دراهم فصار له عليه عشرة دراهم ، فقال اجعلها قصاصاً قبل أن(١١٠ يتفرقا لم يكن قصاصاً وإن تراضيا بذلك .

ولا يشبه هذا قوله : اجعل الدراهم بالدراهم التي لي عليك قصاصاً ١٠٠٠، (٢) في ب و وفقده بالمجلس ، . باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ١ (٣) الزيادة من ب وقيال : حديث حسن صحيح ، وعند (٤) في ب و التسليم ١٠ ابي داود في و باب في الرجل يبيع ما ليس (٥) في أو فلم يجر ٤ . عنده ۽ ، وعند ابن ماجه في و بأب النهي (٦) في ب و الواو ۽ ليست موجودة . عن بيع ما ليس عندك ، وعند النسائي في (٧) الزيادة من ب والبيعَ. باب شرطسان في بيع ١٠ (٨) في ب و والذاء . والخرجوه ايفسا عن حكيم بن حزام ان ره) في ب د دينارا ، . النبي صنى الله عليه وسلم قال له : ١٤ (١٠) في أو بالعشرة ١ تبع ما ليس عندك ، وحسنه الترمذي .

(١) في أ و آخر ۽ ٠

- 1.7 -

(١١) ألزيادة من ب

(١٢) اي پادامن ب

السلام: (الفضة بالفضة مثل (١) بمثل يدأ بيد ، والفضل ربا() ، فصار جعل الشرع اياها بمثل وزنها كجعل المتعاقدين ، ولو تعاقدا وباع منه نصف ابريق بالف درهم صح ، كذا هذا .

ولو باع منه نصف حلية سيف(٢) لم يجز ، كذا(٢) هذا .

٥٣١ ـ اذا اشترى ابريق فضة على أن فيه ألف درهم بعشرة دنانــير ، فوجد فيه^(١) ألفي درهم ، كان كمله له ﴿

ولو اشترى نقرة فضة بعشرة دنانير على أن فيها مائة درهم ، فوجد فيها مائتي درهم كان للمشتري نصفها .

والفرق ان الوزن في الابرين صفة ، وليس بتقـدير (، ، بدليل (١٠ أن إفراده بالعقد لا يجوز ، لأنه لوقال : بعتك وزن مائة درهم من هذا الابريق ، لم يجز ، فقد زادت صفة المعقود عليه ، ويجوز تملكه بهذا البدل ، فسلم اليه الجميع ، كما نو اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع ، فوجده (٧) احد (١) عشرة ذراعاً سلم له الذراع الزائد ، كذلك هذا .

بالبر، والشعبير بالشعبير، والتعسر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا ية (وإذا اختلفت) ص ٤- هذه الاصناف ، فبيعوا كيف شئسم اذا كان بید ، فمن زاد او استزاد ، فقد اربی ، الاخذ والعطى فيه سراءً ، التهي . بدا بید ، انتهی . وهو عند مسلم في ؛ البيوع ، باب الربا) (۱) في ب رمثلا ، وهي رواية اخرى . وعند الترمذي في ۽ البيوع ، باب ما جاء (۲) في ب د بسيف ٠٠ ان الحنطة بالحَكَمة مثل بمشل ، وكراهية (٣) في ب وكذلك ١٠٠ التفاضل فيه ، ، قال الترمــذي : وفي (٤) في ب (فيها ١ . الباب عن ابسي سعيد ، وابسي هريرة . (م) في أ رتتعدى . . وبلال: حديث عبادة حسن صحيح، (۲) في ب روليل د . (٧) في أ و فوجد ۽ . واما حديث الخدري : فاخرجه مسلم (٨) في أ د عشر ٤٠ عنه . و البيوع ، باب الربا ، ، والبر

وليس كذلك وزن النقرة لأن الوزن في النقرة تقدير وليس(١) بصفة(١) ، بدليل أنه يجوز افراده بالعقد لأنه لوقال بعتك وزن عشرة دراهم من هذه النقرة جاز ، فقد أراد تقدير المعقود عليه ، والعقد ينعقد بمقداره ، فاذا وجد أكثر لم يتناول العقد تلك الزيادة ، فوجب^(٢) رده ، كها لو قال بعتك هذه الصبرة على أنها عشرة اقفزة ، فوجدها احد عشر لزمه رد القفيز الزائد ، كذلك هذا .

٣٧ - اذا باع⁽¹⁾ قُلْب فضة على انه مائة درهم (مجانة درهم) فوزن⁽¹⁾ فوجد وزنه أكثر ^{(م}قبل أن) يتفرقا فللمشتري الخيار ، أن شاء اخذه كلــه بمشــل وزنه ، وان شاء ترکه ، ولیس له ان یأخذ مثل (موزن دراهمه).

ولو تفرقا 'افوجد وزنه'' مائـة وخمسين''' فلـه ان ياخــاً. ثلثيه ''ابمائـة

والفرق ان الصفقة لم تتم في المسألة الأولى لما٢٠٥ لم يتفرتــا ، والشرع جعل الدراهم بمثل وزنه ، فاذا أراد أن يأخذ نصفه فقد تفرق الصفقة على البائع قبل تمامه والشركة(١٣) في القلب عبب ، فلم يكن له ذلك .

وإما اذا تقابضاً فقد تم العقد بالقبض ، والمشتري يفرق الصفقة بعد تمام العقد ، ولو أراد أن يأخذ الجميع لم يكن له ذلك ، ذنه يؤدي الى ان ينقد الثمن بعد التفريق⁽¹⁰⁾ في الصرف ، وهذا لا يجوز ولأن ها هنا ثبت الفسخ من طريق الحكم ، وهناك ثبت بفعل المشتري .

(A) في ب ووزنه بدراهم ، . الزيادة من ب . (٩) ني ب وفوجده ١٠ (٢) ني ارتصفه ٠ (۱۰) في ب و رضعن ١٠ (٣) في او فوجده . (١١) ني ب ويدراهم ۽ . (٤) في أد اباع ،

(٥) الزيادة من ب

(۷) نى ارتبله،

(٦) ليست موجودة في ب٠

(۱۲) ني برماء.

(١٣) في ب والشركة ١٠

(١٤) في بـ والتفرق ١٠

السلام: (الفضة بالفضة مثل' ؛ عِثل يداً بيد ، والفضل ربا ، فصار جعل الشرع اياها عِمْل وزنها كجعل المتعاقدين ، ولو تعاقدا وباع منه نصف ابريق بألف درهم صح ، كذا هذا .

ولو باع منه نصف حلية سيف(") لم يجز ، كذا(") هذا .

ولو اشترى نقرة فضة بعشرة دنانير على أن فيها مائة درهم ، فوجد فيها ماثتي درهم كان للمشتري نصفها .

والفرق ان الوزن في الابىريق صفة ، وليس بتقدير (١٠) ، بدليل (١٠) أن إفراده بالعقد لا يجوز ، لأنه لوقال : بعتك وزن مائة درهم من هذا الابريق ، لم يجز ، فقد زادت صفة المعقود عليه ، ويجوز تملكه بهذا البدل ، فسلم اليه الجميع ، كما لو اشترى ثوباً على انه عشرة اذرع ، فوجده (١٠) احد (١٠) عشرة ذراعاً صلم له الذراع الزائد ، كذلك هذا .

بالبس، والشعبير، والتعمر، = (واذا اختلفت) ص ٤ مذه بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، يدا الاصناف ، فبيعوا كيف ششم اذا كان بید ، فعن زاد او استزاد ، فقد اربی ، الاخذ والمعطى فيه سواءً ، انتبى . یدا بید ، ، انتهی . وهو عند مسلم في و البيوع ، باب الربا ، (۱) في ب ر مثلاً وهي رواية الحرى . وعند الترمذي في إلبيوع ، باب ما جاء (۲) في ب ربسيف ، . ان الحنطة بالحنط مثل بمثل ، وكراهية (٣) ني پ وکڏلنگ ۽ . (٤) في ب و فيها ، . ألباب عن ابسي سعيد ، وابسي هريرة ، (ە) فى أ (تتعدى ، . وبلال : حديث عبادة حسن صحيح ، (٦) في ب و دليل ١٠. (٧) في أو فوجد ٢ . واما حديث الخنزي: فانحرجه مسلم (۸) في أ ډ عشر ۱ ٠ عنه ـ و البيوع ، باب الربعاً ، ، والبسر

وليس كذلك وزن النقرة لأن الوزن في النقرة تقدير وليس(١) بصفة(١) ، يدليل أنه يجوز افراده بالعقد لأنه لو قال بعتك وزن عشرة دراهم من هذه النقرة جاز ، فقد أراد تقدير المعقود عليه ، والعقد ينعقد بمقداره ، فاذا وجد أكثر لم يتناول العقد تلك الزيادة ، فوجب(١) رده ، كما لو قال بعتك هذه الصبرة على أنها عشرة اقفزة ، فوجدها احد عشر لزمه رد القفيز الزائد ، كذلك هذا .

٥٣٧ ـ اذا باع (١) قُلْب فضة على انه مائة درهم (مجانة درهم) فوزن (١) فوجد وزنه أكثر (مجبل أن) يتفرقا فللمشتري الخيار ، ان شاء اخذه كلمه بمشل وزنه ، وان شاء تركه ، وليس له ان ياخذ مثل (موزن دراهمه).

ولو تفرقا (افوجد وزنه) مائة وخمسين(١٠٠ فلـه ان يأخـذ ثلثيه (١٠٠) دهـدا...

والفرق ان الصفقة لم تتم في المسألة الأولى لما الله الم يتفرقها ، والشرع جعل الدراهم بمثل وزنه ، فاذا أراد أن يأخذ نصفه فقد تفرق الصفقة على البائع قبل تمامه والشركة (١٦) في القلب عيب ، فلم يكن له ذلك .

واما اذا تقابضا فقد تم العقد بالقبض ، والمشتري يفرق الصفعة بعد تمام العقد ، ولو أراد أن يأخذ الجميع لم يكن له ذلك ، لأنه يؤدي الى ان ينقد الثمن بعد التفريق (١٠٠ في الصرف ، وهذا لا يجوز ولأن ها هنا ثبت الفسخ من طريق الحكم ، وهناك ثبت بفعل المشتري .

⁽۱) الزيادة من ب . (۸) في ب و وزنه يدراهم ، . (۲) في ب و وزنه يدراهم ، . (۲) في ب و وزنه يدراهم ، . (۲) في ب و وضعن ، . (۲) في ب و وضعن ، . (۲) في ب و وضعن ، . (۱) في ب و يدراهم ، . (۱) في ب و يدرا ، . (۱) في ب و ما ، . (۱) في ب و ما ، . (۱) في ب و ما شرق ، . (۱) في ب و التخرق ، . (۱) في ب و التخرق ، . (۱) في او تبله ، . (۱)

^{- 1.1 -}

٥٣٣ _ ابن بساعة(١) عن محمد في رجل له على رجل ألف درهم ، وكذلك لرجل عليه خسون(٢٠ ديناراً ، فأرسل اليه رسولاً فقـال قد(٢٠) بعتـك الدنانير التي لي عليك بالدراهم التي لك عليٌّ ، فقال قد (١٠ قبلت لم يكن ذلك شيئاً وكان ماطلاً .

ولو أُرسَل اليه باني بعتك عبدي الذي في مكان كذا بكذا درهماً فقبل("

والفرق أن الرسول ‹‹مىفىر ولا› يتعلق حقوق العقد به ، وانما يتعلق‹›› بمن وقع العقد له ، وهما متفرقـان ، والتفـريق عن المجلس لو طرأ على عقـد الصرف قبل القبض ابطله ، فاذا قارن العقد اولى (A) فقد قارم ما يَبطُّله ، فمنع

وليس كذلك البيع(١٠ لأن التقابض في المجلس ليس بشرط، وافتراقهما من ٥٠٠ المجلس لوطراً على عقد البيع قبل القبض لا يبطله ، فاذا قارنه لا يبطله

وجه آخر أن هذا دين بدين ، فلا يجوز الا ان يتقابضا في المجلس ، ولم يوجد ، وفي البيع هوعين بدين ، وان لم يوجد تقابض .

ولهذا المعنى قالوا : انه لو ناداه من وراء جدار : بأني بعنك الدراهم التي لي عليك (ابالدنانير التي\(الك عليُّ ، لم يجز ، ولو ناداه : بأني(١١) بعتك عبدي(١١)

 (٣) ليست موجودة في ب (٤) ليست موجودة في ب (٥) في أ و فقبل ٤ 	(١) هو الامام ابو عبد الله محمد بن سياعة بن عبيد الله بن هلال بن وكيع بن بشر النميمي ،
(٩) نی ب و پتغیر فلا ، .	كان فقيها ومحدثا وثقه رجال الحديث والحذوا عنه ، اخذ الفقه عن أبي يوسف ومحمد بن
(۷) في ب و تتعلق » . (۸) في ب و اولا » .	الحسن والحسن بن زياد ، وردي كتب الفقه
ڳي ٿي ٻـ والمبيع ۽ . (١٠) تي اوعن ۽ .	الحنفي والامالي والنوادر عن *نمد ، كان ابو بكر الوازي الجصـاص يشق في روايت وذكره
(11)في أ ر ووهبيك عبدا بالتي ،	الرغيناني في الهداية ، ولي القضاء ببغداد من مصنفات : أدب القساضي ، المحساض
(۱۲) في ۱ . بان . (۱۳) في ب و بالدنانير التي لك ،	والسجلات ، النـوادر ، ولـدّ سنـة ١٣٠ هـ ومات في شعبان سنة ٢٣٣ هـ بتلسنه .
, , , , , , , (II)	ومات في شعبان نسخ ۱۱۱ شدېست . (۲) في او خمسين ،

فلان بالدين الذي(١٠) لك عليٌّ ، جاز لهذا المعنى ، كذلك هذا(١٠٠ .

٥٣٤ ـ اذا اشترى ديناراً بعشرة دراهم ثم قاما بمشيان ولم يتقابضــا لم يبطل العقد ، ولها ان يتقابضا .

وروى^(۱) هشام عن محمد قال^(۱) لو قال الأب : اشهدوا اني اشتريت هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ، شم فارق الأب قبل ان يزن العشرة فهو باطل ، (·فمفارقته ابطال·) العقد في الاب ، ولم يبطل مع(١) الأجنبي ·

والفرق في العاقدين(٢٠ امكن اعتبار(٨٠ القبض بالتفرق بالبدن والتقابض ، لأنه يتصور المفارقة بينهما ١٠ (٠٠ فعلقناه به فاذا مشيا لم يوجد التفرق بالبدن فلم

وليس كذلك الأب ، لأنه لا يمكن اعتبار القبض بالافتراق ، لأنه شخص واحد ، فلا(١١) يتصور منه المفارقة ، فاعتبر المفارقة عن المجلس ، اذ لو لم يعتبر لأدى الى ألاً (١٠٠ يبطل وان لم يقبض الأب للابن قط(١٠٠ ، وهذا لا يجوز ، فاذا مشى الأب نقد فارق المجلس فبطل(١١١) .

٥٣٥ ـ اذا باع قلب فضة فيه عشرة (١٠٠ دراهم وثوباً بعشرين درهماً ، فنقده(١٦١) عشرة دراهم ، وقال نصفها ثمن القلب ، ونصفها من ثمن الثوب ثم

تفارقا ، وقد قبض الثوب والقلب انتقض(١٧٠) البيع في نصف القلب .

•		تفارقاً ، وقد قبض التوب والعلب
	(۱۰) الزيادة من ب (۱۱) ليست موجودة في (ب) (۱۲) في ب و ال ، (۱۳) في ب و نقط ، (۱۱) في ا و فيطل ، (۱۵) في ا و عشر ،	تفارقا ، وقد قبض التوب و ه. (۱) (۱) في ب (انتهى ، (۲) في ب (انتهى ، (۳) في ب (وقال ، وترجتها سقت . (٤) ليستا، موجودة في ب (٥) في ب (فينفارته الطل ،
	(۱۲) في أرفضك ، (۱۷) في أرفضك ،	(۵) (۲) قی بر دنی ۱ (۷) فی او الماندین ۱ (۸) بی او العیان ۱ (۹) فی ب و منها ۱

ولو قال هي من ثمنهما جميعاً ، فإنه يكون من ثمن القلب خاصة ، ويجوز

والفرق انه اذا قال هومن ثمنهما ('فهو تفسير' موجب العقد(") ، لأن العقد يقتضي ان يكون المقبوض(" منها جميعاً وتفسير" موجب العقـد لا يغـير" حكمه ، فصار وجود هذا القول وعدمه سواء .

ولو أطلق ولم يقل من ثمنها كان من ثمن القلب ، لأن قبض حصة القلب يستحق (١) في المجلس ، فانصرف المقبوض اليه ، كذلك هذا .

وليس كذلك اذا قال : نصفها من ثمن القلب ، لأن هذا ليس بتفسير موجب للعقد٣٠ لا يقتضي أن يكون نصفه بازاء نصف ذلك ، وانما يقتضي ان يكون الثمن مقسوماً عليهما على قدر قيمتهما ، وإذا^(١) لم يكن ^{(ا}تفسيراً موجبـاً للعقد" لم يبطل ("تفصيله فانعقد العقد") بتفسيره فصار نصفه من ثمن الثوب ونصفه من ثمن القلب فاذا افترقا (١١٠ نقد افترقا) قبل قبض ثمن القلب ، فبطل العقد وجاز فيما قبض .

٢٦ ٥ ـ واذا باع سيفاً ونقذ بعض الثمن ، فقال : نصف هذا الثمن من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف(١٢) وتفرقا لم يفسد العقد .

ولا يشبه هذا ما مضى من القلب والثوب ، اذ قال نصفها من ثمن القلب ونصفها من ثمن الثوب ان العقد ببطل في نصف القلب .

(٨) في أوقاع	(١) في أ روهو تغير ،
(١٠) في ١١ نفسير موجب العلد ،	(۲) (۲) في ب (للعقد)
(۱۰) النزيادة من ب	رم) کی . (۳) الزیانة من ب
(۱۱) في ب رتفرقا ،	(۱) حربه ان د (٤) في أنتغير،
(١٢) مَا بين القوسين ليس موجودا في (ب)	
(١٣) ني ب (الحلبة ،	(٥) في ب. (يعتبر ا
	(٦) في ب (تستحق ا
	(٧) في أ و العقد ،

والفرق ان القلب والثوب ''عينان ينفصلان'' ، ويمكن افراد كل واحــد منهما بالعقد ، فاذا جاز ان ينفصلا في العقـد جاز ان ينفصـلا في القضـاء واذا انفصل (١) بينهما في القضاء فقد قضى نصف ثمن القلب ، ولم يقبض النصف ، فبطل العقد في النصف ، وجاز في النصف .

وليس كذلك في السيف والحلية ، لأنهما لا ينفصلان في العقد الا ترى انه لوأفرد احدهما بالعقد لا يجوز ، واذا لم ينفصلا في العقد لم ينفصلا في القضاء ، فلم ينعقد ذلك بتفسير ، فصار كانه اطلق وقال هو من ثمنهما جميعاً ، ولو قال(٢٠) ذلك كان جميع المقبوض من ثمن الحلية ، كذلك هذا(1).

٣٧٥ ـ اذا باع دراهم بدنانير لم يثبت لواحد منهما خيار الرؤية . ولو باع حنطة بشعير يثبت(٥) لواحد منهما خيار الرؤية .

والفرق ان الدراهم والدنانيرلا يتعينان في العقد وان عينا ، فلو أثبتنا له خيار الرؤية لرجع بمثله ، فلا يستدرك بالرد بدلاً ، فلا فائدة في الرد .

والحنطة والشعير يتعينان في العقد اذا عينا(١) فلو قلنا يثبت(١) في البيع(١) خيار الرؤية لا يستدرك بالرد بدلاً ، لأنه يرجع فيا بازائه لا بمثله ، فله في السرد فائدة ، فجاز له(١) ان يرد(^٨ .

لهذا المعنى ثبت في البيع ١٠ خيار الرؤية ، ولا يثبت في المهرلانه يرجع بقيمة -

المهر ، والعين اعدل منها ، فلا يستدرك بالرد بدلاً ، كذلك هذا .

(٢) في او اتصل ٤ (٨) في ب و المبيع ١ (٣) في او اتصل ١ (٩) الزيادة من (ب) (٣) ليست موجودة في (ب) (١) يرده ولهذا قلنا يثبت في المبيع (ب) (٤) انتهى .		(۷) ني اړثت ،
(٣) يَسْرَ مُسَانَى (٩) الزيادة من (ب) (٣) لِيسَدَّ مُوجُودَة فِي (ب) (٤) النَّجِي (١٠) يُرِدُه ولهذا قلنا يُشِتَّ فِي المَيْعِ (ب) (٤) انتهى		رور ق ب والميم ؛
(١) ليست موجود ي (١) (١) يرده ولهذا قلنا يثبت في المبيع (ب)	ر اتصل ۱	رم الدادة من (ب
(١٤) انتهى ،	موجودة في (ب)	(٩) الرياط عن (٩)
		(۱۰) يرده وهدا سايب ي
		(١١) في أ دين ا
		(١٠) يرده ولهذا قلنا يثبت في المسيع (ب (١١) في أ د بن ا